
الاستراتيجيّة القوميّة
لدولة الامارات العربيّة المتحدة
تأليف:
عبد الرحمن غنيم
محمد ابراهيم الشاعر

الاستراتيجية القوميــة

لدولة الامارات العربية المتحدة

الطبعـة الأولى
دمشـق ـ ١٩٧٨

الاستراتيجية القومية

لدولة الأمارات العربيّة المتحدة

تأليف

عبد الرحمن غنيم

محمد ابراهيم الشاعر

تقديم

تمثل دولة الامارات العربية المتحدة ـ كما هو الوضع في بقية اقطار الخليج العربي ـ نموذجا للمجتمع الانتقالي الذي يطمح في الانتقال من ظروف المجتمع البدائي الى ظروف الدولة العصرية مستفيدا من عائدات ثروته النفطية التي هي المصدر الرئيسي للدخل ..

وهذه في حد ذاتها تجربة تحتاج الى الدراسة العلمية لكل ما تنطوي عليهمن مشكلات ، ولكل ما تتطلبه من حلول ..

ولكن ، من زاوية ثانية ، وهذا ما جعلنا نختار دولة الامارات العربيةبالذات لتكون استراتيجيتها القومية موضوعا لهذه الدراسة ، فان هذه الدولة تشكل تجربة اتحادية عربية في زمن يتطلع فيه العرب الى التجسيد العملي للوحدة التي هي مدخل العرب الحقيقي الى القوة والى تحرير اراضيهم المغتصبة واسترداد حقوقهم المسلوبة والتغلب على كل ما يعترضهم من مشكلات ..

لقد بذلنا جهدنا لكي تجيء هذه الدراسة معبرة تعبيرا موضوعيا عن هاتين المسألتين الاساسيتين ، آملين ان نكون قد قدمنا لكل المعنيين بتجربة التطور العصري في الوطن العربي ولكل العاملين من اجل وحدة الوطن العربي وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بشكل عام ، ولو مساهمة بسيطة متواضعة في خدمة هذه الاهداف .

ولا يفوتنا بهذه المناسبة ان نقدم شكرنا الى معالـي السيد أحمد خليفـة السويدي وزير خارجية دولة الامارات على تشجيعه لهذا الجهد ، وتسهيله لمهمة الحصول على بعض مصادره ، وكذلك إلى معالي السيد أحمد بن حامد وزير الاعلام والثقافة وسعادة السيد عبد الله النويس وكيل الوزارة لما قدمته الوزارة من تسهيلات في تغطية موضوع الدراسة لتتبلور بالمستوى الذي انجزت به .

المؤلفان

* * *

مقدمة تمهيدية

المعنى الخاص والعام للاستراتيجية القومية (العليا) لدولة الأمارات العربية المتحدة

١ ـ التعريف بالاستراتيجية القومية :

لا بد لنا قبل البدء ببحث الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية المتحدة من اعطاء تعريف خاص وعام عن الاستراتيجية القومية أو العليا ، وذلك لنتمكن من تحديد الاستراتيجية القومية بمضمونها الشامل ، والاستراتيجيات الثلاث التي تتناول الجوانب الرئيسية للاقتصاد والسياسة والحرب ، هــذه الجوانب التي تتفاعل وتتلاقى في اتجاهاتها وأهدافها لتؤلف الاستراتيجية القومية لأمــة من الأمم .

للاستراتيجية تعاريف عديدة . فقد تفنن رجــال السياسة والاقتصــاد والحرب في ابتكار تعاريف متعددة ، قد توقعنا في الحيرة ، إذا لم ندرك الجوهر ، ونميز الشكل ، ونحدد الهدف الذي وضع هذا التعريف أو ذاك من اجله . بمعنى آخر ، هناك الاستراتيجية القومية بمعناها العام ، وهي « حشد ومضاعفة كــل الامكانات البشرية والاقتصادية والمعنوية لدولة أو مجموعة دول لدعم القــوات المسلحة (إذا كان الهدف هو تحقيق الانتصار في الحرب) وتنظيم وتوزيع الادوار والقوى بين مختلف مرافق الاقتصاد المتعــددة كالصناعة والزراعة والمواصــلات والبناء .. الخ » ، أما معناها الخاص (اي في ضوء الهدف الذي وضع التعريف من أجله) فهناك استراتيجية عسكرية ، وتعني قيادة مجمل العمليات العسكرية في الحرب على رأي « ريمون آرون » ، أو استخدام الاشتباكات كوسيلة للوصول الى هدف الحرب ، واستراتيجية سياسية ، وتعني ـ على حد قول مولتكه ـ اجراء الملاءمة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الموضوعــة تحت تصرف القائد مع الهدف المطلوب تحقيقه ، واستراتيجيــة اقتصادية ، وتعني ادارة واستخدام جميع الوسائل والامكانات المادية والبشرية والماليــة من أجل تطوير اقتصاد الدولة ، وتحقيق البرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الأمد . يضاف الى ذلك استراتيجية ثقافية واجتماعيــة ، وبمعنى أضيق استراتيجيــة التعليم أو المواصلات أو الصناعة وغير ذلك .

اما الاستراتيجية (وتسمى في العربية السوق أو الريادة) بمعناها اللفظي ، فان أصلها يعود للكلمة اليونانية (ستراتوس) وتعني جيش والكلمة (أجين) وتعني قيادة ، وهكذا فان معناها كان ضيقاً ضمن حدود (قيادة الجيوش) بينما اتسع معناها العام ليشمل التخطيط للحرب والسياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها .

٢ ـ الاستراتيجية والسياسة :

تبقى السياسة المستندة على قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية متطورة ومتينة ، هي أساس كل حركة للتطور ، على اعتبار أن السياسة هي الفكر المنير ، بينما الاستراتيجية هي الأداة لتطبيق السياسة في المجال العملي ، أما الحرب فهي واسطة لتنفيذ الاستراتيجية .

ويقول ليدل هارت بهذا الصدد انه « اذا كان التكتيك هو تطبيق الاستراتيجية العليا على مستوى أدنى ، فان الاستراتيجية نفسها هي تطبيق السياسة العليا على مستوى أدنى ، وما الاستراتيجية العليا سوى السياسة التي تقود سير الحرب ، ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الاساسية التي تحدد هدف الحرب . ويستخدم تعبير الاستراتيجية العليا لشرح فكرة السياسة خلال التنفيذ ، وأيضا أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق امكانات البلاد أو اعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب » .

ففي العلاقة بين السياسة والاستراتيجية تأتي السياسة في الأعلى ، تليها الاستراتيجية الشاملة (القومية أو العليا) وتحتها تأتي الاستراتيجيات العامة المختلفة والخاصة بكل مجال ، وتأتي في أسفل السلم الاستراتيجيات العملياتية (التعبوية) التي تنبع كل منها من اختصاصها .

٣ ـ الاستراتيجية والظروف المحيطة بها :

ليست الاستراتيجية عقيدة واحدة جامدة ، ولكنها ـ وكما يوضح الجنرال اندريه بوفر ـ اسلوب في التفكير ، يسمح بتصنيف الأحداث حسب اهميتها ، واختيار اكثر الوسائل الملائمة فاعلية . فلكل موقف استراتيجية معينة تنسجم معه . وقد يكون اختيار هذه الاستراتيجية أو تلك صائبا في ظروف معينة وغارقا في الخطأ في ظروف أخرى . وفي هذه الفكرة ـ كما يقول بوفر ـ تكمن الحقيقة الاستراتيجية الأساسية .

والاستراتيجية عادة تتعلق بمرحلة تاريخية كاملة ، فاستراتيجية الامارات العربية أيام وصول رعيلها الأول الى ساحل عمان من جنوب الجزيرة العربية

ومناطق الشمال تختلف عن استراتيجية دولة الامارات بعد الاتحاد ، حيث استطاع ابناؤها باتحادهم أن يصنعوا لها موقعا استراتيجيا هاما ، يشغل الركن الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، عند مدخل الخليج العربي ، ، موقع بين خطي عرض ٢٢ و ١٦،٥ شمالا وبين خطي طول ٥١ و ٥٦،٥ شرقا ، وحيث بات بوسعها وخاصة في ضوء تطور واقعها الاقتصادي ان تلعب دورا هاما على الصعيدين المحلي والقومي اضافة الى الصعيد الدولي كاحدى دول العالم الثالث الآخذ بالنمو والتطور السريعين .

٤ ـ الاستراتيجية .. والأهداف العامة :

من الضروري في كل استراتيجية ان نحدد الأهداف العامة ، مثل القضاء على الاستعمار مثلا في حالة استراتيجية حركة التحرر الوطني ، أو مثل القضاء على الاحتكار والاستغلال والتخلف عامة في حالة استراتيجية دولة الامارات العربية كما هي الآن . ومن الضروري كذلك أن نحدد القوى والامكانات الملحة لتحقيق هذه الأهداف ، وترتيب هذه القوى حسب مدى فاعليتها وكفاءتها وقدرتها على الحركة . ففي حالة استراتيجية التحرر الوطني ، يمكن تحريك قوات اجتماعية لا حصر لها ما دامت تتلاقى جميعا في العداء للاستعمار ، ولكننا في الوقت نفسه نميز بين القوات الأساسية والقوات الاحتياطية والقوات الطليعية القائدة والقوات المتحالفة والقوات المترددة ، فضلا عن تحديد القوات المعادية بمراتبها المختلفة كذلك . وتختلف طبيعة القوات التحررية والقوات المعاديةللتحرر باختلاف الحركة التحررية وباختلاف طبيعة المرحلة التاريخية لكل حركة تحرر وطني .

المهم ان الاستراتيجية هي خطة لتحقيق هداف معينة في مرحلة تاريخية كاملة ، وهي تتألف بالضرورة من تحديد للاهداف ، وتحديد للقوات الضاربة مع تمييز بينها بحسب الكفاءة والخبرة والقدرة ، ثم تحديد خطة الحركة العامة .

٥ ـ عناصر تخطيط الاستراتيجية القومية للدولة :

بعد ان قدمنا لمحة سريعة عن المعنى الخاص والعام للاستراتيجية القومية بامكاننا ان نحدد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية ، وبالتالي معرفة افضل الأسس التي ترتكز عليها الاستراتيجية انطلاقا من أن الاستراتيجية إذا أخذت من الناحية التطبيقية ، لا تخرج عن كونها خطة عمل اجمالية وشاملةيضعها المخططون

الاقتصاديون والسياسيون والعسكريون والاجتماعيون كل حسب اختصاصه ، هدفها الرئيسي ادارة البلاد وتوجيهها الوجهة الصحيحة لتحقيق أهدافها القومية المتوسطة والبعيدة بمايتلاءم والامكانات البشرية والمادية والمعنوية والروحية. لهذا كان من أول الميزات التي يجب أن تتصف بهـا الاستراتيجية في دولة الامـارات العربية المتحدة دراستها الموضوعية لهذه الامكانات وتطويرها أولا بأول على ضوء ما يتجمع من معلومات وامكانات جديدة على الصعيد الداخلي ، آخذين بعـين الاعتبار دور الصديق والعدو ، وعلى ضوء ما يستجد من تطورات دولية . ولا شك ان الرؤية الحقيقية للاهداف ، والنظرة الصائبة لتحقيقها ، تلعـب دورا رئيسيا في تطوير الاستراتيجية ، وبالتالي تزداد الرؤية للاهداف القومية وضوحا مع الزمن ومع التجربة والممارسة .

ان العقيدة الاستراتيجيـة لدولة الامارات التي تنبـع من تعاليم الاسلام عبر تاريخها الطويل هي حتمية للتفاعل الجدلي مع الامكانات الجديدة لهذه الدولة الفتية ومع عوامل متعددة لا يجوز تجاهل أي منها ، وخاصة عند وضع الأسس والتقديرات الصحيحة للاستراتيجية القومية . هذه الأسس التي ترتكز على عدة عوامل يمكن اجمالها بالتالي :

١ ــ العامل الجغرافي : ما زالت الناحية الجغرافية هي المحـور الرئيسي للتقديرات الاستراتيجية مهما قيل عن قـدرة العلم على تطوير هـذه الاهميـة . والواقع ان استراتيجية الدول الاستعمارية نحو الوطن العربي تتأثر بما للوطـن العربي من مزايا جغرافية ذات أهمية قصوى .

٢ ــ العامل الاقتصادي والمواد الاستراتيجية : لهذا الجانب أهميته الكبيرة أيضا في هذا المجال ، وكل دولة حين تضع استراتيجيتها لا بد لها من تقدير مدى اعتمادها على المواد الأولية والمواد المنتجة محلياً أو المستوردة من خارج اقليمها . ومن أمثلة ذلك أثر بترول الشرق الأوسط على المخطط الاستراتيجي الأمريكي نحو الوطن العربي . ولاشك ان بترول الامارات يلعب دورا هاما في إعطائها مكانة متميزة بين دول العالم ذات الامكانات الكبيرة بالمـواد الاستراتيجية والمحدودة بطاقتهـا لبشرية ويحملها بالتالي مسؤولية كبيرة في صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية على ثرواتها وحسن استثمار هذه الثروات .

٣ ــ القـوة العسكـرية : للقوة العسكـرية للدولة أثرهـا في تخطيـط ستراتيجيتها . وفي هذا المجال تراعى الاهمية القصوى في الوقت الراهن للقوة

الذرية أو النووية للدولة ، سواء في ذلك قوة الدولة الذرية أو قوتها بالقياس الى القوة النووية التي يملكها العدو . وبدهي أن التفوق في القدرات العسكرية يضاعف القدرة على الاستفادة من عنصر المباداة ، وهي استفادة لها تأثيرها في رسم استراتيجية الدولة . معنى ذلك ان على الدول العربية ان تضع في تخطيطها الاستراتيجي دور السلاح النووي انطلاقا من ان الحصول على هذا السلاح بات مؤكدا بالنسبة لاسرائيل .

٤ ــ القواعد العسكرية ودورها : حين يكون الحديث عن مستوى التسليح في نطاق الحديث عن القنابل النووية ، فان هذا السلاح لا أهمية له ما لم تتوفر وسائل إيصاله الى اقليم العدو . وقد اثارت هذه الحقيقة موضوع القواعد العسكرية في اقاليم الدول الأخرى وفرض النفوذ والهيمنة على الدول التي تقع فيها هذه القواعد . واذا كانت دولة الامارات العربية كبقية الدول العربية لاتمتلك السلاح الذري ولا تفكر في ايجاد قواعد عسكرية في أراضي الغير إذا امتلكته . فان ذلك لا يحول دون تفكير القوة الذرية الاستعمارية في ايجاد قواعد لها في الوطن العربي واحتمال ان تسعى لايجاد مثل هذه القواعد في هذا القطر أو ذاك ، مهددة استقلاله الوطني ، وهو الامر الذي يجب أن نضعه في الحسبان .

٥ ــ الموقف من سباق التسلح وتكنولوجيا الحرب الحديثة : ومما يؤثر في استراتيجية الدولة موقفها من سباق التسلح ، وسباق العلم والتقدم التكنولوجي . وقد كان لتغير الموقف في السباق التكنولوجي أثره في تعديل الاستراتيجية الاميركية العامة سنة ١٩٦١ ، ومن ضمنه تعديل استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط بما يتلاءم مع المخطط الاستراتيجي العالمي الجديد .

ولكسب السبق في الناحية التكنولوجية أثر عسكري ، وله أيضا أثر سيكولوجي . ومن واجب الدول العربية ان تعمل مجتمعة للتقدم في هذا المضمار ولحاق ركب الدول المتقدمة في هذا السباق .

وفي عصرنا الحالي يستبدل نظام التسليح في الدول مرة كل ٥ ــ ١٠ سنوات بجيل جديد من الاسلحة المناسبة . ولا شك ان هذا التبدل يؤثر على معظم الدول التي تستورد السلاح ، والدول العربية جميعها مستوردة .

٦ ــ قوة العقيدة : وتمثل قوة العقيدة التي تدين بها دولة ما أو التي تحاربها تلك الدولة عاملا هاما من عوامل الحساب الاستراتيجي للدولة .

٧ ــ السياسة العامة للدولة : ان استراتيجية الدولة ــ وكما سبق القول ــ هي الانعكاس الصادق لسياستها . فاذا كانت سياسة معينة مهزوزة غير محددة

تحديدا دقيقا ، فان الاستراتيجية المخططة اما ان تصبح اضعف من ان تصل إلى اهدافها ، واما ان تصل إلى اهداف غير المحددة لها

وفي مجال الاستراتيجية العليا للدولة ، لا يوجد خط أو حد فاصل بين الأمور السياسيه والعسكرية . ويجب أن ترتكز الاتجاهات السياسية على واقع القوة العسكرية . ويجب أن تكون تصرفات القوات المسلحة في الميدان العسكري على وفاق مع الخطوط العامة لسياسة الدولة . ففي عصرنا هذا لايمكن تخطيط الاستراتيجية القوميــة الا بتكامــل تام بين الاوضــاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعتبــارات التكنولوجية ، وبعبارة اخرى تنعكس جميــع هــذه الأوضاع والاعتبارات على استراتيجية الدولة ، اي على خطة العمل عندهــا . ومؤدى ذلــك انه إذا أردنا أن ندرس حقيقة اهداف الولايات المتحــدة من وراء استراتيجيتها او خطة عملها في الشرق العربي مثلا يجب أن نبدأ من تحديد مراميها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة .

٨ ــ المعاهدات والاتفاقات الدولية : وتتأثر استراتيجيــة الدولة بابعــاد اتفاقيات الدفاع المشترك والأمن الجماعي التي تشترك فيها أو الموجهة ضدها ، وهي اتفاقات تجعل وضع خطة العمل للدولة أمرا غير يسير ، حيث لا يكفي أن تراعي ظروفها الخاصة وظروف حليفة واحدة بل عليها ان تراعي ظروف أكثر من دولة ترتبط معها بروابط تحالف قد تكون غير وثيقة ، وقد يشوبها من التنافس والغيرة والخلاف المذهبي ، ومع ذلك من المفروض ان يسير الجميع وفق مخطط واحد مهما اختلفت عقائدهم .

٩ ــ المعونات العسكرية : ومن العوامل التي لا يجوز اغفالها عند تخطيط استراتيجية الدولة اثر برامج المعونات على التشكيل العسكري لحلفائها . ولذلك كانت الولايات المتحــدة بالذات حريصة على ان ترفق بكل صفقة اسلحة تقــدم لحلفائها بعثات عسكرية لضمان اعدادها لتستخدم تكنيكيــا في صالــح الولايات المتحدة ذاتها في حالة الحرب ، وكثيرا ما حرمت على حلفائها استخدام المعونة المقدمة لهم لأي غرض دون موافقة حكومة الولايات المتحدة ذاتها .

٦ ــ اهمية دراسة الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية :

تنبثق اهمية دراسة الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية المتحدة في هذه الحقبة من تاريخنا القومي ، من النقاط الاساسية التالية :

أ) ان دولة الامارات العربية المتحدة هـي إحدى الاقطار العربية الحديثة الاستقلال ، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية خاصة من حيث الموقع الجغرافي والموارد الاستراتيجية (النفطية) مما يجعلها تتعرض لمخاطر الأطماع الأجنبية إذا لم تستطع تأمين عناصر القوة التي تؤهلهالتكريس استقلالها وحريتها .

ب) ان دولة الامارات العربية المتحدة تشكل نموذجا خاصا مع عدد قليل من الدول المنتجـة للنفـط ، بين نمـاذج الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية بين حالة التخلف وطموح التقدم والتطور .

ج) ان هذه الدولة تمثل تجربة اتحادية حية ، وطموحا وحدويا متفجرا ، رغم كل المعوقات التي تحاول ان تشل التجربة .

لهذه الأسباب مجتمعة تصبح دراسة الاستراتيجية القومية لدولةالامارات العربية مسألة حيوية للغاية .

على اننا نود أن نعتذر مسبقاً ان دراستنا هذه قد لا تتعدى في معظم جوانبها حدود التنبيه الى المسائل الأساسية التي تهـم الاستراتيجيـة القومية لدولـة الامارات العربية ، نظرا لأن هذه الدراسة تظـل جهدا فرديا لاثنين من الكتـاب الفلسطينيين لم تتسـن لهما فرصة دراسة الجوانب الجزئيـة للتجربة موضـع الدراسة على نحو شامل ودقيق ، وقصارى ما نأمله هو أن نسهم في تعميق الوعي القومي ولو في حدود ضيقة بملامح التجربة موضع الدراسة وآفاقها .

٧ ــ خطة البحث :

في ضوء الملاحظات السابقة ، فاننا نؤثر دراسة الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية من الجوانب الأساسية التالية :

١ ــ التركيب الاجتماعي . . وخصائص التطور .

٢ ــ البنية الاقتصادية واتجاهات النمو الاقتصادي .

٣ ــ السياسة العربية والدولية .

٤ ــ أسلوب الادارة وشكل الحكم .

٥ ــ الاستراتيجية العسكرية للدولة وملامحها الأساسية .

وسوف نعالج كل واحد من هذه الجوانب في فصل مستقل .

الفصل الأول

التركيب الاجتماعي .. وخصائص التطور

٨ ـ تمهيد :

تحتل دراسة التركيب الاجتماعي وخصائص التطور على الصعيد الاجتماعي أهمية بالغة في تحديد الاستراتيجية القومية للدولة ، أو فهم هذه الاستراتيجية . إذ انه إذا كانت الاستراتيجية هي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف السياسة ، فان سياسة بلد ما تنبع من الفلسفة السائدة فيه(١) ، والفلسفة التي تسود في مجتمع معين لا تكون وليدة افكار تصاغ نظريا في الفراغ ، وانما هي وليدة ذلك المجتمع ، ببنيته الاجتماعية والفكرية والنفسية ، وما يسود فيه من معتقدات ، وما يتطلع اليه من أهداف .

والحقيقة ان الباحث يستطيع أن يجد في التركيب الاجتماعي الراهن لدولة الامارات العربية المتحدة بصفة خاصة ، ودول الخليج العربية بصفة عامة ، وفي خصائص التطور الاجتماعي فيها ، نموذجا بالغ الخصوصية بما ينطوي عليه من أبعاد واحتمالات ، وان كان هذا النموذج يشكل جزءا من عملية التحول السائدة في بلدان العالم الثالث بشكل عام . فهذه المنطقة تعيش مرحلة انتقالية تعبر فيها بسرعة بالغة من النظام التقليدي الى واقع جديد تحل فيه مؤسسات الدولة العصرية محل العلاقات القبلية ، وتسود فيه انماط جديدة ومتنوعة للانتاج محل الانماط التي كانت سائدة . ويجري ذلك في نطاق ظروف خاصة تنطوي في جانب منها على آفاق رحبة للتطور ، وفي جانب آخر على احتمالات بالغة الخطورة ، تستوجب الاهتمام والانتباه الشديدين .

ومن هنا ، تنبثق الضرورة لرسم استراتيجية قومية تهتم بالمجال الاجتماعي ، وتعمل على التحكم بمسار تطور المجتمع ، تفاديا لمخاطر الطفرة التي يمكن ان يواجهها المجتمع في المرحلة الانتقالية .

ولكيْ يكون بوسعنا الالمام بخصائص التطور الاجتماعي الراهـن في دولـة الامارات العربية واحتمالاته ، فانه لا بد لنا من البدء بتعريف المجتمع الانتقالي .

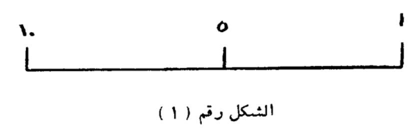
٩ ــ التعريف بالمجتمع الانتقالي :

يميز الباحثون الاجتماعيون عادة بين انماط اجتماعية ثلاث ، هي المجتمع التقليدي ، والمجتمع الانتقالي ، والمجتمع الحديث . ومع ذلك فانه يصعب العثور على تعريف محدد واضح لكل نمط من هذه الانماط ، يكون خاليا من وجود عناصر متداخلة بينها .

فمثلا يلجأ بعض العلماء الى تعريف المجتمع التقليدي بصفات هـي عكس صفات المجتمع الحديث ، فيقولون ان المجتمع التقليدي أميّ ، زراعي ، بدائي ، ثابت بلا تغيير اساس العلاقات فيه هي القرابة أو المركز ، قـدري يتميز افراده بالولاء للجماعة المحلية ، ولا يساهم افراده في أوجه النشاط المختلفة ، وهـو محلي . أما المجتمع الحديث ، فهو على خلاف ما سبق ، متعـلم ، صناعـي ، متمدن ، ديناميكي ، أساس العلاقـات الاجتماعية فيه التعاقد ، والولاء فيـه للمجتمـع ككل ، وهو طموح ، ولافراده نشاط سياسي واقتصادي ، وهو أخيرا عـام أو دولي(٢) .

لكن هذا التقييم لا يمنحنا القدرة على تحديد خصائص واضحة للمجتمـع الانتقالي الذي يشكل مرحلة تقع بين مرحلتي المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، كما أنه قد يصعب العثور على الخصائـص السابقة الذكـر متكاملة في اي مـن النموذجين المعتمدين على الاستقطاب ، حيث يفترض ان السمات التـي يتصف بها المجتمع التقليدي غير موجودة في المجتمع الحديث وبالعكس ، بينما يـلاحظ أن كثيرا من خصـائص المجتمعـات التقليدية تعمل بكفاءة عالية في المجتمعـات الحديثة . لهذه الأسباب يجب الحذر من الاستقطاب ، لأن اي نظام اجتماعي أو اقتصادي ــ سواء كان تقليديا أو انتقاليا أو حديثا ــ قد يجمع بين الخصائص التقليدية والحديثة . فاذا تصورنا مجالا يبدأ من رقم ١ وينتهي برقم ١٠ نستطيع ان نضع المجتمع التقليدي عند رقم ٣ مثلا ، والمجتمع الانتقالي عند رقم ٥ أو ٦ أو ٧ والمجتمع الحديث عند رقم ٨ أو ٩ من حيـث الخصائص على اسـاس ان المجتمع كلما اقترب من رقم ١٠ كان حديثا ، وكلما اقترب من رقم ١ كان تقليديا ولكن لانستطيع ان نقول بثقة ان هناك مجتمعا حديثا ١٠٠٪ يقع في اقصى اليسار

وآخر تقليديا ١٠٠ ٪ يقع في اقصى اليمين ، لأن الصفات الحضارية والتقليدية تتواجد بنسب مختلفة في كافة المجتمعات ، والشيء الذي يختلف هو درجتها فقط (٣) . (الشكل رقم ١) .

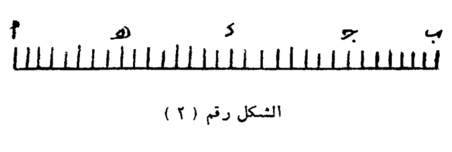


الشكل رقم (١)

ويصل الكاتب الاميركي (فرد رجز) الى استنتاج مماثل تقريبا انطلاقا من الاستناد على تعريف جون فوستردالاس للمجتمع الحديث (الدولة القومية) . فلقد حدد دالاس ستة خصائص يجب أن تتوافر في الدولة القومية الحديثة ، على النحو التالي :

(١) القوانين التي « تعكس الحكم التشريعي للجماعة المحلية » . (٢) آلة سياسية لتطوير وتطبيق هذه القوانين حسب الحاجة . (٣) جسم تنفيذي قادر على ادارة القوانين . (٤) آلة قضائية لحل النزاعات وفقاً للقوانين . (٥) قوة عليا لمنع العنف بتنفيذ القانون بالقوة على أولئك الذين يتنكرون له . (٦) إرادة كافية على السير باستمرار دون تعريض الشعب للقسر (٤) .

ففي ضوء هذا التحديد ، يقول رجز ، انه اذا نظرنا الى الشكل رقم (٢) واعتبرنا الوضع أ يمثل قطباً نموذجياً للبناء السياسي الذي يمتك كافة المواصفات السابقة ، واعتبرنا ب هي القطب المعاكس الذي لا يضم أيا من هذه المواصفات ، عندئذ يمكن ان نتصور وجود عدد كبير من الاوضاع التي تتضمن هذه المواصفات بدرجات متفاوتة ، كما في ج ، د ، هـ (٥) .



الشكل رقم (٢)

ان الوضع في د يمكن ان يعتبر نموذجا للمجتمع الانتقالي حيث يجمع بين بعض خصائص المجتمع التقليدي وبعض خصائص المجتمع الحديث ، بينما الوضع في ج هو نموذج للمجتمع الانتقالي الاقرب الى المجتمع التقليدي ، والوضع في هـ هو نموذج للمجتمع الانتقالي الأقرب الى المجتمع الحديث .

فما يميز المجتمع الانتقالي ، اذا ، هو كونه يجمع بدرجة أو بأخرى خصائص كل من المجتمعين التقليدي والحديث .

وبغية الالمام بعناصر الصورة بشكل اكثر تبسيطا ، فان فرد رجز يقترح تصورا معينا للعلاقة بين المجتمعات الثلاث والفارق بينها . وهذا التصور يقترح النظر الى المجتمع الانتقالي كشكل منشوري (نسبة الى الشكل الهندسي المعروف باسم المنشور) . ومن المعروف أن الخاصية الاساسية لهذا الشكل الهندسي انه حين يتلقى شعاع الضوء في حالته العادية (المنصهرة) يعكس هذا الشعاع طيفاً متعدد الألوان .

ان تصوير المجتمع الانتقالي بالمنشور الذي يتلقى الضوء ويعكسه طيفاً متعدد الألوان ، ينبثق من حقيقة أن الخاصية الاساسية للمجتمع الانتقالي هي خاصية تعدد الأنماط الاجتماعية . وفي هذه النقطة يلتقي العالم الاميركي فوردرجز مع العالم السوفياتي ليفكوفسكي في تحديد الخاصية الأساسية للمجتمع الانتقالي .

يقول ليفكو فسكي أن الهيكل الاجتماعي للدول النامية ، بدأ يتضح منذ فترة ليست بعيدة . والتحليل المعمق للواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان قاد الى تلمس الشيء الأساسي فيه ، ونعني بذلك تعدد الأنماط . فوجود انماط متعددة ، اي نماذج اجتماعية للاستثمار مختلفة جذريا يشكل دليلا لتصادم كبير بين انجاهات متناقضة في التحول الاجتماعي . هذا بالاضافة الى أننا لا نعني بذلك بقايا متفرقة لأساليب انتاج منقرضة في حدود تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية معينة ، وانما كتلا كبيرة ذات حجم العلاقات انتاج متصارعة فيما بينها تتعايش معا ومشدودة الى بعضها بروابط معقدة ومتغيرة . اننا أمام خليط من انماط قوية وثابتة نسبيا . وبشكل آخر انه تعدد انماط متماسك (٦) .

ويضيف ليفكوفسكي « ان تعدد الأنماط اهم دليل على عمليات مستترة تخدد الوضع الانتقالي لعلاقات الانتاج . فحتى الآن كان حلول احدى التشكيلات الاقتصادية محل الأخرى مرتبطا حتما بتواجد عناصر علاقات الانتاج القديمة والحديثة خلال فترة طويلة من الزمن . وتقتضي الاشارة الى أن الاهتمام المتزايد

الذي توليه العلوم الاجتماعية لاوضاع المجتمع الانتقالية يقود الى اكتشاف خاصية» تعدد الأنماط في ظل التغيرات المختلفة عند قيام تشكيلة اقتصادية أو أخرى»(٧) .

ولكن بينما يركز ليفكوفسكي على دراسة المجتمعات الانتقالية من خلال رصد علاقات الانتاج بصفة رئيسية، فان رجز يعتمد أدوات اختبار خمس لاجراء المقارنة بين المجتمع الانتقالي وكل من المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في نطاق النظام الدولي . والادوات التي يعتمدها رجز هي : ١ ــ الضبط الفعال . ٢ ــ السلطة الرسمية . ٣ ــ الاتصال (الاعلام) . ٤ ــ التكتل الاجتماعي . ٥ ــ علاقات الانتاج .(٨)

ومع أنه يمكن اعتماد أدوات الاختبار ذاتها في دراسة الوضع الاجتماعي في دولة الامارات العربية وتأثيره على استراتيجيتها القومية ، الا إننا نؤثر تأجيل الحديث عن النظام الرسمي باعتباره يدخل في نطاق فصل قادم مستقل نعالج فيه النظام السياسي وشكل الحكم في الدولة، لنقتصر على دراسة الموضوع من الجوانب التالية :

١ ــ الضبط الفعال ، الانتقال من النظام القبلي الى الدولة العصرية .

٢ ــ الحياة الاجتماعية والمشكلة السكانية .

٣ ــ أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الأصليين والسكان المهاجرين .

٤ ــ التعليم والاعلام ، ودورهما في التطور وبناء الانسان الجديد .

وسنستعرض كل جانب من هذه الجوانب على حده .

– ١ –

الضبط الفعال ..
والانتقال من النظام القبلي إلى الدّولة العصرية

١٠ ــ الضبط الفعال بين المركزية الشديدة والفوضوية :

يقول فرد رجز ، انه باستخدام مصطلحات لازويل ، دعنا نسمي أولئك الذين يمارسون الضبط الفعال في الجسد السياسي بالحكام ، وأولئك الذين يحكمونهم ، بالمحكومين ، والنظام السياسي الذي يشمل العلاقات الداخلية بين الحكام وبعضهم البعض من جهة ، وبين الحكومة والمحكومين من جهة أخرى بالحكم .

أن توزيع الضبط الفعال في الحكم سيتدرج من المركزية الشديدة (الأوتوقراطية) الى المحلية الشديدة (الفوضوية) .

ان القوة في الدولة المنفردة، أو القومية، ستكون مركزية، وفي النظام القبلي او الدولة التابعة محلية .

ومع اننا عادة نفكر بالنظام السياسي بمصطلحات الحكم المركزي الوثيق فقط أو بمعنى ، الدول ، فاننا سنوسع التصور ليشمل الانظمة التي تتصف بتوزيع محلي للقوة ، كالنظام الدولي أو المجتمع القبلي . فمن الضروري ان نكون قادرين على التفكير بمثل هذه البنى المبعثرة للقوى ، والمرتبطة بالتفاعلات المتبادلة في وحدات نظامية ـ سواء سلماً أو بالعنف ـ أكثر من ارتباطها بقوة مركزية موحدة .

ان اي مجموعة خاصة من الحكام لديها منطقة وسكان تمارس عليهم الحكم نسميها الدومين ، وخارج نطاق الدومين ، سيكون هناك أيضا حكام يلعبون دورا قليلا أو كبيرا في النفوذ والسيطرة على هذه المجموعة ، ويكونون بمثابة امتداد للحكم . والأحداث التي تؤثر بشكل من الاشكال على قرارات الحكام يمكن ان تسمى بالضغوط . وهذه الضغوط يمكن ان تنبع من داخل الدومين أو من خارجه ، اي يمكن ان تكون ضغوطا داخلية أو خارجية . فاذا الحكم المعني دولة ـ قومية ، فان الضغوط الخارجية تكون عادة تلك التي تأتي من القوى الأجنبية ، أما الضغوط الداخلية فتأتي من جماعات الضغط . من المفيد عند دراسة الانظمة السياسية مقارنة الثقل النسبي للضغوط الداخلية والخارجية ، فاذا كان وزن الضغوط الخارجية أقل من وزن الضغوط الداخلية فاننا نتعامل مع حكم امتلك هيكل القوة النموذجي لدولة مستقلة أو حاكمة ، أما رجحان الضغط الخارجي على الداخلي فهو احدى خصائص الحكومات المحلية (٩) .

ان هذا التحليل لعلاقات الحكم ، وللضغوط المحتملة ، يبدو وثيق الصلة بدراستنا للتركيب الاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة .

فلقد عاشت هذه الامارات نضالا طويلا من أجل الحرية والاستقلال الى ان تحقق لها ذلك ، وحين بنت وحدتها كان عليها وما زال ان تواجه ليس فقط مشكلة تحديد التوزيع الدقيق للصلاحيات بين السلطة الاتحادية والسلطات المحلية، ولكن ايضا مشكلة بناء الجسم القوي القادر على التصدي لاية ضغوط خارجية .

١١ ـ صراع طويل من اجل الحرية :

ان للمنطقة التي تشغلها دولة الامارات العربية حالياً (ساحل عمان سابقاً) تاريخ ضارب في القدم ، اذ يذكر المؤرخون ان قبائل المنطقة هاجرت اليها من مأرب في اليمن عام ١٣٠ بعد الميلاد . وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر . وفي النصف الاول من القرن التاسع عشر اصبح تاريخ هذه الامارات مرتبطاً كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت كلا من الشارقة وراس الخيمة وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة . وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في بلاد فارس . ويذكر المؤرخون ان التاريخ السياسي الحديث لامارة أبو ظبي قد ابتدأ في عام ١٧٦٠ ، حين استوطنتها قبيلة آل بو فلاح تحت قيادة رئيسها الشيخ ذياب بن عيسى . وقد تمركز حكم آل بو فلاح من بني ياس في ابو ظبي على مر السنين . اما مستوطنة دبي فقدكانت مستوطنة منذ بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية تدين بالولاءلشيوخ ابو ظبي . وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كامارة في عام ١٨٣٩ ،حين عقدت معها اتفاقية خاصةبتحريم الاتجاربالرقيق. ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في ابو ظبي . أما راس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم الذين كانوا عام ١٨٠٣ تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر . وقد شمل نفوذ القواسم الامارات الواقعة بين الشارقة وراس الخيمة . وبالنسبة لأم القيوين فيمكن اعتبار عام ١٨٣٢ بداية لاستقلالها الداخلي ، وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر آنذاك في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها(١٠) . ويستخلص الدكتور حسين محمد البحارنة من هذا الاستعراض أنه كان لإمارات ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة حاليا) كيانات سياسية مستقلة ذات طابع قبلي بحت قبل بداية النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر . لكننا نعتقد ان هذا الاستنتاج لا ينسجم تماماً مع الحقيقة ، فتاريخ المنطقة ، وخاصة من حيث تعدد الكيانات « السياسية » القبلية فيها ، ما كان ليستمر على النحو الذي سار فيه لولا سيطرة الاستعمار البريطاني على المنطقة ، وما كان اتحاد الامارات يتحقق لولا جلاء الانجليز عنها .

ان النموذج الحي لحقيقة الضربة القاتلة التي كان المستعمرون الانجليز قد وجهوها للعرب في هذا الجزء من وطننا العربي الكبير هو ما حدث لعرب القواسم على يد الانجليز .

فالقواسم ، هذه القبيلة العربية العدنانية ، التي يرجح انها تعود بأصلها الى سامراء بالعراق ، والتي نزلت ساحل عمان في اواخر القرن السابع عشر ، كانت قد بدأت تظهر كقوة بحرية عظيمة في اواسط القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر ، وامتد نفوذها البحري على جميع ساحل عمان الممتد بين قطـــر وخورفكان ، ووقفت على قدم المساواة في معاملاتها مع سلطان مسقط والامـراء السعوديين . وقد امتد سلطانها الى الاراضي الايرانية المجاورة ، ولما انقرضـت دولة اليعاربة في أو حوالي عـام ١٧٤١ ، استقل الشيخ رحمة بن مطر ، رئيس القواسم في راس الخيمة ، واعترف له بذلك احمد بن سعيد مؤسس دولــة آل بو سعيد . وفي عام ١٨٠٣ تولى امر القواسم الشيخ سلطان بن صقر الأول الـذي نقل عاصمته إلى الشارقة . وفي عهده وصلت اساطيل القواسـم الى الذروة في قوتها ، حيث قدرت سفنها ب ٦٣ سفينة كبيرة و ٨٠٠ سفينة صغيرة يعمل فيها نحو ٢٠ الف ملاح . وكانت هذه الاساطيل تقوم بحـرب دفاعية ضد الاساطيل البريطانية الدخيلة التي تتحرش بهم وببلادهم لسلب ما فيهـا من لؤلؤ وغيره من الثروات والخيرات . واخـيرا اضطر القواسم الى مهاجمة السفن البريطانيـة لرفضها دفع الرسوم التي اتفقوا على دفعها معهم حين دخول سفنهم الى مرافىء القواسم ، بينما عمل البريطانيون على تدمير سفن القواسم حتى لاتكون عقبة أمام امبراطوريتهم . ويصف بيربي هجوم القواسم بقوله : « كان القواسم اثناء الهجوم يرقصون ويهزجون ويرددون اناشيد الموت ، بينما كانوا يشهرون مختلف انواع الأسلحة ، وكانت شجاعتهم تبعث الخوف والهلع » . واخذت السفن البريطانية تتحرش سفن القواسم وتهاجمها ، وتنهـب ما فيها ، إلى غير ذلك من اعمـال القرصنة واللصوصية . واخيرا قررت مهاجمة راس الخيمـة مركز اساطيـل القواسم ، فتم لهم ذلك في أواخر عام ١٨١٩ ، فاحتلوها واحرقوا سفن القواسم ، وبذلك قضوا على قوة هذه القبيلة المجاهدة . وفرض الانجليز معاهدات منفردة على جميع شيوخ المدن الساحلية . وهذه المعاهدات ولدت عند هـؤلاء الشيوخ الرغبة في الاستقلال بما تحـت أيديهم من أراض ، أو لنقل ان بريطانيـا شجعت الاستقلال وقيام وحدات قبلية ، وهكذا استقلت عجمان وأم القيوين والفجيرة وغيرها ، وتمزقت أمارة القواسم الى امارات صغيرة(١١) .

من الواضح ان بريطانيا حين حطمـت اسطول القواسم ، وحـين فرضت معاهداتها المنفردة على المشيخات ، وسلبتها استقلالها السياسي والدفاعي ، لم تكن تحطم قوة المنطقة الدفاعية فحسب ، وانما كانت تحطـم قاعـدة تطورهـا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري في وقت واحد ، وتحـول دون وحدتها ، مثلما حال التدخل الأوروبي بعد ذلك دون وحدة المشرق العربي بتحطيم حملة ابراهيم باشا على بلاد الشام .

انه لمن المؤكد انه لولا الاستعمار البريطاني للمنطقة ، اولا قيام الانجليز بتحطيم اسطول القواسم ، وتمزيق دولتهم ، لكان تاريخ المنطقة قد سار في خط مختلف كليا عما سار عليه قبل ان يتحقق للبلاد الاستقلال ، والاتحاد من جديد بقيادة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

لقد قدر المؤرخ الفلسطيني مصطفى مراد الدباغ في أوائل الستينات ان الوضع السياسي العجيب الذي انشأته الامبراطورية البريطانية إبان القرن التاسع عشر لهذه الامارات قد جرّ إلى الحالة المزرية التي كانت تعاني منها هذه الامارات ، وانه اذا حصلت الامارات على استقلالها ، وساعدتها الدول العربية ، فسيبرز وضع يختلف كل الاختلاف عن الحالة التي كانت سائدة(١٢) ، ولقد جاءت التطورات التاريخية اللاحقة لتؤكد هذه الحقيقة . فبعد الاستقلال التقى حكام الامارات ليقيموا دولة متحدة برئيس واحد وحكومة اتحادية واحدة . لكن الاتحاد بانتهاجه الاسلوب الفيدرالي أوجد التقاطع والازدواجية بين الحكم الاتحادي والحكم المحلي في الامارات . والمشكلة التي يواجهها المجتمع الآن هي تطوير أسس الاتحاد على حساب الاستقلال النسبي للامارات باتجاه تكريس دور الدولة الاتحادية وتعميقه .

ان عملية الانتقال من المجتمع التقليدي الذي كان سائدا ، وعبور حواجز التقسيم المصطنعة للامارات الى المجتمع الحديث والدولة القومية (العصرية) تحتاج الى عملية ضبط متزايد مؤثر وفعال تمارسه السلطة الاتحادية نحو اشراك كامل المجتمع في عملية التطور ، مراعية في هذا النطاق النقاط الاساسية التالية :

١ ــ مستوى التسييس والاستقطاب .
٢ ــ مستوى توزع السلطة .
٣ ــ التوازن والانسجام .
٤ ــ تفادي التوتر والصدام .
فماذا عن هذه النقاط ؟

١٢ ــ مستوى التسييس والاستقطاب :

ان احدى سمات الحياة القبلية التقليدية التي كانت سائدة في عهد السيطرة الاستعمارية هي نقص المشاركة السياسية بمفهومها الحديث في حياة المجتمع ، وهو نقص ناجم عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية والنظم الاجتماعية التي كانت سائدة ، وكذلك عن ضعف اتصالها بالخارج بسبب وجود الحاجز الاستعماري الذي يحد او يمنع اساسا قيام هذه العلاقات .

وفي الاتجاه نحو الدولة العصرية المتطورة ، فان اشراك المواطنين في صنع القرارات وبناء الوطن تصبح ضرورة ماسة . ومثل هذ الامر لا يتوقف على إرادة السلطة القائمة فحسب ، وانما يتوقف على مدى الوعي وتطور التعليم والقدر على الاسهام في الحياة السياسية .

وحول هذه المسألة ، يقول كلود موريس : انه (كانت الخطوة الأولى نحو السيطرة على الوضع المحلي للخليج الادنى ، في راي الشيخ زايد ، هي الاعتراف بذلك الوضع ، اذ لا فائدة ترجى من اعتبار اي شيء قديماً أو وصف أي تقليد أو شكل حكم بأنه قديم عفى عليه الزمن . فان المرء لا يستطيع ان يزيل أي نظام ، حتى ولو حاول ذلك ، لأن المشاكل لن تختفي . والشيخ زايد يتحدث في ارتياح وصراحة عن ظهور قيادة في المستقبل في مجتمع نام مثل دولة الامارات العربية » . ويضيف كلود موريس انه « إبان إحدى المناقشات طرحت عليه سؤالا يتعلق بالقيادة ، مستمداً من التجربة التي شهدتها المملكة المتحدة . وقلت له انت تعلم انه أثناء تطور دولة كبريطانيا الحديثة ، في قرابة الخمسين سنة الماضية ، كان شيئاً عادياً لأعضاء وأقارب العائلة المالكة أن يتخلوا عن الكثير من المناصب العليا في الدولة ، سواء في الداخل او في الخارج . وقد كان في بريطانيا نوع من الهالة السحرية فوق بعض البشر ومن بينهم ابناء الأسرة المالكة والدوقات والايرلات والأشراف الذين كانت لهم ادعاءات خاصة ، الا أن هؤلاء الرجال قد حل محلهم بالتدريج جيل جديد من القادة ، الذين كان نجاحهم الوحيد ، بالرغم من أن بعض النقّاد يصرحون بأنه كان نجاحا ضئيلا في إطار القرن العشرين يقوم على اساس نضالهم لـ « تحديث » البلاد ، واعادة بناء مجتمع تقليدي « وفي اختصار ، كما قلت له ـ والكلام لم يزل لموريس ـ » لقد مرت بريطانيا في مراحل عدة ، من الأوتوقراطية إلى الديموقراطية ، ومن الاقطاعية الى العصرية ، ولقد مضى وقت طويل قبل تحقيق ما يمكننا ان نسميه « توسيع القاعدة » ، والى اليوم يتساءل كثيرون عن نجاحها الحقيقي . وانني لا أقول أيضاً ، ان التقدم الطبيعي لدولة كأبو ظبي او أي بلد آخر أو من بلدان العالم الثالث يسير في اتجاه الديموقراطية الغربية ، إذ ان الوقائع في افريقيا واماكن اخرى غيرها اليوم توحي بأنه في التحديث السريع الذي يتطلب تعبئة كل الموارد كما في العربية لا تنجح الاساليب الديموقراطية على الطريقة البريطانية . والحقيقة ان تكييف نظامكم ومعتقداتكم الخاصة الراسخة ، واسلوب حياتكم الخاص هما في بعض النواحي أكثر ديموقراطية مما لدينا في الغرب ، ربما يكون ذلك هو جوابك الدائم « ثم يقول كلود موريس » ان ما أردت أن أسأله يتعلق بمبدأ عام ماذا تعتقد انه سيحدث هنا في الامارات ؟هل ترى توسعاً أو امتداداً للقاعدة الحكومية هل ترى ادخال دم جديد وما الي ذالك ؟ « ابتسم الشيخ زايد عندما طرح كلود موريس عليه السؤال ،

ثم قال « بلا شك ، لقد أعطينا الآن مواطنينا مسؤوليات ، كل عليه ان يشارك في تطوير هذا البلد . لكن هذا بالتأكيد لايشكل أي قلق أو مشكلة » وهز رأسه وتوقف . قال كلود موريس « إنني كنت أفكر في مقارنة بين الطبقة الحاكمة أو الارستقراطية والمثقفين الانكليز ، والذين أثروا في الحياة الانكليزية لمدة طويلة (والبعض يعتقد انهم ما زالوا كذلك) ، إلا ان أوجه الشبه ربما تبدوا غير مناسبة ، ولكنها ممكنة . قال الشيخ زايد في هدوء « كل شيء سيتحقق . وإذا كان هدفنا هو تحقيق العدالة والتوازن والا يطغى القوي على الضعيف ، فلماذا لا يكون عندنا قاعدة شعبية عريضة قدر الامكان تشارك في صنع القرارات ؟ وما الذي يمنع مثل هذا التقدم ؟ » وتوقف الشيخ زايد مرة ثانية ، ثم أطرق متأملا « ان ما نخشاه ، في الحقيقة ، هو السلطة الممنوحة للغرباء . اننا لا نقلق أبدا من جهة شعبنا . وان كل هذه الأمور سنعالجها في حينها» (١٣) .

ان الشيخ زايد بطرحه للمشكلة على هذا النحو يعبر عن ايمانه العميق بضرورة اشراك القاعدة الشعبية في حياة البلاد السياسية ، ويعبر في الوقت ذاته عن معرفته بمصدر الخطر الذي يمكن ان ينجم عن الزيادة السكانية للقوميات الاخرى اذا ما اندمجت في الحياة السياسية ، وهو بذلك يضع المسألة في اطارها القومي الصحيح ، مثلما يشير الى القضايا الاخرى المرتبطة بعملية الضبط الفعال ونقصد بذلك توزيع القوة ، والتوازن ، وتفادي التوتر .

١٣ ـ مستوى توزيع السلطة :

يقصد بتوزيع السلطة ، شكل استخدام القوة وترتيبها . فالقوة تكون موزعة للغاية في الاطار الاتحادي أو إطار الدومين ، ولا تكون كذلك في الدولة القومية . وقوة الحكم في الاطار الاتحادي تكون موزعة وفق معيارين اقليمي ووظيفي . فمن الناحية الجغرافية توجد انماط القوة المحلية الى جانب القوة المركزية . ومن الناحية الوظيفية للسلطة الاتحادية قوتها وللسلطات المحلية قواها وتواجه دولة الامارات العربية في المرحلة الانتقالية الراهنة مشكلة عدم وضوح صلاحيات كل من السلطة الاتحادية والسلطات المحلية في كل امارة على حدة ، وتوزع القوى بين حكام الامارات . وكان تعدد القوات المسلحة للاتحاد بين قوة اتحادية وقوات دفاع محلية من ابرز مظاهر هذا التوزع ، إلا ان الارادة الاتحادية في توحيد القوات انتصرت في نهاية المطاف وتم توحيد كافة القوات المسلحة كخطوة على طريق تعزيز دور السلطة الاتحادية . فالطموح بالتطور يقتضي ازدياد قوة الدولة الاتحادية على حساب قوة الامارات بالمصطلح السياسي ، وتوحيد القوات

العسكرية في الدولة وانهاء تعدد هذه القوات من الناحية العسكرية . وهذا هو الاتجاه الذي انتهجته دولة الامارات العربية .

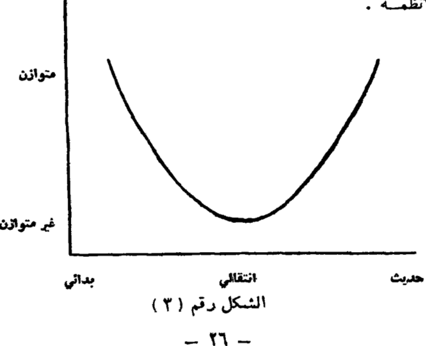
والانتقال من حالة تعدد القوى الى وحدة القوى ، ومن حالة عدم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية الى نطاق واسع للمشاركة الشعبية يجب ان يكون متوازنا لتفادي العثرات .

١٤ ــ التوازن :

يقول الباحث الاميركي دافيد ابتر « ان عملية الانتقال من المجتمع الانتقالي الى المجتمع الحديث تتطلب وجود نظام اجتماعي قادر على التطور والتجديد باستمرار دون ان يتمزق . ولكي يتحقق هذا التطور يجب ان تقبل الجماهير التغيير باستمرار ، كذلك ان يتوفر المجتمع المهارات والعلم ليفرض نفسه في عالم متطور تكنولوجيا »(١٥) .

فتوازن القوى اثناء عملية التحول ضروري سواء في مجال العلاقات الداخلية او العلاقات الخارجية . وتتحقق درجة كبيرة من التوازن كلما اصبح حجم قوة وحدة واحدة موحدة في النظام متناميا على حساب الوحدات الاخرى الصغرى التي تتوزع القوى ، ويحدث الاختلال حين يصطدم نمو احدى الوحدات بقوى الوحدات الاخرى .

وفي المجتمع الانتقالي تكون احتمالات اختلال التوازن اكبر سواء بالنسبة للمجتمع التقليدي او المجتمع المتطور . ويمكن تصوير الوضع كما هو مبين في الشكل رقم ــ ٣ ــ الذي يقترحه فردرجز(١٦) لبيان حالة التوازن بالنسبة لمختلف الانظمة .



الشكل رقم (٣)

ومن الشكل رقم (٣) يتضح ان المجتمع الانتقالي هو الأقرب الى انعـــدام التوازن ، لكنه يجــدر الاشارة الى انه ليس حتميا ان يكون كل مجتمــع انتقالي مفتقرا للتوازن ، فالأمر الواقعي هو ان احتمالات اختلال التوازن تكون أكبر في هذا المجتمع نظرا لطبيعة التبدلات السريعة في حجوم وأوضاع القوى فيه ، وبسبب ما يتصف به غالبا من تعدد كبير في الانماط .

وبالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ، فان الخشية من اختلال التوازن تنبع اساسا من أمرين :

١ ـ الخشية من بروز اتجاهـات انفصاليـة في مواجهـة الانجـاه العام نحـو الوحدة .

٢ ـ الخشية من تزايد السكان المنتمين الى قوميات غير القومية العربية ، وامكانية انتقال هؤلاء كليا أو جزئيا في مرحلة من المراحل الى ممارسة دور سياسي معاكس لطموح البلاد وانتمائها القومي .

فاذا اختل التوازن بسبب بروز اي من هاتين المشكلتين ، أو بروز عوامل اخرى تؤدي الـى اختلال التوازن ، بات المجتمـع في مواجهـة مخاطر التوتـر الداخلي الـذي قد يرتبط في جزء منه باحتمالات الصدام مع قوى خارجية .

١٥ ـ التوتـر :

ان درجة التوتر في اي نظام سياسي وثيقة الصلة بدرجة التوازن (١٧) هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان كل اصلاح اجتماعي يمكن ان يصحبه توتر ، لكن التوتر غالبا ما يزول بعد أن يتم الاصلاح . وهذه الملاحظة الأخيرة أبداهـا رأو بدراسته لقريتين هنديتين دراسة ميدانية ، وكانت إحداهما قد بدأت تتحول الى قريـة عصرية والثانية على وشك البدء . يضاف الى ذلك ان التبدل السريع هو في اغلب الأحيان أقل مشقة من التبدل البطيء التدريجي . وقد استنتجت مارغريت ميد انه اذا كانت هناك رغبة عامة في التبدل ، واذا تناول التبدل دفعة واحـدة مجمل الثقافة وشمل كل مظاهرهـا ، فان من المحتمل حينئذ أن يكـون التفكك الاجتماعي وسوء التكيف الفردي اقل مما لو جرى التبدل على دفعات خلال فترة طويلة من الزمن(١٨) .

ولعل دولة الامارات العربية المتحدة بما تملكه من قدرة على التطور السريع هي واحدة من بين عدد قليل من بلدان العالم الثالث التي تستطيع الاستفادة من

هذه الاستنتاجات لتحقيق الانتقال الى المجتمع الحديث باقل درجة ممكنة من درجات التوتر الاجتماعي متفادية أي اختلال في التوازن أثناء مرحلة الانتقال .

- ٢ -

الحياة الاجتماعيّة .. والمشكلة السّكانيّة

١٦ ـ مشكلات التطور الاجتماعي :

يمكن النظر الى عملية التحول على انها « تكيف المؤسسات في المجتمع للوظائف أو المهام التي تغيرت » . وفي المجتمعات التي تطورت في وقت متأخر ، فقد كان تطورها في معظم الأحوال نتيجة لمؤثرات خارجية ، لذلك كان تطور المجتمعات النامية سريعا واحيانا مفاجئا . وبتعبير وليام شرام فان الدول النامية تريد أن تمشي وتجري وتطير في نفس الوقت . وهذا الاستعجال يهدد الاستقرار الداخلي لأكثر الجماعات استعدادا للتكيف ويمزق الكيان الاجتماعي للمجتمع . ويكمن في رغبة هذه الشعوب في التطور السريع خطر ان يقود تأثير وسائل الاعلام لزيادة المطالب الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الامكانات الاقتصادية والنمو الاقتصادي اشباع تلك الرغبات . ففي هذه الحالة يحدث انعدام شديد في التوازن نتيجة الرغبة الحكومة في تسجيل التحسينات والتطورات التي تقوم بها بسرعة بحيث تصبح ظاهرة أمام عيون الجماهير بشكل كبير وذلك دون أن تهتم بشكل كاف بتوقيت ومدى دوام أو بقاء تلك التطورات . فتحسين الظروف الصحية والتعليمية والاجتماعية قد يصبح قصير العمر بدون تطوير المؤسسات الضرورية التي تجعل تلك التطورات تعيش وتنمو . كما ان عملية التطور في المجتمعات الانتقالية تحطم البناء الاجتماعي والاقتصادي بطريقة غير منظمة . ففي اغلب الأحوال يكون التغيير الاقتصادي أسرع من التغيير الاجتماعي . وفي أحوال أخرى يتحطم البناء التقليدي بسرعة أكبر من خطوات بناء النظام الجديد . وهذا الاختلاف يؤدي الى ازدياد التمزق والتشتت حيث يخضع قطاع واحد لتغيير سريع في حين أن قطاعا آخر يتغير ببطء(١٩) .

والمشكلة الأساسية هنا ان البناء التقليدي يتحلل ـ في اغلب الاحيان ـ قبل ان تتدرب المؤسسات الاختيارية على العمل كأدوات للاندماج وقد تختفي القيم القديمة قبل ان تتكون قيم جديدة . وهذا الاختلاف يخلق عدم انسجام بين تجارب

الحياة الواقعية والاطار الاجتماعي المنظم لها . وفضلا عن مشاكل التطور السريع، يؤدي ارتفاع شأن الطبقات المهملة وتحسين أوضاعها المعيشية ومشاركتها الفعلية في الشؤون السياسية والاقتصادية الى زيادة القلق الاجتماعي(٢٠) .

ويطرح فرد رجز المشكلة الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات الانتقالية من منظور آخر وهو هيكل التنظيمات الاجتماعية التي تسود في تلك المرحلة .

يقول رجز ان المنظمات تتدرج في المجتمعات من المنظمات العائلية والقبلية التي تعتمد الى حد كبير على صلات النسب والمصالح الخاصة والنظرة الاقليمية المحلية الى المنظمات الأرقى التي تعتمد على الاتحاد النوعي أو العالمي . وهذه المنظمات وفق طبيعتها تلعب دورا هاما في كلا النموذجين التقليدي والمتطور ، لكن المشكلة في المجتمع الانتقالي ان كلا النوعين ينموان في وقت واحد ، ومن ثم فان مزيجا من أشكال التنظيم المناقضة يصبح قائماً (تعدد انماط على الصعيد الاجتماعي) كما ان رجز يرى انه يبرز غالباً شكل متوسط من انواع التنظيم يمزج بين المصالح الخاصة العائلية أو المحلية وبين المقولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاهتمامات العامة كظاهرة من الظواهر البارزة في المراحل الانتقالية . ان هذا التنظيم الذي يطلق عليه رجز صفة الابتدائي يستعمل التكنيك الحديث في منظمة كبيرة الحجم ، ولكن أدواره هي في خدمة العائلة أو القبيلة والأهداف الاصطفائية . فالجماعات المنتظمة في مثل هذه المنظمات لا تبحث فقط في تحقيق مصالحها الخاصة ، ولكنها تحاول نوعا ما أن توجه منافع النشاط الحكومي لخدمة أعضاء جماعتها المحلية بشكل عام . وتواجد مثل هذه التجمعات المصلحية (الشللية) في الادارة الحكومية يضعف قدرة الحكومة على الخدمة العامة ، وان يعرّض بعض المواطنين للاضطهاد كما ان رجز يشير الى ان هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها على صعيد الدولة الحديثة ايضا ، حيث تكرس اهتمامها لخدمة مواطنيها بمواجهة الدول الأخرى والجاليات الأخرى في الدولة نفسها(٢١) .

فاين تقف دولة الامارات العربية المتحدة من هذه المشكلات ؟

١٧ ــ بين الجمود والتطور :

ان صورة المخاطر التي تنطوي عليها المرحلة الانتقالية لم تكن بخافية على القادة في الامارات العربية المتحدة بشكل عام وفي أبو ظبي بشكل خاص . بل ان محور الخلاف في الراي بين الشيخ شخبوط الحاكم السابق لهذه الامارة وبين اسرته كان حول قضية التطور في أبو ظبي .

فلقد كان الشيخ شخبوط بعقليته الوطنية المحافظة ، يخشى نتائج التطور ... بينما كان الشيخ زايد يرى ان تحقيق التطور هو أمر لا بد منه ، وأن بوسع الارادة الانسانية تجنب مخاطر المرحلة الانتقالية .

ويقول كلودموريس في تقييم الموقف الذي اتخذه الشيخ شخبوط في النصف الاول من الستينات من مسألة التطور انه « إذا كانت هناك من حاسة سادسة باطنية تمسك المرء عن القبول بنوع من التقدم يحس أن فيه خرابه ، فان تلك الحاسة يمكن ان يقال انها امتلكت الشيخ شخبوط ، فقد كان الشيخ شخبوط يتساءل في مواجهة الدعوة الملحة الى التطور » لماذا نقحم التغيير اقحاما ببناء الطرق أو احواض السفن؟ انما يجب علينا أن نفكر في المصير الذي قد يؤدي اليه الاسراع في التقدم ؟ لماذا نوزع المال على سكان ابو ظبي الذين لأنهم لم يحصلوا على المال أو العلم ابدا ، قد يقعون في سرعة ضحايا المراوغين من القادمين الجدد من بيروت أو بغداد ؟ لماذا نبني المستشفيات بينما جهاز الموظفين هو من الانكليز او الباكستانيين ؟ ولماذا نبني المدارس الكثيرة بحيث نحتاج الى استقدام مزيد من المدرسين (الذين لا ندري ماذا يعملون) من القاهرة أو طهران ؟ » وكان الشيخ شخبوط يقول « إذا منحت المال للشعب فانه سيحصل على سيارات تشجعه على الكسل ، كما أن تقديم المال سيجلب معه مزيدا من المتطامين ، مما يؤدي بلا شك إلى استيراد المجلات من بيروت والقاهرة حيث النساء متعطشات الى كل ماهو غربـي »(٢٢) .

لكن خوف الشيخ شخبوط من المشاكل الاجتماعية للتطور ، لم يكن ليجنب أبو ظبي المخاطر كلية ، فامارة منعزلة ، يسودها التخلف والجهل ، وتحتل موقعا استراتيجيا هاما ، ولديها ثروات بترولية كبيرة كان بقاؤها ضعيفة سيغرى بها الاعداء من الخارج ، وبقاؤها متخلفة سيعرضها للمشاكل الاجتماعية العادية في الداخل . ولقد كان من المشاكل الخطيرة التي واجهتها بسبب الجمود هجرة العديد من قبائلها الى البلدان المجاورة ، وبالطبع فان المشاكل ما كانت لتقف عند هـذا الحد .

ان الاتجاه الذي كان سائدا على الصعيد الشعبي ، والذي كان الشيخ زايد يمثلهأصدق تمثيل ، كان يرى ضرورة الاسراع في التطور ، وعدم التردد أمام المشكلات والمخاطر التي تنجم عنه ، ذلك انه يمكن التغلب على هـذه المشكلات والمخاطر عبر عملية التطور ذاتها . وكان يرى أن يكون هذا التطور اوسع من نطاق أبو ظبي بحيث يشمل جميع الامارات . وبمجرد توليه الحكم بدأ التحول السريع ببناء مؤسسات الدولة ، وبالسعي الى وحدة الامارات ، وتبني خطة جريئة لنشر العلم والعمران في البلاد .

سئل الشيخ زايد عن أول اسبوع له في حكم البلاد والأمور التي عالجها قال « ان الصورة بكاملهـا كانت جاهزة . ولم يكن الأمر مسألـة تفكير جديد ، بـل في بساطة ، أن نضـع قيد التنفيذ أفكار سنوات وسنوات » وحـين سئل عـن الأولويات ، قال « أولا ، لقد ادركت أن علينا التركيز على أبوظبي والانعاش العام . وفي اختصار كان علينا ان نساير الظروف ، اي حاجات الشعب بشكل عـام . ثانيا ، اردت التقرب من بقية الامارات للعمل معنا . اذ في أمكاننا الاقتداء ببلدان نامية اخرى في انسجام عن طريق تحقيق شكل من اشكال الاتحاد »(٢٣) .

ان ارتباط طموح زايد في التنمية والتطور بطموحه في تحقيق الوحدة هـو دليل حي على إدراكه للصلة العميقة بين الوحدة وبين القدرة على التطور السريع ، أو بمعنى آخر دور الوحدة في التغلب على مشاكل التطور التي كان الشيخ شخبوط قد وقف إزاءها متخوفاً من المستقبل .

ولم يكن من السهل تحقيق التطور المنشود ، كما لم يكن من السهل تحقيق الاتحاد المنشود .

وكان زايد يقول للذين يستغربون التغيير « ان التحول من بلد متخلف الى بلـد نام ليس أمرا سهـلا ، انه يتطلب وقتا طويلا ، فما من ثـورة نجحت فـي جولة واحـدة » .

وكان يقول للمشككين في امكانية الوحدة بين الامارات « أعطونا وقتا ليكتشف الشعب والحكام حسنات الاتحاد بعد سنين من الانفصال . وعندما يكتشفـون الحسنات بأنفسهم فان الأمور ستصبح أسهل للجميع . إذ لا فائدة في مناقشات لاتنتهي حول المشاكل . ان ما نحتاج اليه هو ان يدرك كل شخص فوائد التجربة الشخصيـة »(٢٤) .

لـماذا كان التطور صعبا ؟

ولماذا كانت امكانية الاتحاد بين الامارات موضع استفهام ؟

ان نظرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائدا تكفي لتوضيح ملامح الصورة . كما ان هذه النظرة هي مسألة لا بد منها لفهم وقائـع التطـور اللاحقة ، وما حدث من تحولات في مرحلة الانتقال .

١٨ ـ الواقع السائد قبل بدء عملية التطور :

في عـام ١٩٥٧ ، كان عدد سكان الامارات (وكانت المنطقـة آنذاك تسمى بساحل عمان او الساحل المتصالح) حوالي ٨٠ ألف نسمة . وفي أوائل الستينات

قدر هذا العدد بحوالي ١٢٦ ألف نسمة . فاذا عرفنا ان مساحة البلاد تبلغ حوالي ٣٢ الف ميل مربع ، اتضح ان الكثافة السكانية لم تزد على اربعة اشخاص في الميل المربع الواحد ، وهي كثافة سكانية ضئيلة للغاية . ومع ذلك فقد كانت الموارد الاقتصادية للبلاد محدودة للغاية ، وكانت تعيش حالة فقر مؤلمة .

في ظل تلك الظروف كانت اغلبية السكان الساحقة من العرب ، وكلهم مسلمون سنيون ، معظمهم حنابلة وقليلهم مالكيون . وكان هناك بعض المهاجرين من قوميات اخرى وخاصة الايرانيين الذين يعملون بشكل خاص في التجارة ، ويتواجدون بشكل ملموس في دبي . وكانت أهم المهن التي يعيش عليها السكان مرتبة كما يلي :

١ ــ صيد الاسماك ، وهي المهنة الرئيسية .
٢ ــ استخراج اللؤلؤ ، وكان مصدر ربح وفير قبل الحرب العالمية الثانية قبل ظهور اللؤلؤ الصناعي الذي قلل من أهمية هذه الحرفة .
٣ ــ التجارة ، وكان الايرانيون يسيطرون على معظمها .
٤ ــ صناعة السفن الخشبية وغيرها .
٥ ــ الزراعة ، وكانت محدودة ، وتشمل زراعة الخضار والنخيل والحبوب والتبغ والموز وبعض الحمضيات وغيرها .
٦ ــ تربية الماشية بكميات قليلة .

وعلى وجه العموم ، فان معظم الامارات لم تكن توجد فيها موارد طبيعية تسد حاجات سكانها سوى السمك والتمر ، وأرضها قليلة الخصب ، ومستوى المعيشة فيها منخفض لدرجة كبيرة ، وخاصة بعد أن ضعفت تجارة اللؤلؤ ، الأمر الذي دافع قسما من ابنائها للهجرة طلبا للعمل في الكويت وقطر والبحرين والسعودية(٢٥) .

وجاء الشروع في انتاج النفط عام ١٩٦٢ بكميات محدودة في ابو ظبي ليمثل بداية الآمال في القدرة على النمو ، وهي الآمال التي قادت الى التفاعل الذي أدى الى تولي الشيخ زايد للحكم .

فقبل البدء في انتاج النفط كانت موارد الامارات تأتي من رسوم الجمارك ورسوم صيد الأسماك واللؤلؤ وتأجير بعض الاراضي لاستعمالها كمطارات أو كمعسكرات للجيوش الانكليزية ، من المساعدات التي قد تقررها بريطانيا ، ومن امتيازات التنقيب عن النفط ، وبعض الضرائب الأخرى . وقد قدر الانجليز دخل الامارات في بداية الستينات بنحو مليون روبية في السنة فقط(٢٦) .

وقد ترافقت حالة الفقر هذه باهمال التعليم والصحة والمواصلات . فقد كانت المدارس في الامارات عبارة عن كتانيب ، ولم ينتقل التعليم الى طور جديد إلا في عام ١٩٥٣ حين ربطته معارف الكويت بالتعليم في مـــدارسها ، واخذت تمده باحتياجاته ، إلا أن عدد المدارس وعدد الطلبة ظلا محدودين الى ان بدأت مرحلة التطور الأخيرة . ويبين الجدول رقم (١) عدد الطـلاب والطالبات في مدارس الامارات في العام الدراسي ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ .

الجدول رقم (١)

الطلاب والطالبات في مدارس الامارات عام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١

الامارة	ابتدائي طلاب	ابتدائي طالبات	متوسط طلاب	متوسط طالبات	ثانوي طلاب	ثانوي طالبات	المجموع
ابو ظبي	٢١٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢١٠
دبـــي	١٠١٤	٣٤٢	٢٢٨	ـ	١٣	ـ	١٥٩٧
الشارقة	٥٨٣	٢٢١	١٣٩	٢٨	١١	٤	٩٨٦
عجمان	١٩٣	ـ	١٦	ـ	ـ	ـ	٢٠٩
أم القيوين	١٣٠	ـ	٢٧	ـ	ـ	ـ	١٥٧
رأس الخيمة	٦٢٩	١٧٨	١٣٠	ـ	ـ	ـ	٩٣٧

ويتضح من الجدول رقم (١) أن اجمالي عدد الطلاب والطالبات في جميع الامارات عام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ بلغ ٤٠٩٦ طالبا وطالبة ، منهم ٣٥٠٠ طالب وطالبة في المرحلة الابتدائية و ٥٦٨ طالبا وطالبة في المرحلة المتوسطة و ٢٨ طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية ، وان حظ امارة أبو ظبي من التعليم كان الأدنى . فاذا وضعنا في اعتبارنا ان خطط التنمية انما تضع في اعتبارها المتعلمين ممن هم فوق سن ١٥ عاما ، وذلك في ابسط الأحوال كمعيار لوجود نسبة من التعليم ، نستطيـــع أن نستخلص أن عدد المتعلمين المؤهلين في بداية فترة النهوض كان ضئيلا للغاية ، علما عن حاجة المجتمع الى خبرات متخصصة لم تكن متوفرة ، وهذا بدون شك عائق كبير في مواجهـــة خطـــة التطور والنهـــوض ما لـــم تجر الاستعانـــة بخبرات من الخـــارج .

ومن جهة ثانية ، فان ضآلة الكثافة السكانية ، وطموح خطة التطور ، تفرض الحاجة الى استيراد حجم كبير من الطاقـــة العاملة ، وهو الأمر الـــذي يفرض اقتران عملية التطور في المرحلة الانتقالية باستقطاب واسع للسكان المهاجرين . وهذا ما حدث بالفعل .

١٩ ـ التطور .. وأثره على البنية السكانية :

حملت عملية التطور التي شهدتها دولة الامارات العربية المتحدة موجة هجرة سكانية واسعة الى الامارات مثلما أثرت على التوزيع السكاني بين الامارات وبعضها البعض . ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) الذي يشير الى التطور في عدد السكان وتغير الأهمية النسبية لأعدادهم في كل امارة في عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤ مقارنة بعام ١٩٦٢ .

الجدول رقم (٢)

السكان في الامارات العربية المتحدة (١٩٦٢ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٤)

الامارة	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٤
ابو ظبي	٢٨ر٠٠٠	٤٦ر٥٠٠	٩٥ر٠٠٠
دبـي	٥٠ر٠٠٠ – ٦٠ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
الشارقة	٣٣ر٠٠٠	٣١ر٥٠٠	٥٥ر٠٠٠
راس الخيمة	١٠ر٠٠٠	٢٤ر٥٠٠	٤٥ر٠٠٠
الفجيره	٦ر٠٠٠	٩ر٧٠٠	١٥ر٠٠٠
عجمان	٤ر٥٠٠	٤ر٢٠٠	٨ر٠٠٠
أم القيوين	٥ر٠٠٠	٣ر٨٠٠	٧ر٠٠٠
المجموع	**١٢٦ر٥٠٠ – ١٣٦ر٥٠٠**	**١٧٩ر٢٠٠**	٣٢٥ر٠٠٠

ان الملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من الجدول رقم (٢) أن عدد السكان في أبو ظبي بات في عام ١٩٧٤ يضارع عدد السكان في دبي ، بينما كان الأخير يتجاوزه بكثير في مطلع الستينات ، وكان التطور السريع في عدد السكان في ابو ظبي قد سجل رقماً عالياً بعد سنتين من بدء نهوضها .

أما الملاحظة الثانية ، فهي ان عام ١٩٦٨ قد شهد انخفاض عدد السكان في بعض الامارات غير المنتجة للنفط بسبب انتقال السكان باتجاه مراكز انتاج النفط أو المراكز التجارية المتطورة ، لكن عدد السكان عاد الى الارتفاع في الامارات المشار اليها بعد تحسن أوضاعها الاقتصادية اثر قيام الاتحاد .

والملاحظة الثالثة هي أن الزيادة المتحققة سواء في عام ١٩٦٨ أو في عام ١٩٧٤ لا تنسجم مع المعدلات الطبيعية للزيادة السكانية ، وانما تتجاوز المعـدل الطبيعي للزيادة السكانية في بعض الامارات بشكل كبير ، ويعود ذلك الى دور الهجرة فـي الزيادة السكانية .

واذا كانت تقديرات السكان في عام ١٩٧٤ قد أشارت الى وجود ٣٢٥ الف نسمة ، فان تقديرات السكان في عام ١٩٧٥ تشير الى ان الرقم قـد اقترب من ٦٠٠ الف نسمة ، اي ان العدد قد تضاعف تقريبا في غضون سنة واحدة .

ان هذا التزايد السريع في السكان بسبب الهجرة واستقطاب الأيدي العاملة يشكل محـور المشكلة السكانيـة والاجتماعية التي تواجههـا الدولة ، وتتطلب استراتيجية قومية واضحـة بصددها حتى لاتتعـرض الهوية القومية للبـلاد للتهـديـد .

ففي دولة ترغب في التطور السريع ، وتشكو من نقص الكفاءات والخبرات العلمية والفنية ، ومن نقص الكثافة السكانية ، يصبح استقطاب الخبرات والايدي العاملة أمرا لا مناص منه لكن هذا الاستقطاب يجب أن يتم دون اغفـال الاصول القومية للوافدين الجدد ، وانماط حياتهم الاجتماعية ، واتجاهاتهم السياسية ، والمشكلات التي يمكن أن تنجم عن تراكم جاليات معينة ، و سيطرة جاليات معينة على جانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والسلوك المتوقع لهذه الجاليات إزاء مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة ، وأن تتم هذه الدراسة في ضوء الفهم العلمي لطبيعة البنية الاجتماعية الاصلية واتجاهات تطورها في المرحلة الانتقالية واحتمالات تأثير الجاليات الجديدة على هذا التطور ، وهل هو سلبي أم ايجابي .

ولا شك أن دراسة التركيب الاجتماعي المتطـور من كافة هذه الوجوه هي مسألة معقدة . ومع ذلك فانه لابد من دراسة هذا التركيب ليكون بالوسع رسم سياسة واضحة للاستراتيجية القومية للدولة في هـذا المجال ، وأي دراسة من هذا القبيل لا بد وان تضع في الاعتبار التمييز بين أوضاع المواطنين الأصليين وبين السكان المهاجرين .

٢٠ ـ المواطنون الأصليون :

ان السكان الأصليين في دولة الامارات العربية هم عرب مسلمون ينتمون الى قبائل عربية عريقة . ومن دراسة توزيع هذه القبائل في الامارات يتضح لنا أن

وحدة الامارات لا تقوم فقط على الأساس القومي ، وانما ترتبط أيضا بالحاجة الاقليمية ، وبصلات الترابط القبلي ، حيث تنتشر أغلب القبائل في العديد من الامارات في وقت واحد .

ويبين الجدول رقم (٣) أبرز القبائل العربية التي تقطن دولة الامارات وانتشارها بين الامارات .

الجدول رقم (٣)

القبائل وانتشارها بين الامارات

الامارة	القبائل
ابو ظبي	بنو ياس (آل بو فلاح ، المزاريع ، السودان ، آل بو مهير ، الهوامل ، القبيسات ، والمرر ، الرميثات ، الرواشد) . العوامر ، الظواهر ، المناصير ، هاجر ، الدواسر .
دبي	بنو ياس ـ آل مرة ، السودان .
الشارقة	القواسم ـ المزاريع ، النعيم ، آل مرة ، قتب ، بنو ياس ، آل علي ، التقبيون ، المدافعة ، الشواميس ، الطنيج ، العوامل .
عجمان	النعيم ـ السودان ، آل بو مهير .
رأس الخيمة	القواسم ـ السودان ، آل علي ، آل مرة ، المزاريع ، النعيم ، بنو سليم ، الشحوح ، القفلة ، الحبوس ، بنو سهيل .
أم القيوين	آل علي .
الفجيرة	الشرقيون .

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن معظم القبائل منتشرة في معظم الامارات ، وانتشارها على هذا النحو يسهل مهمة تكريس الاتحاد بين الامارات ، بالاضافة الى ان التقاليد التاريخية لهذه القبائل تجعلها ميالة لتحقيق التطور في نطاق دولة عصرية ، وتجاوز الواقع التقليدي .

لكن ذلك لا ينبغي أن يحجب عن أذهاننا مخاطر الرواسب القبلية والاقليمية التي بقيت من المرحلة السابقة ، واحتمالات ان تعمل هذه الرواسب على عرقلة

التطور نحو الدولة العصرية وعرقلة الاطار الاتحادي كوعاء لهذا التطور . وحتى لو لم تحاول عرقلة هذا الاطار بالتصدي له وجها لوجه ، فانها قد تحاول تشويهه باستغلاله على نحو غير صحيح ، وتلك هي إحدى المشكلات التي يواجهها الجهاز الاداري الحكومي الناشيء .

فهناك أولا ، مشكلة التداخل بين صلاحياته وصلاحيات السلطات المحلية في الامارات .

وهناك ثانيا ، مشكلة ميل البعض في هذا الجهاز الى تغليب المصالح القبلية والعائلية أو مصلحة الامارة التي ينتمي اليها على مصلحة المواطن والوطن والدولة الاتحادية .

لكن هاتين المشكلتين يمكن اعتبارهما هامشيتين إذا قورنتا بما يعانيه الجهاز الحكومي من سيادة المنطق الاقليمي الضيق للموظفين البيروقراطيين الوافدين من الخارج .

ويعقب كلود موريس على هذه المشكلة فيقول : « ان رؤية كل هذا تعني انه لا يزال أمام رسل الاستقلال عمل مرهق . وكانت تعني بالنسبة للشيخ زايد ، سواء أراد أو لم يرد ، انه يترتب عليه في استمرار أن يكرس ذكاءه لضبط كل الأمور في أدق تفاصيلها . لقد كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لحماية الامارات من مرض البيروقراطية الزائدة ، ومن رجال يتشبثون في عناد ، بطرق أسلافهم ، في شكل أفسد بعض الدول الناشئة في افريقيا والشرق الأوسط »(٢٧) .

٢١ ـ السكان الوافدون :

يكاد عدد السكان الوافدين أن يفوق أو هو يفوق بالتأكيد عدد السكان الأصليين في دولة الامارات العربية المتحدة ، الامر الذي يخشى أن يقود الى التأثير على طبيعة البنية القومية لهذا الجزء من الوطن العربي الكبير .

ان شقا من السكان الوافدين هو من ابناء الأقطار العربية الذين يشاركون ابناء الوطن الاصليين قوميتهم والكثير من تقاليدهم ، لكن هناك جزءا كبيرا من السكان الوافدين من بين ابناء البلدان الآسيوية المجاورة ، وخاصة الايرانيين والباكستانيين (وخاصة البلوش والباتان) والهنود . وبعض هؤلاء يتسللون إلى البلاد بصورة غير مشروعة مما يجعل عملية ضبط هذه المشكلة والتحكم بها أكثر صعوبة .

- ٣ -

أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية

٢٢ ـ انماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الأصليين :

يعالج جون انطوني(٢٨) انماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين والمهاجرين ، فيقول ان السكان الأصليين يعيشون في الغالب انماطا متعددة من الحياة تعتمدعلى مكان إقامتهم ـ على الساحل أو في المناطق الداخلية ـ والى أي حد خضعوا التأثيرات النفط .

فسكان الساحل ، وخاصة عجمان ودبي ورأس الخيمة ، هم تقليديا بحارة . والكثيرون منهم يبحرون في مياه الخليج وحتى شبه الجزيرة الهندية . وفي المناطق الداخلية لمعظم الامارات فان نسبة عالية من السكان كانوا اميين وغير مهرة ، وهم مكونون أساساً من الرعاة وزراع الواحات الذين يخضعون بشكل عام لتقاليد النظام العقيدي الاسلامي ، ويتكلمون اللغة العربية ، ويشتركون في التركة الثقافية . وتاريخياً فان هذه الأرض قد استوعبت عددا قليلا من القبائل شبه البدوية . لقد عاش الناس فيها على تربية الجمال وانتاج النخيل والخضروات بكميات قليلة وتبادل التجار مع سكان الساحل الذين انشغلوا بدورهم في التجارة الخارجية ، وبناء القوارب ، وصيد السمك واللؤلؤ .

ويضيف انطوني انه في الامارات المنتجة للنفط تغيرت انماط حياة سكان السواحل وآمالهم بشكل ثوري . فهذه الامارات لديها الآن عدد متزايد من مؤسسات الخدمة الحديثة وبعض اكثر الدخول الراسمالية ارتفاعاً في العالم ، أما في الامارات التي لا يوجد فيها النفط ، فان التغيير في نمط حياة سكان الساحل والداخل كان محدودا ، والأعداد المتزايدة من المجموعتين تتجه نحو عواصم الامارات المنتجة للنفط ، حيث مستوى الحياة والخلفية الثقافية للشعب متطورة بشكل واضح ، وحيث المجموع العام للمهارات وشبه المتعلمين اكثر تقدماً .

ان بروز هذهالظاهرة هو أمر طبيعي في كافة بلدان العالم الثالث ، ان لم نقل في جميع بلدان العالم ، حيث تستقطب مراكز الانتاج وعواصم الدول نسبة عالية من السكان القادمين من المناطق الأقل اهمية ، لكن لهذه الظاهرة مدلولها

الخاص بالنسبة لدولة الامارات العربية ، إذ ان انتقال المهارات الوطنية المتزايد الى العاصمة ومراكز الانتاج وتمركز السكان فيها من شأنه ان يعمل على توطيد أسس الاتحاد القائم بين الامارات . وبالفعل ، فان الصفوة المتعلمة في الشارقة ورأس الخيمة وغيرها من امارات الشمال انتقلت غالباً الى العاصمة وجهازها الاتحادي مشاركة في إبراز واجهة موحدة لدولة متحدة .

أما البدو واقاربهم المستقرون الذين يعيشون في الواحات ، فيقول جون انطوني ، انهم يمثلون حاليا من ٥ — ١٥ ٪ من السكان ، وانه نادرا ما يكون لهم وجود في بعض الامارات . وزيادة على ذلك ، فانهم يتحركون باتجاه المدن باعداد متزايدة . ولكن بحكم انخفاض المهارات والكفاءات العلمية بينهم كتركة موروثة عن العهود السابقة ، فان هؤلاء ما زالوا يعيشون في مستوى حياة أدنى من ذلك المؤمل تحقيقه للمواطنين ، وهم لم يبلغوا بعد ، وهذه هي إحدى المشاكل الاجتماعية القائمة حد التماثل والاندماج في نظام الدولة القائم حالياً ، والذي جرى استحداثه منذ سنوات قليلة فقط . وحتى الآن ، فان القاعدة العامة بالنسبة لمعظم البدو ، هي انه بعد اعطاء الولاء للعائلة مباشرة ، فان هذا الولاء يمنح للرؤساء القبليين ، وهم يمثلون اعمدة هامة لمساندة الشيوخ القائمين على الحكم . ويشكل العرب من البدو اغلبية الشرطة والقوات المسلحة التي هي أهم ادوات الادارة الحكومية في كل امارة ، وهم يتمتعون بحقوق مدنية كاملة ، ويتمتعون ، نظريا ، بخدمات أعلى من الخدمات التي يتمتع بها السكان المهاجرون .

ومع ان كلا البدو الرحل والمستقرين غير مستوعبين بشكل تام في أنظمة الدولة الفتية ، فان روابطهم القبلية التقليدية آخذة في الضعف التدريجي ، ويحاول العديد من الحكام في الامارات المنتجة للنفط الارتقاء بهم باعطائهم وظائف عامة ، وتزويدهم بالمساكن (وكذلك لذوي الدخل المحدود) واستيعابهم في قوات الأمن والجيش ، ان أحد أسباب هذا الاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية هو ان الحكام ، وهم انفسهم من أصل بدوي ، يرغبون في تأكيد عروبة الدولة ، كما أنهم في مواجهة تزايد اعداد المهاجرين من غير العرب ، يرغبون في ابراز البدو ووضع مقاليد الامور في أيديهم كضمانة للنقاء العربي . ويضيف جون انطوني انه لضمان استمرار ولائهم يجري التوزيع الليبرالي للدخل من النفط بين البدو ، وبذلك اضاف الحكام سندا هاماً إلى سياستهم ، يمكن أن يلمس كثيرا في حراس القصور والشرطة والجنود ، حيث يشغل البدو أوقاتهم غالباً في هذه الأعمال . لكن جون انطوني إذ يصل هذا الاستنتاج يكون قد أغفل حقيقة أن وجود الجيش والشرطة والحراس ضروري لأي سلطة وهو ضروري لدولة الامارات لاعتبارات دفاعية وامنية وان انخراط العرب في جيشهم الوطني هو المسألة الطبيعية .

وتوجد بين المواطنين الأصليين ايضاً فئة ثانية تتراوح بين المتوسطة والعاملة. وهي مجموعة شديدة الصلة مع بقيــة المجتمع ، وفي قمتها توجــد البورجوازية الصغيرة ، متمثلة بالاعداد المتزايــدة من الموظفين المكتبيين وصغــار الموظفين في الحكومة والاشغال والعمال المهرة . والكثير من افراد هــذه المجموعــة يملكون السيارات والثلاجات والمنازل المزودة بمكيفات الهواء ، وهي أشياء كانت بعيدة عن متناول آبائهم غالباً .

اما قوة العمل المحلية نصف الماهرة وغير الماهرة بين المواطنين الأصليين فهي أقل حظاً ، ولكن في الامارات النفطية يلاحظ انه حتى العامل غير الماهــر وذوي الأجر المنخفض من المواطنين الأصليين هو في وضع جيد للغاية قياسا بمستويات الدخل في الشرق الأوسط .

وضمن الوطنيين هناك التجار الذين طرأ التحول على وضعهم أيضا خلال السنوات الأخيرة .

يقول جون انطوني ، انه في الماضي كان التجار والعائلات الحاكمة يشكلون نوعا من الشراكة في إدارة نظم الامارات الاقتصادية ، ان لم يكن نظمها السياسية ، وانه في جميــع الامارات ، وحتى وقت قريب ، كانت المجموعتــان متقاربتان في الثروة ، حيث يأتي دخل التجار من أرباح التجارة في التصدير والاستيرادوحيث يأتي دخل الحكام غالبا من الضرائب على البضائع ، وفي بعض المشيخات من بيع العملات والطوابع وفي حالة واحــدة على الأقل بيــع جوازات السفر . إلا أن اكتشاف النفط ، والعائدات الناجمة عنه ، غيرت ليس فقط هيكل الاقتصاد المحلي وانما أيضاً دور الطبقة التجارية في هذا الهيكل . ورغم انه من المبكر جدا التنبؤ بالتأثير النهائي للبترول على التوزيع التقليدي للثروة والنفوذ الاقتصادي بين الحكام والتجار ، فانه يبدو كما لو ان الهوة بين المجموعتين ستتسع، فعائدات النفط تذهب لا الى التجار وانما الى الحكام ، وكلما إزداد حجم العائدات بسرعة فان الحكام سيمتلكون القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية لممارسة الحكم دون البحث عن مساندة هذه الطبقة .

ان المسألة الجديرة بالانتباه هنا هي ان تدني قوة التجار ونفوذهم قياسا الى قوة الحكم ونفوذه اقتصادياً وسياسياً هي مسألة ذات أهمية سياسية خاصة بالنسبة لدولة الامارات ، حيث في معظم الأحوال فان التجار الموسرين جدا ليسوا من المواطنين الاصليين وانما هم قوميات اخرى ، وخاصة من إيران .

وعدا الفئات السابقة ، هناك فئة ثالثة هي الصفوة المثقفة (الانتلجنسيا)، وهي غالباً من الطبقة الوسطى والعليا من حيث التصنيف الاجتماعي . وهذه الفئة

تتكون من الدارسين التقليديين للفقه الاسلامي الذين يمارسون دور القضاة في المحاكم الدينية ,ومن مجموعة متزايدة من البيروقراطيين ,ومن السكان المتعلمين القدامى ومن العدد القليل ولكن المتنامي من خريجي الجامعات خاصة من ابناء أبو ظبي ودبي والشارقة الذين عادوا الى الامارات بعد تلقي العلم في الخارج . وهؤلاء هم أكثر الوطنيين اهتماما بالسياسة ومناقشة الامور العامة المجتمع . ويقول انطوني ان الكثير منهم عبروا عن عدم رضاهم عن استمرار النظام التقليدي الذي يحصر المشاركة السياسية في معظم الامارات بالعائلات الحاكمة ، ويضيف ان هذا الوضع من عدم الرضى لا يمثل حتى الآن مشكلة في أبو ظبي التي لديها حتى الآن اقل من دزينة واحدة من الخريجين الجامعيين الوطنيين جرى استيعابهم جميعاً تقريباً في الادارة الحكومية وانما هو موجود إلى حد ما في الشارقة حيث ازداد عدد المتعلمين بمعدلات سريعة ، مما جعل استيعابهم يمثل مشكلة .

وفي تقديرنا ان هذه المشكلة لم تعد قائمة بشكل جدي نظرا للتوسع الكبير في الادارة ,والانتاج وما يتطلبه من طاقات .

٢٣ ـ الأصول القومية وانماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الوافدين :

بسبب التطور السريع الذي شهدته البلاد ، وبسبب ثرواتها المتزايدة ، وبسبب التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الأجنبي من نقص للطاقات العلمية والوطنية ونقص في الأيدي العاملة الماهرة المحلية ، فقد كان على البلاد ان تستقبل أفواجاً كبيرة من الوافدين . ولهذه الأفواج الكبيرة اهميتها بسبب حجمها ، وخلفيتها الثقافية والاجتماعية ، ,وطبيعة المواقع التي تشغلها أو يمكن أن تشغلها في بنيان الدولة ، والامتيازات التي تحصل عليها ، ,وأصولها القومية .

,ويرى جون انطوني ـ وهو محق في ذلك تماماً ـ ان فهم الوضع السياسي ,والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء ضروري لاجل تحليل لديناميكيات التغير في المنطقة ، خاصة منذ ان تجاوزت اعدادهم اعداد الوطنيين في بعض الامارات .

ان السكان الوافدين مهرة ,وغير مهرة يشغلون مواقع عريضة متنوعة في احتياجات اقتصاد الامارات .

وفي إحدى نهايات السلم الاجتماعي لهؤلاء هناك عدد كبير من الموظفين ذوي الياقات البيضاء من الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين والعراقيين والباكستانيين

والهنود الذين يشغلون مواقــع تتدرج من مواقع المستشارين الحكوميين وحتى العمال المهرة كالأطبـاء والمهندسين والفنيين والمشرفين الاداريين والمحاسبين . وهذه الفئة تعيش حياة حسنة بالقياس الى أغلبية السكان الوطنيين .

وعلى الطرف الآخر من السلم توجد الاعداد المتنامية من العمال الأجانب غير المهرة . وهذه الفئة تتكون بشكل أساسي من عرب اليمن وعمان وغير العـرب من هنود وايرانيين وباكستانيين .

وفي كل امارة ، فان العامل المهاجر غير الماهر يعيش ظروفاً قاسية أدنى من مستوى حياة البدوي أو الفلاح المحلي الفقير .

فهذه الفئة التي تضم البلوش من ايران وباكستان ، والكيراليين من الهند، والباتان من باكستان وافغانستان ، والعرب اليمانيين والعمانيين ، تعمل كخدم في المنازل ، وفي العتالة في الموانىء ، ونواطير ، وخلاطي اسمنت ، وفي تعبيد الطرق، وحراسة المباني الحكومية . وقد كان المعدل الوسطي لأجور هؤلاء مقابل أكثر الأعمال مشقة يتراوح من ٢٫٥ دولار إلى ثلاث دولارات يومياً .

ومن بين جميع القوميات (غير العرب) التي يعيش أفراد منها ويعملون في الامارات فان الايرانيين هم الأكثر اهمية . ولا توجد احصاءات معتمدة لأعـداد الايرانيين الكلية في الامارات ، لكن وجودهم ملموس جـداً في ابو ظبي ودبـي والشارقة . والايرانيون في الامارات ليسوا مجموعـة متجانسة لا من الناحية الأثنية ولا من ناحيـة الدور الاقتصادي . انهـم يتألفون من ثلاثة مجموعـات متميزة ، وهي :

(١) الايرانيون الجنوبيون ، وهي اكبر واقدم مجموعة ايرانية مهاجرة فـي الامارات . وقد أتت من خوزستان ، وبندر عباس ، وبندر لنجـة ، والاقليـم الساحلي لجنوب ايران عموماً (حيث تنتشر قبائل عربية كثيرة) . وهؤلاء يتكلمون العربية والفارسية . وفي كثير من الأمثلة فان عائلاتهم قد استقرت في المنطقـة لأجيال عديدة . وبعض التجار الاغنياء في الامارات ينتمون لهذه المجموعـة .

(٢) البلوش الايرانيون، ويأتي هؤلاء من الساحل ومناطق جنوب ايران الداخلية القريبة من باكستان ، وهم يتكلمون البلوش الوطنية وعـادة يتحـدثون بالعربية والفارسية كذلك . والبلوش عموما في ادنى السلم الطبقي لقوة العمل ، وتدفع لهم ادنى الاجور بين العمال المهاجرين .

(٣) ايرانيو الشمال والوسط ، ويمثلون اقل واحدث مجموعة وصلت إلـى الامارات . يتحدث هؤلاء الفارسية وقليلا من العربية الانكليزية . وهم غالبا تجار منشغلون في تجارة التصدير والاستيراد ، وقد بدأت هجرتهم الى الامارات منذ اكتشاف النفط .

ان نفوذ الايرانيين في التجارة ، جعل الفارسية غالبا ما تكون لغة التعامل التجاري ، مما يثير ضيق العرب السياسي . لكن التجار الايرانيين يشكلون مع ذلك اقلية صغيرة بين المهاجرين الايرانيين . فالأكثرية هم عمال حرفيون ، وخاصة البلوش . وقد لوحظ خلال السنوات الاخيرة ان عددا متناميا من الشبان الايرانيين يهاجرون الى الامارات تفاديا للتجنيد الالزامي في الجيش الايراني .

ومعظم الايرانيين بما في ذلك عدد كبير ممن يتكلمون العربية (من جنوب ايران) هم من المسلمين الشيعة ، أما البلوش فهم من المسلمين السنة .

ومن الأمور الملحوظة بالنسبة للمهاجرين من ايران ، انهم — وخاصة الذين يتكلمون العربية والقادمون من جنوب إيران — يؤكدون ان أصولهم عربية ، وأن اجدادهم كانوا قد هاجروا الى ايران من الجزيرة العربية .

ويختلف مستوى قوة الايرانيين السياسية والاقتصادية من إمارة إلى اخرى، فقوتهم كبيرة جدا في دبي واقل اهمية في الشارقة وأبو ظبي .

وتأتي الجالية الباكستانية بعد الايرانيين في الامارات. وهذه الجالية متنوعة الاصول أيضا ، وهي تضم مجموعات ثلاث :

(١) الباتان ، الذين يتكلمون لغة البشتو ، وهم قادمون من حدود باكستان الشمالية الغربية .

(٢) البلوش ، وهم قادمون من بلوخستان وساحل المقران .

(٣) الأورديون والسنديون والبنجاب القادمون من كراتشي والسند والبنجاب ومناطق اخرى .

وتتواجد المجموعتان الأولى والثانية في الدول المنتجة للنفط باعداد كبيرة ، حيث تشكلان جزءا هاما من قوة العمال غير المهرة . وبالرغم من اعدادها الكبيرة فان ايا من المجموعتين لم تبد حتى الان نفوذا في ديناميكيات السياسة في أي من الامارات ، حيث يبدو أنهم يريدون أن يمكثوا بعض الوقت للعمل ولا يفكرون في أن يكونوا مضايقا للقومية العربية .

والمجموعة الثالثة هي اصغر حجما ، وهي تتكون غالبا من طبقة التجار التوسطين . والكثير من مثقفي هذه المجموعة مثل رفاقهم الايرانيين والهنود يشعرون بالضيق وعدم الاستقرار بسبب حرمانهم من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية حتى يعيشوا ويعملوا . إلا ان عدم الرضى بين هؤلاء طوقته ارباحهم المتزايدة من العمل في الامارات النفطية .

ويقول جون إنطوني أن حكام الامارات يشعرون ان الباكستانيين يتميزون عن القوميات الأخرى بين الجاليات الموجودة في الدولة بالمحافظة السياسية (الاعتدال) ، والالتزام بمصالح الدولة وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد :

أما المجموعة الاخيرة من السكان غير العرب التي يلمس وجودها بكثرة فهي الهنود ، وهم بدورهم مجموعة متعددة من الناحية الأثنية بين الأقليات القومية في الامارات . وأكثرية الهنود هم تجار ومهنيون وعمال مهرة وغير مهرة . وهم ينتمون إلى أديان متعددة ، فمنهم المسلمون والهندوس والمسيحيون والسيخ وغيرهم من المجموعات الدينية المنتشرة في الهند ، وربما كان أكثرهم فقرا وأشدهم اهتماماً سياسياً هم الهنود القادمون من ولاية كيرالا الهندية التي تنتشر فيها البطالة بنسبة عالية ، وهؤلاء عمال غير مهرة ، وإذا حصلوا على عمل فانما يحصلون على أردأ الأعمال .

وفي مقابل هذه القوميات الآسيوية التي تكاد تطغى على البلاد ، يوجد العرب الوافدون من الأقطار العربية الأخرى للعمل في دولة الامارات . ويشكل الفلسطينيون نسبة عالية بين هؤلاء . وتشير بعض المصادر ان عدد الفلسطينيين يتجاوز الـ ٥٠ ألف نسمة . وغالبا ما يعمل الفلسطينيون كتقنيين وموظفين حكوميين في مناصب الادارة المتنوعة ، ولهم نشاطهم الجزئي في مجال التجارة والصناعة ، كما ان هناك نسبة كبيرة من العمال العرب غير المهرة الذين يعملون في مجالات العمل الدنيا ، الا ان دخولهم حتى في تلك المستويات تظل افضل من تلك التي يحصل عليها الهنود والايرانيون والباكستانيون في المستويات ذاتها .

ان هؤلاء العرب يمكن أن يكونوا السند القوي للحفاظ على الوجه القومي للدولة في مواجهة المخاطر التي ينطوي عليها ازدياد حجم الجالية الآسيوية . ولكن هل يكفي أن نواجه المخاطر المحتملة نتيجة التراكم السكاني لقوميات أخرى بمواجهة الندرة السكانية للعرب في هذا الجزء من وطننا بتشجيع استقطاب المزيد من العرب ؟

قد يكون ذلك جزءا أساسياً من الحل تمليه الضرورة . وبالفعل فان الدول تعمل على تسهيل استقبال العرب للعمل فيها ، مثلما تسهل حصول العرب ـ فيما عدا عرب فلسطين ـ على جنسيتها بعد فترات زمنية معينة من إقامتهم بها ، وهي تضع بالمقابل قيودا على هجرة القوميات الأخرى للعمل فيها ، الا ان هذه الهجرة تستمر سواء بالطرق المشروعة أم بالطرق غير المشروعة ، من خلال رغبة رجال الاعمال في استقطاب الأيدي العاملة الرخيصة أو من خلال الشواطىء الطويلة التي يصعب مراقبتها وحمايتها من التسلل .

ان مواجهة هذه المشكلة تتطلب ازديـاد سيطرة الدولة على بعض أوجـه النشاط الاقتصادي اومراقبتها لهذا النشاط ، ورسم سياسة لزيادةعدد السكان العرب وتقليص تدفق القوميات الأخرى ، وتوحيد وتشديد اجراءات مراقبـة التسلل غير المشروع ومنعه بشتى السبل والوسائل ، كما أن مواجهـة هـذه المشكلة تتطلب توجيه اهتمام كبير للنشاط في مجالي التعليم والاعلام باعتبارهما اداتي النهوض بالسكان الوطنيين الاكمليين للامساك بزمام الادارة والحكم وعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي .

فما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم والاعلام في هذا النطاق ؟ ؟

— ٤ —

الاستراتيجيّة على صعيدي التعليم والإعلام

٢٤ ـ التعليم والاعلام ودورهما في التطور الاجتماعي :

في دراسته لدور الاعـلام في التنمية القوميـة يقول ولبر شرام « ان مهمة وسائل الاعلام والتعليم هي أن تعجل وتسهل التحويل الاجتماعي البطيء الطويل اللازم للتنمية الاقتصادية ، كما ان مهمتها بصورة خاصة تقديم العون والتعجيل بتعبئة الموارد البشرية لدعم المجهود القومي » (٢٩) . ويشير شرام ان فريد ريك هاربسون قام بدراسة مشكلات الطاقة البشرية في ٧٥ بلدا ، ولخص دراسته بما يلي : « ان تقدم أمة من الأمم يعتمد أولا ، وبالدرجة الأولى ، على تقدم شعبها فما لم تتطور روح أفرادها وامكاناتهم الانسانية فلن تستطيع ان تتطور كثيرا في الميادين الأخرى ماديا واقتصاديا و سياسيا وثقافيا . ان المشكلة الاساسية لمعظم الأقطار المتخلفة ليست الفقر في الموارد الطبيعية ، وانمـا التخلف في مواردها البشرية ، واذن فان مهمتها الأولى يجب أن تكون بناء رأسمالها البشري ، وهذا يعني بعبارة اخرى تحسين التعليم والمهارات والأمل ــ وبالتالي الصحة العقليـة والجسمية ــ لدى رجالها ونسائها وأطفالها »(٣٠) . ويرى ليرنر ان حركةالتنمية الاجتماعية هي « نـواة من الشخصيات المتحركة التي تقبل التحول ، ثم أجهزة إعلام للجمهور تنمو وتنشر افكار ونزعات التطور الاجتماعي وحركة المجتمع ، ثم تفاعل بين انشاء المدن ونشر التعليم والتصنيع ووسائل الاعلام لخلق المجتمـع العصري . انه اذن يستنتج ان وسائل الاعلام تقوم بدور المضاعف المشترك الاعظم في التنمية(٣١) فالتحضر أو التطور في نظر ليرنر هو اتجاه دنيوي او عقلـي من

طريقة الحياة التقليدية الى طريقة حياة جديدة تزداد فيها مساهمة الافراد . وهو يقول .. ان المجتمع التقليدي يزول .. المدينة تتسع لتشمل القرى المجاورة .. نسبة أكبر من الافراد تتعلم القراءة وتتعلم كيف تكون آراء ، نسبة اكبر تشتري الصحف وتستمع إلى الراديو ، نسبة اكبر واكبر تكتسب القدرة على التقمص الوجداني ، أي تصور نفسها في مواقف وظروف الآخرين ، ثم يتسع نطاق المساهمة الاقتصادية والمساهمة السياسية (٣٢) . ويحدد ولبر شرام ثلاثة وظائف للاعلام حين تبدأ التنمية ، وهي وظائف الخبير الرقيب ووظيفة اعداد المواطن للمشاركة في الحياة السياسية ووظيفة التعليم (٣٣) .

اذا كانت تلك هي الا ستنتاجات التي توصل اليها العلم بصدد دور الاعلام والتعليم في التنمية ، فان مثل هذا الدور لم يكن غائباً عن الشيخ زايد يوم تسلم مسؤولياته وبشر بخطة شاملة للتنمية والتقدم . اذ كان يقول : «ان التقدم آت . وان الخصمين ، الجهل والتقدم ، سيتواجهان حتما في ساحة المعركة . وسيكون هناك انتصار سلمي للتقدم لأن الجهل تم قبره بأدوات التربية والاعلام » . ويضيف كلود موريس ان الناس الذين كانوا يجيئون الى الشيخ زايد في بداية حكمه كانوا يسألونه عن الحقائق ، ومزيد من الحقائق . وقد تعهد بأن « اي إمارة لديها ثلاث مدارس اليوم سيكون لها اربعين غدا ، وكل امارة لاطريق لديها ستشق فيها طرقات كثيرة . والامارة التي لا كهرباء فيها ستزود بالكهرباء . واذا تم هذا التقدم فان الجاهل نفسه سيدرك في الوقت المناسب ماذا يحدث ، أما العاقل فسيدرك طبعا كل هذه الأمور منذ البداية » ويضيف موضحاً « كلنا سنتعلم ونحن نسير . فعلى سبيل المثال ، اليوم ، لا تنظيم او نظام ، ولا اي قاعدة . صحيح ، ولهذا فاننا نبني قاعدة . الكل سوف يتطور . وسيكون غريبا جدا ، فعلا ، لأي مواطن يعيش في الماضي أن يستيقظ ويدرك حقائق العصر الجديد » (٣٤) .

ان كلمات زايد هذه تذكر بصور ليرنر لمراحل عملية التحضر حين يقول ليرنر انه « يأتي في مقدمة هذه المراحل عملية بناء المدن ، لأن المدن وحدها هي التي طورت مجموعة المهارات والموارد المعقدة والتي يتميز بها الاقتصاد الصناعي العصري ، وكانت الرحم الذي نما فيه التعليم ووسائل الاعلام ، وهما الصفتان اللتان تتميز بهما المرحلتان التاليتان . وبين التعليم ووسائل الاعلام علاقة وثيقة متبادلة لأن المتعلمين يطورون و سائل الاعلام ووسائل الاعلام بدورها تنشر التعليم وهو الذي يقوم تاريخياً بدور المفتاح للمرحلة الثانية » (٣٥) .

بناء المدن .. التعليم .. الاعلام .. المساهمة في الحياة السياسية للدولة .. تلك هي اعمدة عملية التطور لدى ليرنر ، ولقد رتب ليرنر فاعلياتها على مراحل ،

أما زايد الذي أدرك دور هذه الأدوات ذاتها فأراد اختصار الزمن .. ان يتم التقدم على هذه الجبهات جميعاً في وقت واحد من أجل أن يتم تحقيق التطور المطلوب في أسرع وقت ممكن . وكان في ذلك يستفيد من واردات الدولة أولا ومن الخبرات العربية والعالمية المتاحة ثانياً .

وسنركز انتباهنا هنا على جانبي التعليم والاعلام .

٢٥ ـ قفزة في مجال التربية والتعليم :

في ظل الشعور بالحاجة الماسة الى الوطنيين المؤهلين علميا ، منحت الدولة اهتماماً كبيرا للتربية والتعليم . وكما يذكر جون انطوني ، فانه في عام ١٩٧٠ كان هناك أكثر من ٣٠ ألف طالب يتلقون العلم من بين مجموع السكان البالغ حوالي ١٥٠ الفا . وقد أخذ عدد السكان المتعلمين يزداد باضطراد وخاصة بعد صدور قانون في تموز ١٩٧٢ يجعل التعليم الزاميا لكافة الاطفال متى بلغوا السادسة من العمر ، وبتقديم كافة التسهيلات اللازمة للتعليم من مدارس نموذجية ومن تزويد التلاميذ بالزي المدرسي والكراسات والكتب والمساعدات والنقل والوجبات الغذائية ، وجعل ذلك كله تحت اشراف الحكومة الاتحادية .. وفي عام ١٩٧٥ أعلن الشيخ زايد عن خطة لانشاء جامعة في دولة الامارات لتأمين التعليم الجامعي للطلاب في بعض الفروع الأساسية . وقد بلغ عدد الطلاب في الدولة في مراحل الدراسة المختلفة عام ١٩٧٥ نحو ٥٢ ألف طالب وارتفع عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ الى ٨٦٤٩٧ طالبا . ويبين الجدول رقم (٤) اعداد الطلاب في مدارس الامارات عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ . كما ان الدولة تقوم بتنفيذ خطة طموحة لمحو الأمية بما في ذلك داخل مؤسسات الجيش والشرطة حيث تمارس مدارس الثقافة العسكرية دورا بارزا في نشر التعليم ضمن عملية تحول اجتماعي شامل في البلاد نحو العلم والمعرفة . كما يمكننا أن نلمس مدى التطور في التعليم والاهتمام به من ملاحظة ان ميزانية التربية والتعليم قد ارتفعت من حوالي ٦٢ر٥ مليون درهم عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٨٨٨ مليون درهم عام ١٩٧٧ (الجدول رقم ٥) .

الجدول رقم (٤)

اعداد الطلاب في مدارس الامارات عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

المنطقة / المرحلة	رياض الاطفال	الابتدائية	الاعدادية	الثانوية	تعليم ديني	معهد معلمين	تعليم صناعي	تعليم زراعي	تعليم تجاري	المجموع
ابو ظبي	٥١٧٣	٢٢٢٠٧	٣٥٤٨	١١٦٦	٣٠٢	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٢٣٩٦
دبي	٢١٦١	١٦٧١٨	٣٥٥٩	١٢٦١	٨٦٤	١٦	١٣١	ـ	٤٣	٢٤٧٥٣
الشارقة	٧٠٥	١٠٧٣٠	٢٢١٨	٦٩٤	ـ	٧٣	١٤	ـ	ـ	١٤٤٣٤
رأس الخيمة	ـ	٦٤١٤	١٠٧٢	٢٦٥	ـ	ـ	٢٥	١٥	ـ	٧٧٩١
عجمان	ـ	٢٣٨٣	٣٧٧	١٤١	٢٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	٣١٥١
ام القيوين	٢١٣	٩٤٢	١٩٥	٧٨	ـ	ـ		ـ	ـ	١٤٢٨
الفجيرة	ـ	٢٣٧٧	١٥٣	١٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٥٤٤
المجموع	٨٢٥٢	٦١٧٧١	١١١٢٢	٣٦١٩	١٤١٦	٨٩	١٧٠	١٥	٤٣	٨٦٤٩٧

الجدول رقم (٥)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٧

السنة	الميزانية
١٩٧٢	٦٢ر٤٦٤ر٤٢٠
١٩٧٣	١٢٢ر٠٤٠ر٨٢٠
١٩٧٤	١٨٦ر٦٢٥ر٩٠٦
١٩٧٥	٣٤٦ر٥٨٥ر٤٩٦
١٩٧٦	٥١٣ر٥١٤ر٩٩٦
١٩٧٧	٨٨٨ر٣١٢ر٦٠٠

٢٦ ـ اهداف التربية والتعليم :

يهدف مخطط التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة إلى تحقيق الغايات التالية :

١ ـ تدعيم روح القومية العربية، وتعميق جذورها، وتأصيل الروح الاتحادية بين الطلاب .

٢ ـ انماء شخصية المتعلم على أسس أصيلة من تعاليم الدين الاسلامي الحكيم .

٣ ـ اعطاء قدر من التعليم الأساسي لجميع الأطفال وتثقيف جميع أفراد المجتمع ، وتوفير الحد المناسب من الثقافة لهم ، والعمل على محو الامية من حياة الذين فاتتهم فرص التعليم .

٤ ـ الاهتمام بالتراث الاسلامي، ونشر التعاليم الدينية ، وغرس المبادىء الأخلاقية المستمدة من الدين الاسلامي .

٥ ـ العمل على عدالة توزيع الخدمات التعليمية جغرافيا بين الذكور والاناث

٦ ـ تأكيد الروح الديمقراطية وتطبيقها في العمل وذلك عن طريق اكساب الفرد المعلومات والقيم والاتجاهات التي تعينه على فهم حقوقه ومعرفة واجباته ليمارسها .

٧ ـ الاهتمام بتدريس الرياضيات الحديثة والعلوم وزيادة نصيبها من المنهج العام ، بحيث تلبي المتطلبات التي تمليها التطورات الجديدة .

٨ ـ غرس الميل الى العمل اليدوي المنتج وتقدير قيمته في بنيان المجتمع .

٩ ـ العمل على تشجيع البحث العلمي واستخدام الأسلوب العلمي في النهوض بمستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية والروحية .

١٠ ـ نشر المبادىء الصحية وغرسها في نفوس الأبناء وتعويدهم على النظافة وتعليمهم كيفية الوقاية من الامراض .

١١ ـ تدريب الطلبة على العمل وخدمة المجتمع ، واعدادهم للحياة العملية المنتجة بغية تكوين جيل جديد صالح نافع وذلك عن طريق الاهتمام بالتعليم الفني والمهني .

١٢ ـ تنمية روح الابداع والابتكار واغناء تراثنا الثقافي والحضاري (٣٦) .

٢٧ ـ تطوير الاعلام :

اولت دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بتطوير الوسائل الاعلامية ويكفي للدلالة على هذه الحقيقة ان نشرة اليونسكو لعام ١٩٦٤ ، كانت قد اوردت المعطيات التالية حول انتشار الوسائل الاعلامية في ساحل عمان آنذاك :

ـ كان انتشار الصحف اليومية عام ١٩٦١ لايكاد يذكر (أقل من ١ر٠٪) .

ـ نسبة مقاعد السينما عام ١٩٦٠ بلغت ٧ر١ ٪ .

ـ لم تكن هناك اجهزة استقبال للتلفزيون .

ـ لم تكن تصدر أية صحيفة يومية .

ـ عدد القراء ممن يزيد عمرهم على ١٥ عاما كان عام ١٩٥٠ يتراوح بين ١ ـ ٥٪ .

ـ لم تتوفر معلومات عن اجهزة الاستقبال الاذاعي المتوفرة أو محطات البث الاذاعي.
ان هذه المعطيات تعني ان المجتمع كان محروما من الوسائط الاعلامية وخاصة المحلية بشكل كلي .

وفي اوائل عام ١٩٧٦ ، كانت الصورة قد تبدلت كليا .
ـ اصبح في دولة الامارات ٦ صحف يومية (احداها تصدرها بالانكليزية وثلاثة منها تصدر اسبوعية مؤقتا) .

ـ يتوفر عدد من المجلات السياسية والمجلات المتخصصة ومجلات النوادي .

ـ توجد شبكة من محطات البث الاذاعي المركزية والمحلية مع انتشار واسع لاجهزة الاستقبال الاذاعي .

ـ توجد شبكة من محطات البث التلفزيوني المركزى والمحلي مع انتشار واسع لاجهزة الاستقبال التلفزيوني .

ـ شيدت محطة للاقمار الصناعية لتسهيل الاتصال الاعلامي واللاسلكي .

ـ عدا عن دور السينما المتعددة في مختلف انحاء الامارات أعدت وزارة الاعلام والثقافة قوافل ثقافية تمثل تجربة رائدة في المنطقة حيث جرى تجهيز عشر سيارات مزودة بسينما متجولة ومكبرات صوت ومسجلات تتولى التجول في الامارات لعرض افلام روائية وثقافية واغان شعبية .

ـ عملت وزارة الثقافة والاعلام على تزويد كل امارة بمكتبة عامة وتزويدها بما يستجد من كتب عربية .

ــ بوشر العمل في تكوين فرقة الامارات للفنون الشعبية وفرقة مسرحية بالاضافة الى ما يبذل من جهود لجمع التراث وتحويله الى نصوص مسجلة ومكتوبة .

ــ كان يجري الاعداد لانشاء وحدة انتاج سينمائي في وزارة الاعلام لتغطية اخبار الدولة عن طريق انتاج افلام اعلامية و سياحية ووثائقيـــة توزع على المستويات الداخلية والخارجية .

ــ التوسع في انتاج الكتب والمطبوعات المختلفة .

ــ الاسهام في انشاء وكالة انباء الخليج .

وكان مجلس الوزراء في دولة الامارات العربية المتحدة قد حدد اختصاصات وزارة الاعلام والثقافة الاتحادية بما يلي :

١ ــ الاضطلاع بكافة شؤون الاعلام والنشاط الثقافي في الدولة وتنسيق السياسة الاعلامية والثقافية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد بما يتفق وسياسة الدولة في الداخل والخارج ، وبما يكفل دعم الاتحاد وابراز مفهوم الوحدة الوطنية ككيان سياسي يوفر للمواطنين الطمأنينة والاستقرار .

٢ ــ الاشراف على كافة وسائل الاعلام في الدولة وتطـور وسائل الاعــلام الجماهيرية بما يحقق السياسة العامة للدولة ويكفل تنمية وعي المواطن وتثقيفه والترفيه عنه في شكــل متوازن مــع تزويده بالمعلومــات المناسبة عن التطورات والاحداث الداخلية والدولية .

٣ ــ ابراز مواقف الدولة في المجالات العربية والدولية ، واستقبال ممثلي الاعلام ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية وتزويدهم بالمعلومات والنشرات اللازمة . لاطلاع الرأي العام على مواقف الدولة في هذه المجالات .

٤ ــ العمل عن طريق وسائل الاعلام على نشر تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وقيمه الروحيـــة والثقافية ومحاربة العــادات الضــارة بالمجتمع . وذلك كلــه بالتنسيق مع الوزارات المعنية .

٥ ــ العمل على إحياء التاريخ العربي والتراث القومي والاهتمام بتسجيله تسجيلا وثائقياً ليكون مرجعــاً تاريخياً ومصدرا للنهــوض بمستوى الآداب والفنــون .

٦ ــ إصدار البيانات والتعليقات السياسية ونشرها داخلياً وخارجياً في الشكل الذي يتناسب والسياسة العامة للدولة .

٧ ــ التنقيب عن التراث التاريخي للبلاد وصيانته وإقامة المتاحف وإدارتها ووضع المؤلفات والنشرات اللازمة عن الآثار باعتبارها مصدراً هاماً للحضارة والتاريخ .

٨ ــ الاشراف على شؤون السياحة والاهتمام بتنشيطها بكل الوسائل .

٩ ــ تمثيل الدولة في المؤتمرات الاعلامية والثقافية والفنية في الداخل والخارج وإقامة المهرجانات الفنية والاشراف عليها ، وذلك فيما لا يقع ضمن اختصاصات وزارات أخرى .

١٠ ــ رعاية الفنون الشعبية والتشكيلية وتطوير الموسيقى والفن المسرحي وتشجيع التأليف والترجمة في مختلف النواحي الأدبية والفكرية بما يحقق المناخ الملائم لنمو الملكات الخلاقة وإظهار المواهب الجديدة .

١١ ــ اقامة المواسم الثقافية ودعوة المفكرين والأدباء والفنانين اليها . وذلك للافادة من حصيلة الفكر الانساني وفتح آفاق المعرفة للمواطنين .

١٢ ــ الاشراف على إقامة المعارض داخل الدولة وتمثيلها في المعارض العربية والدولية .

١٣ ــ انشاء دور الثقافة العامة ومكتبات الدولة العامة وإدارتها والاشراف عليها .

١٤ ــ الاشراف على مكاتب الاعلام في الخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية(٣٨) .

٢٨ ــ أهداف الاعلام :

ان الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج العملي الواسع للنشاط الثقافي والاعلامي ، فيمكن تلخيصها كما يلي :

١ ــ خلق المواطن الصالح الواعي لواجباته والمقدر لحقوقه ، والذي يمكن ان يسهم في بناء الدولة الحديثة في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير بكل مالديه من معطيات وقدرات ، كل بحسب طاقته واستطاعته .

٢ ــ خلق المفهوم الأصيل للوحدة الوطنية التي تذيب الحواجز والكيانات الصغيرة المتفرقة ، وتقضي على الفطرة القبلية والشعوبية .

٣ ـ خلق رأي عام واع مدرك لما يجري في البلاد ولما يجري في منطقة الخليج العربي ثم في العالم العربي أجمع ، ثم المساهمة من بعد ، في خلق راي عام عربي وعالمي مدرك لدور الدولة في الأسرة العالمية وإسهامها بشكل فعال في تنمية الدول المحتاجة وفي حضارة البشرية والانسانية جمعاء .

٤ ـ الاسهام في شرح القضايا العربية في البلدان الأجنبية وابراز وجهات النظر العربية في مختلف القضايا التي تهم العالم العربي لا سيما قضية فلسطين وحقوق شعبها العربي في ارضه ووطنه(٣٩) .

وكما هو واضح فان السياسة الاعلامية في دولة الامارات العربية المتحدة ترمي الى تحقيق توازن بين الاعلام الداخلي والاعلام الخارجي . والاهتمام بالاعلام الخارجي على هذا النحو الخاص ليس ترفا كما قد يتبادر لأذهان من يرون الصورة عن بعد ودون التمعن في تفاصيلها وحقائقها ، وانما له أهمية استراتيجية خاصة في ضوء ظروف هذه الدولة الناشئة وما هو محدق بها من أخطار . فسياسة كسب الاصدقاء على نطاق واسع ، وخلق رأي عام عالمي مؤيد ومدرك للحقيقة . من شأنها ان تسهم في تقليص حجم المخاطر الخارجية بتطويق تلك المخاطر . ومن ناحية ثانية ، فان انتشار المعلومات له اهمية بالغة في تنظيم مستوى التوتر الاجتماعي وفي مواجهة المحاولات الخارجية للتأثير على عملية النمو نحو الانسجام والتماثل الاجتماعي في المرحلة الانتقالية وعرقلتها .

ولنتوقف عند هاتين النقطتين لمعالجتهما بشيء من التفصيل .

٢٩ ـ الاعلام وسياسة كسب الاصدقاء :

في نظامنا الدولي المعاصر ، لم تعد القوة العسكرية هي وحدها أداة الصراع بين الدول والمجتمعات فلقد باتت الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها باستخدام شتى أدوات الضغط والصراع أو تحاول تفادي الاعتداء عليها باستخدام شتى هذه الأدوات ، وذلك من خلال مفهوم الردع كأحد العناصر البارزة في الاستراتيجيات المعاصرة . فالردع يهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها او بصورة أعم ، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين ، باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافياً . وهكذا فان النتيجة التي تحاول الوصول اليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية . وتنتج النتيجة السيكولوجية من توفيق عملية حسابية تقارن الخطر الذي نتعرض اليه بالغنم الذي سنحصل عليه ، وبالخوف الذي ينتج عن المخاطر والعوامل المجهولة التي تتدخل في النزاع . ويقوم الحساب على دراسة المعطيات المادية ،

ويولد الخوف من العوامل السيكولوجية المعقدة السياسية والاجتماعية والمعنوية .. الخ . وغالبا ما ترتبط هذه العوامل بالحساب المادي لكنها مستقلة عنه أحيانا . وهكذا تشكل المعطيات المادية والعوامل السيكولوجية المظهرين المتممين للردع(٤٠) .

ويوضح الجنرال أندريه بوفر الدور الهام للعامل المعنوي النفسي في الاستراتيجية غير المباشرة بقوله : « ان الاستراتيجية غير المباشرة هي التطبيق العملي لقانون الاستراتيجية العام على قيم بعيدة لبعض العناصر المتحولة ، كالقوة (المتناقصة الى الحد الادنى) والزمن (المتزايد بشكل ملحوظ) والحقيقة ان القانون العام المبسط للاستراتيجية يمكن تمثيله كقانون اينشتاين بالشكل التالي :

الاستراتيجية = ك.ق.م.ز حيث تمثل س الاستراتيجية ، ك العامل الخاص للحالة الخاصة وتمثل ق القوى المادية وتمثل م القوى المعنوية وتمثل ز الزمن . وفي الاستراتيجية المباشرة يكون عامل القوى المادية ق سائدا ، بينما يكون العامل م اقل اهمية والعامل ز صغيرا نسبيا . اما في الاستراتيجية غير المباشرة فان الأهمية النسبية للعوامل المتحولة معكوسة ، إذ يصبح فيها العامل ز اكثر العوامل اهمية .

ويضيف بوفر « أن العامل النفسي موجود دوما في كل استراتيجية ، ويلعب فيها دورا حاسماً . والفرض هو استبدال القوة المادية الناقصة بقوة ايديولوجية مبنية بصورة جيدة ، واستبدالها أيضاً بقوة التوحيد بين مختلف القوى ، هذه القوة الناتجة عن حساب عاقل ودقيق. والخلاصة، فان العقل يحل محل القوة. إلا اننا يجب الا ننسى ان وجود أو استخدام القوة يبقى ضروريا في لعبة الاستراتيجية غير المباشرة وفي لعبة الاستراتيجية المباشرة . وينبغي الا ننخدع بالنسب المتواضعة التي تقدمها القوة لهذه الاستراتيجية (غير المباشرة) في الغالب . هذا الدور غير المرئي في بادىء الأمر إلا أنه دوما دور موجود» (٤١) .

ان الاعلام في دولة الامارات العربية المتحدة مدعو لممارسة دوره في استراتيجيتها غير المباشرة وذلك عبر تحقيق الامور التالية :

١ ــ ان يقوم على المستوى السياسي ، بتوضيح سياسة الدولة ، واهدافها، وكافة الحقائق المتعلقة بوجودها ، بما يوسع من قاعدة اصدقائها ويقلص من دائرة الاعداء ، ليكون لها في أصدقائها عنصر قوة بمواجهة أي تهديد خارجي .

٢ ــ ان يكون على المستوى العقائدي قادرا على مهاجمة النقاط الضعيفة للجهاز الايديولوجي المعادي بصورة فعالة ، وكشف الدوافع العدوانية السلوك

المحتمل مما يؤلب الراي العام داخل الدولــة المعاديــة او على الصعيد الدولي ضـد المسلك العدواني للخصم .

٣ ــ أن يحقق على المستوى النفسي اعادة هيبة الحضارة العربيــة ، وان يبرز الوجه العربي الأصيل للدولة ، ويسهم في تكريسـه .

٤ ــ أن يقوم بواجباته على الصعيد القومي في الدفاع عن القضايا العربية العادلة وعزل القوى المعادية لأمتنا العربية .

٣٠ ــ الاعلام وتنظيم مستوى التوتر الاجتماعي :

ان وسائل الاعلام هي اشبه بالعامل الذي يرقب درجة الحرارة . ففي وسع هذه الوسائل رفع درجة الحرارة الاجتماعية مثلا برفع مستوى المطامح حين لا يكون الاقتصاد النامي قادرا على ارضائها وتستطيع خفض درجـة الحرارة بتقديم الايضاحات وعرض ثمار التحويل ، والتعجيل بالتنميــة ، وبواسطة السمـاح للتحويل بأن يتنـاول الثقافــة برمتها ، وبأن يجعـل فوق ذلك كلمة الشعـب مسموعة ككلمة الزعماء(٤٢) .

ان هذه العملية لا تتم ضمن افق يخلو كليا من احتمالات التوتر ، أو حتـى احتمالات الصراع . خاصة انه في ضوء الانتشار الواسع للشبكات الاعلامية في النظام الدولي المعاصر ، فان التأثير داخل اية دولة لا يمكن ان يعزل عن تيارات التأثير الخارجيةالتي تحاول بدورها استغلال واقع تعدد الانمـاط الاجتماعية والاقتصادية لخدمة اهدافها .

وكما يوضح فرد رجز فان هناك متغيرين اساسيين يحكمـان دور الاعلام في المجتمع الانتقالي هما التحول الاجتماعي والانجاه نحـو التماثل والانـدماج (أو الانصهار) . وهو يقصد بالتحول ذلك المدى الذي يشترك فيه السـكان في شبكات أوسع للاتصال يكون بالامكان ايجادها على الرقعة الجغرافية للمجتمعمن خلال وسائل الاعلام الجماهيرية وتأثرهم بها . أما التماثل فيقصد به المدى الذي يرتبط فيه السكان المتحضرون في الدولة بمثل اعلى موحد .

واذا كان تصور انجاز الاعلام لهذين الهدفين سهلا في المجتمعات المتجانسة من حيث البنية السكانية ، فان المسألة لا تكون كذلك حين تتواجد فيها طوائف او جاليات أو اقليات قومية لا تكون متجانسة أو منسجمـة مع الجماعـة المحلية السائدة . ففي مثل هذه الحالة قد تسعى قنوات الاعلام الخارجي الى محاولة التأثير على تلك الطوائف والاقليات القومية لدفعها الى التمرد وعرقلة حركة

التطور والاتجاه نحو التماثل والانصهار ، وخلــق شعور لديها بانها تتعــرض للاضطهاد من قبل الجماعة السائدة .

ولا تقف محاولات التأثير الخارجي عند هذا الحد ، ولكنها تستغل أيضاً بعض الظواهر المنتشرة في المجتمعات الانتقالية لاثارة التوتر في خدمــة اهدافهــا السياسية والاقتصادية . ويذكر فرد رجز بهذا الصدد نموذجين هما نمــوذج البروليتاري بمفهوم توينبي لهذه الكلمــة ونموذج الانتلجنتسيا . فالأول يشعر انه في المجتمع ولكنه لا يسهم في السيطرة على وجهة تطور المجتمع ، يشعر انــه معني ولكنه غير مشارك ، على تماس ولكنه غير منضبط . بالنتيجة فانه يصبح في وضع يعذب فيه نفسه ويعذب الآخرين ، وفي مثل هذا الوضع النفسي يصبح التأثير عليه سهلا . كذلك فان المثقف المؤهل علميا يكون ممزقاً بين قيم وتركه مجتمعه التقليدية وبين فكرته من المجتمع العصري الحديث ، وتحت تأثير هــذه الحالة يكون من الممكن أن يلعب افراد الانتلجنسيا دورا بارزا سواء في خدمــة الحكومــة القائمة او في مناهضتها ، ضمن حالة من التردد والقلــق والتذبذب والهذيان(٤٣) . وقد سبق ان رأينا كيف ان جون انطوني رصد وجود مثل هاتين الفئتين او الشريحتين النفسيتين في دولة الامارات العربية المتحدة .

ان من واجب الاعلام ان يعرف كيف يتغلب على النتائج السلبية وحــالات التوتر الاجتماعي التي تنجم عن طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة .

وبطبيعة الحال فان الحلول الناجعة لمثل هذه المشكلة لا تتوقف على الاعلام والتعليم وحدهما وانما ترتبط بالسياسة العامة للدولة في مختلف المجالات .

مصادر الفصل الأول

(١) الجنرال اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، تعريب أكرم الديري والهيثم الايوبي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص (٧٩) .
(٢) د. جيهان أحمد رشتي ، نظم الاتصال – الاعلام في الدول النامية ، دار الفكرالعربي ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص (٧) .
(٣) نفس المصدر ، ص ص (٨ – ٩) .
(٤) فرد رجز ، العلاقات الدولية كنظام منشوري . كتاب « النظام الدولي » ، برنستون ١٩٦١، ص ١٤٤
(٥) نفس المصدر ، ص (١٤٨) .
(٦) ليفكوفسكي ، أين العالم الثالث من العالم المعاصر ، ترجمة د. مطانيوس حبيب ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ، ص (١٨) .
(٧) نفس المصدر ، ص (١٩) .
(٨) فرد رجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٠) .
(٩) نفس المصدر ، ص ص (١٥٠ – ١٥١) .
(١٠) د. حسين البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، شركة التنمية والتطوير ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ص (٢٣ – ٢٥) .
(١١) مصطفى مراد الدباغ ، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الاسلام ، الجزء الثاني ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣ ، ص (١٥٠) وما بعدها .
(١٢) نفس المصدر ، ص ص (١٥٥ – ١٥٦) .
(١٣) كلود موريس ، صقر الصحراء ، منشورات وزارة الاعلام والثقافة ، أبو ظبي ١٩٧٥ ، ص ص (١٠٣ – ١٠٤) .
(١٤) فرد رجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٢) .
(١٥) د . جيهان احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص (٣٣) .
(١٦) فر رجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٥) .
(١٧) نفس المصدر السابق ، ص ص (١٥٤ – ١٥٥) .
(١٨) ولبر شرام ، وسائل الاعلام والتنمية القومية ، ترجمة اديب يوسف شيش ، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٩ ، ص (٦٥) .
(١٩) د. جيهان احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص (٦٠) .
(٢٠) نفس المصدد ، ص ص (٦٤ – ٦٥) .

(٢١) فرد رجز ، المصدر السابق ، ص ص (١٧٤ ـ ١٧٦) .

(٢٢) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص (٦٩) وما بعدها .

(٢٣) نفس المصدر ، ص (٧٧) .

(٢٤) نفس المصدر ، ص (٨١) .

(٢٥) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص (١٥٦) .

(٢٦) نفس المصدر السابق ، ص (١٥٦) .

(٢٧) كلود موريس ، المصدر السابق (١٠٢) .

(٢٨) جون انطوني ، الدول العربية في الخليج الادنى : السكان والسياسات والبترول ، مؤسسة الشرق الاوسط ، وشنطن ، ١٩٧٥ ، ص ص (١٠ ـ ٢١) .

(٢٩) ولبر شرام ، المصدر السابق ، ص (٥٠) .

(٣٠) نفس المصدر ، ص (٥١) .

(٣١) نفس المصدر ، ص (٧٩) .

(٣٢) د. جيها احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص ص (٣٤ ـ ٣٥) .

(٣٣) ولبر شرام ، المصدر السابق ، ص‌ص (٧٢ ـ ٧٣) .

(٣٤) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص (٨٢) .

(٣٥) ولبر شرام ، المصدر السابق ، ص (٧٧) .

(٣٦) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، أبو ظبي ، ص ص (٧٠ـ٧١) .

(٣٧) نفس المصدر السابق ، ص (٧٥) .

(٣٨) نفس المصدر ، ص (١٣٠) وما بعدها .

(٣٩) نفس المصدر ، ص ، (١٣٦) .

(٤٠) الجنرال اندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية ، ترجمة اكرم ديري ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ص (٣١ ـ ٣٢) .

(٤١) الجنرال اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، المصدر السابق ، ص (١٨٢) .

(٤٢) ولبر شرام ، المصدر السابق ، ص (٦٦) .

(٤٣) فرد رجز ، المصدر السابق ، ص ص (١٧١ ـ ١٧٤) .

الفصل الثاني

الاستراتيجية الاقتصادية وآفاق التنمية

٣١ ـ التحدي الأساسي :

تعني الاستراتيجية الاقتصادية للدولة إدارة واستخدام جميع الوسائل والامكانات المادية والبشرية والمالية من أجل تطوير الاقتصاد وتحقيق البرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الأمد .. وبالتالي ، فانه عند تحديد الاستراتيجية الاقتصادية للدولة لا بد من دراسة الامكانات المتاحة المادية والبشرية والمالية ، وأن يكون هدف التخطيط الاقتصادي تحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الامكانات بغية الوصول إلى الأهداف الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية .

ان نظرة سريعة لواقع الامكانات المادية والبشرية والمالية لدولة الامارات العربية المتحدة لا بد وأن تقودنا الى الاستنتاجات التالية :

١ ـ نقص الامكانات البشرية للدولة سواء من الزاوية العددية أو من حيث الخبرات الفنية . وقد سبق أن عالجنا هذا الجانب في الفصل السابق .

٢ ـ توفر الامكانات المادية الملائمة للاستثمار الاقتصادي ، وهي امكانيات لا تعتمد فقط على الاحتياطي الكبير الذي تملكه الدولة من النفط والغاز ، وانما تعتمد أيضاً على مصادر أخرى يمكن استثمارها ، منها المعدنية ومنها الزراعية والتجارية والمائية .

٣ ـ نتيجة للزيادة الكبيرة في انتاج الدولة من النفط ، وارتفاع قيمةعائداته ، فقد باتت تتوفر للبلاد الامكانية المالية للانفاق على مشاريع جريئة للتنمية

الاقتصادية . وتعتبر دولة الامارات ـ من هذه الزاوية ـ واحدة من بين عدد محدد من دول العالم الثالث التي تتسنى لها مثل هذه الامكانية . يكفي لتوضيح ذلك أن نذكر انه اذا كان متوسط دخل الفرد في نسبة كبيرة من الدول النامية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث يعيش ثلثا سكان العالم يقل عن الحد الادنى الذي حدده اليونسكو وهو ٣٠٠ دولار للفرد الواحد سنويا(١) ، فان الدخل السنوي للفرد في دولة الامارات العربية المتحدة بات أعلى دخل للفرد في العالم بأسره، يبلغ ٢٢ الف دولار سنوياً ، وتليها السويد ٦٧٠٠ دولار وسويسرا ٦٦٥٠ دولارا والولايات المتحدة ٦٢٠٠ دولارا، وذلك قد أيده كتاب البنك الدولي عن احصائيات عام ١٩٧٥ .

رغم هذا الارتفاع الكبير في معدل الدخل السنوي للفرد ، فانه يصعب اعتبار دولة الامارات العربية المتحدة ، من بين الدول المتقدمة أو السعيدة المطمئنة الى مستقبل أجيالها ، وهي على الصعيد الاقتصادي ، كما على الصعيد الاجتماعي ، تعيش المرحلة الانتقالية وهي تعيش ظرفاً من الغنى يمكن أن يكون مجرد حلم سعيد عابر اذا لم تستغله في تنفيذ خطة شاملة التنمية الاقتصادية والحضارية لا تعود معهـا تحت رحمة انتاج وتصدير سلعة واحدة من المؤكد نفاذهـا بعـد فترة من الزمن .

فدولة الامارات تعتمد حاليا على مصدر واحد للدخل ، هو عوائد تصدير النفط ، حيث يشكل دخل البترولي في الدول الرئيسية المصدرة للنفط نسبة عالية جدا من مصادر الدخـل تتراوح بين ٩٤٪ و ٩٩٫٩ ٪ (وهـو يشكل في أبو ظبي نسبة ٩٧ ٪ من مجموع العائدات (٣) .

والبترول بطبيعة الحال ليس بالثروة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم ، اذ أن نضوبه هو احتمال مؤكد بعد مرور فترة زمنية معينة ، خاصة وانه يجري استخراجه وتصديره بمعدلات مرتفعة وكمادة خـام غير مصنعة ، الأمـر الذي يخفض من قيمته ، ويجعل قيمته المضافة الناجمة عن التصنيع تذهب للبلدان المتقدمة صناعياً والفنية بمواردها المتنوعة ، فضلا عن حرمان الأقطار المصدرة للنفط من فوائد التصنيع الأخرى التي يمكن ان تحصل عليها فيما لو تم التصنيع في بلادها (٤) .

ان هذا الوضع الذي يضع البلاد امام مسؤوليات التعويض عن الحرمـان الذي عايشته في الماضي والتغلب على الخوف من عودة هذا الحرمان في المستقبل ، عدا عن المسؤوليات الأخرى التي يفرضها الانتماء القومي والانساني ، يثير في دولة الامارات العربية المتحدة شعوراً حقيقياً بالقلق ، ورغبة حقيقية في رسـم خطوط استراتيجية اقتصادية سليمة .

ولقد كان موضوع القلق الذي تعالى منه على الصعيد الاقتصادي موضوع محاضرة ألقاها السيد مانع سعيد العتيبة ، في مدينة سالزبورج بالنمسا في أوائل آب ١٩٧٥ وفيها يقول :

« مما لاشك فيه ان القليل من الحضور هنا كان قد سمع أو عرف قبل عشر سنوات عن البقعة الجغرافية التي تعرف الآن بالامارات العربية المتحدة . وبما من خلال اهميتها الاستراتيجية او بسبب مناخها القاسي أو بما هو معروف عنها عن صيد اللؤلؤ في بحارها . عندما أرى التربة الخصبة والمطر الغزير والخضرة والمناخ المعتدل والمصادر الغنية الأخرى لا يسعني إلا ان أعي كم كنا في الامارات العربية المتحدة فقراء ومحرومين طوال قرون من الزمن ، لا بل ما زلنا وربما سنستمر على شيء من الفقر والحرمان في المستقبل . لم يكن علينا فقط ان نتحمل بيئة جغرافية صعبة وقاسية، بل كان علينا أيضاً أن نكره على القيام بدور المضيف للغازين الاجانب المتعاقبين الذين يؤسفني أن أقول قد عملوا القليل لتحسين ظروف معيشتنا بالمقارنة مع ماجنوه من أرباح وفوائد من جراء بقائهم واستعمارهم لأراضينا . ان هذه الحقيقة هي بالطبع ذات أهمية تاريخية فقط ، وأنا كانسان عربي لا اضمر اي حقد أو مرارة في نفسي تجاههم . ان البقاء على الماضي هو أمر لايفيد السلامة والاتزان والنمو العقلي . بالطبع لقد تغيرت الظروف والأزمان الآن . ان اندفاع العالم الصناعي نحو التقنية والسرعة ، والارتفاع في مستويات المعيشة ، وهذا في غضون عقدين أو ثلاثة من الزمن فقط ، قد ارتفع بالبلدان المنتجة للنفط — كدولة الامارات العربية المتحدة — الى المثول في مستويات الدول المتطورة والغنية ، ولكن في هذا المضمار الفت نظركم الى أن احتياطنا من النفط الخام يشكل كميات محدودة وغير قابلة للتجديد ، وفي كل مرة نبيع فيها برميلا من بترولنا نكون قد فقدنا جزءاً من رأسمالنا الذي لا يمكننا استرجاعه . وفي هذه الظروف علينا أن نفكر ليس بمستقبلنا القريب فحسب الا وهو بناء بلادنا التي كما تعرفون ليس لديها الهيكل الاقتصادي الاساسي ، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار خلق مصادر أخرى بامكانها دعم وتأمين متطلبات الاجيال القادمة عندما ينضب احتياطنا النفطي(٥) .

وقد عبر السيد سيف سعيد غباش رحمه الله وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية، في خطاب له في الأمم المتحدة ، في نيسان ١٩٧٤ عن هذه المشكلة بقوله:

« ان بلاد العالم النامي المنتجة للسلع الأولية وهي بلاد تعتمد اقتصادياتها على قاعدة ضيقة من سلعة واحدة أو بضع سلع يساورها قلق شديد إزاء تدهور معدلات مبادلاتها التجارية ويزيد من قلقها هذا أن حصيلة صادراتها وايراداتها القومية وميزانيتها ورخاءها الاجتماعي والاقتصادي تعتمد اما بكليتها أو في جزء

كبير منها على الحالة التجارية لسلعة واحدة أو سلعتين . وهذه البلاد النامية ليست لديها اقتصاديات منوعة ولا هياكل اقتصادية مرنة للتعويض مع تدهور عائداتها من تصدير السلعة الواحدة او السلع المحدودة التي تعتمد عليها . والموارد المعدنية جديرة بأن نخصها بالذكر من بين السلع الأولية . ان هذه الموارد ليست مخلدة بل هي في الحقيقة موجودات وطنية ثانوية يمثل انتاجها خسارة دائمة في الثروة القومية لا تقبل التعويض . ولذا فان من الخطأ ان نعتبر حصيلة بيع الموارد المعدنية دخلا جاريا من مصدر دائم بل ان بيعها هذا يمثل في الواقع تحويل ثروة قومية قابلة للاستنزاف الى اصول نقدية . ومن قصر النظر ان يعتبر هذا الجيل من البلدان المصدرة للمعادن حصيلة صادراته من المعادن دخلا جاريا له ان يستهلكه ويتمتع به على هواه ، لا بل على تلك البلدان أن تستثمر الاصول النقدية العائدة لها من ثروتها الطبيعية على أفضل وجه من أجل تنويع هياكلها الاقتصادية القائمة على قاعدة ضيقة كي لا يحكم على أجيالها القادمة بمصير من الفقر المدقع أو المجاعة متى فنيت مواردها الطبيعية بعد مدة قصيرة من الزمن لا تتجاوز بضعة عقود »(٦) .

ومن خلال تحديد هذه الأبعاد للمشكلة يتضح أن اي استراتيجيةاقتصادية سليمة لدولة الامارات العربية ، وللدول التي تمر بظروف مشابهة ، لا بد وان تضع في حسابها الاعتبارات التالية :

١ ــ رسم سياسة بترولية صحيحة بغية تحقيق أفضل استثمار ممكن لسلعتها الأساسية التي يعتمد عليها دخلها في الوضع الراهن ، وتتوقف عليها إمكانات البناء والتنمية من أجل المستقبل .

٢ ــ بناء الهيكل الاقتصادي للدولة . بما يؤمن تجاوز الأوضاع التقليدية التي كانت سائدة في الانتاج والعلاقات الانتاجية وخلق أوضاع ملائمة لعملية التطور الاقتصادي .

٣ ــ وضع خطط للتنمية تضمن تنويع الهيكل الاقتصادي للبلاد ووضع مسارها الحضاري ضمن اطار صحيح يكفل لأجيالها القادمة ألا تعود إلى معاناة الحرمان الذي عانت منه الاجيال السابقة ، فيكون الجيل الحالي قد قام بدور الجسر للاجيال القادمة .

والاستراتيجية الاقتصادية [illegible] تصبح محور الاستراتيجية القومية للدولة ، ذلك أن كل المقومات الأخرى لاستراتيجيتها ، وكل الأهداف الأخرى لهذه الاستراتيجية ، يتوقف نجاحها في المدى البعيد على نجاح الاستراتيجية الاقتصادية في تحقيق أهدافها المنشودة .

(١)

السّياسَة البترولية

٣٢ ـ النفط .. منبع الثروة القومية لدولة الامارات العربية(١):

دخلت الامارات العربية ميدان الانتاج النفطي في نهاية عام ١٩٦٣ حيث بدأ انتاج النفط في أبو ظبي . واكتشف النفط بعد ذلك في دبي وبدأ استثماره عام ١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٧٠ اكتشف في الشارقة . كما اكتشف في امارة رأس الخيمة عام ١٩٧٦ بكميات تجارية ، وهناك دلائل كثيرة على توفره في عجمان .

وقد حققت دولة الامارات العربية مركزا مرموقا بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط . واحتلت عام ١٩٧٤ المرتبة الثامنة بين هذه الدول كما يتضح من الجدول رقم (٦) ، كما يتبين انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاحتياط المؤكد وجوده من البترول .

كذلك ، فان دولة الامارات العربية المتحدة تتوفر فيها كميات ضخمة من الغاز الذي بدأت باستثماره مؤخرا .

ويعتبر احتياطي الغاز في ابو ظبي من أضخم الاحتياطات في العالم .

وبازدياد الانتاج النفطي لدولة الامارات ، وزيادة أسعار النفط ، ونتيجة للسياسة النفطية التي اتبعتها مع دول الأوبك الأخرى أو منفردة ، فقد ازداد دخلها من النفط زيادة كبيرة ، ومن المتوقع استمرار هذه الزيادة خلال السنوات القادمة ، بحيث قدرت بعض المصادر دخلها من النفط عام ١٩٨٠ بأنه سيصل إلى حوالي ٩ مليارات دولار (انظر الجدول رقم ٧) وان كانت هذه التقديرات تبدو أقل من المتوقع في ضوء الزيادة في الانتاج ، وفي ضوء الشروع في استثمار الغاز وفي ضوء الزيادات الجديدة في الاسعار .

الجدول رقم (٦)

احتياط وانتاج دول أوبيك من النفط

البلـد	الانتاج بملايين البراميل (١٩٧٤)	الاحتياط المؤكد بالبـلايين
السعودية	٣ر٠٦٦	١٣٢
ايران	٢ر٢٣٤	٦٠
فنزويلا	١ر١٢٨	١٤
الكويت	١ر٠٠٧	٦٤
نيجيريا	٨٣٢	٢٠
ليبيـا	٦٧٢	٢٥ر٥
العراق	٦٥٠	٣١ر٥
الإمارات العربية المتحدة	٦٣٥	٢٥ر٥
اندونيسيا	٥٤٠	١٠ر٥
الجزائر	٣٨٠	٧ر٦
قطـر	١٩٠	٥ر٦
الاكوادور	٨٤	٥ر٧

الجدول رقم (٧)

عائدات النفط لبعض الأقطار المصدرة

للاعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠ (تقديري)

البلـد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠
البحرين	—	(بملايـين الدولارات)	٢٦٠
الشارقـة	—	—	٨٨٠
عمـان	—	—	١ر٧٥٠
دبي	—	—	١ر٣١٠
قطـر	٦٠٠	١ر٦٥٠	٢ر١٩٠
الكويت (بما في ذلك حصتها من المنطقة المشتركة)	٢ر٨٠٠	٨ر٠٠٠	٨ر٥٤٠
أبو ظبي	١ر٢٠٠	٤ر٣٠٠	٦ر٥٧٠
العراق	١ر٩٠٠	٦ر٠٠٠	١٠ر٦٢٠
السعودية	٧ر٢٠٠	٢٢ر٠٠٠	٢٥ر٤٠٠
المجموع	١٩ر٣٠٠	٧٠ر٩٥٠	١٠٠ر٤١٠
المجموع لبلدان الاوبيك	٢٨ر٩٠٠	١٠٦ر٣٠٠	١٤٣ر١١٠

ومع المتوقع أن تتعاظم اهمية البترول كمادة خام خلال السنوات القادمة ، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة اهمها :

١ ـ ازدياد الطلب العالمي على البترول بنسب تفوق كثيرا نسب الاكتشافات الجديدة لمكامن البترول حيث تشير الاحصاءات الى أن نسبة النمو في الانتاج العالمي للبترول خلال الفترة بين عام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ قد بلغت ٨٫١٪ سنويا في

الجدول رقم (٨)

انتاج النفط الخام في دولة الامارات (بملايين البراميل)

		ابو ظبي	دبـــي	الشارقة	الاجمالي(١)
١٩٦٦		١٣١	ـ	ـ	١٣١
١٩٦٧		١٣٩	ـ	ـ	١٣٩
١٩٦٨		١٨٢	ـ	ـ	١٨٢
١٩٦٩		٢١٩	٤	ـ	٢٢٣
١٩٧٠		٢٥٣	٣١	ـ	٢٨٤
١٩٧١		٣٤١	٤٦	ـ	٣٨٧
١٩٧٢		٣٨٤	٥٦	ـ	٤٤٠
١٩٧٣		٤٧٦	٨٠	ـ	٥٥٦
١٩٧٤		٥١٥	٨٨	ـ	٦٠٣
١٩٧٥		٥١٣	٩٣	..	٦٠٦
١٩٧٦		٥٨٠	١١٦	..	٦٩٦
١٩٧٥	الربع الأول	٨٣	٢٢	..	١٠٥
	الربع الثاني	١٣٥	٢٤	..	١٥٩
	الربع الثالث	١٥٣	٢٢	..	١٧٥
	الربع الرابع	٢٤٣	٢٥	..	١٦٨
١٩٧٦	الربع الأول	١٤١	٢٨	..	١٦٩
	الربع الثاني	١٤١	٢٩	..	١٧٠
	الربع الثالث	١٤٨	٢٩	..	١٧٧
	الربع الرابع	١٥٠	٣٠	..	١٨٠
١٩٧٧	الربع الأول	١٤٨	٢٨	..	١٧٦

١) بدأت الشارقة انتاج وتصدير النفط في شهر يوليو عام ١٩٧٤ .

٢) تم اكتشاف النفط بكميات تجارية بامارة رأس الخيمة في منتصف عام ١٩٧٦ والآن لم يعلن عن الانتاج الفعلي .

المصادر : دائرة البترول ـ حكومة ابو ظبي .

قسم الحسابات المركزية ـ حكومة دبي .

حين أن نسبة النمو في الاحتياطي تقدر بحوالي ٤ر٦ ٪ مما يهدد العالم بأزمة خطيرة وعجز كبير في امدادات الطاقة .

٢ ـ عدم تحقيق الآمال الكبيرة التي تعلق بها الغرب لاكتشاف البترول بكميات ضخمةفي كل من الأسكا وبحر الشمال رغم الجهود الجبارة والمبالغ الطائلة التي صرفت لهذا الغرض .

٣ ـ انخفاض نسبة مساهمة الفحم الحجري في امدادات الطاقة في العالم فقد كانت هذه النسبة تشكل حوالي ٥٦ ٪ من اجمالي استخدامات الطاقة في الخمسينات من هذا القرن ثم تناقصت الى حوالي ٣٥ ٪ في بداية السبعينات ويتوقع لها ان تنخفض بنسبة اكبر خلال السنوات القادمة .

٤ ـ تطور الصناعات البتروكيميائية ودخول البترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما كعنصر أساسي من العناصر التي تعتمد عليها الصناعات المذكورة . ولهذا لم يعد البترول مادة خاماً تستخدم لأغراض الوقود بالدرجة الأولى بل انها اصبحت مادة كيماوية ثمينة من الجريمة بحق البشرية جمعاء التفريط بها لعدم امكان تعويضها عند نفاذها (٨) .

ان ازدياد أهمية النفط على الصعيد الدولي على هذا النحو، وازدياد أهميته بالنسبة لدولة الامارات ، واوجه الاستخدام الأكثر ملاءمة التي يمكن الاستفادة منها في بناء اقتصادها ، ومخاطر التهاون في تحقيق خطط التنمية الشاملة بما تتطلبه من بناءالهيكل الاقتصادي وتنويعه ، كل ذلك يفرض على دولة الامارات العربية ان تنتهج سياسة بترولية صحيحة وحكيمة تخدم بشكل فعال أهداف استراتيجيتها القومية على الصعيد الاقتصادي اضافة الى الأصعدة الأخرى .

٣٣ ـ المقومات الأساسية للسياسة البترولية في دولة الامارات العربية :

تتمثل المقومات الاساسية للسياسة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، في النقاط التالية :

١ ـ تحديد سعر البترول على اسس اكثر عدالة .

٢ ـ الحيلولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي بحيث لا يكون دخل البلدان التي تعيش على وارداتها النفطية فقط عرضة لتقلبات فجائية .

٣ ـ التحكم في السياسة الانتاجية ، حتى لا يكون حجم الانتاج تحت رحمة الشركات الأجنبية ، وتعزيز السيطرة الوطنية على النفط والغاز .

٤ ــ الاستثمار الأمثل للنفط بحيث لاينحصر الاستثمار في مجال استخراج النفط الخام وتصديره وانما يتجاوزه الى العمليات اللاحقة الأخرى كالتكرير والتصنيع . ودمج صناعة البترول بالاقتصاد الوطني .

٥ ــ المساهمة في عملية التسويق .

٦ ــ التنسيق مع منظمة الدول العربية ومنظمة الأوبيك والمساهمة في نشاطات هاتين المنظمتين .

وسنعالج كل واحدة من هذه النقاط على حدة .

٣٤ ــ تحديد سعر البترول على اسس أكثر عدالة :

تعرض العرب لغبن كبير فيما يتعلق بسعر النفط لفترة طويلة من الزمن . ولم يكن النفط العربي يخضع لقانون التبادل الدولي ، فرغم ان البترول العربي أقل تكلفة من البترول الامريكي سواء بسبب قربه من موقع الطلب على البترول (أوربا الغربية) ، سواء بسبب قلة تكاليف استخراجه ، فانه كان لأمد طويل يخضع التحكم مطلق من جانب الاحتكار الدولي يدور اساساحول تحديد اسعار البترول في غير موضع الطلب عليه (٩) .

ويروي الشيبة سعيد الهاملي قصة اسعار النفط حتى عام ١٩٧٣ ، فيقول انه « لم يكن هناك حتى عام ١٩٥٠ ما يعرف بالأسعار المعلنة نظرا إلى ان الدول المنتجة حتى ذلك الحين كانت تتقاضى دخلا مقطوعا قدره اربع شلنات لكل طن من الاطنان المصدرة من الخام . ولكن بدخل مبدأ المناصفة في الارباح عام ١٩٥٠ كان لابد من ايجاد سعر يتم على اساسه تقييم مبيعات الشركة وصادراتها من النفط الخام حتى يمكن تقرير الارباح تبعا لذلك . من هنا برز السعر المعلن الذي كانت تعلنه الشركة المنتجة ثم تقوم بتقرير دخل الدولة المنتجة بعد ذلك على اساس نصف الفروق بين الاسعار المعلنة وكلفة الانتاج . وغني عن القول ان الشركات كانت تحدد السعر المعلن على أساس مصالحها الذاتية فقط في تحسين وضعها التنافسي في العالم ، وفي ترحيل ارباح بعض العمليات الى عمليات اخرى الرفع الدخل الصافي لها في الوقت الذي لم تتمكن الدول المنتجة من تحسين الاسعار المعلنة او حتى في المحافظة على مستواها . ان سعر برميل البترول الخام «درجة ٢٤ حسب مواصفات معهد البترول الامريكي » الذي اعلنت الشركات سعره المعلن بمبلغ ٢٫١٧ دولار في سنة ١٩٥٨ قامت بتخفيضه من جانب واحد . سنة ١٩٦٠ الى ١٫٨٠ دولار تاركة للدول المنتجة دخلا ضئيلا قدره ٨٠ سنت فقط للرميل . ولم تقدم شركات البترول لذلك مبررا سوى السوق ، وبالفعل كان

السوق هو السبب لان السبب الوحيد لذلك الاجراء كان رغبة الشركات في تثبيت أقدامها في الأسواق الأوروبية واليابانية ولكن على حساب الدول المنتجة وكان من نتيجة ذلك ان حاولت معظم البلدان المنتجة زيادة صادرات البترول لتعديل آثار انخفاض السعر من جهة ولرفع مجموع الدخل من جهة اخرى مما كان له أثرا عكسيا وادى إلى خفض آخر فيأسعار البترولبعرضخصم قدره ٥٣ ــ ٥٥ ٪ لكل برميل دون السعر المعلن (١٠) .

وكانت الشركات قد أجرت تخفيضها الأول في عام ١٩٥٩ ، حيث حددت السعر المعلن للبرميل بمبلغ ١٫٩٠ دولار للبرميل .

وقد استمر تثبيت السعر عند الرقم المعلن عام ١٩٦٠ لغاية توقيع اتفاقية طهران في شباط ١٩٧٢ (١١) . ، ولعل الاسعار ما كانت لتثبت في غضون تلك الفترة لولا تشكيل منظمة الاوبك ، حيث اجتمعت خمس دول مصدرة للنفط ، واعلنت في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ عن تشكيل المنظمة بهدف العمل للحيلولة بين الشركات وبين مواصلة هذا العبث بمقدرات الدول المنتجة . كان أول ما انجزته المنظمة تثبيت اسعار البترول ، ثم قامت بدراسة مستفيضة لاسعار البترول الخام وعوائده وكذلك رؤوس الاموال المستثمرة في انتاج البترول ، واخذت تعمل على زيادة اسعار البترول لتتناسب مع الزيادة التي حصلت في اسعار المنتجات الصناعية الاخرى ، ولم تحقق هذا الهدف عمليا إلا في ١٦ تشرين الاول ١٩٧٣ (١٢) .

لقد ترتب على تحكم الشركات بسعر البترول العربي خلال تلك الفترة واخضاعه لمقومات بعيدة عن الهيكل الحقيقي لتقابل الطلب والعرض في السوق العالمي خسارة واضحة ورهيبة بالنسبة للبلاد العربية . وبحساب بسيط من جانب خبراء الجامعة العربية امكن تقدير حجم الخسارة في اسعار البترول العربي خلال عام ١٩٦٦ فقط ونتيجة الوقوع نقطة تعادل السعر في غير مكانها الصحيح بمقدار ١٣٥٩ مليون دولار بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فقط(١٣) .

كان لا بد إذن من وضع حد نهائي لهذا الغبن الكبير اللاحق بالاقطار المصدرة للنفط ، واتخذت منظمة الأوبك في اجتماعها في كراكاس بفنزويلا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ دراسة سبل العمل المتاحة ، وكانت ثمرة هذه الجهود اتفاقية طهران الموقعة في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧١ بين البلاد المنتجة وشركات البترول ثم تبعتها اتفاقيتا طرابلس ولاغوس واتفاقية التعويض عن خفض الدولار ١٩٧٢ . على ان سرعة الاحداث والتطورات التي حدثت خلال العام١٩٧٣ اقتضت المزيد من التفاوض لتعديل شروط الاتفاقيات السابقة والاسعار المحددة

بموجبها ، لذلك بدأت الدول المنتجة حوارا جديدا مع شركات البترول حاولت فيه الحفاظ على مصالحها الحيوية فيما يتعلق بثرواتها . ولكن هـذا الحوار لم يثمر وفشلت جهود الدول المنتجة في المفاوضات التي جرت في فيينا في ٨ اكتوبر ١٩٧٣ ، مما دفع دول الخليج المنتجة الى الأخذ بزمام الأمور واعـلان الاسعار المعلنة لخاماتها في ١٦ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ (١٤) .

ويروي السيد مانع سعيد العتيبة ظروف الوصول الى اتخاذ ذلك القرار التاريخي بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط ، فيقول انه بعد انتهاء الجولة الأولـى من المفاوضات في فيينا لبحث موضوع تعديل الاسعار ، وقبل بدء الجولة الثانية سمع المجتمعون خبر اشتعال حـرب تشرين (اكتوبر) بين العرب واسرائيل . وعندما سمع ممثلو الشركات خبر اندلاع الحرب تشددوا في المحادثات ، وطلبوا بعض الوقت للرجوع الى رؤسائهم ، وبعدها وافقوا على زيـادة الاسعار بنسبة معينة . ويقول انه يمكن تفسير موقف ممثلي الشركات في تلك المحادثات ، بعد اشتعال الحرب ، بأنهم فضلوا الانتظار حتى تظهر نتيجة الحـرب . فقـد كانوا يتوقعون بان العرب كالعادة سوف يهزمون ، وبالتالي ستصبح الدول المنتجـة في موقف ضعيف اثناء التفاوض ، لأن معظم الأقطار في منظمة الأوبيك عربيـة . وقد تأجلت الاجتماعات لتستأنف في ١٦ اكتوبر في الكويت حيث تم الاجتماع مرة ثانية ، وتقرر ان موضـوع تعديل الأسعار سيكون من حـق الدول المنتجة وبدون استشارة أو مفاوضة الشركات . ويضيف العتيبة قائلا : « قلنا أن النفط هو ثروتنا الوطنيـة ، وان الطرف الوحيد الذي يحق له وضع السعـر العادل والمناسب لهذه السلعة هو نحن » . وفي ديسـمبر (كانون أول ١٩٧٣) عقدت اقطار الأوبيك اجتماعا آخر في طهران ، وفي ذلك الاجتماع عدلت أسعار النفط لتصل بين ١١ ـــ ١٢ دولارا للبرميل وذلك حسب نوعية النفط (١٥) .

وكان التعديل الذي طرأ على السعر في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ قـد حدد سعر برميل النفـط العربي الخفيف ٣٤ درجـة حسب مواصفات معهـــد البترول الاميركي بحيث يرتفع من ١١٠ر٣ الى ١١٩ر٥ دولار إمريكي اما في ديسمبر فارتفع سعـر البرميل الـى ٦٥١ر١١ دولار على ان يطبـق هـذا الاجراء اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ .

لكن رفع سعر النفط لم يمر دون زوبعة واسعة اثارتها الدول المستهلكة الصناعية . إذ راحت هذه الدول تزعم ان الدول المنتجة للنفط بتصرفها هـذا ستعمل على تحطيم الاقتصاد العالمي .

وتحت ستار هذه الحملة ، مارست الشركات في الدول الصناعية عمليةرفع مفتعل للاسعار متخذة من أزمة الطاقة حجة لتصرافها .

وقد ناقش السيد سيف سعيد غباش في خطابه في الأمم المتحدة (نيسان ١٩٧٤) هذه المسألة بقوله : « ان القيمة التصديرية للنفط كانت طوال عهدها في الواقع شديدة التردي وبقيت كذلك حتى عام ١٩٧٠ وكان انتاج النفط وتجارته في البلاد المصدرة له يخضعان لسيطرة شركات دولية ولم تكن هناك سوق مفتوحة حرة للنفط الخام . والواقع ان شركات النفط كانت تستمد ريعا اقتصاديا كبيرا يتمثل في الفرق بين ارتفاع انتاجية حقول النفط في البلاد النامية وشدة انخفاض انتاجية حقول النفط في البلاد الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة يضاف الى ذلك ان ممتلكي البلدان المتقدمة في الغرب كانوا يحصلون على فوائد تمثل الفرق بين الأثمان المنخفضة نسبيا التي يشترون بها النفط والأثمان الأعلى منها التي كانوا سيشترونه أو يشترون بدائله بها كي لايضطروا الى ترك استهلاكه وقد حاولت البلاد المصدرة للنفط وغيره من الموارد الطبيعية استرداد الريع الاقتصادي والمشاركة في فائض المستهلكين التي تحصل عليها البلدان الغنية وعلينا ان نلاحظ ان زيادات الأسعار التي عمدت اليها البلاد المصدرة للنفط في الآونة الأخيرة تستند الى أسس اقتصادية تبررها كل القوانين ، فاذا ما وضعنا في اعتبارنا عدم وجود سوق مفتوحة واخذنا بمعيار كلفة الاستبدال لوجدنا ان الزيادات الأخيرة في الأسعار هي زيادات معتدلة كل الاعتدال بل ان أسعار البدائل الكاملة للخامات الطبيعية أعني بها الخامات الصناعية تعتبر في المدى الطويل أعلى بدرجة كبيرة ومحسوسة من السعر الذي تباع به الخامات الطبيعية من قبل اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) . واذا ما أسهمنا في الحساب عوامل التفاضل المتصلة بالنوعية والمكان ثم زيادات الاسعار بالنسبة الى المستهلكين لاترجع كلها الى البلاد النامية المصدرة للمواد الخام . في الواقع أن شركات الموارد الطبيعية في البلاد المستهلكة قد اتخذت ما يسمى بأزمة الطاقة حجة لاستغلال حالات انعدام المرونة بالطلب والعرض لرفع الاثمان التي تتقاضاها وتوسيع حدود ارباحها الى درجة كبيرة . وانه لعمل يدل على الحنكة السياسية والاقتصادية ، ان أعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول (أوبيك) قد قررت تجميد اسعار تصدير النفط على مستواها في شهر ديسمبر ١٩٧٣ رغم أن هذه الاسعار تقل بكثير عن قيمة البدائل وخليق بالبلاد الصناعية الأغنى ان تسعى هي أيضا إلى تثبيت اسعار صادراتها الرئيسية بدل ان تدفع ثمن وارداتها بقيم نقدية زائلة »(١٦) .

إلا ان اتجاه الدول الصناعية نحو رفع أسعار منتجاتها استمر بشكل تصاعدي تضخمي ، الأمر الذي دفع الأوبيك الى زيادة الأسعار مرتين . ففي ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ قررت الأوبيك رفع أسعار النفط الخام بنسبة ١٠٪ على ان تطبق اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٧٥ . وتقررت الزيادة الثانية وتتراوح

بين ٥ ــ ١٥ ٪ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ . ولم تكن الزيادة في الحالتين لتعادل الارتفاع الذي طرأ على اسعار السلع التي تنتجها البلدان الصناعية .

من جهة ثانية ، وفي نطاق تحقيق اسعار اكثر عدالة ، فقد ادخلت دولة الامارات العربية قاعدة جديدة على الصناعات البترولية هي تصنيف الانتاج ، وهذه القاعدة تعني ان هناك انواعا عديدة من البترول ، وبترول الامارات من النوع الجيد الذي يحتوي نسبة قليلة جدا من الكبريت ، وكانت شركات البترول تحصل في السابق على علاوة الكبريت وتخفيها عن الدولة ، فقامت دولة الامارات باجراء مفاوضات للحصول على هذه العلاوة باعتبارها حق شرعي لها ، وليست للشركات . وخلال حرب تشرين ١٩٧٣ تمكنت من فرض علاوة الكبريت على الشركات العاملة ، وبلغت قيمتها ٧٥ فلسا على البرميل الواحد وهو يعني زيادة في الدخل بمئات الملايين .

وبعد ان فرضت دولة الأمارات هذه القاعدة الجديدة ، بدأت الدول المنتجة بالأخذ بها ، واستفادت كثيرا من هذه التجربة .

٣٥ ــ الحيلولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي :

اذا كان الاجراء الذي اقدمت عليه الدول المصدرة للنفط في ظروف حرب تشرين عام ١٩٧٣ قد اسهم في تحقيق أسعار اكثر عدالة للنفط ، فان ما هو اهم من هذا الاجراء في حد ذاته هي القاعدة التي استنتها البلدان المصدرة نتيجة اجتماع كلمتها ، وهي حقها المطلق في تحديد سعر ثروتها النفطية ومن ثم الحفاظ على هذه القاعدة والحيلولة بين الشركات وبين محاولة خرقها . فهذه القاعدة حققت املا كبيرا للبلدان المنتجة للنفط ، وخاصة بالنسبة للدول العربية التي تعتمد في حياتها بشكل رئيسي ، بل يكون كليا ، على وارداتها النفطية ، كدولة الامارات العربية ، اذ هيأت لها الشعور بالاستقرار والطمأنينة بعد ان كانت تخشى من تعرض دخلها القومي لتقلبات فجائية بسبب تحكم الشركات وعدم وجود انسجام بين العرض والطلب والاسعار المحددة .

ان الحفاظ على هذه القاعدة ، والحيلولة بين الشركات وبين محاولة العودة الى سياسة التحكم تتطلب سياسة بترولية عربية موحدة ، ومتابعة التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء في منظمة الأوبيك ، ومنع انزلاق هذه الدول الى المضاربة في اسواق النفط .

ومن هنا ، تؤكد دلة الامارات باستمرار على أهمية التمسك بالعمل الجماعي بين الدول المصدرة للنفط ، والالتزام بقرارات الأوبيك ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

٣٦ ـ تعزيز السيطرة الوطنية على النفط والغاز :

تنبع السياسة البترولية لدولة الامارات العربية المتحدة من مفهوم وطني بعيد المدى ، فهي تخطط لكي تكون لها السيطرة الكاملة على ثروتها النفطية ، وتوجيه عناصر الكشف والانتاج والتسويق بما يحقق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد خاضت دولة الامارات الى جانب الدول الأخرى في منظمة الأوبيك معارك عديدة لتأكيد مبدأ سيادتها على نفطها ، وطورت حصتها في المشاركة من أجل تحقيق وتأكيد هذه السيادة .

وقد كانت المشاركة أحد المواضيع الأساسية التي تعمل منظمة الأوبيك لتحقيقها منذ تأسيسها ، ومرت بثلاث مراحل :

كانت المرحلة المبكرة هي الحصول على مبدأ المشاركة في بعض الاتفاقيات النفطية أو اتفاقيات منح الامتياز في أقطار منظمة الاوبيك . . وتطورت بعد ذلك ، حين قامت دول الخليج عام ١٩٧٢ فشكلت مجموعة مؤلفة من السعودية والامارات والكويت والعراق وقطر ، وبدات مفاوضات مع شركات النفط للحصول على المشاركة ، ونجحت في تحقيق المشاركة بنسبة ٢٥ ٪ (١٧) . وقد وقعت اتفاقية المشاركة بهذه النسبة في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، وبدأ العمل بها اعتباراً من مطلع عام ١٩٧٣ . وكان لهذه الاتفاقية ميزاتها وعيوبها .

كانت ميزات الاتفاقية هي :

١ ـ مشاركة الحكومات المنتجة ـ ولو بدور محدود ـ في تقرير برامج الانتاج والتطوير التي كانت الشركات تتولى مسؤولية وضعها وتنفيذها بمعزل عن الحكومات المنتجة ، ودون استشارتها بل وفقا لما تمليه مصلحة الشركات وحدها .

٢ ـ حصول الأقطار المنتجة على كميات بترول المشاركة ـ رغم ضآلة تلك الكميات ـ ومباشرتها بتسويق هذه الكميات لأول مرة بشكل مباشر الأمر الذي حقق لها الفوائد التالية :

أ) الحصول على مدخولات اضافية نتيجة ارتفاع الأسعار التي بيع بموجبها بترول المشاركة في جميع الأقطار التي وقعت اتفاقية المشاركة عما تتقاضاه تلك الأقطار من دخل ناجم عن البترول المصدر عن طريق الشركات .

ب) اكتساب الخبرة في ميدان تسويق البترول وتدريب الأجهزة البترولية في هذا الميدان الحيوي .

ج) الاطلاع على الاسعار الحقيقية التي يباع بها البترول في الأسواق العالمية والتي كانت تعتبر سرا مقفلا بالنسبة للاقطار المنتجة زمنا طويلا الأمر الذي مكنها بالتالي من المطالبة بتعديل الاسعار المعلنة لبترولها المصدر عن طريق الشركات واخذها زمام تحديد تلك الاسعار بيدها بعد ان ثبت لديها عملياً ان الأسعار المعلنة من قبل الشركات لا أساس لها من الواقع ولا علاقة لها بأسعار البيع الفعلية للبترول(١٨) .

لكن تلك الفوائد لم تكن كافية للتغطية على العيوب التي اتصفت بها تلك الاتفاقيات ، وهي :

١ ـ كون المشاركة نظرية ، حيث يمكن القول بان دور الحكومات المنتجة في المشاركة في عمليات الشركات كان دورا سلبيا اكثر منه ايجابيا ، ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات الأجنبية على غالبية الأسهم (٧٥٪) وبالتالي تمتعها بأغلبية الأصوات في اتخاذ القرارات في المسائل الاساسية .

٢ ـ عدم تمكن الحكومات من أخذ حصتها من البترول المصدر كاملة حيث كان من المفروض ان تتسلم الحكومات المنتجة ٢٥ بالمائة من البترول المنتج وتكون حرة في التصرف به إلا ان الذي حدث فعلا هو عدم حصول الحكومات الا على كميات محدودة جداً من البترول بنسبة ٥ر٢ ٪ من الانتاج عام ١٩٧٣ و ٥ ٪ عام ١٩٧٤ . وكان السبب في ذلك تمكين الشركات من الوفاء بالتزاماتها مع المشترين من جهة وتخوف الأقطار المنتجة من حصولها على كميات كبيرة من البترول بشكل مفاجىء وعدم تمكنها من تسويقها أو اضطرارها الى بيعها باسعار منخفضة وتحطيم قاعدة السعر من جهة اخرى الأمر الذي ثبت عدم صحته فيما بعد .

٣ ـ ارتفاع مبالغ التعويضات التي دفعتها الأقطار المنتجة ثمنا لمشاركتها مما جعل مشاركتها باهظة الثمن .

٤ ـ انخفاض أسعار بترول المشاركة الذي اعيد بيعه الى الشركات بموجب اتفاقيات المشاركة حيث وافقت الاقطار المنتجة على تلك الاسعار لأنها لم تكن على اطلاع على الأسعار الحقيقية لبيع البترول في السوق العالمية وعدم وجود قاعدة أخرى لديها لتحديد أسعار هذا البترول(١٩) .

ان مزايا وعيوب الاتفاقيات الأولى قد دفعت وبسرعة نحو المرحلة الثانية من المشاركة . وفيها ارتفعت نسبة المشاركة إلى ٦٠٪ لصالح الدول المنتجة .

وقد وقعت اتفاقية المشاركة الثانية بالنسبة لدولة الامارات في ايلول (سبتمبر / ١٩٧٤ ، ومثلت انجازا ضخما بالنسبة لدولة الامارات على طريق السيطرة الوطنية على الثروة النفطية . وكانت اهم بنود الاتفاقية وابرز ميزاتها كما يلي :

١ ـ تمتلك الحكومة ٦٠ ٪ من الشركات العاملة في ابو ظبي ، والممثلة في شركة نفط ابو ظبي المحدودة ومعنى ذلك ان نسبة ٦٠ ٪ من موجودات هذه الشركة في البلاد باتت ملكا للدولة وان أصبح للدولة ٦٠ ٪ من الأصوات في مجلس الادارة .

٢ ـ تدفع الدولة تعويضا مقداره ٤٠ مليون دولار بالاضافة الى التعويض الذي دفعته عن الـ ٢٥ ٪ في المرة السابقة .

٣ ـ تقوم الشركة باعادة شراء ٤٠ ٪ من حصة ابو ظبي في بترول المشاركة والبالغة حوالي ٧٤٠ الف برميل يوميا ، اي انها تعيد شراء ٣٠٠ الف برميل يومياً من بترول مربان بمبلغ ١١٫٩٠ دولاراً للبرميل الواحد ، ويعادل ذلك ٩٤٫٨٦٪ من السعر المعلن . اما الكمية الباقية فتتولى شركة ابو ظبي الوطنية تسويقها في السوق الحرة .

٤ ـ يبدأ سريان هذه الاتفاقية بأثر رجعي اعتبارا من اليوم الاول من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤ ويعني ذلك ان على شركة نفط ابو ظبي المحدودة ان تدفع للحكومة ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار ثمنا لما اشترته من بترول ابو ظبي من ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ .

٥ ـ وقد اتفق على اجراء مباحثات أخرى للاتفاق على اسعار اعادة شراء الكمية التي اتفق عليها ومقدارها ٣٠٠ الف برميل يوميا(٢٠) .

وقد تحققت في الاتفاقية الجديدة مزايا هامة بالمقارنة مع اتفاقية المشاركة الاولى . فبينما كان التعويض في الاتفاقية الاولى على أساس القيمة الدفترية المعلنة ، وضع في الاتفاقية الثانية على أساس القيمة الدفترية الصافية . وكانت هناك أيضا تعديلات فيما يتعلق بالادارة والتمثيل الوطني لصالح الدولة(٢١)

أما المرحلة الثالثة في نظام المشاركة فقد دخلتها معظم الاقطار العربية المصدرة للنفط برفع نسبة المشاركة إلى ١٠٠ ٪ ؛ بينما وجدت دولة الامارات ضرورة الانتظار وتهيئة الامكانات قبل الاقدام على هذه الخطوة .

ويفسر السيد مانع سعيد العتيبة هذا الموقف بقوله : « ان الوضع في دولة الامارات يبدو مختلفا عما هو عليه في بعض الدول المنتجة للنفط .. فنحن الآن مشاركون بنسبة ٦٠ ٪ ولكننا في الحقيقة لا ندير هذه النسبة من نفطنا . فالشركات لا زالت تدير صناعة النفط وتقوم بالعمليات . فنحن ليس لدينا القدرة على ادارة نسبة الـ ٦٠ ٪ اذ اننا في حاجة الى مزيد من الوقت حتى يعود ابناء الامارات الذين ارسلوا للدراسة في هذا المجال في مصر والولايات المتحدة ولبنان ليتسلموا ادارة هذه العمليات(٢٢) .

والجدير بالذكر انشركة بترول ابو ظبي الوطنية هيالتيتتولى مهمة تمثيل الدولة في المشاركة .

وبالاضافة الى موضوع المشاركة في تطورها باتجاه تحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على الثروة النفطية ، فهناك مسألة السيطرة على ثروات البلاد من الغاز الطبيعي ، وانقاذها من التبديد الذي كانت تمارسه الشركات دون وازع من ضمير ، حيث كانت الشركات النفطية تعمد الى التخلص من الغاز المصاحب باحراقه ، فقررت دولة الامارات انقاذ الغاز من التبديد ، والتزام الشركات باستثماره أو تولي شركة النفط الوطنية لهذه العملية بشكل مباشر او بالاشتراك مع شركات اخرى .

وقد اصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بصفته حاكما لابوظبي قانونا جديدا بشأن ملكية ابو ظبي للغاز .

ونورد فيما يلي نص هذا القانون الهام الذي اسهم في فرض سيطرة البلاد الوطنية على ثرواتها الطبيعية من الغاز .

مادة ١ ــ يكون جميع الغاز المكتشف ، أو الذي يتم اكتشافه في النطاق الاقليمي لامارة ابوظبي ، والذي يجري استخراجه او انتاجه من آبار النفط والغاز فيها ، ملكا لهذه الامارة وحدها . . . ويشمل النطاق الاقليمي لامارة ابو ظبي ارضها ومياهها الاقليمية وجرفها القاري .

مادة ٢ ــ في تطبيق احكام المادة السابقة يقصد بلفظ الغاز ما يأتي : الغاز المصاحب النفط . والغطاء الغازي لمكامن النفط ، والغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط . وكافة محتويات الغازات المبينة فيما سبقالتي تشمل على غازات الميتان والايتان والبروبان والبيوتان . والغازولين الطبيعي والمكثفات من البنتان فما فوق .

مادة ٣ ــ يكون لامارة أبو ظبي وحدها حق التصرف في كامل كميات الغاز المشار اليها في المادة السابقة ، وتمارس الامارة حقوق ملكيتها على الغاز على النحو الآتي :

١ ــ عند نقاط خروج الغاز من معامل فصل الغاز عن النفط في جميع مراحل عملية الفصل وذلك بالنسبة الى الغاز المصاحب للنفط .

٢ ــ عند فوهة البئر ، بالنسبة الى غاز الغطاء الغازي ، وكذلك بالنسبة للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط .

مادة ٤ ــ يكون لشركة بترول ابو ظبي الوطنية حق استغلال واستعمال جميع كميات الغاز المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون ، وكذلك حق تصريف جميع الشؤون الاخرى المتعلقة بهذا الغاز كما تنتقل كافة الحقوق المستمدة من الاتفاقيات البترولية التي ابرمتها حكومة امارة ابو ظبي والتي تكون ذات علاقة بالغاز المكتشف او الناتج او مرافق استخراج وانتاج الغاز .

مادة ٥ ــ على جميع شركات النفط العاملة في امارة ابو ظبي ، ان تسلم الغاز الناتج من حقول النفط والغاز الى شركة ابو ظبي الوطنية ، وذلك طبقا للشروط والترتيبات الفنية التي تحددها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بعد التشاور مع تلك الشركات .

مادة ٦ ــ يكون الشركة بترول ابو ظبي الوطنية حق استثمار الغاز المشار اليه في المادة الأولى من هذا القانون ، اما بمفردها ، او في اطار اتفاقيات اومشاريع مشتركة تبرمها مع اطراف آخرين ، ويشترط في هذه الحالة الا تقل مساهمة شركة بترول أبو ظبي الوطنية عن ٥١ بالمائة من راسمال المشروع .

مادة ٧ ــ تضع شركة بترول ابو ظبي الوطنية تحت تصرف الشركات العاملة في امارة ابو ظبي ، وبلا مقابل ، جميع كميات الغاز اللازمة لتسيير عملياتها الخاصة بانتاج النفط في الحقول المشمولة بالاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وهذه الشركات ، وكذلك كميات الغاز اللازمة لتنفيذ عمليات رفع النفط من البئر بقوة الغاز والمحافظة على الضغط في المكامن ومباشرة طرق الاستخراج الثانوية .

مادة ٨ ــ يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٩ ــ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (٢٣) .

ان اهمية سيطرة دولة الامارات على انتاج ثرواتها لا تتوقف فقط على الحسابات الرقمية للاسعار ولا على الفوائد التي يمكن ان تجنيها من مباشرتها لعملية التسويق ، ولكن ايضا بالتحكم في كميات الانتاج ، بحيث لاتبقى البلاد تحت رحمة الشركات ومصالحها وضغوطها . وقد واجهت دولة الامارات هذه المشكلة في اوائل عام ١٩٧٥ ، حين قامت الشركات من جانب واحد ودون اشعار الدولة بتخفيض معدلات الانتاج في ابو ظبي بنسبة حوالي النصف ، بقصد الضغط على الحكومة (٢٤) .

فبتحقيق ملكية الادوات الانتاجية للنفط وملكية النفط المستخرج والقدرة على تسويقه لا يعود بوسع الشركات الاجنبية مزاولة مثل هذا الضغط .

٣٧ ــ المساهمة في عملية التسويق :

سبق ان ذكرنا ان اتفاقيات المشاركة ، ومنذ الاتفاقية الأولى ، كان من ابرز ميزاتها انها تتيح للدول المنتجة للنفط مجال الدخول الى ميدان التسويق .

وقد كانت الشركات حريصة باستمرار على عدم تمكين الدول المنتجة من ولوج باب التسويق ، نظرا لما تحققه هذه الشركات من ربحية عالية نتيجة احتكارها لهذه العملية .

ولم يكن ابتعاد الدول المنتجة للنفط عن ميدان التسويق يحرمها فقط من العائدات الاضافية التي يمكن أن تتحقق ، وانما كان يجعلها ايضا عرضة لتقلبات الانتاج ، ومن ثم تذبذب عائدات النفط التي هي عماد دخلها القومي .

من هنا بات من الضروري ولوج أسواق النفط العالمية بشكل مباشر ، لكن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل في غياب الأجهزة الادارية والخبرة التي تتطلبها مثل هذه العملية . وقد طرح السيد مانع سعيد العتيبة بصراحة حقيقة المشكلة التي واجهتها دولة الامارات في البداية على صعيد التسويق بقوله : : « تحاول شركات البترول ان تبقى مسيطرة على سوق البترول ، ولو وافقت الدول المنتجة ان تبيعها كل حصتها فهي مستعدة ان تدفع سعرا عاليا نسبيا ، ومن ثم تحتكر كل السوق البترولية وتبيع هي هذا البترول باسعار خيالية تجني منها أرباحا طائلة .. الفائدة الرئيسية التي نجنيها من تسويق بترولنا خارج نطاق أو خارج دائرة الشركات الرئيسية هي انه لابد من ان ندخل السوق البترولية ، لا بد من أن نعرف خفايا السوق البترولية . بعد توقيع اتفاقية المشاركة في ديسمبر١٩٧٢ بدأنا نتعرف على بعض خفايا السوق البترولية التي لم نكن نعرفها في الماضي ، وكانت شركات البترول تتحجج بأن الأسعار منخفضة وان السعر السوقي هو برقم معين وعندما دخلنا السوق وجدنا الحقيقة تختلف تماما عما كانت تخبرنا به شركات البترول . بالاضافة الى ذلك في رأينا انه يجب أن نذهب الى مدى اكبر بالنسبة لتسويقنا في السوق وذلك بتشجيع الشركات المستقلة والشركات الناشئة الصغيرة ولو دعا الامر أن نبيعها بأسعار تقل قليلا حتى عن السعر التي نبيع بها بترولنا للشركات الرئيسية حتى لا تطرد هذه الشركات من السوق وحتى لا تعجز هذه الشركات الصغيرة امام منافسة الشركات الكبيرة » (٢٥) .

لقد بذلت دولة الامارات جهودا كبيرة لتتمكن من تسويق حصتها من النفط بنفسها ، وبعد ان كانت في عام ١٩٧٤ ، تسوق فقط بنسبة ١٠ ٪ من الـ ٦٠ ٪

المقررة لها بمقتضى اتفاقية المشاركة ، فقد تمكنت قبل مطلع عـام ١٩٧٦ من تسويق حصتها لعام ١٩٧٦ كاملة وفقا للاسعار التي حددتهـا منظمة الأوبيك ، وساعدها على ذلك تطبيقها لسياسة تنويع الاسواق والتعامل المباشر مع المستهلكين لأول مرة ، متخطية كل الصعوبات التي واجهتها .

ومن أجل ان تعزز قدرتها على التسويق ، وتحرير نفطها من هيمنة الشركات الأجنبية ، فقد عمدت دولة الامارات الى تأسيس شركة ناقلات أبو ظبي الوطنية ، التي أصبـح لديهـا العـديد من ناقلات النفط ، والتي يجري تطويرها بشكل مستمـر .

٣٨ ــ الاستثمار الأمثل للنفط ، بحيث لاينحصر في مجال استخراج النفط الخام وتصديره :

ان النموذج المسيطر على الاستثمار الاقتصادي للنفط العربي هو استخراج النفط وتصديره كمادة خام . ونتيجة لذلك ، فان ما تحصل عليه البلاد العربية ضئيل للغاية باعتبار عمليات الاستخراج أقل مصدر للربح . فالبرميل كان يعطي للدولة المستهلكة حيث يتم تكريره سبعة أضعاف ما كانت تحصل عليه البـلاد العربية من الاستخراج . وفي حالة التصنيع ، فان الربح الذي يدره النفط أعلى من ذلك بكثير(٢٦) .

فمن المعروف ان العمليات الصناعية المرتبطة بالبترول عديدة استخراج ، تكرير ، تسويق ، تصنيع . الاستخراج يعني التنقيب والبحث ثم الحصول على المادة الخام من مصادرها الطبيعية وهذه العملية هي أقل العمليات مصدرا للربح، بل هي توصف بأنها العمل القذر في الصناعات البترولية حيث لاتفترض اكثر من مهارة متوسطة . والمسلم به أن عملية استخراج البترول كعملية استخراج المعادن لا تعدو ان تكون مهمة بدائية . يعقب ذلك عملية تكرير البترول اي تحويل البترول الى مادة صالحة للاستهلاك . هذه العملية ترتبط بخلق جيل معين من الفنيين والخبراء بحيث تصير مصدرا لعمالية تغير اجتماعي واسع النطاق ، وهذا ماحدث فعلا بالنسبة لاستغلال جميع مصادر الطاقة الاخرى في تاريخ الانسانية حيث كانت مصدرا لعمليات تصنيع وخلق مدن وتجمعات سكانية ضخمة من حيث الكثافة ، متقدمة من حيث مستوى الحياة الاجتماعي والاقتصادي . تأتي بعد ذلك العمليات الاخيرة وبصفة خاصة التي تسمى بالصناعات البتروكيميائية ، أي استغلال البترول في صناعات أخرى تحويلية . ان سياسة الشركات البترولية تقوم على تجزئة هذه العملية وقصر عمليات الاستخراج فقط على البلاد العربية . أما عمليات التكرير والتصنيع ، اي تحويل البترول الى مواد أخرى استهلاكية

فهي او اغلبها يتم خارج الاراضي العربية ، بطبيعة الحال في موانىء التموين والاستهلاك . وبهذا الشكل فان الاحتكارات النفطية تحقق هدفين :

١ ـ حصر واردات البلاد العربية من استثمار النفط في اضيق نطاق ممكن حيث أن هذه الارباح لا تمثل سوى عائدات عملية واحدة ، بل واقل العمليات مصدرا للربح .

٢ ـ منع راس المال الأجنبي من الاستقرار في البلاد العربية واتخاذ الصبغة المحلية ، وهو أمر لو تم يترتب عليه نوع من الاستقلال بالنسبة للبلاد العربية إزاء العالم الخارجي ، ليس فقط فيما يتعلق بالعمليات البترولية ذاتها بل وكذلك فيما يتعلق بعملية التسويق . هذا الى جانب ما يمكن ان يترتب على تجميع هذه العمليات في البلاد العربية من تنمية اقتصادية وإدارية ومن تحول اجتماعي وتقدم سياسي(٢٧) .

وإذا ما تفحصنا المقطع التوزيعي لبرميل نفط مصدر يباع بسعر ٤٠ر١٠ دولار بالمتوسط في عام ١٩٧٢ ، أي قبل رفع اسعار النفط وقبل المشاركة ، من حيث الفئات التي تتوزع الارباح ومنه يتبين أن دخل الحكومة المصدرة النفط يبلغ ٨٠ر١٦ ٪ ، بينما متوسط نصيب الحكومة المستهلكة ٠٠ر٤٥ ٪ (٢٨) .

ان ادراك دولة الامارات العربية لاهمية تجاوز هذا الوضع ، جعلها تضمن سياستها البترولية اهدافا محددة منها :

١ ـ انشاء الصناعات التي تعتمد على البترول والهدف من ذلك عدم الاقتصار على دخل الدولة المتأتي من عمليات انتاج البترول بل لا بد من وضع الخطط اللازمة لبناء معامل التكرير لاغراض التصدير وانشاء الصناعات البتروكيماوية والمشاريع الخاصة باستثمار الغاز الطبيعي الفائض الذي يهدر بالحرق وبذلك يمكن للدولة توظيف رؤوس أموال ضخمة في مثل هذه الصناعة والحصول على المدخولات الاضافية التي تأتي بها المشاريع المذكورة فضلا عما تساهم به هذه المشاريع في تطوير البلاد وايجاد فرص عمل كبيرة للمواطنين ، وما تهيئه من ايجاد مجالات واسعة للتدريب .

٢ ـ دمج صناعة البترول بالاقتصاد الوطني ويعني ذلك خلق بعض الصناعات والخدمات التي تحتاجها صناعة البترول منعزلة عن قطاعات الاقتصاد الأخرى وذلك عن طريق إنشاء شركات الخدمات البترولية كشركات الحفر الوطنية وشركات متخصصة بالانشاءات البترولية واخرى بخدمات الحقول وشركات النقل البحري

سواء لناقلات البترول او النقل التجاري وبذلك يمكن تحقيق امور عديدة منها الحصول على مدخولات اضافية وخلق صناعات صغيرة تخدم الاقتصاد الوطني وتنشيط الاسواق التجارية وتوفير المبالغ الضخمة التي تحصل عليها حاليا الشركات المقاولة الأجنبية التي تؤدي مثل هـذه الخدمـات التي تحتاجهـا الصناعـة البترولية(٢٩) .

وبغية وضع هذه السياسة موضع التطبيق العملي صدر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ المرسوم الأميري رقم ٧ والخاص بتأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية . وقد نصت المادة الثانية من قانون التأسيس على ان للشركـة الحق في الاشتغال في صناعة البترول في ابوظبي أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية ، وبيعها ، وتصديرها .

ولقد تمكنت الشركة نسبياً حتى الآن من تحقيق العديد من الاغراض التي اسست لها او وضع المشاريع التي تكفل الوصول لتحقيق هذه الاغراض .

فعلى صعيد استخراج النفط ، باتت شركة بترول ابو ظبي الوطنية شريكة في عمليات استخراج النفط من كافة حقوله ، وذلك بمقتضى اتفاقية المشاركـة التي بدأت بنسبة ٢٥ ٪ وارتفعت الى نسبة ٦٠ ٪ .

لكنها لم تتوقف عند ذلك ، اذ عمدت إلى تأسيس او المساهمة في تأسيس شركات تخدم عمليــة استخراج النفط ، وتأمين امكانيات المباشرة المستقلــة في عمليات التنقيب والحفر والاستخراج . وهكذا اسست شركة الحفـر الوطنية وزودتها بالتجهيزات الآلية اللازمـة لعمليات الحفر ، وبلغت نسبة المساهمـة الوطنية في هذه الشركة ٦٠ ٪ .

وفي المجال ذاته جرى تأسيس شركة الانشاءات البترولية الوطنية ، وكانت نسبة مساهمتها في رأس مال هذه الشركة ٦٠ ٪ ايضاً .

كما اسهمت بنسبة ١٥ ٪ في تأسيس الشركـة العربيــة لانابيــب البترول (سوميـد) .

واسهمت في انشاء شركة لانتاج المواد الكيماوية لاغراض الحفر لتأمين احتياجات الدولة من هذه المواد اللازمة للحفر .

وعلى صعيد النقـل والتوزيـع ، اسهمـت ادنوك بتأسيس شركة بترول ابو ظبي الوطنيــة للتوزيع التكون برأسمال وطني ١٠٠ ٪ ومهمتهـا توزيع النفط فـي الداخل .

كما أسست شركة أبو ظبي الوطنية لناقلات البترول التي جرى تزويدها بعدد من ناقلات البترول ، وهناك خطة للتوسع في شراء الناقلات ، التي ستكون في ظل قانون المفاضلة الوطنية الجهة التي تؤمن النقل الوطني لأعلى نسبة ممكنة من صادرات النفط الوطنية والمشتقات النفطية .

على أن الدور الأكثر أهمية الذي اضطلعت به أدانوك في مجال الانتاج كان دورها في انقاذ ثروة البلاد من الغاز ، والدور المتوقع لها في انتاجه وتصنيعه ...

والحقيقة ان قصة انتاج الغاز في ابو ظبي تتطلب اكثر من مجرد الاشارة الى المشاريع التي نفذت أو هي قيد التنفيذ لاستثماره . فهذه القصة تمثل صورة سافرة الوضوح على استهتار الشركات الاحتكارية بثروات الشعوب القومية ، وعن مدى ما يمكن للسياسة الوطنية الصحيحة تحقيقه حين تواجه مثل هذا الاستهتار بعمل لا هوادة فيه من أجل الحفاظ على ثروة الوطن والحيلولة دون تبديدها ...

فمنذ اللحظة الأولى التي اكتشف فيها البترول في أبو ظبي ، كان معروفاً لدى الشركات المكتشفة ان هناك ثروة أخرى ترافق النفط الخام اثناء خروجه من باطن الأرض ، وان هذه الثروة لن يستفاد منها للاسباب التالية :

أولا — ان لدى هذه الشركات فوائض بترولية تجعلها لا تلح كثيرا على طلب الثروة الغازية الأخرى خاصة وان عملية إهدار هذه الثروة لا تؤثر على أرباح هذه الشركات ولا يعني المسؤولين فيها أن تضيع على أصحاب هذه الثروة فرص الاستفادة منها .

ثانيا — ان رخص اسعار النفط الخام وتحكم الشركات بهذه الاسعار تجعل من البترول طاقة رخيصة لاتنافس .. بينما انتاج الغاز يحتاج الى الكثير من التكاليف والجهود ، مما يجعل عملية الاستثمار صعبة وغير مضمونة الارباح .

ثالثا — ضعف السيطرة الوطنية على الثروات البترولية ، كان يجعل للشركات الكلمة الأولى والأخيرة في أية عملية استثمارية .. فان امتنعت الشركات عن الاستثمار لا تستطيع الدول ان تأتي بالبديل أو تقوم بهذه العملية نظرا لعدم توفر الخبرة والكوادر البشرية والتقدم التكنولوجي(٣٠) .

لهذه الأسباب كانت الشركات تؤثر احراق الغاز وتبديده ، رغم أنه تبين لأصحاب البلاد ، بعد ان باتوا يدركون أسرار الصناعة البترولية أن لديهم ثروة من

الغاز توازي في اهميتها الثروة البترولية .

وقررت الارادة الوطنية انقاذ هذه الثروة واستثمارها ..

وبدأ الضغط على الشركات العاملة من أجل بلورة صناعة الغاز والشروع في استثماره بدلا عن تبديده ..

وتم تأسيس شركة ابو ظبي لتسييل الغاز ، التي ساهمت فيها شركة ادنوك بنسبة ٥١ ٪ . وكانت مساهمتها في البداية بنسبة ٢٠ ٪ . وتم تنفيذ المشروع الضخم لتسييل الغاز في جزيرة داس ، وهذا المشروع مخصص للحقول البحرية .

ان الطاقة الانتاجية لهذا المعمل حوالي مليوني طن من الغاز الطبيعي المسيل ومليون طن من غاز البترول المسيل في السنة ، بالاضافة الى ٢٢٠ الف طن من المقطرات الخفيفة و ٢٣٫٠ الف طن من حبيبات الكبريت في السنة(٣١) .

بعد ذلك بدات المفاوضات مع شركة بترول ابو ظبي المحدودة حول استثمار الغاز الطبيعي في المناطق البرية ، وحين تعثرت هذه المفاوضات قررت ابوظبي ان تنفذ مشروع استغلال الغاز الطبيعي في المناطق البرية لوحدها بواسطة شركة ادنوك . وطبقاً للدراسات الاقتصادية التي أجرتها شركة ادنوك فان هذا المشروع سينتج سنويا ٥ ملايين طن من سوائل الغاز والجازولين الخفيف و ٣ ملايين طن من الغاز السائل . ومنتجات المشروع تحتاجها الاسواق العالمية خصوصا في مجالات التدفئة وادارة المصانع والصناعات البتروكيماوية ، كما ان ما يتبقى من الغاز سيعاد الى الحكومة وهي مواد الميثان والايثان وتلك يمكن الاستفادة بها في تشغيل محطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر وصناعة الاسمدة الكيماوية وغيرها(٣٢) .

فاذا تجاوزنا الصناعات المتصلة بالاستخراج ، لننتقل الى صناعة التكرير ، فسنجد ان دولة الامارات العربية المتحدة كانت تغطي كافة احتياجاتها الاستهلاكية من مشتقات البترول بالاستيراد من ايران والبحرين والسعودية الى أمد قريب، نظرا لعدم وجود صناعة التكرير في البلاد .

وفي ٦ تشرين أول ١٩٦٩ ، صدر قرار اميري بتكليف دائرة شؤون النفط والصناعة آنذاك لدراسة انشاء مصفاة لتكرير المنتجات النفطية في أبوظبي لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

وقد تم انشاء المصفاة في جزيرة أم النار ، وافتتحت يوم ٢٧ نيسان ١٩٧٦، حيث باتت توفر المحروقات الرئيسية التالية :

٢٠٠٠ برميل يوميا من البنزين العادي
٢٠٠٠ برميل يوميا من البنزين الممتاز
٩٠٠ برميل يوميا من الكيروسين (وقود الطائرات) .
٤٤١٠ برميل يوميا من الديزل (السولار)
٤٩٥٠ برميل يوميا من المازوت
٦٠٠ برميل يوميا من غاز الطبخ (البوتاغاز) .

وقد اتاحت المصفاة لأبناء الامارات فرصة التعلم والتدريب ، ولديها الآن ٨٠ متدربا من أبناء الدولة ممن التحقوا بالعمل في المصفاة بعد انتهاء دورات ودراسات فنية في الاردن ومصر ، وهم يعملون الآن في مرافق المصفاة جنبا الى جنب مع أشقائهم العرب حيث تدار المصفاة بأيد عربية مائة بالمئة .

وفي مطلع أيلول ١٩٧٦ ، وافق المجلس التنفيذي لامارة ابو ظبي على بناء مصفاة بترول ضخمة لتوفير المنتجات البترولية التي تغطي كامل الاستهلاك المحلي في دولة الامارات . وستقام هذه المصفاة في منطقة الرويس في جبل الظنة بطاقة انتاجية يومية قدرها ١٢٠ الف برميل كمرحلة أولى ، وكلفت شركة ادنوك باستكمال اجراءات تنفيذ هذا المشروع ، وستنتج في هذه المصفاة المحروقات والزيوت بمختلف أنواعها كما سينتج الاسفلت .

وسوف يكون تنفيذ هذا المشروع مقدمة منطقية للخطوة اللاحقة والطموحة في إقامة مشروع للتكرير بقصد التصدير .

وواضح ان دولة الامارات العربية قررت ان تجعل من صناعتها النفطية صناعة متكاملة . وبالطبع فليس من السهل الوصول الى هذا الهدف ، كما أن النجاح في الوصول اليه مرتبط بشروط موضوعية ، منها توفير المهارات الفنية، ومنها بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ، ومنها ايجاد الأسواق الملائمة ، ولا يمكن تحقيق هذه الشروط أو معظمها الا من خلال أفق التعاون العربي القومي ، ومن خلال النظرة القومية الوحدوية .

٣٩ ـ التنسيق مع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ومنظمة الأوبك، والمساهمة في نشاطات هاتين المنظمتين :

ان التطلعات لتحقيق استثمار أمثل للنفط في دولة الامارات العربية المتحدة، أو في اي دولة عربية مصدرة للنفط ، لايمكن ان تبلغ آفاق طموحها الكبير ، دون ان تكون في نطاق سياسة عربية بترولية موحدة ، تهدف في نهاية المطاف الى

تحقيق الوحدة والتكامل على الصعيد الاقتصاي بين الأقطار العربيه ، ودون ان تكون سياسة البلدان المصدرة للنفط قائمة على التنسيق والتعاون بينها .

تنبثق هده الضرورة من كون انتاج البترول العربي ينطوي على حقائق ثلاث :

١ ــ ان البترول العربي هو استثمار اقتصادي .

٢ ــ ان البترول العربي هو مادة استراتيجية .

٣ ــ ان البترول العربي هو ثروة محلية(٣٤) .

ولا يمكن للسياسة البترولية العربية ان تحقق غاياتها ما لم تضع في اعتبارها الحقائق الثلاثمجتمعة ، وما لم تعمل على أساس مراعاة الاحتمالات التي تنطوي عليها هذه الحقائق .

في الشق الأول من الصورة يبرز دور الشركات الاجنبية المستثمرة للنفط العربي ، ومصالحها في تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الاستثمار الاقتصادي للنفط ، مثلما تبرز المصالح المحلية للدول المنتجة في الحصول على أكبر قسط من العائدات .

ان كسر هيمنة الاحتكار النفطي ، وتطوير دور الدول المنتجة في العمليات النفطية يصبح اذن موضوع صراع يتطلب من الدول المنتجة للنفط التكاتف والتعاون .

من جهة ثانية ، فان التحدي الآخر الذي تواجهه الدول المنتجة للنفط في الوطن العربي ، يتمثل في كون البترول العربي مادة استراتيجية . حيث تتمثل الأهمية الاقتصادية للبترول العربي كمادة استراتيجية في النقاط التالية :

١ ــ ان الآبار العربية تعني ان المخاطر التي قد تتعرض لها في حالة الاشتباك مع عدو محدودة لأنه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة وسهولة .

٢ ان الآبار العربية بحكم موقعها وخصائصها الاقليمية تستطيع ان تمد جميع أجزاء العالم بالبترول بسرعة وبتكاليف محدودة .

٣ ــ ان آبار البترول العربي بفضل غناها تستطيع وحدها ان تكفي العالم بأجمعه في لحظات انقطاع جميع المصادر العالمية الأخرى .

٤ ــ ان الآبار العربية من الممكن الدفاع عنها بسهولة وتشغيلها(٣٥) .

هذه الخصائص للبترول العربي تجعل منه هدفاً لمطامع القوى الكبرى الخارجية ، مما يجعل الشركات الأجنبية التابعة لهذه الدول تلقى مساندة تلك الدول .

في مواجهة هاتين الحقيقتين ، هناك حقيقة كون البترول العربي هو

احدى الثروات المحليـة الرئيسية في المنطقة ، وهـي منطقـة بطبيعتها فقيرة ومتخلفة . وأي جهد يرمي الى استغلال هذه الثروة المحلية لصالـح أصحابهـا الحقيقيين لابد وان يصطدم بدرجة أو بأخرى بالمصالح التي تنطوي عليها سياسة الشركات الاجنبية من جهة والقـوى الكبرى الخارجية من جهة ثانيـة .

ان مواجهة حقائق الواقع السياسي والاقتصادي المحيطة بعملية انتاج لنفط العربي ، تجعل ترجيح القدرة على الاستثمار الوطني للنفط كثروة محلية ، مسألة مرتبطة بالتعاون العربي وبالتعاون بين الدول المنتجة للنفط .

وفي هذا الصدد ، يقول السيد سيف سعـيد غباش «ان تأسيس اتحادات بين البلاد النامية قد أتاح وسيلة على درجة معقولة من الفعالية للحصول علـى معدلات افضل للتبادل التجاري مع البلاد الصناعية ، كما ساعد على تقويم اختلال التوازن الاقتصادي الذي مضى عليه عهد طويل وهو يميل لصالح البلدان الصناعية المتقدمة . واذا كانت البلاد النامية تريد تعزيز وحماية مصالحها الاقتصاديـة المشروعة فان ما يخدم مصالحها المشتركة ان تعمل على اقامة تطور ذي فائـدة متبادلة يرمي الى التوفيق للسياسة والاجراءات المتعلقة بانتـاج المواد الطبيعيـة وصيانتها وبالاسعار والضرائب وما شابهها من الامور ، وينبغي ان ينظر الـى هذا التعاون بين البلاد النامية على انه خطوة اولى في سبيل التعاون على صعيد عالمي بين البلاد النامية المتقدمة لما فيه منفعة البشرية كلها . ان ضـرورة التعجيل بتوثيق عرى التعاون بين البلاد النامية يبررها كل التبرير ذلك التعاون الواسـع النطاق القائم بالفعل بين البلاد المتقدمة فضلا عـن التركيـز الهائـل للنشاطات التجارية في هذه البلدان وتفوق مؤسساتها الدولية من حيث خبرتها وبراعتـها في المساومة » (٣٦) .

من هذا المنطلق ، ، فان دولة الامارات العربية تلعب دورا فعالا في نشاطات كل من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبـك) .

فماذا عن هاتين المنظمتين ؟

اولا ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

ابرمت الاتفاقية الخاصة بانشاء هذه المنظمة في ٩ كانون الثانـي ١٩٦٨ في بيروت بين اقطار عربية ثلاث هي السعودية والكويت وليبيا . وجـاء في المـادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بانشائها واهدافها ان الهدف للمنظمة هو التعاون في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول ، وتحقيق اوثق العلاقـات فيما بينهم في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح اعضائها

المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومتجمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى اسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة ، وتوفير الظروف الملائمة لراس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الاقطار الاعضاء ، وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص .

ــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لاعضائها .

ــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الانظمة القانونية المعمول بها في الاقطار الاعضاء الى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها .
ــ تعاون الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء التي تتوفر فيها امكانيات ذلك .
ــ تعاون الاعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول .
ــ الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف اوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك .

وقد تقدمت ابو ظبي بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٧٠ بطلب للانضمام الى المنظمة ووافق المجلس الوزاري للمنظمة والمؤلف من الكويت والسعودية وليبيا في جلسة غير عادية عقدت في الفترة ما بين ٢٣ و٢٤ ايار ١٩٧٠ على قبول ابو ظبي ودبي والبحرين والجزائر اعضاء في المنظمة .

ان هذه المنظمة اضافة الى اسهامها في رسم سياسة بترولية عربية موحدة ، اتجهت نحو اقامة مشاريع عربية ، وكان تأسيس الشركة العربية البحرية لنقل البترول اول ثمرة من ثمرات الجهدالمشترك للمنظمة (٣٧) ، وجاءت الخطوات التالية في هذا المجال متمثلة بانشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية (٣٨) .

ثانيا ــ منظمةالاقطار المصدرة للنفط (اوبك) :

عقدت منظمة الاوبك اول اجتماعاتها في ١٤ ايلول ١٩٦٠ في بغداد بحضور ممثلين عن العراق وايران والكويت والسعودية وفنزويلا . وقد توالى بعد ذلك انضمام الدول المصدرة للنفط الىهذه المنظمة ، وبحلول عام ١٩٧٣ بلغ عدد الدول المنضمة لها ١٣ دولة هي الامارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية وقطر ــ الكويت ــ العراق ــ ليبيا ــ الجزائر ــ ايران ــ فنزويلا ــ اكوادور ــ نيجيريا ــ جابون ــ اندونيسيا .

وكانت دوافع ايجاد هذا التجمع تتركز في :

١ ــ تحقيق الاستقرار لاسعار البترول الخام المصــدر الى الاسواق العالميــة .
٢ ــ تحسين شروط عقود الامتياز بين الشركات والحكومات .
٣ ــ زيادة عائدات البترول في الدول المنتجة .

اما الوسائل التي عملت المنظمة على تقريرها وتنفيذها ، فتتلخص في :

١ ــ التمسك بمبدا تنفيق الريع وجعل الاسعار المعلنة الاساس في تحديد صافي الارباح .
٢ ــ وقف اي تخفيض في الاسعار .
٣ ــ وقف استخدام الشركات لطريقة الخصومات .
٤ ــ تقنين الانتاج .
٥ ــ انشاء اتحاد بين شركات البترول الحكومية في الدول الاعضاء .

وقد لعبت دولة الامارات بالتعاضد مع أعضاء المنظمة دورا مهما في كافــة المعارك التي خاضتها منظمة الأوبك مع الشركات البترولية العاملــة في الأوبك ، وكان أبرز المكاسب التي حققتها دول الاوبك اتفاقية طهــران الخاصة بتعــديل الأسعار واتفاقيات المشاركة (٣٩) والقرارات اللاحقــة المتعلقــة بأسعار النفط وكيفية تحديدها .

وقد كان عام ١٩٧٣ فاصلا بين مرحلتين في حيــاة المنظمة . فبعد حــرب تشرين تغيرت المعادلة القديمة للعلاقات البترولية الدولية ، ومع بقاء طرفيهــا الا ان الطرف الضعيف أصبح هو الطرف القوي وان الطرف القــوي غــدا الطرف الضعيف . ان هذا التطور في العلاقات البترولية الدولية ادى الى بروز الاقطار المنتجة للبترول كقوة عالمية مؤثرة ، حيث برزت هذه القوة عندما مارست هــذه الاقطار حقها بالنسـبة لاتخاذ القرارات في كل ما يخص ثروتها البترولية ، وهي بذلك أصبحت الطرف المؤثر في العلاقات الدولية البترولية سواء كان ذلك بالنسـبة لتحديد أسعار البترول أو كان ذلك بالنسبة لتحديد معدلات الانتاج ، هذه الامور التي كانت فيما مضى حكرا على شركات البترول (٤٠) .

ان السياسة البترولية لدولة الأمارات تكتسب مناعتها وحيويتها من خلال التعاون الفعال في نطاق كل من الأوبك والأوبك العربية . ويجب ان يستمر هذا التعاون وان يتعزز .

٤٠ ـ ملاحظة لا بد منها :

ان هذه الملاحظة هي بمثابة استدراك كان لا بد منه طالما نحن في مجال الحديث عن السياسة البترولية لدولة الامارات العربية ، وهي تتعلق بالعلاقات بين الامارات داخل دولة اتحاد الامارات العربية من زاوية انتاج وتصدير النفط ، حيث لايستطيع الباحث ان يتجاهل واقع الاستقلال الكلي أو النسبي لكل امارة بصدد هذه المسألة الحيوية بينما يفترض أن تخضع العمليات النفطية للاشراف المركزي من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية ، وفي ضوء الصلاحيات المنوطة بها ، وهي :

١ ـ تنسيق السياسة البترولية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد بما يحقق صالحها المشترك .
٢ ـ وضع الخطط اللازمة لحسن استغلال الثروة البترولية لصالح الاقتصاد الوطني .
٣ ـ منح الامتيازات البترولية في انحاء الدولة بالتعاون مع كل امارة على حدة .
٤ ـ الاشراف على أعمال شركات البترول العامة في الدولة .
٥ ـ الاشتغال بالصناعة البترولية وتطويرها على مستوى الاتحاد وفي جميع مراحل الصناعة البترولية من انتاج ونقل وتصفية وتسويق .
٦ ـ تمثيل الاتحاد في المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبترول (٤١) .

ومما لاشك فيه ان تطبيق هذه السياسة بشكل علمي على الصعيد الداخلي يمثل الدعامة القوية للاتحاد سياسياً ولخطته في التنمية اقتصاديا .

(٢)

بناء الهيكل الاقتصادي للدولة

٤١ ـ لماذا بناء الهيكل الاقتصادي ؟

من المعروف ان مشاكل التطور الاقتصادي مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل مراحل الحياة في المجتمعات الانتقالية . فالعادات الذهنية ، والقيم التي يعتنقها الأفراد ،

وآراؤهم عن العالم ، والظروف الاجتماعية للحياة ، واستقرار الحكومة وفاعليتها ، كلها عوامل هامة في تحديد امكانية النمو الاقتصادي(٤٢) . ويعدد العالم الاقتصادي الاميركي وولت روستو العوامل التي يعتبرها ضرورية « كشروط مسبقة » لما يسميها بمرحلة الانطلاق الاقتصادي ، وهي بناء جيل جديد من الرجال والسيدات المدربين بشكل ملائم ، وعندهم دوافع ليعملوا في المجتمع الحديث ، وقوة انتاج في الزراعة ، وبناء امكانيات ضخمة للنقل ومصادر للطاقة ، وتطور المقدرة على كسب عملات أجنبية أكثر(٤٣) . ويمكن النظر الى المسألة ذاتها أيضا من زاوية الفجوات القائمة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، حيث يتوجب على الدول المتخلفة ان تتجاوز تلك الفجوات قبل ان يكون بوسعها مجاراة الدول المتقدمة في مضمار التطور الاقتصادي . وهناك في هذا المجال فجوات ثلاث الأولى ناتجة عن الوظيفة القديمة للعالم النامي كمورد رئيسي للسلع الخام والمواد الاولية ، وكمستورد للسلع المصنعة من الدول الغنية . والفجوة الثانية هي حاجة الدول النامية المستمرة الى اموال من الخارج لسد الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتمويل خطط التنمية، والفجوة الثالثة تعكس الهوة المتزايدة في التكنولوجيا الحديثة بعد أن أصبح التقدم التكنولوجي هو المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي(٤٤) .

ان المشكلة بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة مع بدء نموها كانت اكثر قسوة في بعض الجوانب ، واقل قسوة في جانب واحد على الاقل هو الجانب المالي ، حيث تستطيع الاعتماد على عائداتها من تصدير النفط الخام في حل المشاكل الأساسية والتغلب على الفجوتين الأخريين . فقد أتاحت عائدات النفط فرصة ملائمة لتغطية نفقات مشاريع التنمية ، لكنه بالمقابل لم يكن هناك هيكل اقتصادي ملائم للتنمية ، أو طاقة بشرية مدربة الشروع في التنمية بالشكل المطلوب . فمقومات الانتاج التقليدية التي كانت قائمة لم تكن تهيء ولو الحد الأدنى المطلوب لبدء عملية التطور ، وكذلك معطيات الطاقة البشرية ، وشبكات السكن والمرافق والمواصلات والاتصال ... الخ اضافة الى انعدام الخبرة التكنولوجية بشكل كلي .

لقد تناولنا هذه المسألة في الفصل الأول من جوانبها المتعلقة بالناحية الاجتماعية ، ومن الملائم ان نورد ولو لمحة خاطفة عن الاقتصاد التقليدي الذي كان سائدا قبل بدء انتاج النفط ، وبدء تحركها التاريخي باتجاه التقدم والتنمية .

يقدم لنا السيد مانع سعيد العتيبة صورة تفصيلية عن اقتصاديات

أبو ظبي قديماً في كتابه « اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً » . وقد تكون هذه الصورة كافية لاعطاء فكرة عامة عن النمط الاقتصادي التقليدي في مجمل المنطقة التي تحمل اليوم اسم دولة الامارات العربية المتحدة مع فوارق طفيفة بين امارة واخرى لا تؤثر كثيرا في الصورة العامة .

ان انماط الانتاج التقليدية التي كانت سائدة ، هي :

١ ـ صناعة اللؤلؤ .
٢ ـ صيد السمك .
٣ ـ الرعي والثروة الحيوانية .
٤ ـ الزراعة .
٥ ـ التجارة .

ان هذه العناوين العامة العريضة قد توحي بان الوضع في تلك البلاد لم يكن يختلف عنه في اي مجتمع تقليدي لم يدخل بعد المرحلة الصناعية . لكن دراسة اهمية كل وجه من وجوه هذا النشاط الاقتصادي ومدى تأثيرها في العلاقات الاجتماعية وطبيعة الامكانات المستخدمة فيها ومردودها من شأنها ان تبرز الصورة على الوجه الصحيح .

كانت صناعة اللؤلؤ (صيد اللؤلؤ وتجارته) في المقدمة بالنسبة للاقتصاد، وكانت تسهم بنسبة عالية في الدخل القومي قبل أن يلحق بها التدهور بعد الحرب العالمية الثانية وهي السلعة الوحيدة او تكاد تكون السلعة الوحيدة التي تجلب للبلاد دخلا نقدياً . وهي كذلك السلعة التي تستقطب معظم اليد العاملة الظبيانية .

لقد كان يشتغل في صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الثانية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة حوالي ٨٥٪ من سكان أبو ظبي الذين كان يقدر عددهم آنذاك بحوالي ٥٥ الف نسمة الغالبية العظمى منهم من المواطنين . وكانت صناعة اللؤلؤ تساهم بما نسبته ٩٥٪ من مجموع الدخل القومي . اما الباقي وقدره ٥ ٪ فانه يأتي من باقي الطاقات الأخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الاسماك(٤٥) .

لكن هذه السلعة التي تمثل في الاقتصاد مثل هذا الحجم الذي يكاد يماثل نسبة مايمثله النفط في هذه الايام ، لم تكن تجلب للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بالمتوسط سوى حوالي ١٥٠ روبية سنويا (أو ١٥ دينارا بحرينيا) ، أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية والف روبية سنوياً تقريباً(٤٦) .

وكان دخل الحكومة الرئيسي يأتي مما تجمعه من ضرائب على صناعة اللؤلؤ .

لكن صناعة اللؤلؤ ما لبثت أن اضمحلت وتدهورت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لأسباب عديدة ، منها :

١ ـ اكتشاف البترول في المنطقة ، واتجاه جزء من الأيدي العاملة الى حقول النفط .

٢ ـ منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني للؤلؤ الطبيعي .

القيود التي وضعتها حكومة الهند على التصدير والاستيراد(٤٧) .

فماذا عن أوجه الانتاج الاخرى ؟

كان صيد السمك يأتي في الدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ من حيث النصيب الذي يساهم به في الدخل القومي ، وابو ظبي غنية بثروتها السمكية . لكن الصيد كان يتم بطرق بدائية ، وقد انصرف الكثير من صيادي الاسماك عن هذه الحرفة ايضا بعد اكتشاف النفط(٤٨) .

يأتي الرعي بعد صيد الاسماك في الاهمية . وما زالت هذه المهنة موجودة على نطاق ضيق . ويغلب على الرعاة طابع التنقل وعدم الاستقرار ، واغلبهم من البدو الرحل .

وتلي الزراعة حرفة الرعي ، وهي مهنة قديمة في أبو ظبي وخاصة في منطقة العين وواحات ليوا لكن معظم الاراضي غير صالحة للزراعة ومساحة الارض الزراعية محدودة .

وعلى ارضية هذه المعطيات يمكن ان نتصور ما كانت عليه التجارة في تلك الفترة . كما يمكننا أن نتصور ما كانت عليه الاوضاع العامة من حيث مستوى العمران وطرق المواصلات والاتصال .. الخ .

على هذه الارضية من التخلف والفقر الشديدين ، يبدأ الطموح في بناء مجتمع عصري متقدم . فهل يمكن ان يتحقق ذلك دون عملية بناء شاملة تشمل كل شيء في البلاد ؟

هذا هو التحدي الذي واجهته دولة الامارات العربية المتحدة ..

انه تحدي البدء من نقطة الصفر ..

هذا الوضع فرض اولوية الاهتمام ببناء الهيكل الاقتصادي للدولة شاملا

الجدول رقم (٩)

ايرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية

	فعلي			
	١٩٧٢		١٩٧٣	
	القيمة	٪	القيمة	٪
١) الايرادات	٢٠٠ر٩	١٠٠	٤١٩ر٨	١٠٠
١ ـ ١ مساهمات حكومات الامارات	١٩٦ر١	٩٧ر٦	٤٠٢ر٧	٩٥ر٩
١ ـ ٢ ايرادات أخرى	٤ر٨	٢ر٤	١٧ر١	٤ر١
٢) المصروفات	١٦٣ر٧	١٠٠	٤٠٣ر٤	١٠٠
٢ ـ المصروفات الجارية	١٤٩ر٠	٩١ر٠	٣١٢ر٧	٧٧ر٥
٢ ـ ١ ـ ١ وزارات الدولة	٥ر٨	٣ر٥	٦ر٧	١ر٧
٢ ـ ١ ـ ٢ وزارة المالية والصناعة	٧ر٤	٤ر٥	٢٢ر٣	٥ر٤
٢ ـ ١ ـ ٣ وزارة الاقتصاد والتجارة	—	—	—	—
٢ ـ ١ ـ ٤ وزارات الداخلية والعدل والدفاع	٦٤ر٩	٣٩ر٦	٩٩ر٢	٢٤ر٦
٢ ـ ١ ـ ٥ وزارتي الاسكان والاشغال العامة	٣ر٥	٢ر١	٧ر٥	١ر٩
٢ ـ ١ ـ ٦ وزارة المواصلات	٣ر٥	٣ر١	٧ر٥	١ر٩
٢ ـ ١ ـ ٧ وزارة الصحة	٧ر٣	٤ر٥	٢٣ر٠	٥ر٧
٢ ـ ١ ـ ٨ وزارة الزراعة والثروة السمكية	٥ر٢	٣ر٢	٨ر٣	٢ر٠
٢ ـ ١ ـ ٩ وزارتي التربيةوالشباب والرياضة	٢٦ر٧	١٦ر٣	٥٩ر٢	١٤ر٧
٢ ـ ١ ـ ١٠ وزارة البترول	—	—	—	—
٢ ـ ١ ـ ١١ وزارة الكهرباء والماء	١١ر٧	٧ر١	٢٢ر٠	٥ر٤
٣ ـ ١ ـ ١٢ الوزارات الاخرى	١٣ر١	٨ر١	٥٧ر٠	١٤ر١
٢ ـ ١ ـ ١٣ مصروفات أخرى	—	—	—	—
٢ ـ ٢ المصروفات الانمائية	١٤ر٧	٩ر٠	٧٢ر٨	١٨ر٠
٢ ـ ٢ ـ ١ وزارات الداخلية والعدل والدفاع	—	—	—	—
٢ ـ ٢ ـ ٢ وزارة الكهرباء والماء	٥ر٥	٣ر٢	٨ر٥	٢ر١
٢ ـ ٢ ـ ٣ وزارة الاسكان	٠ر٢٠	٠ر١	١٥ر٩	٣ر٩
٢ ـ ٢ ـ ٤ وزار المواصلات	٣ر٧	٢ر٣	٢٨ر١	٧ر٠
٢ ـ ٢ ـ ٥ وزارة الصحة	١ر٠	٠ر٦	٣ر١	٠ر٨
٢ ـ ٢ ـ ٦ وزارة الزراعة والثروة السمكية	٤ر٢	٢ر٦	٢ر٩	٠ر٧
	٠ر١	٠ر١	١٤ر٢	٣ر٥
٢ ـ ٢ ـ ٧ الوزارات الاخرى	—	—	—	—
٢ ـ ٣ المساهمات	—	—	—	—
٢ ـ ٤ صندوق النقد الدولي	—	—	١٨ر٠	٤ر٥
الفائض (+) أو العجز (ـ) = (١ ـ ٢)	٣٧ر٢	—	١٦ر٤	—

١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧ تقديري	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٨٠٠ر٥	١٠٠ر٠	١٧٧٤ر٨	١٠٠	٢١٠٩٦ر٨	١٠٠ر٠	١٠٩٢٧ر٠	١٠٠ر٠
٩٧٧ر٥	٩٧ر٤	١٧٤٢ر٤	٩٧ر٠	٢٠١٠ر٩	٩٧ر٢	١٠٨١٧ر٠	٩٩ر٠
٢١ر٠	٢ر٦	٥٢ر٤	٣ر٠	٨٥ر٩	٢ر٨	١١٠ر٠	١ر٠
٧٤٣ر١	١٠٠	١٢٦٦ر٣	١٠٠	٢٥٣٧ر٤	١٠٠	١٠٩٢٧ر٠	١٠٠
٥٧٥ر٣	٧٧ر٥	٨٩٩ر٧	٧١ر١	١٤٥٧ر٧	٥٧ر٤	٧٢٥٠ر١	٦٦ر٣
١٠ر٩	١ر٥	١٣ر٦	١ر١	١٧ر٤	٠ر٧	٣٨ر٣	٠ر٤
٦ر٧	٠ر٦	٩ر٨	٠ر٧	١٥ر١	٠ر٦	٣٧ر٦	٠ر٣
٠ر٤	—	٣ر٩	٠ر٣	٥ر٩	٠ر٢	١٠ر٠	٠ر١
١٦٧ر٩	٢٢ر٦	٢٧٢ر٩	٢١ر٥	٥٣٧ر٢	٢١ر٢	٤١٨٥ر٢	٣٨ر٣
٧ر٢	١ر٠	١٣ر٩	١ر١	٢٠ر٨	٠ر٨	٤٢ر٨	٠ر٤
١١ر٣	١ر٥	٢٢ر٩	١ر٨	٢٦ر٤	١ر٠	٦٠ر٤	٠ر٦
٤٥ر٧	٦ر١	٧٦ر٨	٦ر١	١٤٢ر٩	٥ر٦	٨١٨ر٣	٧ر٤
١٢ر٤	١ر٧	١٧ر٨	١ر٤	٢٥ر٦	١ر٠	٥٦ر٦	٠ر٥
١٠٣ر١	١٣ر٩	١٤٧ر٧	١١ر٧	٢٧٨ر٢	١١ر٠	٩٣٥ر٠	٨ر٦
١ر٥	٠ر٢	٧ر٤	٠ر٦	١١ر٠	٠ر٤	١٩ر٣	٠ر٢
٣٤ر٠	٤ر٦	٣٨ر٢	٣ر٠	٥٥ر٣	٢ر٢	١٣١ر٦	١ر٢
١٠٧ر٥	١٤ر٥	٢٠١ر٣	١٥ر٩	٣٠٥ر٩	١٢ر١	٥٢٧ر٧	٤ر٨
٦٦ر٧	٩ر٠	٧٤ر٣	٥ر٩	١٦ر٠	٠ر٦	٣٨٧ر٢	٣ر٥
١٦٣ر٨	٢٢ر٠	٣٠٢ر٦	٢٣ر٩	٧٣٨ر٤	٢٩ر١	١٦٤٥ر٥	١٥ر١
٠ر٢	—	٢٤ر٤	١ر٩	٤٣ر٠	١ر٧	١٦٨ر٦	١ر٥
٢٥ر٩	٣ر٥	٣٤ر٩	٢ر٨	٢١٠ر٣	٨ر٣	٢٠٠ر٠	١ر٨
٢٧ر٠	٣ر٦	٤٢ر٣	٣ر٣	٩٦ر٧	٣ر٨	٢٦٤ر٦	٢ر٤
٧٦ر١	١٠ر٢	١٠٤ر٨	٨ر٣	٢٢٦ر٥	٨ر٩	٣٧٩ر٩	٣ر٥
١٦ر٤	١ر٥	٣٩ر٠	٣ر١	٧ر٢	٠ر٣	٩٧ر٩	٠ر٩
١ر٨	٠ر٢	٢٥ر٦	٢ر٠	٤٧ر٠	١ر٨	٧٣ر١	٠ر٧
١٧ر٠	٢ر٣	٢٣ر٥	١ر٩	٧٦ر٨	٣ر٠	٣٧٨ر٠	٣ر٥
٤ر٤	٠ر٦	١ر٨	٠ر٥	٣٠ر٩	١ر٢	٨٣ر٣	٠ر٨
٤ر٠	٠ر٥	١١ر٨	٠ر٩	٣٣٩ر٦	١٣ر٤	١٩١١ر٤	١٧ر٥
—	—	٥٢ر٣	٤ر١	١ر٧	٠ر١	١٢٠ر٠	١ر١
٥٧ر٤	—	٥٠٨ر٥	—	٥٥٩ر٤		—	

التخطيط العمراني والخدمات الصحية والتعليم والاعلام والبرق والبريد والهاتف والمواصلات والكهرباء والماء والخدمات الاجتماعية وأجهزة التخطيط والاحصاء وكل ما يتطلبه مجتمع حديث من مقومات .

٤٢ ـ منح الأولوية لبناء الهيكل الاقتصادي :

لقد اتاحت عائدات النفط كما سبق أن قلنا فرص سد فجوة واحدة من الفجوات التي تفصل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، لكن الفجوات الأخرى كانت عميقة ، بحيث يتطلب التغلب عليها تأخيرا اكيدا لعملية التنمية الاقتصادية ، وبحيث يصبح التغلب عليها يشغل الأولوية في الاهتمام .

لقد كان بناء الهيكل الاقتصادي في دولة الامارات يعني البدء من الصفر تقريباً لذا لاحظنا دور صيد اللؤلؤ في الاقتصاد التقليدي ، واضمحلاله بعد الحرب العالمية الثانية دون ان تكون هناك مصادر بديلة للتعويض على الدخل القومي الى ان بدأ انتاج النفط .

ويؤكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الأولوية الممنوحة لبناء الهيكل الاقتصادي بقوله ان دولة الامارات تشهد تطورات واسعة المدى في كافة مجالات التنمية ، فتميزت مشروعاتها ببناء الهياكل الأساسية اللازمة للتطور الاقتصادي والعمراني ، وخصصت النسبة الكبرى من ميزانيتها لتوفير الخدمات العامة للمواطنين . وكان الطابع العمراني هو العنصر الغالب لهذه المشروعات ، ويتمثل في اقامة الموانىء والجسور والخزانات والمساكن والمستشفيات ، واستمر مد شبكات الطرق الحديثة في ربوع الدولة . وتسعى الحكومة الى عمل الحماية اللازمة للمدن الواقعة على الشواطىء ودفع اخطار طغيان مياه البحر على المساكن والمنشآت . ويجري استكمال انشاء المساكن الشعبية التي بدأ تنفيذها خلال السنوات السابقة . كما يجري الآن دراسة انشاء المزيد من هذه المساكن في ارجاء البلاد لتوفير المسكن المناسب لكل مواطن(٤٩) . ويبين الجدول رقم (٩) ايرادات الحكومة الاتحادية في ميزانية عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

كما يبين الجدول رقم (١٠) موازنات التنمية المخصصة لوزارات الدولة الاتحادية خلال سنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كجزء من الميزانية العامة للحكومة الاتحادية ، مع العلم ان هذه الموازنات لا تكفي وحدها لتوضيح الحجم الكلي للانفاق على أوجه النشاط المتعلقة ببناء الهيكل الاقتصادي . حيث وجد خطط ونفقات

تنمية مستقلة لكل وزارة على حدة . ويبين الجدول رقم (١١) النفقات الانمائية الحكومية الفعلية من سنة ١٩٧٢ ـ سنة ١٩٧٥ بما في ذلك النفقات الانمائيـــة لحكومة ابو ظبي(٥٠) .

الجدول رقم (١٠)

موازنات التنميـــة لوزارات الحكومـــة الاتحادية

(بملايين الدراهم)

الوزارات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
وزارات الداخلية والعدل و الدفـــاع	ـ	٧١ر١	٧١ر٠		
وزارة الكهرباء والماء	١٢ر٥	٢٥ر٤	١٧٦ر٣		
وزارة الاسكان	٥٨ر٧	٦٢ر١	١١٥ر٩		
وزارة المواصلات	١٣ر٤	٢٤ر٣	٢٧ر٣		
وزارة الصحة	١٨ر٢	١١٥ر٠	٦٤ر٢		
وزارة الزراعة	٣ر٦	٥ر٠	٤٦ر٥		
وزارة التعليم والشباب	٢٤ر٣	١٢٥ر٧	١١٠ر٦		
وزارة الاشغال العامة	٥٠ر٤	٥٥ر٦	١٣٧ر٦		
الوزارات الأخرى	ـ	٤٥ر٩	٢١ر٧		
نفقات احتياطية	ـ	٢١ر٦	٢٠٠ر٠		
اعادات لمنظمات اقليمية	ـ	ـ	٣٣ر٧		
المجموع	**١٨١ر١**	**٧٣٥ر٢**	**١٠٠٤ر٨**	**١٧٩٧ر٨**	**٣٦٤٥ر٥**
المجموع الكلي للميزانية	**٥١٠ر٠**	**١٦٩١ر٧**	**٢٧٠٤ر٧**	**٤١٥١ر٩**	**١٢٩٢٧**

ويتضح من هذا الجدول ان ميزانيات التنمية لأوجـــه التطوير المتعلقة ببناء الهيكل الاقتصادي للدولة قد حظيت بحصة الأسد في الميزانيات الاجمالية للتنمية وتتضح الصورة بشكل اكبر حين نتعمق بمعرفة ما تنفقه الإمارات ، وماينفقه القطاع الخاص في هذه المجالات .

وكنموذج على ذلك ، نشير الى أن ميزانية امارة أبو ظبي لعام ١٩٧٧ تبلغ ٥٠٠ر٥ مليون درهم بزيادة ١٠ ٪ عن ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد حظيت الصناعة

الجدول رقم (١١)

النفقات الانمائية الحكومية ــ فعلي

	النسبة المئوية				القيمة : بملايين الدراهم			
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الزراعة وصيد الاسماك	١٢ر٥	٢٢ر٤	٢٤ر٤	٤٣ر٧	٣ر٥	٣ر٧	٢ر١	١ر٧
الماء والكهرباء والصناعة	٤٥ر٨	١١٠ر٠	٢٥٣ر٠	٧٩٥ر٠	١٢ر٠	١٨ر٤	٣٠ر٠	٣١ر٢
الاسكان	١٨ر٢	٣٢ر٩	٧٨ر٤	١٥٣ر٩	٤ر٧	٥ر٥	٦ر٧	٦ر٠
المواصلات	٨٢ر٨	١٢٣ر٥	٢١٣ر٦	٤٤٤ر١	٢١ر٤	٢٠ر٧	١٨ر٢	١٧ر٤
الصحة	٢ر٦	١٨ر٤	٨١ر٠	١٢٣ر٤	٠ر٧	٣ر١	٦ر٩	٤ر٨
التعليم	٢٣ر٩	٥٨ر٩	٩٩ر٦	١٠٤ر٧	٦ر٢	٩ر٩	٨ر٥	٤ر١
قطاعات اخرى	١٩٩ر٣	٢٣١ر١	٣٢٣ر٧	٨٨٧ر٣	٥١ر٥	٣٨ر٧	٢٧ر٦	٢٤ر٨
الاجمالي	٣٨٦ر٠	٥٩٧ر٢	١١٧٣ر٧	٢٥٥٢ر٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

بأكبر المخصصات في هذه الميزانية أي مبلغ ٤٠٣ر١ مليون درهم مقابل ٢٠١ر١ مليون درهم في السنة السابقة . أما المخصصات الأخرى في الميزانية فشملت ٣٩٦ر١ مليون درهم للخدمات العامة و ١٤٠ر١ مليون درهم للمباني العامة و ٥٦٢ مليون درهم للمواصلات و ٣٨٦ مليون درهم للمجاري و ٣٦٠ مليون درهم للصحة و ١٤٥ مليون درهم للتعليم و ١١٩ مليون درهم للزراعة . وتشمل مخصصات المباني العامة مبلغ ٤٥٦ مليون درهم لمشاريع الاسكان التي تنطوي على بناء ١٠ آلاف وحدة سكنية جديدة خلال عام ١٩٧٧

وهذه النفقات غير النفقات المخصصة في ميزانية الحكومة الاتحادية حيث وجب على امارة أبو ظبي تخصيص ٥٠ ٪ من دخلها سنوياً للميزانية الاتحادية(٥١) .

وكان منهاج التطوير في امارة ابو ظبي وحدها لسنة ١٩٧٥ يتضمن اعتمادات قدرها قرابة ٦٨١ر٤ مليون درهم موزعة على النحو التالي :

قطاع التربية	٢٦٦ر٩٦٦ر٠٠٠
قطاع الصحة	٢١٤ر٩٦٧ر٠٠٠
قطاع الزراعة	٥١ر٢٤٩ر٠٠٠
قطاع الصناعة	١٦١ر٠٣٦ر٠٠٠
الكهرباء وتقطير المياه	٨٢٨ر٥٧٦ر٠٠٠
قطاع المواصلات	٤٤٩ر٩٢٧ر٠٠٠
قطاع البلديات	١ر٠٦٦ر١١٨ر٠٠٠
قطاع الاسكان	٣٥١ر٥٦٨ر٠٠٠
العمل والشؤون الاجتماعية	١٧ر٣٠٠ر٠٠٠
الاعلام والسياحة	٥٢ر٩٦٠ر٠٠٠
المباني العامة	٥٢ر٩٨٥ر٠٠٠
القروض والالتزامات الدولية	٧٥٢ر٢٨٣ر٠٠٠

وقد روعي في تحديد هذه الاعتمادات الحاجات المتوقعة لفترة مقبلة تمتد الى سنة ١٩٨٠ ، والى ما بعدها أحياناً(٥٢) .

٤٣ ــ شوط كبير على طريق بناء الهيكل الأساسي :

نجحت دولة الامارات العربية خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق

انجازات كبيرة ، بل هائلة على طريق بناء الهيكل الأساسي للمجتمع الحديث ، ليكون الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي الشامل في المستقبل .

ونكتفي هنا بايراد بعض اللمحات العامة والخاطفة حول ابرز ما تحقق في هذا الميدان . ونستطيع بهذا الصدد ان نسجل الملامح التالية :

١ ــ لقد حدثت اندفاعة كبيرة وهائلة على طريق البناء والتعمير شملت المدن والقرى والبادية وساهم فيها القطاعان العام والخاص في وقت واحد . وفي أبو ظبي بالذات تحولت البلاد عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ الى ورشة عمل هائلة ، وتركز جل اهتمام الامارة في استيراد مواد البناء ، وبلغت نسبة اليد العاملة التي انشغلت في أعمال البناء والتعمير في تلك الفترة ٨٢ ٪ من مجموع الايدي العاملة ، بينما بلغت نسبة العاملين في التجارة والاستيراد والمواصلات .. الخ ١٣ ٪ . ولكن بحلول عام ١٩٧١ انخفضت نسبة العاملين في البناء لتصبح ١٩ ٪ لصالح ارتفاع نسبة العاملين في المجالات الأخرى(٥٢) دون ان يطرأ انخفاض يذكر على حجم عمليات البناء والتعمير التي لم تزل تشكل احدى مظاهر النشاط البارز في الاقتصاد الوطني حتى الآن .

ولقد شهدت بقية الامارات ، بتفاوت نسبي ، حركة بناء وتعمير مماثلة .

وفي هذا النطاق ، فاننا نجد الى جانب الجهد الذي يقوم به القطاع الخاص، والى جانب الخطط التي تقوم بتنفيذها كل امارة على حدة ، فان وزارة الاسكان وتخطيط المدن في الحكومة الاتحادية ، تقوم بدور بارز سواء في التخطيط للمدن والقرى على اسس حديثة ، أو في تأمين المساكن الشعبية للمواطنين(٥٤) .

الجدول رقم (١٢)

نشاط الحكومة في مجال الاسكان

السنة	الجهة المنفذة	العدد	نوع المبنى	بالمليون درهم القيمة الاجمالية
١٩٧٣	وزارة الاشغال العامة	١٢٠٠	مسكن شعبي	٦٠ر٠٠
	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	٥١٠	مسكن شعبي	٢٥ر٥٠
١٩٧٤	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	٦٢٥	مسكن شعبي	٧٠ر٠٠
١٩٧٥	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	١٦١٢	مسكن شعبي	١٨١ر٤
	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	٩٠٠	اضافة حجرات لمساكن قائمة	٣٠ر٨
	وزارة الاشغال العامة	٢٠٠٠	مسكن شعبي	٣٠ر٠٠
١٩٧٦	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	٢٧٠٠	مسكن شعبي	٣١٣ر٢٠

وفي مجال توطين البدو تم بناء ١٥ قرية ومدينتين صغيرتين في مناطق من الصحراء قابلة للزراعــة ,ويبين الجـدول رقم (١٢)كشفا احصائيا بالمساكن الشعبية المنفذة على المشروع ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ كما يبين الجدول رقم (١٣) نشاط بنك التنمية في مجال الاسكان خلال عام ١٩٧٥

الجدول رقم (١٣)
نشاط بنك التنمية في مجال الاسكان
خلال عام ١٩٧٥

الامـارات	عدد الوحدات السكنية	القيمة الاستثمارية بالدرهم
ابو ظبي	٧٠	١٢ر٠٤٩ر٤٥٦
الشارقة	٢٩	٥ر٠٤٨ر٨٧٢
عجمـــان	٨	٢ر٣٩٤ر٠٠٠
ام القيوين	٦٩	١١ر٨٠٠ر٢٧٤
راس الخيمة	١٤	١٢ر٦٦٠ر٣٤٢
الفجيرة	١٨	٢ر٠٨١ر٩٥٠
المجموع	٢٥٨	٤٧ر٠٣٤ر٨٩٤

وبالرغم من كل هذا الاندفاع ، فما زالت البلاد بحاجة الى جهــود أكبر في مجال البناء والتعمير نظرا لما يشكله استقطاب الايدي العاملة الجديدة من ضغط مستمر ومتزايد .

واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لعمليات البناء والتعمير ، فانه يصبح بالوسع ان نتصور حجم الجهود المرافقة المطلوبة لتأمين المرافق العامة والخدمات، بما فيها بناء الانشاءات الضرورية لهذه المرافق والخدمات ، وهــو العبء الذي تقوم بجزء منه وزارة الاشغال العامة في دولة الامارات ودائرة الاشغال في ابو ظبي بصفة رئيسية . وتشمل اعمال الوزارة جميع الانشاءات التي تقيمها الوزارات الاخرى من مدارس ومستشفيات ومستوصفات واعمال تشجير ومحطات مائية وكهربائية ومساجد وشق الطرق وتعبيدها وبناء المطارات والموانىء والمساكن الشعبية ومشاريع المجاري وغيرها من المشاريع التي تؤمن توفير كافةالخدمات

الحيوية في البلاد وبناء الهيكل الأساسي الملائم للانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية(٥٥) .

فبالاضافة الى ما حققته الدولة الاتحادية ، وكل الامارات على حدة ، في ميدان انشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية واجهزة تحلية مياه البحر ، فان الدولة تولي أهمية متزايدة لتوفير خدمات الكهرباء والماء للمواطنين في اطار خطة تهدف الى ربط الدولة بشبكة كهربائية واحدة ، والعمل على توفير المياه العذبة للشرب وايصالها إلى جميع المناطق. وقد ابتاعت الوزارة عام ١٩٧٧ بالاضافة إلى ما نفذ من قبل ١٤ مولد ديزل متنقل ووزعتها على محطات كهرباء الفجيرة وأم القيوين وعجمان ودبا وفلج المعلا والذيد . وكان من أبرز منجزات الوزارة في ذلك العام أيضاً انشاء محطة الكهرباء المركزية في الساحل الشرقي (٥٦) .

ونفذت الوزارة مشروعات متكاملة في انحاء الدولة وشملت حفر الآبار ومد خطوط نقل المياه واقامة محطات التعقيم وخزانات المياه ودراسات السدود والافلاج والمياه الجوفية . وشهد عام ١٩٧٥ وحده حفر ثلاثين بئرا لمياه الشرب مزودة بالمضخات الآلية وصهاريج لنقل المياه الى تجمعات البدو النائية .

وعلى صعيد الخدمات الصحية ، اسست أو يجري تأسيس العديد من المستشفيات الحديثة الضخمة لتغطية احتياجات البلاد من الرعاية الصحية . ومن بين اضخم المستشفيات الحديثة التي انجزت مستشفى راشد في دبي ويتسع ٤٠٠ سرير . ورغم وجود مستشفيات كبيرة في كافة الامارات ، فقد تقرر بناء خمسة مستشفيات ضخمة جديدة موزعة على النحو التالي اثنان في ابوظبي، اثنان في العين ، وواحد في السعد التي تبعد ٢٢ كيلو مترا عن العين . واحد المستشفيات المقرر إقامتها في أبو ظبي سيكون من المستشفيات الكبيرة الفريدة ، ويضم ٥٠٠ سرير وينتظر انجازه عام ١٩٧٩(٥٧) .

فاذا انتقلنا الى صعيد المواصلات والنقل ، حيث المواصلات الجيدة من أهم العوامل المساعدة على التقدم والتنمية في بناء الدولة الحديثة ، اضافة الى كونها تلعب في دولة الامارات دورا حيويا آخر هو المساعدة على اندماج الامارات في إطار الدولة الاتحادية بشكل اكثر قوة . في دولة الامارات العربية المتحدة تشكل الطرق والموانىء والمطارات والمواصلات التليفونية الآن شبكة داخلية كاملة اضافة الى كونها تهيء اتصالا سريعا بالعالم الخارجي . ولقد تم مؤخرا افتتاح انجاز جديد متعلق بالاتصالات الدولية للامارات ، يتمثل في قيام الشيخ زايد في ٨ نوفمبر

١٩٧٥ ، بافتتاح المحطة الارضية للاقمار الصناعية في جبل علي بامارة دبي ويمكن استعمال المحطة في خدمات التلكس الخارجية ، والاتصالات التليفونية والتلغرافية ، والبث التلفزيوني الملون . وفي عام ١٩٨٥ ستكون قادرة على استقبال ٦٠ الف مكالمة هاتفية خارجية حيث المعدل الحالي هو ٣ آلاف فقط .

ان الاتصال التليفوني حيوي ايضا للتجارة والصناعة . ومن حسن حظ الامارات ان ما هيأته من خدمات في هذا المجال كان كافيا لاستقبال الضغط المتزايد على طلب تمديد الخطوط الهاتفية . ففي ابو ظبي على سبيل المثال ، شهد عام ١٩٧٥ زيادة بنسبة ١٦٩ ٪ على عدد الهواتف وزيادة ٦٨ ٪ على خطوط التلكس و ٣٠ ٪ زيادة على الخدمات العامة البرقية . وفي دبي سجلت أرقام مشابهة للزيادة . وقد سجلت سنة ١٩٧٥ زيادة بنسبة ١٥٩ ٪ في طلب المكالمات الخارجية. ومن أجل تأمين التلاؤم مع الزيادة المحتملة في المستقبل تقرر دمج شركات الهاتف في شركة وطنية واحدة تخدم الاتحاد بكامله .

وشهد عام ١٩٧٥ أيضا تقدما كبيرا في بناء شبكة الطرق . وجميع الامارات باتت متصلة ببعضها الآن بطرق معبدة مريحة . والطريق الى واحة ليوا في ابوظبي من شأنها ان تتيح مجال استثمار المنطقة في الزراعة القائمة على التخطيط . وبينما تنفذ مشاريع جعل الطرق الرئيسية مزدوجة فان تنفيذ الطرق الفرعية في جميع المناطق يجري على قدم وساق .

ومع نمو القطر ، تزداد الحاجة إلى تطوير المرافىء الجوية والبحرية حيث يزداد الضغط عليها . وقد كان ميناء راشد في دبي هو الميناء الرئيسي في المنطقة وما يزال . وقد انجز العمل بتوسيعه عام ١٩٧٢ ، ويجري الآن تزويده بحوض جاف يتم تنفيذه عام ١٩٧٧ . وهناك خطط لزيادة طاقته من ١٦ الى ٣٧ باغلاق كمية واسعة جديدة من المياه . وهذه الخطوة سترافقها خطوة انشاء مرفأ صناعي على بعد ٢٠ كيلو مترا الى الجنوب من ميناء راشد . وفي ابو ظبي جرى تطوير الميناء من ستة مراسي الى ١٨ . وهذه التسهيلات ستكون كافية لبعض الوقت . وتعمل الامارات الاخرى في تنفيذ خطط مشابهة . ففي الشارقة بني ميناء بستة أحواض عميقة . وفي رأس الخيمة يجري تطوير ميناء جديد ، ولدى الفجيرة خطط لميناء عميق في شاطىء الباطنة . وفي خطط عجمان ايجاد ميناء صالح لاستقبال السفن .

هناك تحسينات مماثلة بالنسبة للمطارات بغية مواجهة التوسع في عدد المسافرين والشحن الجوي . وبالاضافة إلى المطارات الموجودة حاليا في ابو ظبي

ودبي والشارقة والتي ادخلت عليها تحسينات عديدة في السنوات الاخيرة ، يجري في ابو ظبي بناء ميناء جوي جديد على بعد ستة كيلو مترات من ابو ظبي على طريق العين ،وينتظر انجازه عام ١٩٧٩ ، وهناك مطار آخر قيد البناء في رأس الخيمة(٥٨) .

وعلى صعيد الخدمات التجارية والمصرفية ، وضعت وزارة الاقتصاد والتجارةالاتحادية سياسة عمل وبرامج تنفيذية للاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقها. وتتضمن هذه السياسة اسسا ومبادىء عدة منها :

١ ــ تشكل امارات الاتحاد وحدة اقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الاتحادية المراحل المناسبة لتحقيق ذلك .

٢ ــ كفالة حرية رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع بين امارات الاتحاد ، ولا يجوز تقييدها الا بقانون اتحادي .

٣ ــ الغاء جميع الرسوم والضرائب والعوائد والمكوس المفروضة على انتقال البضائع من امارة الى اخرى في الاتحاد .

٤ ــ الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين القطاعين العام والخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون .

٥ ــ يجب ان تعمل جميع الامارات الاعضاء في الاتحاد على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان .

٦ ــ أن ينفرد الاتحاد بالتشريع في شؤون البنوك والتأمين بأنواعه والمعاملات التجارية والشركات وغيرها من الشؤون التي اوردتها المادة ١٢١ من الدستور المؤقت .

وقد استطاعت وزارة الاقتصاد والتجارة ان تحقق منجزات عديدة منها :

١ ــ انشاء شركة الامارات العربية المتحدة للتجارة برأسمال مشترك بين القطاعين العام والخاص ، غايتها تزويد المواطنين بالسلع الرئيسية الأساسية للاسهام في تخفيف اعباء المعيشة عن طريق تقديم دعم حكومي يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المئة . وقد سجلت الشركة نجاحا ملحوظا في هذا الصدد وكسرت حدة الاحتكار وعملت على توسيع السوق وتضييق الثغرات بين العرض والطلب .

٢ ــ شركة ابو ظبي الوطنية للتأمين . وقد تأسست في نطاق الوزارة المحلية ثم اندمجت في الوزارة الاتحادية .

٣ ـ بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية الاقتصادية الذي اسس بمقتضى القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ استكمالا لهيكل المؤسسات الاستثمارية الذي بدأ بانشاء بنك ابو ظبي الوطني للانماء الاقتصادي العربي ومؤسسة التسليف العمراني . ويمارس البنك مهامه على مستوى الاتحاد ، ولا تقتصر مهامه على المجالات العقارية فحسب ، بل تمتد الى المشاريع الصناعية والزراعية والسمكية ، وتأسيس بعض المشاريع وبيعها للمواطنين ومنحهم القروض اللازمة لاقامة مشروعاتهم المختلفة بعمولة لاتتعدى٤٪ . وقد بدأ البنك نشاطه بتأسيس مشروعات عدة منها مصنع لانتاج زيت السمك ودراسة اقامة مزرعة للدواجن ومؤسسة للتبريد وانشاء مصنع لانتاج غاز الكلور وحامض الايدروكلوريك والصودا الكاوية ، وقدم للمواطنين خلال عام ١٩٧٥ قروضاً بأكثر من ٢٠٠ مليون درهم(٥٩) .

تلك بعض ملامح الصورة فيما يتعلق ببناء الهيكل الأساسي للدولة. ومع ان ملامح هذه الصورة لم تكن على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال ، فقد كانت دون شك مشرقة في حياة هذه الدولة العربية الفتية . لكن اشراقها لا يعني ان ما تحقق لم يجابه صعوبات وعقبات أو انه لم تشبه في بعض الاحيان شوائب عديدة . وهذا طبيعي ، اذ يجب ان نضع في حسابنا ان هذا البناء الشامخ انجز في بلد كانت فيه الادارة الحديثة في طور البناء هي أيضا .

٤٤ ـ معوقات وحوافز :

في عام ١٩٧٥ ، كانت هناك لوزارة التخطيط بدولة الامارات العربية المتحدة ، وقفة تأمل لتقييم مسيرة عملية البناء والتطور ، وما يقف في طريقها من عقبات ، وما يشوبها من سلبيات ، وسبل التغلب على العقبات وتفادي السلبيات ورفعت الوزارة مذكرة الى مجلس الوزراء تتضمن تقييمها واقتراحاتها ، وحظيت تلك المذكرة بموافقة المجلس .

اوضحت مذكرة وزارة التخطيط أن هناك أسباباً معوقة لعملية تنفيذ خطط التطوير التي يتم اقرارها ، وان من اهم اسباب اعاقة التنفيذ اوضاع الاجهزة الحكومية ذاتها ، وارجعت ذلك الى عدة عوامل أهمها :

١ ـ تأخير الوزارات عن الاستجابة الى متطلبات اعداد الميزانية والمشروعات الاستثمارية عن المواعيد المقررة .

٢ – تقديم مشروعات الميزانية وبرامج المشروعات في شكل قد يحتاج الى مراجعات متعددة دون تقرير ذلك بالدراسات المؤيدة .

٣ – عدم بناء تقديرات المشروعات على أسس علمية تسهل أمر مناقشتها .

٤ – قصور النظم المالية والادارية عن التجاوب مع التطور المستمر في حركة الحكومة وتزايد أعبائها .

٥ – قلة الكوادر أو نقص التدريب لديها على الاعمال المالية والتخطيط والاحصائية .

٦ – لايتوافر لكثير من الوزارات وحدات تخطيط واحصاء قادرة على تحديد احتياجاتها بشكل تفصيلي يمكن من وضع التصميمات، واهتمام الوزارات بشكل أكبر بسد احتياجات العمل التنفيذي واعتبار الاعمال التخطيطية ذات مرتبة تالية، والدليل على ذلك ان بعض طلبات الوزارات المتعلقة بمشروعاتها يصبح عرضة للتغيير والتبديل والتعديل .

٧ – تأخر اجراءات الاعتماد لاسباب تنظيمية .

وتقترح مذكرة وزارة التخطيط لعلاج ذلك اتباع برامج مكثفة لتطوير الجهاز الحكومي بما يلائم تزايد الاعباء المنوطة به حتى لا يشكل عنصر اختناق تجاه تنفيذ خطة الاستثمار . ومن الامثلة على ذلك النظر في أوضاع الادارات المالية وكذلك الوحدات التخطيطية والإحصائية في الوزارات والتركيز على تدعيمها ومدها بالكوادر القادرة على النهوض بمسؤولياتها واجراء التحسين لمستوى الاداء بل عن طريق افساح مجال التدريب أمام أعضائها . والنظر في القواعد والاجراءات المالية ووضع برامج تبسيط الاداء وتطوير هذه القواعد بحيث ينطبع برنامج التطوير بالاستمرارية كنعصر أساسي لتنمية الادارة الذي يصاحب التنمية الاقتصادية ، والاهتمام بالاجهزة المركزية والمنفذة للاستثمارات وتعزيز قدراتها بما يتناسب مع تزايد الاعباء عليها ووضع القواعد الكفيلة بربطها بالوزارات والاجهزة الادارية المختصة بالامارات ، والاهتمام اكثر بالتكنولوجيا الحديثة في الاداء والذي من شأنه اجراء توفير في القوى العاملة المطلوبة للاجهزة الحكومية ، ولو أن الاستعانه ستكون بمستويات وظيفية أعلى ولكن بأعداد أقل وذلك نظرا لأن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية تتزايد بتزايد القوى العاملة . ومن الاسباب التي تساعد على حل المشكلة كذلك وضع نظام يبين مسؤولية الوزارات المسندة اليها الاستثمارات اي الوزارات المنتفعة مع الوزارات المنفذة ، ذلك ان تحديد الترابط والتعاون بين الجهة المنتفعة والمنفذة يحقق امكانية وضع مواصفات المشروعات والاحتياجات وحساب تكاليفها بشكل ادق ، كما ان متابعة الجهة

المنتفعة للتنفيذ مع الجهة المنفذة ولو عن طـريق التقارير يترتب عليه اشـراك الجهتين ومسؤولياتهما تجاه التنفيذ وبحث معوقاته واقتراح الحلول له .

وتبين مذكرة وزارة التخطيط قصور امكانيات الاجهزة الحكومية عن البحث المسبق للاستثمارات وتقييمها واجراء تصميماتها ، الامر الذي تضطر الوزارة معه الى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية سواء في مرحلة الدراسة والتصميم أو في مرحلة الاشراف على التنفيذ ، وكذلك يتم انشاء المشروعات بواسطـة أجهـزة المقاولات المختلفة ، وينبع الاهتمام بهذه الاجهزة من العوامل التالية :

١ ــ يتطلب تزايد حجم المشروعات الاستثمارية تزايدا كبيرا وتوجيه عناية كبيرة لزيادة طاقة هذه الاجهزة الى أقصى الحدود .

٢ ــ يؤدي تخلف طاقة الاجهزة الاستشارية واجهزة المقاولات عن المطلوب منها إلى تراكم المشروعات المعتمدة من ميزانيات سابقة ومن ثم يحصـل نوع من الانفصال بين هياكل المشروعات المعتمدة وتلك المنفذة .

٣ ــ يترتب على الوصول الى حد التشبع في التنفيذ اختناقات او زيـادة في التكاليف وقد ترتفع التكلفة عن القيمة السوقية الفعلية الأمر الذي يترتب عليه تنفيذ استثمارات أقل بنفس التكاليف المدرجـة او بتكاليف اكبر ومن ثم ضبط امكانيات التنفيذ مـع حجم الاستثمارات يعتبر حجر الزاوية في هذا الشأن .

٤ ــ يترتب أيضا على ارتباط الأجهزة بأعمال لا تناسب طاقتها ان تعطـل الاعمال المسندة لها عن المدة المقررة لها ، ويلاحظ حدوث ذلك بالنسبة لبعـض المشروعات المنفذة والتي كثيرا ما تتجاوز مدة التنفيذ المدة المحددة لها والمتفق عليها ، هذا بالاضافة الى أن الاوضاع قد تجذب النوعية غير المناسبة من المقاولين وقد يضطر الى الاستعانة بها سدا للاحتياجات ويؤثر ذلـك على نوعيـة الاداء والتنفيـذ .

وقد تقدمت وزارة التخطيط بعـدة اقتراحات لمعالجة هذه المشـاكـل كان من اهمها :

١ ــ ان يراعى دائما انشاء المشاريع بأقل تكلفة .

٢ ــ ان تشكل لجنة من وزارات التخطيط والمالية والاشغال والاسكـان والكهرباء لبحث اجهزة المقاولات في البلاد بالاستعانة بكافة الأجهزة المعنية ، وان تعمل هذه اللجنة ضمن امانة مجلس التخطيط القومي بحيث يثبت لديها موقف الأجهزة الاستشارية واجهزة المقاولات العاملة في البـلاد ، والنظر بموضوعيـة

مقومات هذه الاجهزة وما تقرره من امكانيات رأسمالية لطاقالها وحجم الاعمال المسندة لها والتي تتناسب مع امكانياتها ، والمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول لها .

٣ ــ تشجيع الشركات الوطنية وتدعيمها وتهيئة مجالات الاستثمارات لها في تحسين اجهزتها وتقويتها وزيادة طاقاتها ويمكن الحكومة أن تتولى تدعيم الاجهزة بطريق مباشر واتخاذ سياسات مالية واستثمارية في هذا المجال .

٤ ــ التعريف بحجم الاعمال ومدى تزايدها في المستقبل واتخاذ اجراءات النشر حتى تستطيع الأجهزة الخاصة التعرف على حجم الطلب عليها والاستعداد له مسبقاً .

٥ ــ اتخاذ سياسة خليجية وعربية في مجال المقاولات وتحديد المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الشركات العالمية .

٦ ــ يوضع من بين عناصر التفضيل الرئيسية بين أجهزة المقاولات بالاضافة الى الاعتبارات المتعارف عليها مستوى الامكانيات التكنولوجية التي يستخدمها الجهاز بحيث يكون للمستوى التكنولوجي المستخدم الأولوية لأن استخدام الأدوات الحديثة تسهم في تخفيض الاحتياج الى القوى العاملة ويخفف من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة .

٧ ــ يوضع برنامج زمني لطرح الاعمال على البيوت الاستشارية وايضا على أجهزة المقاولات لتخفيف التركيز في طرح الأعمال .

ومن بين الاقتراحات التي طرحتها الوزارة ، بقصد تقليص النفقات تشجيع الصناعات المحلية التي تحل محل الواردات بتنسيق كامل بين الامارات التي تشترك في التنمية الصناعية ووضع خطة للاستيراد تتعلق بتأمين احتياجات خطة السلع الاستثمارية اساسا لازالة معوقات التنمية وان يتم ذلك بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتجارة والنظر في شؤون الاستيراد والعمل . وحول التنسيق وايجاد روابط استثمارية بين الاتحاد والامارات طلبت وزارة التخطيط من مجلس الوزراء حث الوزارات على الاهتمام مناقشة المشروعات المشتركة التي يتم اقتراحها من اكثر من وزارة ، ودعت الى التنسيق مسبقا مع الامارات على اقتراح المشروعات وتحديد مواقعها حتى لايترتب على فقدان التنسيق انشاء مشاريع قد تتكرر مع ماهو قائم في الامارة (٦٠) .

وواضح أن الاتجاه العام الذي تعبر عنه مذكرة وزارة التخطيط بما تضمنته من تحليل دقيق للمشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع، يتمثل في نقطتين اساسيتين

هما تطوير الاجهزة الادارية في الدولة بما يتلائم مع احتياجات خطط التنميـة ، وزيادة دور الدولة (القطاع العام) في السيطرة على العمليات الاستثمارية المتعلقة بخطة التنمية ، وكلا المطلبين يعبران عن اتجاه صحيح لابد من تعميقه وخاصة في مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو بناء مشاريـع اقتصادية كبيـرة ، اذ ان مثل هـذه المشاريع تتطلب درجة عالية من الكفاءة والضبط الاداري .

(٣)

آفـاق التنميـة

٤٥ ــ اسس التنمية :

اذا كانت عملية بناء الهيكل الاقتصادي هي عملية بناء شاملة للمدن والمرافىء وطرق المواصلات ومقومات الحيـاة الرئيسية في المدن والريف والباديـة بدون استثناء، بما يرافق ذلك من تطوير شامل مطلوب على الصعيد الإجتماعي والثقافي بما يكفل تهيئة الطاقة البشرية القادرة على خدمة العمليـة الانتاجية ومتابعتهـا وتطويرها ، فان ايجاد الموارد البديلـة والثابتة هي عمليـة استثمار بعض هـذه الامكانات وفق خطة للتنمية تقوم على الاسس التالية :

١ ــ تنمية الزراعة .

٢ ــ الاستفادة من الثروات الطبيعية الأخرى (غير البترول) التي قد تكون متيسرة .

٣ ــ العمل على تنمية الصناعة (٦١) .

فما هي آفاق التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة في هذه المجالات ؟

وماهي الشروط الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وآفاق نجاحهـا؟

لنبدأ بمحاولة الاجابة على السؤال الأول . .

٤٦ ـ امكانات التنمية في الحقل الزراعي ، وخطط التنمية في هذا الحقل :

يقول كلود موريس ، ان زايد كان يتساءل باستمرار لماذا لا نستطيع ان نجعل من هذا المكان بعضا من الجنة ؟ وقد انطبعت في ذهنه صورة الجنة منذ طفولته ، كما وصفها النبي محمد (ص) ففيها نخيل ورمان وينابيع وجنات تجري من تحتها الأنهار (٦٢) .

والذي يشهد اليوم ما يبذل من جهد ومن نفقات من اجل تجسيد حلم اخضرا الارض ، لابد وأن يسلم بأن حلم الزراعة ونشر الخضرة في تلك الرقعة الصحراوية القاسية من الوطن العربي لا يرتكز على حسابات اقتصادية في التنمية فحسب ، وانما يرتكز على رغبة في تعويض الاجيال الحاضرة والقادمة عن شعور طويل بالحرمان من الزراعة ، إلا في مناطق محدودة من تلك الربوع .

وفي مثل هذه الحالة ، فان الحسابات الاقتصادية المجردة لاتكفي . .ان التنمية الزراعية مطلوبة ليس فقط لكونها استثمارا اقتصاديا ، فقد لا تكون استثمارا مغريا من الزاوية الاقتصادية ، ولكنها مطلوبة لأنها تجسيد للرغبة في الانتصار على الطبيعة القاسية ، وتعويض عن الحرمان ، وهي ايضا تشكل نوعا من الضمانة للمستقبل ، فاحتياطي النفط نافذ لا محالة ، أما ما يستصلح من الارض وتتاح فرص الري له والاستثمار الامثل ، فيبقى مجالا لدخل متجدد

هناك عاملان اساسيان تعتمد عليهما امكانية التنمية الزراعية ، هما التربة الصالحة للزراعة وامكانات الري .

وقد توفرت لدولة الامارات العربية المتحدة دراسات حول هاتين المسألتين .

فمن حيث التربة ، فان المساحة الاجمالية لدولة الامارات تبلغ حوالي ٨٠ الف كيلو متر مربع ، أما مساحة الاراضي المزروعة منها فتبلغ حوالي ١٤٢ الف دونم موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (١٤) .

أما من حيث توزيع الاراضي المزروعة على الامارات مقارنةبالمساحة الاجمالية لكل أمارة فكانت عام ١٩٧٣ كما هو مبين في الجدول رقم (١٥) .

وواضح ان حجم الاراضي المزروعة ضئيل للغاية بالنسبة لمساحة البلاد ، وان رأس الخيمة التي تقف في المقدمة بالنسبة الحجم الاراضي المزروعة تستغل فقط ٥ر٣٤ ٪ من مساحتها(٦٤) .

الجدول رقم (١٤)

الاراضي المزروعة حسب المنطقة ونوع الاستخدام (٦٣)

(بالدونم)

نوع الاستخدام	المنطقة: الجنوبيا	الوسطى	الشمالية	الشرقية	المجموع
اشجار مثمرة	٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠
خضار	٢١٠٠	٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٨٠٠	٢٣٨٠٠
جت (برسيم)	٣٢٤٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠	٥٨٤٠
غليون (تبغ)	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	٤١٠٠
زراعات اخرى	—	٢٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٣٠٠
متروكة للراحة	١١٠٠	٢٥٥٠	٩٠٠٠	٦٥١٠	١٩١٦٠
قيد الاستزراع	٥٥٦٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٥٦٠
مشروعات التحريج	١٧١٢٠	—	—	—	١٧١٢٠
المجموع	**٣٤٢٢٠**	**٢١٤٥٠**	**٥٧١٠٠**	**٢٩١١٠**	**١٤١٨٨٠**

الجدول رقم (١٥)

الأراضي الزراعية المستثمرة عام ١٩٧٣

(بالكيلو مترات المربعة)

	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	٪
ابو ظبي	٦٧ر٢٥٠	١٤ر٨	٠ر٠٢
دبي	٣ر٩٠٠	٧ر٥	٠ر١٩
الشارقة	٢ر٦٠٠	٢٢ر٥	٠ر٨٧
عجمان	٢٥٠	٠ر٥	٠ر٢٠
أم القيوين	٧٥٠	٢ر٦	٠ر٣٥
راس الخيمة	١ر٧٠٠	٥٨ر٧	٣ر٤٥
الفجيرة	١ر١٥٠	١٥ر٩	١ر٣٨
المجموع	**٧٧ر٧٠٠**	**١٢٢ر٤**	**٠ر١٦**

فهل هناك امكانية للتوسع الأفقي في الزراعة ، اي ضم مساحات زراعية جديدة الى هذه الأراضي ؟

يقول الدكتور حمدي القاضي ان مورفولوجية اراضي دولة الامارات تنقسم الى سلسلة جبال عمان وساحل الباطنة والسهل الحصوي والصحراء الرملية والساحل الغربي ، وانه من الناحية الهيدرولوجية والرسوبية ، فان مناطق ساحل الباطنة والسهل الحصوي والتي تحد جبال عمان شرقا وغربا على التوالي تكمن بها أهم طاقة زراعية بالمنطقة (٦٥) وهو يرى ان التطور الزراعي بدولة الامارات أمر ممكن ، ولكن المشكلات التي تفرض نفسها في المنطقة كثير منها ما يتعلق بنوعية مياه الري والتي تختلف من مكان الى آخر ، وارتفاع نسبة البخر ، وعدم وجود شبكات صرف مما يتسبب في تدهور الأراضي سريعا وتحويلها الى اراض ملحية قلوية . هذا بالاضافة إلى ان الأراضي ذات الانتاجية العالية محدودة علاوة على ان كمية المياه التي يمكن ضخها محدودة ، وليس من سبيل امام هذه التحديات لضمان استمرارية الزراعة الا اجراء الدراسات العلمية التي توفر لنا الحلول السليمة في الوقت المناسب للتغلب على هذه المشكلات (٦٦) . وعلى ارضية هذا التحديد ينتقل الى القول أن التوسع الافقي الأمثل يتحقق باستغلال افضل انواع الاراضي بما يحقق مساحة من الأراضي الزراعية تتفق مع كمية مياه الري المتوفرة مع مراعاة نوعية المياه بالنسبة لنوع الأرض والنبات المنزوع (٦٧) .

وهنا نجد انفسنا امام القيدين اللذين لا مناص من توفرهما في الزراعة وهما التربة الصالحة والمياه الكافية الملائمة .

واذا كانت معطيات تحليل التربة تعطي امكانية التوسع الافقي في بعض المناطق ، وهي مناطق محدودة ، فأن المعطيات المتوفرة حول المياه تبدو ضنينة للغاية .

ان الدكتور حمدي القاضي بناء على تقديرات هالكرو عن المياه الجوفية ، ونصيحته بان الاستغلال الامثل للمياه يتحقق بسحب كميات من المياه الجوفية تصل الى ٢٠٣ مليون متر مكعب سنويا ، ومعنى ذلك ان حجم الاراضي الزراعية يجب ان يتفق مع كمية هذه المياه المتوفرة وبافتراض استخدام نظام كفؤ للري في حدود ٣٠٠٠ مم للحصول سنويا ، فان مساحة الاراضي الزراعية يجب أن تحدد بحوالي ٧٠ ألف دونم ما لم تثبت الدراسات الهيدرولوجية خلاف ذلك والاستغلال الأمثل للاراضي يتحقق باجراء عمليات تصنيف التربة لتحديد افضل المساحات للاستغلال الزراعي (٦٨) .

ان هذه المعطيات ، واذا كانت تقديرات هالكرو ونصائحه صحيحة تعني ان المساحة الزراعية المستغلة حالياً تفوق ما يجب استغلاله عملياً ، وان ما هو ممكن ليس التوسع الأفقي ، وانما محاولة استبدال مساحات بمساحات أخرى وتطوير اساليب الزراعة بما يضمن توسعا راسيا .

وفي عملية التوسع الراسي هـذه ، فان من الضروري لضمـان استمرار استغلال وزيادة انتاجية الأرض السيطرة على الملوحة والقلوية بالتربـة وزيادة خصوبتها(٦٩) الأمر الذي يتطلب اخضاع العملية الزراعية لارشاد زراعي دائم .

وهو في ختام دراسته يصل الى الاستنتـاج ان التنمية الزراعية في دولـة الامارات تتقيد بثلاثة عوامل هي :

١ ــ كمية مياه يمكن ضخها من الآبار تعادل ما يضاف الى هذه الابار من مياه المطر ، وهي مسألة تحتاج الى عمل مسح للمياه في الدولة .

٢ ــ نوعية مياه الري والتي غالبا ما تكون رديئة لارتفـاع نسبة الامـلاح خاصة أملاح الصوديوم .

٣ ــ مساحة محدودة من الاراضي ذات قدرة انتاجية عالية سرعان ماتتأثر بأملاح الري فتتحول الى أراض ملحيـة أو ملحية قلوية يساعد في ذلـك سوء استخدام مياه الري وارتفاع نسبة البخر(٧٠) .

المسألة المركزية المتحكمة بامكانات التنمية الزراعية اذن هي مياه الري من حيث الكمية والنوعية . فما هي آفاق ايجاد مصادر للري تسمح بزراعة مساحات أوسع وتحقيق استثمار افضل للاراضي الزراعية ؟

يتناول المهندس الجيولوجي خليل عطايا موضوع المياه الجوفية بالدراسة ، معتمدا بدوره على تقديرات هالكرو ، مخضعاً أساليب الري السائـدة والممكنة للدراسة ، ويصل الى استنتاج « ان هناك امكانية للتوسع الزراعي اذا اعتمدت طرق سليمة للري وخاصة وضع شبكة من قنوات الاسمنت التي سوف تساعد على توفير كميـات كبيرة مـن الماء وعلى امتداد الزراعـة بنسبة ٥ر١ عمـا هي الآن » (٧١) .

وواضح انه يشارك الدكتور حمدي القاضي في محدودية التوسع الأفقـي الممكن وان كانت تقديراته أكثر تفاؤلا .

وهو يتقدم باقتراحات تتعلق بالري والصرف على النحو التالي :

١ ــ أن تقام سدود ترابية متوازية أمام الوديان من أجل تغذية المياه الجوفية لتعويض النقص الحاصل وذلك عن طريق حجز مياه السيول من اجل اتاحة الفرصة للمياه للتسرب إلى باطن الأرض لتحسين نوعية المياه ولرفع مستوى الماء في الآبار وخاصة في رأس الخيمة والمنطقة الشرقية .

٢ ــ انشاء شبكة تصريف لمياه الري الزائدة حتى لا تتجمع المياه على سطح التربة ومن ثم تتبخر وبذلك تزداد ملوحة الارض .

٣ ــ تشديد الرقابة على وضع المياه الجوفية عن طريق تحديد الحفر في بعض المناطق كرأس الخيمة وفلج المعلا وزيادة العاملين الفنيين في قسم المياه واعطاء الامكانيات والصلاحيات الكاملة لهم .

٤ ــ حفر آبار عميقة بحثا عن طبقات مائية أخرى وخاصة في المناطق القريبة من الجبال الجيرية وجبل الفاييه وجبل حفيت علما ان معظم الطبقات المائية المستهلكة الآن تعود لعصر الكواتيرناري .

٥ ــ القيام بمسح جيوفيزيائي للمنطقة لاعادة تقييم الثروة المائية في البلاد وذلك عن طريق شركات مقاولة .

٦ ــ استبدال جميع محطات هطول الامطار الحالية بمحطات هطول امطار اتوماتيكية .

٧ــ محاولة القيام باتباع طريقة الري الجماعي كما هي الحال في مليحة .

٨ ــ الاستعاضة عن المياه الجوفية للشرب بتحلية مياه البحر وترك المياه الجوفية للزراعة .

٩ ــ انشاء لجنة وطنية عليا للمياه تتكون من بعض المسؤولين الاداريين والفنيين من كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الاشغال العامة(٧٢) .

كما سبق ان ذكرنا فان مجمل هذه التوصيات ستساعد على الاحتفاظ بكميات المياه اللازمة لزراعة مساحة مماثلة او تزيد بنسبة محدودة عن المساحة المزروعة حاليا ، اضافة الى الاحتفاظ بخصوبة التربة .

ويشير السيد مانع سعيد العتيبة الى دراسات اجرتها بعض البعثات والجهات الدولية في ابو ظبي ، فيقول ان أهم الدراسات التي أجريت حول الزراعة في ابو ظبي هي :

١ ــ الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية المرسلة من وزارة التنمية لما وراء البحار عام ١٩٦٧ وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلعت على الزراعة

وطرقها وإمكانياتها . وقد أوصت البعثة في تقريرها الذي قدمته الى ابو ظبي على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عامة ، وأوصت باجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية وخاصة لمصادر المياه في ابو ظبي . ولاحظت اللجنة التوسع الكبير الذي كان جاريا في حفر الآبار والذي لايتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الارض . كما اوصت اللجنة الاهتمام بالتربة والمحافظة عليها عن طريق استخدام الأسمدة العضوية والكيماوية . وبادخال الوسائل الحديثة في الزراعة لتعويض النقص الحاصل في اليد العاملة في الزراعة .

٢ ــ تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي أوفد بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كافة المجالات الاقتصادية من بينها الزراعة وذلك في مطلع عام ١٩٦٩ . وقد جاء فيه ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين خاصة وبصورة عامة في المناطق الاخرى مثل ليوا . وأوصى تقرير البنك ايضا بضرورة إجراء المزيد من المسوحات الهيدروليكية لاستقصاء كميات المياه الباطنية والتي يجب الا تستنزف حتى لاتتعرض الزراعة في منطقة العين لمشكلة نقص المياه . كما أوصت البعثة بضرورة انشاء أجهزة حكومية لتوعية وارشاد المزراعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . وجاء في التقرير ان هناك فرصاً كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لا بد من إجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم زراعتها على نطاق واسع(٧٣) .

ويرى السيد مانع سعيد العتيبة أنه يتحتم البحث عن مصادر جديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي ، كما يرى ضرورة ادخال الآلات الزراعية لتعويض النقص في اليد العاملة الزراعية وتدريب المزارعين وارشادهم لرفع كفاءتهم الانتاجية ، ولحل هذه المشكلة يجب فتح المدارس الزراعية وتدريس الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الابحاث الزراعية ، كما يرى ضرورة استمرار الاهتمام بالإرشاد الزراعي حيث كانت الحكومة قد انشأت اربعة مراكز في منطقة العين وحدها لارشاد المزارعين وضرورة مساهمة الاعلام في الارشاد الزراعي . كما يرى ضرورة الاهتمام بالوسائل التي تقلل من قوة الاحوال المناخية عن طريق زراعة المصدات وتحريج المناطق المحيطة بالاراضي الزراعية ، ويرى ضرورة تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للانتاج او للتسويق أو لتسليف المزراعين أو لحفظ وخزن المنتجات الزراعية(٧٤) .

ان مشكلة التنمية الزراعية في الامارات تكاد تكون على هذا النحو مشكلة استثمار أمثل لامكانات محدودة .

ويتضح من طبيعة التشجيع الحكومي للزراعة في ابو ظبي ان المسألة هي

على هذا النحو ، فالحكومة من اجل تشجيع الزراعة والحفاظ عليها تقدم لمن يرغب في الزراعة من المواطنين مساحة من الارض مجانا ، وراتبا شهريا لمدة سنتين ، وتحفر بئرا في المزرعة ، وتقدم مضخات المياه وتقوم عن طريق جهاز حكومي خاص باصلاحها كلما تعطلت ، وتقدم للمزارع التراكتورات لتسوية الارض واعدادها للزراعة ، مثلما تقدم له البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمشورة الفنية ، وكل ذلك مجانا(٧٥) .

وفي نطاق الاهتمام بالزراعة جرى تنفيذ مشاريع زراعية كبرى منها :

١ ــ مشروع تحريج طريق ابو ظبي العين ومساحته ٦٥٠. هكتار تضم ٢٦٠. الف شجرة حرجية تروى بطريقة الري بالتقطير (أو التنقيط) .

٢ ــ مشروع جزيرة السعديات لتوفير الخضروات الطازجة بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية كخطوة أولى وبغرض التصدير كخطوة ثانية ، ويعتمد على الزراعة في بيوت زجاجية خضراء يتم التحكم داخلها بظروف الانتاج كمايعتمد المشروع على مياه البحر المقطرة(٧٦) .

٣ ــ مشروع الري بالتنقيط والري الرذاذي بالعين لتوفير الثروة المائية وحسن استغلالها في ري الاشجار والمحاصيل والخضروات(٧٧) .

٤ ــ محطة الابحاث الزراعية ، وتبلغ مساحتها قرابة ٨٠٠. دونم ، وقد حققت نتائج باهرة في تطوير الزراعة . وهي تقع الى الشمال من مدينة العين .

وهناك مشاريع زراعية عديدة ناجحة في راس الخيمة ودبي والفجيرة والشارقة تعكس اهتماما واسعا بتطوير الزراعة في الدولة . وذلك بالاضافة الى الاهتمام بتربية الثروة الحيوانية ، ومن المشاريع قيد الانجاز بهذا الصدد اقامة محطة للابقار تضم ٦٠٠. بقرة من استراليا ، وانشاء مصنع لتعبئة الحليب ومنتجات الالبان .

ان الطموح الذي يقود هذه الخطوات وغيرها على صعيد التنمية الزراعية هو الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية خلال السنوات القليلة القادمة .

وقد تنجح دولة الامارات في تحقيق هذه الغاية ، خاصة بعد ان هيأت لها شبكة المواصلات الجديدة فرص استثمار المناطق الصالحة للزراعة في واحة ليوا وفي الفجيرة . ومع ذلك ، فان الزراعة لن تكون كافية وحدها لتحقيق الطموح في تنويع الهيكل الاقتصادي ، عدا عن كون الزيادة السكانية المتنامية بسرعة تفوق

فرص التوسع في مجال الزراعة تحد من امكانات تحويل هذا الطموح الى حقيقة ثابتة ودائمة .

من هنا تنبثق ضرورة الاعتناء بالثروات الطبيعية الاخرى وبالصناعة باعتبارها مقومات لا بد منها إلى جانب الزراعة المتطورة في تحقيق طموح التنمية الشاملة والمتوازنة للاقتصاد القومي .

٤٧ ـ الثروات الطبيعية ، وآفاق التنمية :

ان الثروات الطبيعية المتوفرة ـ عدا البترول ـ تتمثل في الثروة السمكية والثروة المعدنية فماذا عن هذين النوعين من الموارد الاقتصادية ؟

أولا ـ الثروة السمكية :

تمثل الثروة السمكية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة افقا واسعا للاستثمار الاقتصادي وتحقيق أهدافها في التنمية ، وهي تمثل حاليا المرتبة الثانية بعد النفط في اقتصاد دولة الامارات(٧٨) لكن النسبة التي يمكن ان تمثلها في الدخل القومي سترتفع بالتأكيد في حالة الاستثمار الصحيح لهذه الثروة .

فدولة الامارات العربية المتحدة غنية بثروتها السمكية ، ذلك لأن مياهها الاقليمية واسعة ، وشواطئها على كل من الخليج العربي وخليج عمان طويلة ، ومنافذها إلى بحر العرب والمحيط الهندي مفتوحة ، ومياهها ضحلة في اغلبها ، وتكثر فيها الجزر التي تعد بالمئات عدا عن مئات الجزر التي تظهر اثناء الجزر وتختفي أثناء المد . اضافة الى ان مياه الخليج العربي دافئة طيلة فصول السنة ، ولا توجد بها تيارات مائية ، لأن الخليج العربي شبه مغلق ، فهو يشبه البحيرة . وهذا كله يساعد على تجميع الاسماك وتكاثرها في مواسم متفاوتة(٧٩) .

والدراسات التي تمت بصدد الثروة السمكية في دولة الامارات أكدت جميعها الأهمية البالغة لهذا المصدر الحيوي من مصادر الاستثمار الاقتصادي .

فالبعثة البريطانية التي اوفدتها وزارة التنمية لما وراء البحار (في بريطانيا) عام ١٩٦٧ الى ابو ظبي ، اوصت بضرورة الاهتمام بتحسين أحوال صيادي الاسماك المحليين ، وادخال التقنية الى صناعة صيد الاسماك ، وادخال عمليات التسويق الحديثة للاسماك ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك . وأوصت البعثة باجراء المزيد من البحوث لمعرفة الامكانيات لاستغلال الثروة السمكية ليس فقط في مياه ابو ظبي بل وفي

شواطىء الخليج العربي وعمان حيث تكون كميات الاسماك أوفر ، وانشاء محطة للبحوث البحرية سيكون نفعها عاما للامارات وانشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الأسماك(٨٠) .

وفي عام ١٩٦٩ ، قامت مؤسسة آرثر دي ليتل باجراء دراسة للثروة المائية في ابو ظبي ، وامتدت دراستها لتشمل الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي وذلك لتأثير هذه المناطق على الثروة السمكية في ابو ظبي ولأن أي مشروع لاستغلال الثروة السمكية لا بد وان يمتد الى المناطق المذكورة . وقد تعرض تقرير المؤسسة الى مصدرين للثروة السمكية هما الجمبري والسمك من نوعي ديمرسال الذي يعيش في أعماق البحر والبلاجيك الذي يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة . وفيما يتعلق بالجمبري وجدت المؤسسة انه اذا اريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجمبري ان ينجح فانه لا بد من مد عمليات صيد الجمبري الى الشواطىء الايرانية والسعودية ، وعمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدول المعنية . وبالنسبة للاسماك قالت المؤسسة ان المعلومات المتوفرة تدل على ان كمية الاسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد . واقترحت امكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و ٣٠ مترا وآليات تتراوح قوتها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ حصان . وبالنسبة للاسماك التي تعيش في المياه الضحلة وبالذات السردين والتونة فوجدت انها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث ان هذه المنطقة تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . واقترحت المؤسسة لهذه الاسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ ــ ١٦ مترا وقدرة آلاتها ما بين ٦٠ ــ ٨٠ حصانا . وفيما يتعلق بالاستثمار الاقتصادي للاسماك ، وليس تشجيع وتطوير صناعة صيد السمك التقليدية فحسب ، إقترحت المؤسسة الاهتمام بانشاء مشروع للجمبري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطىء ، واقامة وحدة لتصنيع الاسماك (٨١) .

كذلك قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بايفاد بعثة اقتصادية في اواخر سنة ١٩٦٩ ، وجاء في تقريرها ان ما يصاد من أسماك الخليج سنويا يبلغ ٨٠ الف طن . ومجموع هذا الصيد يبلغ ثلاثة كيلو غرامات للهكتار الواحد ، وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا ان الهكتار يعطي ما بين ١٠ و ٤٠ كيلو غرام في مياه أخرى من العالم . وجاء في التقرير ان هناك أنواعا من الاسماك مثل التونة والسردين وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها اذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تمديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة اذا ما استخدمت الاضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة . كما أوصى التقرير بالاهتمام بالجمبري وتسويق وتصنيع الاسماك . وأوصت

بيناء مستودعات مبردة لحفظ الاسماك عدا عن توفير الثلج لهذا الغرض بسعر منخفض . كذلك أوصى البنك بتحسين اسطول صيد السمك ، والاهتمام بتصنيع الاسماك وتعليبها وخاصة ذلك النوع من السمك الذي يستخدم كعلف للحيوانات. كما أوصى ببناء معهد لدراسة الثروة السمكية وبان تكون مشاريع صيد الاسماك وتصنيعها مشتركة بين الامارات(٨٢) .

ان الكثير من التوصيات التي تضمنتها هـذه التقارير بات تنفيـذها اكثر سهولة بعد قيام الاتحاد بين الامارات ، وبعد ان وجدت وزارة الزراعة والثروة السمكية . وقد عمقت الوزارة الدراسات المتعلقة بالثروة السمكية ومن ذلك أنها استقدمت بعثة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف دراسة امكانات استغلال الثروة السمكية واعدت البعثة مشروعا لاقامة مصنع لزيت السمك ومسحوقه .

ومما تقدم يتضح ان هناك مجالات كبيرة للتوسـع فـي صناعة الاسماك وما يرتبط بها من مشاريع صناعية متكاملة ومتعددة لتكون جزءا ثابتا من اقتصاديات دولة الامارات في المستقبل .

ثانيا ــ الثروة المعدنية :

تشير نتائج عمليات المسح المعدني التي تمت في دولـة الامارات العربيـة المتحدة بدءا بالمسح المعدني لامارة ابو ظبي التي توفر العديد من مصادر الثروة المعدنية القابلة للاستثمار الاقتصادي . وقد بدأ الاهتمام بالبحث والتنقيب عن الثروة المعدنية منذ أمد ليس بقريب . وفي عام ١٩٧٠ أنشئت ادارة خاصة بالمعادن تم الحاقها بدائرة البترول والمعادن والصناعة في ابو ظبي مهمتها رعايـة شؤون المعادن والتحضير لاجراء مسح معدني شامل لجميع أراضي ابو ظبي .

وقد بدأت هذه الادارة بجمع المعلومات والتقارير المتوفرة لـدى شركـات البترول العاملة في ابو ظبي وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد أوعـزت اليها القيام ببعض الدراسات المبدئية حول احتمالات توافر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير ان احتمالات توافر بعض المعادن الاقتصادية مشجعة جدا .

وفي شباط ١٩٧٢ تعاقدت وزارة البترول والثروة المعدنيـة مـع شركة تيراتيست السويدية لاجراء مسح معدني لامارة أبـو ظبي على عـدة مراحـل باستخدام احدث الاساليب العلمية والفنية في البحث والتنقيب(٨٣) .

وقد تقدمت الشركة بتقريرها النهائي في عام ١٩٧٣ بعد ان قامت بمسـح جوي وميداني للامارة حيث تبين أن هناك بعض المعادن الموجودة مثـل الرصاص والموليبدنم والزنك والحديد والاسبستوس في مناطـق عديدة وفي بعـض الجزر

البحرية . واستمرت الدراسات بعد ذلك على نطاق واسع وعلى مناطق محددة لبعض المعادن الاقتصادية مثل المغنيسيوم (٨٤). وقد اتضح ان الخامات متمركزة في منطقتين فقط هما منطقة عين ابو سخنة في المنطقة الشرقية ومنطقة جبل الظنة وذلك باستثناء مادة الجوانو المتوفرة في جزيرتي قرنين وأرزنة وكذلك الرمال الساحلية الممتدة على بعض الشواطىء (٨٥) .

وفي عام ١٩٧٤ قرر مجلس الوزراء اجراء مسح معدني في كافة الامارات ، وكلفت وزارة البترول والثروة المعدنية بذلك ، وقد تم التعاقد مع شركة هنتنج جيولوجي انتر جيوفيكس البريطانية التي شرعت في العمل عام١٩٧٥ باجراء المسح المعدني للامارات الشمالية (٨٦) وكانت النتائج الأولية لهذا المسح المعدني ايجابية ايضا في الكشف عن المزيد من مصادر الثروة المعدنية في البلاد .

وفيما يلي نستعرض ابرز المعادن التي اكتشف وجودها في دولة الامارات

١ ـ الحديد ، ووجدت بعض خاماته مثل معدن الهيمانين في جزر ابو ظبي.

٢ ـ النيكل والكروم ، وتتوافر هذه المعادن في صخور الالترابيزيك (فوق القاعدية) الموجودة بكثرة في ابو ظبي .

٣ ـ الباريت، ويوجد بكميات كبيرة في جبل الظنة وصير بني ياس وجزيرة دلما وجبل صفين .

٤ ـ الاسبستوس ، ويتوفر بكميات كبيرة ونوعيات جيدة في جبل الظنة ، وهو نوعان ذوالالياف الطويلة وذو الالياف ألقصيرة ، ويستعمل كعازل جيد ، كما يدخل في صناعة الأصباغ والاسمنت .

٥ ـ النحاس ، وجد بكميات قليلة في جبل الظنة وجزيرة زدكوة .

٦ ـ البريل والفوريت ، اكتشف بكميات ضئيلة في جزيرة دلما .

٧ ـ الجبس ، وجد في مناطق متعددة وبكميات اقتصادية .

٨ ـ الملح الصخري ، ويتوافر بكميات كبيرة وهو يدخل في الصناعة الكيماوية لتحضير عنصر الصوديوم ومركباته .

٩ ـ المارل ، عثر عليه بكميات كبيرة .

١٠ ـ الحجر الجيري ، ويتوافر بكميات كبيرة وهو يدخل في صناعة البناء .

١١ ـ المواد المشعة ، وقد أكتشفت في منطقة العين ، ومصدرها معدن الراديوم والغاز المشع راون ٢٢٢ والعنصر الأم هو اليورانيوم . وتجري دراسات

لتحديد موقع اليورانيوم وكيانه .

١٢ ــ الجوانو ، وهو غنــي بحامض الفوسفوريك ، وقد اكتشفت كميــة لا بأس بها منه في جزيرة قرنين ، ويمكن ان تستغــل في الأغــراض الزراعية كسمــاد .

١٣ ــ الكبويت والألومنيوم والرصاص والزنك ، وقد اشار المسح المعدني الى وجودها غير ان كمياتها لم تحدد بعد .

١٤ ــ الرخام ويتوفر بكميات تجارية والوان مختلفة وانواع بالغة الجــودة في عجمان .

١٥ ــ الرمل ، الذي يدخل في صناعة الزجاج والمسلح في عجمان .

١٦ ــ النحاس والحديد وخام الكبريت في رأس الخيمة .

١٧ ــ النحاس والحديد والنيكل في الفجيرة .

١٨ ــ الكروم والحديد الصخري والحجر الجيري في الشارقة (٨٧) .

ان توفر هذه الثروة المعدنية يعني وجود ارضية ملائمة لبناء العديد مــن الصناعات التي تسهم في تطوير اقتصاد البلاد وتنويعه .

٤٨ ــ خطوات على طريق التصنيع :

ساعد اكتشاف البترول في دولة الامارات العربية المتحدة على انشاء بعض الصناعات الضرورية بدافع الحاجة او لتكرير مشتقــات البترول . لكنه نظرا لتسارع النمو في عدد السكان ووجوب تنويع مصادر الدخل وعدم الركون الــى مصدر واحد ، فقد بات من الضروري التوسع في النشاط الصناعي ليشمل سواء تلك الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز ومشتقاتهما ، او تلك المعتمدة على استثمار الثروات الطبيعية والمعدنيــة والمنتجات الزراعيــة والحيوانية ؛ أو الصناعــات التحويلية الخفيفة التي تسهم في تغطية احتياجات الاستهـــلاك المحلـــي(٨٨) .

ففي ابو ظبي ، وبعــد إقرار الخطــة الخمسية الاولى (١٩٦٨ ــ ١٩٧٢) اضحت الحاجة ماسة الى استيراد العديد من المواد الصناعية من الدول الاخرى ففتح باب الاستيراد على مصراعيه . غير ان الاعتماد على الاستيراد وحده ليس سليما من الوجهة الاقتصادية خاصة اذا كانت فرص تصنيع بعض المواد متوفرة

محليا . ومن ناحية اخرى فانه لا بد من تنويع مصادر الدخل القومي وذلك عن طريق تنمية وانشاء دعائم جديدة يعتمد عليها في بناء الكيان الاقتصادي للبلاد . من هنا اهتمت الخطة الخمسية الاولى بالصناعة فخصصت لها ٥٩ر٣٤ مليون دينار من الميزانية(٨٩) وذلك من مجموع ميزانية الخطة البالغة ٢٩٥ر٩١ مليون دينـار (٩٠) .

على ان الاتجاه نحو الصناعة ، واسهام القطاع الخاص الى جانب القطاع العام فيها ، نتج عن عوامل عديدة منها وفورات رأس المال الناتجة عن عائدات النفط ، واقامة شبكة ممتازة من الطرق مما سهل انتقال عوامل الانتاج الصناعي وانفتاح البلاد على العالم الخارجي ، وحركة البناء الواسعة التي شهدتها البلاد والتي أوجدت سوقاً واسعاً للمنتجات اللازمة في صناعة البناء ، فكل هذه العوامل أثرت في الاتجاه العام نحو الصناعة بهدف ايجاد صناعة وطنية يعتمد عليها في سد الحاجة المحلية وبالتالي ــ وكمرحلة لاحقة ــ إقامة صناعات ذات انتاج كبير بغرض التصدير الى الخارج . وساهم أصحاب رؤوس الاموال المحليين في تعزيز هذا الاتجاه بتوجههم نحو استثمار أموالهم في الصناعة ، كما اتجهت رؤوس الأموال الاجنبية الى ابو ظبي لاقامة مشروعات صناعية كبرى قائمة على الاستثمار المشترك مع رأس المال الوطني او الاستثمار المباشر(٩١) .

وبعد انشاء دائرة الصناعة عام ١٩٦٩ والحاقها بدائرة البترول والصناعة صدر قانون الصناعة عام ١٩٧٠ وتم اجراء مسح صناعي بواسطة مؤسسة آرثر دي ليتل أثبت الجدوى الاقتصادية لانشاء عدد من الصناعات ذات المردود الفوري والتي يتوجب اعطاؤها الأولوية في التنفيذ ، كما تحدثت اقتراحات بانشاء مصانع بعضها للمدى القصير والبعض الآخر للمدى الطويل .

اما المشاريع التي اعطي لتنفيذها دور الاولوية ، فهي :

أ ــ الكبريت وحمض الكبريتيك .

ب ــ خلطة البنـاء .

ج ــ ورش التصليح والورش الميكانيكية .

د ــ الطباعة واعمال الورق .

هـ ــ انتاج الاوزون .

هـ ــ انتاج الأوزون « المواد الكيماوية لمعالجة المياه »(٩٢) .

وتشمل الاقتراحات بمشاريع المدى القصير ، ما يلي :

أ ــ مصنع الاسمنت .

ب ــ مصفاة البترول .
ج ــ اعادة صب الاطارات .
د ــ التنظيف بالبخار .
هـ ــ مخبز .
و ــ مغسلة ملابس .

أما مشاريع المدى الطويل ، فتشمل :

أ ــ مصنع الثلج ومستودعات التبريد .
ب استصلاح زيوت التشحيم المستعملة .
ج ــ مطاحن الدقيق .
د ــ الأمونياك(٩٣) .

ويلاحظ ان معظم هــذه المشاريع قد انجزت أو هي قيد الانجــاز ، وان مشاريع صناعية أخرى اكثر اهمية قد جرى تنفيذها خلال السنوات الأخيرة .

من جهة ثانية ، فقد أوصت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير بتنسيق المشاريع الصناعية ليس فقط في ابو ظبي وحدها ، وانما في دولة الامارات العربية المتحدة ككل . وبينت البعثة ان الفرص موجودة لانشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة ، وأوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استثمار عائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية ، وقد صنف البنك الدولي الصناعات التي أوصى بانشائها من حيث طبيعتها وحجمها ثلاثة انواع هي :

١ ــ الصناعات الصغيرة ، وهي صناعات الغرض من انشائها تلبية حاجات السوق المحلية بما تحتاجه من سلع صناعية ، وهي تهدف الى الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي ، مثل صناعة الطوب وتكسير الحجارة .

٢ ـ الصناعات المتوسطة ، وهي ايضا تهدف في معظمها الى سد حاجــة الاستهلاك المحلي ، ولكن يمكن الاستفادة من الفائض لغرض التصدير . ومن أمثلة ذلك انشاء مصانع للاسبست ومعامل لصنع النوافذ والابواب المعدنية والخشبية ومعامل لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب والاثاث .

٣ ــ الصناعات لغرض التصدير ، وفرص اقامتها متوفرة ، كما ان كلفــة انتاجهــا قليلة نسبيا ، وباستطاعتهــا ان تنافس البضائع المثيلة في الاسواق الخارجية . ويستفاد من البترول الخام والغاز الطبيعي أساسا في اقامة هذه الصناعــات . ويدخــل في نطاق هــذه الصناعات صناعة الاسمدة النتروجينية (الأمونيا واليوريا) وانتاج معدن الالومنيوم بالاستفادة من الغاز الطبيعي واستيراد خام البوكسايت من استراليا وجاء في تقرير البنك ان من الممكــن استخلاص

الاثين وانتاج الميثانون والنيكل والفولاذ من معدن اللاترايت ، وكذلك انتاج الكلورين والصودا الكاوية والمغنيسيوم اضافة إلى اقامة معامل السمك المعد كعلف للحيوانات معامل لزيت السمك ومعامل لتجميد وتعليب الاسماك(٩٤) .

ولكن اني كان تصنيف الاولويات فيما يتعلق بالتصنيع ، فانه مما لاشك فيه أن للصناعة مقوماتها الاساسية التي يجب ان تتوفر لها . وهذه المقومات هي :

١ ــ توفر المواد الأولية .
٢ ــ توفر راس المال .
٣ ــ توفر الخبرة الفنية .
٤ ــ توفر الاسواق .
٥ ــ توفر الأيدي العاملة (٩٥) .

وكما اتضح لنا من قبل فان المواد الاولية المتوفرة هي النفط الخام والغاز الطبيعي ، ومواد البناء ، والثروة السمكية ، وبعض المعادن التي جرى التأكد من توفرها بكميات يمكن استثمارها اقتصاديا . كذلك تتوفر رؤوس الاموال اللازمة للصناعة ، وهنا صناعات امامها سوق محلي يحتاج الى انتاجها داخل الامارات وبخاصة الصناعات المتعلقة بمواد البناء والاثاث والسلع الاستهلاكية ، بينما لا بد من توفر الاسواق الخارجية امام منتجات أخرى اكثر تعقيدا في انتاجها كالمنتجات البتروكيميائية والصناعات القائمة على الثروة السمكية . يبقى توفر الخبرة الفنية والأيدي العاملة ، وهذه لا بد من استقدامها من خارج البلاد .

من هنا ، يصبح صحيحا ذلك التقييم القائل انه طبقا لظروف دولة الامارات افضل المصانع تناسبا هي التي تعتمد اساسا على كثافة راس المال وقلة عدد العمال اللازمين لها مع تقدير حجم السوق المحلية وامكانية تزويد الاسواق المجاورة (٩٦) .

ومع ذلك فانه يجب ان نضع في الاعتبار حقيقة ان توفر الخبرة الفنية والايدي العاملة الوطنية المدربة انما هي مسألة وقت وان برامج التعليم والتدريب من شأنها ان تساعد على سد هذه الثغرة ايضا في المستقبل .

وقد وضعت السياسة الصناعية في ابو ظبي هذه الاعتبارات في حسابها منذ بدء تنفيذ خطط التصنيع ، فاستهدفت ما يلي :

١ ــ تنفيذ المشاريع التي تتوفر موادها الأولية والتي تحتاج اليها الاسواق المحلية كمشروع مضفاة البترول ومصنع الاسمنت من قبل الدولة مباشرة واعطاؤها الأسبقية والافضلية في التنفيذ اذا ما اثبتت الدراسات جدواها

الاقتصـــادية .

٢ ــ دعم القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة والعمل على تشجيعهلاستثمار راس المال في الصناعة ومن وسائل الدعم المقررة ما تضمنه قانون شؤون الصناعة رقم(١٠) لسنة ١٩٧١ من اعفاءات جمركية وضريبية بالنسبة للمعدات والأدوات وقطع الغيار والمواد الأولية المستوردة من قبل الشركات الوطنيـــة وتخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الصناعية مجانا الى غير ذلك مما ذكره القانون ومن وسائل الدعم الأخرى المقررة أيضا العمل على تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مـــع المؤسسات الحكوميـــة في تنفيـــذ بعـــض أنواع الصناعـــات وخـــاصـــة الخفيفة منهـــا .

٣ ــ عدم تنفيذ المشاريع الكبيرة ذات الكلفة العاليـــة والتي تعتمـــد على الاسواق الخارجية لتسويق منتجاتها الا بالمشاركة مع الغير اذ يمكن عن طريق هذه المشاركة الحصول على الخبرة الفنية اللازمة لها وضمان تسويق الانتـــاج وكذلك ضمان جدية الشريك الاجنبي في مساهمته مع الدولة اذا ما ساهم في تمويل رأس المال ، كما يمكن عن هذا الطريق تجنيب الدولة التورط في تنفيـــذ المشاريع الصناعية الكبيرة دون ضمان اكيد لنجاحها .

٤ ــ العمل على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي في البلاد وعـــدم الاكتفاء بدور جابي الضرائب الذي تلعبه معظم الاقطار المنتجة للبترول فيالوقت الحاضر(٩٠٧) .

وفي تقديرنا ان هذه السياسة هي التي تحكم السياسة الصناعية ليس فقط في دولة الامارات العربيةالمتحدة وانما ايضا في كافة أقطار الخليج العربية ، حيث تتردد هذه الاقطار قبل ان تصبح لديها الخبرةالفنية والتجارية الكافية في الاقدام على بناء مشاريع صناعية مستقلة ذات حجم كبير في الانتاج . الا ان هذا الاتجاه لا بد وان يتلاشى تدريجيا كلما نمت الخبرة والقدرة على التسويق ، وما تولده من ثقة ، ولعل قرار ابو ظبي بتكليف شركة بترول ابو ظبي الوطنية بالاستثمار المباشر للغاز في الحقول البرية بعد فشل المحاولات التي بذلت لاقنـــاع شركات النفط بصيغة ملائمـــة للاستغـــلال المشترك لهذه الحقول هو دليل عملي على ما نقـــول .

وبفضل السياسة الصناعية المتبعة في دولة الامارات فقد تم انجـــاز بناء العديد من المشاريع الصناعية الهامة ، وهناك مشاريع صناعية هي قيد الانجاز الفعلي حاليا . ونستعرض فيما يلي ابرز هذه المشاريع لتكوين فكرة عامة عما بلغته الحركة الصناعية في البلاد .

اولا ــ المشاريع التي تخدم صناعة البناء والتعمير :

١ ــ مصنع اسمنت العين :
٢ ــ مصنع الاسمنت في دبي .
٣ ــ مصنع الاسمنت في راس الخيمة .
٤ ــ مصنع اسمنت في الشارقة .

(ومن شأن هذه المصانع متى انجزت ان تؤمن طاقة انتاجية تزيد على المليون و ٢٥٠ الف طن من الاسمنت سنويا ، وتغطي بذلك جانباً اساسياً من احتياجات البناء والتعمير) .

٥ ــ مصنع حديد التسليح في ابو ظبي .
٦ ــ مصنع صهر الحديد في جبل علي في دبي ، وستكون طاقته الانتاجية ٣٠٠٫ الف طن من القضبان الحديدية .
٧ ــ مصنع انتاج اكياس الاسمنت في ابو ظبي .
٨ ــ معمل الانابيب الفولاذية في ابو ظبي .
٩ ــ مصنع الاسبستوس في ابو ظبي .
١٠ ــ مصنع مواد البناء في ابو ظبي .
١١ ــ مصنع الزجاج في ابو ظبي .
١٢ ــ مصنع انتاج الطابوق الجيري في منطقة السلد في ابو ظبي .
١٣ ــ مصنع الواح وانابيب الاسبستوس في دبي .
١٤ ــ مصنع الاعمال الخشبية في الشارقة .
١٥ ــ مصنع ادوات الالومنيوم في الشارقة .
١٦ ــ شركة رخام المشرق في الشارقة .
١٧ ــ شركة رخام عجمان .
١٨ ــ صنع الفسيفساء وصقلها بالشارقة .
١٩ ــ مشروع صناعة انابيب البلاستيك في ابو ظبي .
٢٠ ــ مصنع الألومنيوم في دبي .

ولا يدخل في نطاق حسابنا للمشاريع هنا تلك المعامل الخاصة التي تقوم بأعمال صنع النوافذ والابواب والأثاث وخزانات المياه وما الى ذلك من أعمال خاصة بالعمل في حقل البناء والتعمير والتي تتخذ الطابع المهني والمشاريع الخاصة ما عدا تلك المتميزة منها .

ثانياً ــ الصناعات التي تخدم التنمية في حقل الزراعة والثروة السمكية :

١ ــ مصنع انتاج الاسمدة من الأمونيا واليوريا في ابو ظبي .
٢ ــ مشروع مصنع اليوريا في جبل علي بدبي .
٣ ــ مصنع الاسمدة من الفضلات في ابو ظبي .
٤ ــ مشروع انتاج الاسمدة الآزوتية .
٥ ــ مطاحن الدقيق وتخزين الغلال .
٦ ــ صناعة القوارب في عجمان .
٧ ــ صناعة القراقير في عجمان .
٨ ــ شركة تبريد وتصدير الاسماك في عجمان .

ومن الواضح ان الصناعات القائمة في هــذا المجال لم تزل دون المستوى المطلوب والممكن وخاصة بالنسبة للثروة السمكية .

ثالثاً ــ صناعة المواد الاستهلاكية الضرورية :

١ ــ مصنع انتاج اطارات السيارات في ابو ظبي .
٢ ــ مصنع الصابون في ابو ظبي .
٣ ــ مصنع الاملاح البحرية .
٤ ــ مصنع الآزوت والمواد المعقمة في ابو ظبي .

رابعاً ــ الصناعات المعتمدة على النفط والغاز او التي تخدم الانتاج في هذا الميــدان :

١ ــ مصفاة تكرير البترول في ام النار .
٢ ــ مشروع المصفاة الجديدة السابق الاشارة اليها .
٣ ــ شركة المواد الكيماوية لاغراض الحفر .
٤ ــ معمل تسييل الغاز في جزيرة داس .
٥ ــ مشروع استثمار الغاز في الحقول البرية .
٦ ــ شركة الانشاءات البترولية في السعديات .
٧ ــ معمل استخلاص الكبريت وحمض الكبريتيك .
٨ ــ مصنع انتاج وتعبئة الغاز السائل للاستهلاك المحلي (ابو ظبي) .
٩ ــ مصنع انتاج أنابيب الفولاذ التي تستعمل كقواعد للحفر البحري في راس الخيمة .

ان انجاز هذه المشاريع في فترة زمنية محدودة يمثل بلا شك عملا ضخما على طريق تصنيع البلاد ، ومع ذلك فان آفاق التصنيــع هي أوســع من ذلك بكثير ، ويتوقف الكثير من نجاحها على رسم خطة موحــدة للتصنيــع في دولة الامارات ، وعلى التنسيق والتعاون مع الاقطار العربية الأخرى في مجال التصنيع ، ضمن سياسية للتنمية الاقتصادية تربط بشكل عضوي بين الاحتياجات والامكانات المحلية وبين الاحتياجات والامكانات على الصعيد العربي القومي الشامل .

(٤)

نحو بلورة استراتيجية شاملة للتنمية

٤٩ ـ المشاكل والحلول :

من استعراضنا السابق للسياسات الجزئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة ، والانجازات التي تحققت بفضل هذه السياسات ، تبينت لنا آفاق للتنمية ، وتبينت لنا ايضا مشاكل اساسية لا بد من التغلب عليها في نطاق استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية .

ولا شك ان الاستنتاجات التي خلصنا اليها ، تؤكد المشاكل والعقبات التي تواجه عملية التنمية في هذا القطر العربي ، كما بلورها الدكتور صدقي مراد المستشار في وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات العربية المتحدة وهي :

١ ـ اعتماد البلاد على مورد واحد وهو البترول (فرغم ما نفذ من خطط التطوير ما زال البترول هو المصدر الرئيسي للدخل القومي) ، والبترول محدود بنضوب المخزون منه ، مما يقتضي ضرورة العمل على تنويع الموارد وخلق استثمارات طويلة الأجل .

٢ ـ ضيق السوق المحلي بدرجة تجعل من انشاء المشاريع عبئاً ثقيلا على الاقتصاد الوطني مما يشكل صعوبة كبيرة امام تنفيذ سياسة تنويع الاقتصاد القومي .

٣ـ محدودية قدرة العنصر البشري والطبيعي على استيعاب استثمارات الفوائد المتاحة لها ، فضلا عن النقص الظاهر في عرض العمل والخبرات الفنية .

٤ ـ ضيق الرقعة الزراعية نسبيا(٩٨) .

كيف يمكن التغلب على هذه المشكلات ؟

والتغلب عليها كما سبق ان اسلفنا مطلوب لمواجهة احتمالات المستقبل وحاجاته اكثر مما هو مطلوب لمواجهة متطلبات الحاضر ومستلزماته ..

المشكلة هنا لا يحلها الاستثمار الأمثل للاراضي الزراعية والمياه الجوفية

المتاحة ، ولا يحلها الاستخراج الفوري لمعادن الأرض وثرواتها الطبيعية طالما أن ذلك يتم في اطار ضيق ، فالدخل المتحقق من عائدات النفط يغني الجيل الحاضر عن استغلال الكثير مما تكشف له من امكانيات ، لكنه لا يغنيه عن مسؤولية خلق واقع اقتصادي يجعل الأجيال القادمة في وضع اقتصادي ملائم في حالة نضوب النفط .

بل اننا سنجد ان الحل الأمثل للمشكلة لا يتحقق ضمن الاطار القطري الضيق ، وانما يتطلب اطارا اوسع . وفي هذا المجال يري الدكتور صدقي مراد ان وضع استراتيجية للتنمية وضمان نجاحها يستلزم ايجاد حلول للمشاكل التي تواجهها ، وان من اهم هذه الحلول :

١ ـ انشاء سوق خليجية مشتركة كخطوة نحو التكتل الاقتصادي العربي الكبير .

٢ ـ القيام بمشروعات استثمارية على المستوى العربي والدولي .

٣ ـ وضع خطة تنظيمية لاستقطاب وتشجيع هجرة الايدي العاملة والخبرات الفنية .

٤ ـ الاهتمام الخاص بتجربة مركز زراعة الأراضي القاحلة بجزيرة السعديات(٩٩) .

ومع تسليمنا بضرورة الاهتمام بتجربة مركز زراعة الأراضي القاحلة ، وبالحاجة الى استقطاب الأيدي العاملة والخبرات الفنية ، الا ان العاملين الأول والثاني هما العاملان الأساسيان اللذان لا مندوحة عن الأخذ بهما في نطاق استراتيجية اقتصادية شاملة وطويلة المدى .

فمثل هذه الاستراتيجيه تحتاج الى اطار امثل ، والى استغلال امثل للخصائص المحلية ، والى خطوات تدريجية للانتقال من حدود الاطار المحلي الضيق للتنمية الى الاطار الاشمل والاعم والأمثل لها .

٥٠ ـ الاطار الأمثل للتنمية :

ان التطلعات لتحقيق استراتيجية شاملة للتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة لا يمكن ان تبلغ آفاق طموحها الكبير دون ان تكون في نطاق تنمية اقتصادية عربية شاملة واتجاه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . فلا السوق المحلية الضيقة ، ولا الطاقة البشرية المحدودة ولا ظاهرة التكتل الاقتصادي السائدة في العالم تسمح بنجاح عملية التنمية الاقتصادية ضمن اطار اقليمي ضيق .

فالعالم المعاصر لم يعد يستطيع تصور الوحدات الاقتصادية الصغيرة . وجميع العلماء الذين تعرضوا للتطور السياسي والاقتصادي للوحدات الدولية منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ينتهون الى التأكيد على نتائج ثلاث :

أولا ــ ان عالم القرن العشرين يرفض امكانيــة تصور التنمية في نطـاق اقتصادي يضم أقل من مائة الى مائتي مليون من القوة البشرية .

ثانياً كذلك التصنيع الثقيل بأي معنى من معانيه لا يمكن ان ينفصل عـن عملية التنمية وكلاهما ضرورة لرفع مستوى المعيشة وخلق التقدم التكنولوجي . والتقدم التكنولوجي هو أساس لاعطاء الوحدة السياسية قيمة في الوضع الدولي أو كلمة في الصراع السياسي المرتبط بالعالم المعاصر .

ثالثاً ــ ان المجتمع السياسي الذي لا يواجه هذه الحقيقة بسرعـة وبحزم فانه لن يستطيع البقاء في مجتمع الغد . فالمجتمع الدولي المعاصر يواجه التخلف الاقتصادي لأول مرة بألفاظ صريحة وواضحة اما ان يكون عملاقاً واما أن يكون تابعاً ، إما ان يستطيع ان يخاطب وعلى قدم المساواة واما فلا موضع لوجوده في مجتمع الغد . وهكذا تصير عملية التنمية لا مجرد هدف يسمح برفـع مستوى المعيشة ، وانما هي شرط أساسي للبقاء والحياة(١٠٠) . وان كل من تعرض لهذا الموضوع من العلماء الغربيين حتى من أولئك الذين يمثلون أقصى العداوة للقضية العربية يجمع على ان أمل المجتمع العربي الوحيد في ان يرتفع بمستواه وان يحقق لنفسه وضعا محترما هو في ان يحقق تكاملا اقتصاديا كاملا وحقيقياً .. وهـم يرون ان المجتمع العربي يستطيع ان يحقق في نهاية هذا القرن طفرة اقتصاديـة هائلة اذا اتجه نحو تحقيق وحدته الاقتصادية . اما لماذا يستطيع الوطن العـربي ذلك ، فالجواب هــو الثروة النفطية بشرط حسن استخدامهــا كأداة للتنمية الاقتصادية (١٠١) .

والتكامل الاقتصادي للدول العربية هو ضرورة اقتصادية تستند اليهـا المصلحة الاقتصادية لكل بلد من البلدان العربية . فالتنمية الفردية لكل بلد على حدة منعزلةعن باقي الدول لا تستطيع ان تقدم أفضل الظروف للاستفادة من الموارد الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي . بل ان الوضع الحالي الذي يعيش فيه الوطن العربي يمثل في حد ذاته عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاقتصادية للوطن العربي ، ذلك لأنه يدفع بالحياة الاقتصادية العربية لا في اتجاه تدعيم التكامل الاقتصادي الطبيعي بما يخلقه ذلك من امكانات التخصص، بل في اتجاه يضع الدول العربية بصفة عامة ، ودول الخليج بصفة خاصة ــ نظرا للتمـاثل الشديد في بناها الاقتصادية ــ في مواجهة بعضها البعض في عملية من التنافس الضار . ومن هنا ندرك أهمية التنمية الاقتصادية المنسقة في ظل تكامل اقتصادي يتيـح لها

عوامل النجاح ، تلك التنمية التي لاتنظر الى التطوير في بلد بمفرده ، بل على نطاق الوطن العربي كله . فالتنمية الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي هي التي تتيح استغلال جميع الموارد الطبيعية وراس المال والعمل ، وفي نفس الوقت تؤدي الى توسيع نطاق السوق الداخلية للمشاريع الانتاجية بما يترتب على ذلك من مزايا هائلة تحققها تلك المشروعات نتيجة لاتساع السوق(١٠٢) .

ومع ان الدول العربية ليست كلها منتجة للنفط الا ان أول ما نلاحظه على الهيكل الاقتصادي العام للبلاد العربية انها جميعا ترتبط بالاستغلال البترولي بطريق أو آخر . فاذا فهم الاستغلال البترولي بأوسع معانيه ، فاننا نجد جميع البلاد العربية تساهم بطريق مباشر في واحدة او أكثر من هذه العمليات . ان العنصر الاساسي في هذا المجال هو التصنيع ، وهنا يتأكد التكامل بشكل واضح. فالبلاد المنتجة للبترول تمثل نقصا سكانياً إزاء البلاد الأخرى التي تعاني من تضخم ديموغرافي يزداد تأكيدا يوماً بعد يوم . على ان التكامل الديموغرافي لا يقتصر فقط على هجرة اليد العاملة ، ومع التسليم بأن البلاد المنتجة للبترول سوف تواجه في المستقبل اذا أرادت ان تحقق توسعاً استغلالياً وتصنيعاً حقيقياً حتى في النطاق البترولي فقط نقصاً رهيبا في اليد العاملة ، في حين ان البلاد غير المنتجة للبترول سوف يصعب عليها استيعاب الزيادة في العمالة ومواجهة التضخم والبطالة ، فان كلا هذين الفريقين على حدة يكمل الآخر تكاملا عجيباً من حيث السوق الاستهلاكية البترولية . والى جانب هذا التكامل الجغرافي والديموغرافي فهناك تكامل آخر مرتبط بالاستثمارات المالية ، فالعائدات البترولية تكون فائضا كبيرا بينما الدول العربية غير المنتجة للنفط بحاجة الى رؤوس أموال أجنبية لتحقيق مشروعات التنمية اللازمة لمواجهة مشاكلها السكانية ، فاذا لم تستثمر عائدات النفط العربية في هذه التنمية فستتجه الى التجميد في المصارف الأجنبية والأسواق المالية العالمية نظرا لأن القدرة على استثمارها في التنمية داخل البلدان المنتجة والمصدرة للنفط محدودة للاسباب التالية :

١ ــ ضآلة عدد السكان في معظم هذه البلدان مما يجعل اقامة اقتصاد محلي قوي فيها مستحيلا .

٢ ــ صعوبة تحقيق أي نوع من انواع التطوير الزراعي في المنطقة الصحراوية .

٣ ــ عدم توفر الهيكل الفني القومي والمحلي الذي يسمح بخلق اطار تكنولوجي للتنمية الاقتصادية الذاتية .

فالوحدة الاقتصادية بما تفرضه من وحدة تجارية ومالية هي وحدها الكفيلة بتحقيق النهوض في كافة البلاد العربية في وقت واحد على أرضية من

التكامل في الطاقات والامكانات المائية والبشرية والمالية(١٠٣) .

ولقد تناول احد الباحثين في دولة الامارات هذه المسألة بوضوح وصراحة منادياً بقومية الصناعة ، فقال : « لقد استغرقتنا البحوث في منظمة الاقطار المصدرة للبترول زمنا طويلا في جميع التقارير والاحصاءات لدراسة دمج الصناعات البترولية بالاقتصاد الوطني ، ولكننا هنا في دول الخليج العربي على الأقل ليس لدينا اقتصاد وطني يذكر غير الصناعة البترولية . ومستقبل الصناعة البترولية هي صناعة البتروكيماويات . والصناعات أيا كانت تحتاج الى أسواق، وأسواقنا المحلية غير اقتصادية بواقعها الحالي اضف الى ذلك خطورة التنافس بينها ، ان دمج الصناعة البترولية يجب أن يكون على مستوى الساحة العربية الواسعة بكل ثقلها السكاني الذي تبرز فيه كفاءة الفروق الاقتصادية المحلية . هذا هو المحك أن كان هناك طموح حقيقي وهذه هي اسس الوحدة الحقيقية بين ايدينا وما علينا الا أن نعمل بجدية وجرأة متجاوزين كل الاعتبارات السلبية لخلق سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة وتخطيط رسمي على أعلى المستويات لرسم برنامج التصنيع العربي بناء على استراتيجية مدروسة قابلة للاستمرار والنفع على مدى اجيال كثيرة قادمة . اننا نطالب بقومية الصناعة العربية »(١٤) .

وقد اكد السيد مانع سعيد العتيبة ايمان دولة الامارات العربية بان هذا هو الطريق الصحيح لتحقيق استراتيجية شاملة للتنمية حين قال في افتتاح المؤتمر العربي الثاني للبتروكيماويات الذي عقد في ابو ظبي في ١٥ آذار ١٩٧٦ انه اذا أريد لصناعة البتروكيماويات ان تنجح فلا بد من تهيئة المناخ المناسب لها ، وذكر في هذا المجال ضرورة اقامة التنسيق والتكامل بين مختلف اقطار الوطن العربي . ومن هنا فان دولة الامارات تؤيد جميع الجهود العربية الرامية الى التنسيق والتكامل خاصة وان مثل هذه الصناعات تستلزم بالضرورة التعاون العربي وراس المال والخبرة والاسواق الواسعة . وهذا يفرض بالضرورة ان يكون التصنيع على المستوى القومي وليس انفراديا اذ لا يمكن توافر عناصر النجاح في كل بلد على حدة . وان على الدول العربية ان تعمل مجتمعة على تصنيع البترول والغاز الطبيعي . واذا كنا نرفض ان نبقى مزرعة للمواد الخام فاننا يجب ان نصحح هذا الوضع وهذا لن ينجح الا اذا قام على المستوى العربي ، والمطلوب هنا أن نبدأ الطريق ولا ضير ان تكون الخطوة الاولى هي التنسيق على مستوى اقليمي(١٠٥) .

ان السيد مانع سعيد العتيبة بتحديده الحاجة الى بدء الطريق ولو على مستوى اقليمي يعكس وضعا فعليا لم تبلغ فيه المساعي نحو تحقيق التكامل

الاقتصادي العربي المستوى المطلوب ، في حين تتبدى الحاجة الماسة الى تحقيق مثل هذه الخطوة سواء في الأقطار العربية المنتجة للنفط أو في الاقطار العربيـــة الأخـــرى .

لقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة ، كما سبق أن أوضحنا ، مستوى لا بأس به في بناء الهيكل الاقتصادي الأساسي ، وانجزت وهي بصدد انجـاز العديد من المشاريع التي تخـدم هدف التنمية ، لكن ذلك كله يتـم على أرضية الامكانيات والظروف التي أوجدتها صناعة استخراج النفـط ، وعلى أرضية احتياجات السوق المحلية في ظروف اندفاع حركة البناء والتعمير ، وهو وضع يماثل الوضع السائد في بقية بلدان الخليج العربي . لكن المشكلة في هــذه البلاد تبدأ حين تحاول منفردة الاتجاه نحو صناعات التصدير ذات الطابع المعقدوالكبير، فاذا لم يكـن هنــاك السوق الذي يستوعب الانتــاج ، واذا لم تتوفر المقومات الاقتصادية للانتاج ، واذا انزلقت الخطوات المتعددة الى نطاق التنافس ، لن يكون هناك مجال للاندفاع قدما الى الامام ، وستضطر الى التلكؤ عند مستوى معين. والتكتل الاقتصادي العربي الشامل هو الحل الأمثل الذي يحقق تواصل التنمية وايجاد أفضل المقومات لها ، والا فانها ستتوقف عند ملامح المرحلة الراهنة حيث تتمركز الصناعة حول محورين هما الاحــلال محل الواردات والتحويل البترولي المجــتزأ .

فما هو السبيل لتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي ؟

اذا لم تكن الطفرة في هذا النطاق ممكنة ، فما هي الخطوة الاولى التي يمكن ان تقود الى الهدف ؟

هناك رأي ينادي بانشاء سوق خليجية مشتركة لتكون الخطوة الاولى .. وهناك رأي يرى ان الخطوة الاولى يجب ان تكون تكتــلا اقتصاديا على مستوى الجزيرة العربية ، فأي هذين الرأيين هو الأجدر باعتناقه ؟

٥١ ــ السوق الخليجية أم التكتل على مستوى الجزيرة ؟ أيهما الخطـوة الانتقالية المطلوبة على طريق الاندماج الاقتصادي العربي ؟

يرى الدكتور صدقي مراد ان انشاء تكتل اقتصادي على مستوى الخليج العربي في شكل سوق مشتركة كخطوة نحو التكتل الاقتصادي العربي الكبير ، هو الحل الامثل . وهو يرى ان اهم مقومات التكامل الاقتصادي هي :

١ ــ التجاور الاقليمي .

٢ ـ توافر حد ادنى من الانسجام بين الانظمة السياسية في الدول المعنية واتفاق الأسس المذهبية والفلسفية .

٣ ـ انسجام مكونات البنيان الاقتصادي في الدول المعنية .

٤ ـ وجود عوامل تكاملية بين هذه الاقتصاديات(١٠٦) .

.. وعلى أساس هذا التحديد القابل للمناقشة في بعض جوانبه ، يحدد مقومات التكامل الاقتصادي في منطقة الخليج كما يلي :

١ ـ تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في دول المنطقة ، حيث تتشابه الى حد كبير أسس الأنظمة السياسية لدول الخليج .

٢ ـ التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة .

٣ ـ اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة والتي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

٤ ـ تقارب الهياكل الاقتصادية لدول الخليج ومراحل التنمية التي قطعتها في هذا المجال .

٥ ـ اعتماد اقتصاديات تلك الدول على النفط جعلها بمثابة أجزاء لاقتصاد واحد ، فضلا عن وجود التكامل فيما بينها في القطاعات غير النفطية .

٦ ـ توافر مقومات الارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحدا(١٠٧) .

أما مزايا اقامة السوق الخليجية المشتركة على ارضية هذه المقومات ، فيحددها كما يلي :

١ ـ توسيع السوق .

٢ ـ التنسيق الصناعي .

٣ ـ الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

٤ ـ الاستفادة من التقدم التكنولوجي .

٥ ـ تشجيع انشاء المؤسسات المالية .

٦ ـ اجتذاب الاستثمارات الاجنبية حاملة معها الخبرات الفنية والادارية .

٧ ـ تدعيم المنافسة .

٨ ــ ازدياد الثقل النسبي في العلاقات الدولية .

٩ ــ حرية حركة العمل .

١٠ ــ خفض الاسعار .

اما وسائل تحقيق السوق الخليجية المشتركة ، فيحددها كما يلي :

١ ــ تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .

٢ ــ تخطيط وتنسيق برامج التنمية الاقتصادية .

٣ ــ المشروعات المشتركة .

٤ ــ التعاون في استثمار السيولة النقدية المتوفرة ، وذلك على الوجه التالي :

أ) توجيه جانب من أموالها للاستثمار مباشرة في بعض الدول العربية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا .

ب) شراء اسهم وسندات حكومية في اوروبا واليابان بعد دراسة اقتصادية ونقدية وسياسية استراتيجية لاثر هذا الشراء على متانة المركز النقدي وتحسينه، وعلى قدرة الدول المستثمرة على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل فيها شريكة سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية أو لخدمة مصالحها البترولية

ج) شراء اسهم وسندات في البلاد العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي في البلاد المختلفة .

٥ ــ ضمان حرية العمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦ ــ إزالة الحواجز الجمركية .

٧ ــ انشاء منطقة نقدية موحدة(١٠٨) .

لكن الدكتور محمد غانم الرميحي يعترض على فكرة السوق الخليجية المشتركة . ويرى ان الخطوة الأولى التي يجب ان تتم يجب ان تكون شاملة لكل منطقة الجزيرة العربية كمنطلق أولي وركيزة أساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي ككل

وهو ينطلق في هذه الدعوة من فكرة صحيحة ، وهي ان العلاقة على الصعيد الاقتصادي بين بلدان الخليج يجب ان يعبر عنها بالتعاون والتنسيق وليس بمفهوم

التكامل ، فالجزيرة العربية ككل هي العمق الاستراتيجي لاي تكامل مستقبلي في هذه المنطقة من العالم ، ومن منطلق استراتيجي وسياسي واقتصادي فان الدعوة الى التكامل يجب ان تتجه الى أقطار شبه الجزيرة العربية في الوقت الحالي كمنطلق أولي وركيزة اساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي في المستقبل، وهو يرى ويخالف بذلك المبررات التي سبق ان استعرضناها بصدد فكرة السوق الخليجية المشتركة انه مهما اختلفت الرؤية والاجتهادات الخاصة حول التنظيم الداخلي للانظمة السياسية فانه من الضروري ان تتجه هذه الاقطار وبشكل حتمي نحو التكامل ، وان المنطلق نحو التكامل في الجزيرة العربية ينبع من النقاط التاليـة :

١ ــ ان العصر هو عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية ومن ثم السياسية الاكبر وبالتالي أرادت القوى المسيطرة سياسيا أم لم ترد فسوف يفرض عليها هذا النوع من التقارب تاريخياً .

٢ ــ ان حماية الثروة لكي تحمي المجتمع هي عملية تبادلية ، ومن الطبيعي منطقياً ان يعجز مجتمع ما عن حماية ثروته فتستمر تلك الثروة في حمايته . لذلك فلا بد من مجتمع قوي في الجزيرة العربية يحمي الثروة المتدفقة وفي نفس الوقت يوجهها لصالح المجموع . ومما سبق يمكن القول ان التكامل الآن بين اقطار الخليج وفي المستقبل بين اقطار الجزيرة العربية ليس اتجاها عاطفيا ولا يجوز ان يحسب كذلك وانما هو اتجاه تفرضه الظروف الاقتصادية المتطورة ، وبالتالي يجب ان يعالج بشكل موضوعي وعلمي مخطط حتى يمكن ان يعطي المردود الاجتماعي والسياسي الأفضـل .

٣ ــ ان التكامل يجب ان يتجه لكي يحتضن كل اقليم في شبه الجزيرة العربية والخليج من حيث منظوره الأساسي ، لأن كل اقليم فيه لديه ما يعطي ايجابيا من أجل هذا التكامل وما يحتاج ان يأخذ كما ان هذا التكامل الاقليمي يجب ان يعتبر مرحلة أولى للتكامل على مستوى الوطن العربي .

٤ ــ أن أي استعجال لما يمكن ان يسمى (حرق المراحل) أو (التذويب) أو اي تباطؤ في عمليات التكامل هو بمثابة وضع العربة امام الحصان وهو بذلك تكامل من منطلق سلبي لن يتعدى الكلمات التي تكتب على الورق والتصريحات التي تطلق في الصحف .

٥ ــ ان التكامل يجب ان يبدأ في الأساس اقتصاديا ثم يتبعه تكامل ثقافي واجتماعي وسياسي .

٦ ـ اذا لم توجد صيغة التكامل خـلال العقدين والنصف القادمين وهــي المرحلة الذهبية في حياتنا فان الفرصة سوف تتبخـر من ايدينـا مهما حاولنا بعـد ذلك .

.. ويناقش الدكتور الرميحي اهداف التعاون في منطقــة الخليج ، فيقول ان التكامل يجب ان يتجه الى اتجاهين رئيسيين تقليديين ، هما :

١ ـ التكامل في نطاق الاقتصاديات القطرية أو التقسيم الفعال للوحـدات الانتاجية الرئيسية داخل القطر .

٢ ـ التكامل الاقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحـدة .

لكن هذا الشكل لا يمثل الواقع الاقتصادي لمنطقة الخليج لسببين ، هما :

١ ـ ان تنوع البضائع ليس كبيرا ، فحجم التجارة بين دول الخليج ليس ذا أهمية تذكر .

٢ ـ وحدة النمط الاقتصادي .

ويستخلص من ذلك ان الاخذ بفكرة السوق الخليجية المشتركة هو تفكير خاطىء ، ويعبر عـن شكه ان هذه الفكـرة زرعها المستشارون الاقتصـاديون الغربيون ، وهي لا تحقق المرجو في التكامل الاقليمي .

ان الاقتراح العملي البديل الذي يطرحه الدكتور الرميحي هو ما يمكن ان يسمى في مرحلته الاولى بالانفاق حول السياسات التثميرية لاقطار المنطقـة . ويذكر ان مشروعات في هذا المجال قد نجحت على مستوى اقليمي أوسـع مثل مشروعات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وهي المشروعات الرئيسية الاربعة (ونسهم دولة الامارات في جميع هذه المشروعات) :

١ ـ الشركة العربية لنقل البترول .

٢ ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن .

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية .

كذلك نجحت مثل هذه المشروعات على مستوى اقطار الخليج ومن خلال المنظمـة نفسها متمثلة في مشروع بنك الخليج الدولي وشركة الملاحـة البحرية المتحــدة .

ويذكر الدكتور الرميحي ان مجموعة من الافرازات الواقعية والموضوعية تبرز واضحة بشكل سلبي وتقف سدا في طريق اي تكامل فعلي في المنطقة ، وهي تتعلق في :

١ ـ العنصر البشري سواء في قدرته بشكل عام او كفاءته او وفرته وتحد القوانين والانظمة من الاستفادة من العناصر العربية كما ان تلك القوانين تدفع العناصر الوافدة او المحلية الى ازدواجية مرهقة في بعض الاحيان ، كما ان العنصر البشري المحلي والمهتم بدفع التعاون الى اقصى درجاته غير متفرغ لهذا العمل ، فهو مثقل بالاعمال في اكثر من موقع مما يفوت فرصة ذهبية لدفع أشكال التعاون الى الامام .

٢ ـ معوقات مرحلة التطور ـ الاقلاع التي تمر بها اقطار الخليج بجانب القوانين والبيروقراطية التي تقف حجر عثرة في سبيل تنفيذ الاتفاقيات الموجودة .

٣ ـ ليس هناك اي اتفاق شامل ومدروس او لجان دائمة ومستمرة لها برنامج زمني للتطبيق .

٤ ـ اهداف التعاون ليست واضحة وليست هناك برامج وأولويات مطروحة للتنفيذ او فكرة واضحة لشكل التعاون والتنسيق والتكامل .

٥ ـ عدم وجود مؤسسات لمتابعة المشاريع الاقتصادية والتربوية والاعلامية فلا زالت تلك المشاريع تعتمد على المبادرات الشخصية لمن يحملون في ضميرهم الرؤية الواضحة .. وحتى لجان التفاوض التي تابعنها تختلف أشخاصها باختلاف الظروف والاحوال .

فما هو المخرج من هذا الوضع ؟

ما هي الخطوة العملية الممكن اتخاذها ؟

يقترح الدكتور الرميحي خطوة عملية تتمثل في تشكيل مجلس أعلى مركزي للطاقة والتنمية يشرف على السياسة البترولية في شبه الجزيرة ويمول بناء تحتيا من اقتطاع ١٠٪ من الدخل البترولي لصندوق تنمية لشبه الجزيرة يتوقع ان يكون ١٠ مليارات دولار سنويا . ويشرف هذا المجلس على سياسة اقتصادية تكاملية في بناء المواصلات وتوزيع المصانع وتدريب الايدي العاملة واكتشاف مصادر جديدة من الثروة . كما يقترح دمج صناديق التنمية في الخليج في صندوق التنمية الخليجي الموحد ، وعن طريق هذا المجلس المتفرع يمكن ان تمول المشاريع

المشتركة والثنائية بعد ان يدرس مداها الاقتصادي في خطة شاملة للتنمية . ومن الضروري دمج بقية أقطار شبه الجزيرة في الحسبان لاسباب اقتصادية وقومية ، فهذه الاقطار شكلت ولا زالت تشكل الاحتياطي البشري الحقيقي لبلدان النفط وهي بحد ذاتها أغلى وسائل التنمية (اليد العاملة) .

فاذا تحقق هذا الانجاز يمكننا عندئذ ان نقول مع الدكتور الرميحي « ان بؤرة التكامل العربي التي سوف تنطلق من الخليج في خدمة رؤية توحيدية جديدة لتخرج بأمة العرب الى القرن الواحد والعشرين قد بدأت » (١١٠٩) .

ان هذه الخطوة اضافة الى سياسة تثميرية صحيحة على الصعيد العربي الاشمل سيكونان نقطة البداية في بناء صرح الاقتصاد العربي الحديث المتطور .



مصادر الفصل الثاني

(١) د. جيهان احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص (٦٤) .

(٢) مجلة البترول والصناعة ، ابو ظبي ، العدد الرابع ، سنة ١٩٧٤ ، ص (٨٧) .

(٣) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي قديما ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، ص (١٨١) .

(٤) مجلة البترول والصناعة ، المصدر السابق ، ص (٨٧) .

(٥) مانع سعيد العتيبة ، الفقر والغنى ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ابو ظبي ، ص (٢٥) .

(٦) مجلة أخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، أيار ١٩٧٤ .

(٧) الصياد ، العدد ١٦٢٩ ، بيروت ١٨ كانون أول ١٩٧٥ .

(٨) وزارة البترول والثروة المعدنية ، البترول في دولة الامارات العربية المتحدة ـ ١٩٧٤ ، ص ١٣٦ .

(٩) د. حامد ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(١٠) الشيبة سعيد الهاملي ، تطور المركز التفاوضي للدول المنتجة ، مجلة أخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، أيار ١٩٧٤ ، ص ص ٦ و ٧ .

(١١) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية لدولة الامارات ، مجلة أخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٠ ، السنة السادسة ، يونيو ١٩٧٥

(١٢) محمد السطري ، نافذة على منجزات الاوبيك ، مجلة أخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ .

(١٣) د. حامد ربيع ، المصدر السابق ، ص (٤٩) .

(١٤) الشيبة سعيد الهاملي ، المصدر السابق ، ص (٧) .

(١٥) مانع سعيد العتيبة ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(١٦) مجلة أخبار البترول والاقتصاد ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(١٧) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية لدولة الامارات ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٠ .

(١٨) عبد الله اسماعيل ، المشاركة الفعالة ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، أيار ١٩٧٤ ، ص (١٢) .

(١٩) نفس المصدر ، ص (١٢ — ١٣) .

(٢٠) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي ١٩٧٥ ، ص (٥١) .

(٢١) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية ، المصدر السابق .

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) جريدة الاتحاد ، ٣ مارس (آذار) ١٩٧٦ .

(٢٤) مانع سعيد العتيبة ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٥٦ ، السنة السادسة ، شباط ١٩٧٥ ، ص ٥ .

(٢٥) أخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٨ ، السنة الخامسة ، حزيران ١٩٧٤ .

(٢٦) د. حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ ، ص (٨٢) .

(٢٧) نفس المصدر ، ص (٨٠ — ٨٢) .

(٢٨) محمد جمال دتورة ، بترول .. ومال .. وقضية ، أخبار لبترول والصناعة ، العدد ٥٦ ، السنة السادسة ، شباط ١٩٧٥ ، ص (١٣) .

(٢٩) وزارة البترول والثروة المعدنية ، البترول في دوله الامارات — ١٩٧٤ ص (١٤٣) .

(٣٠) خليل عيلبوني ، سباق مع الزمن لانقاذ ثروتنا من الغار ، أخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ص (٢٨) .

(٣١) أحمد طاهر الاشقر ، أضواء على منجزات أدنوك ، أخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٦ ، كانون أول ١٩٧٥ ، ص (٢١) .

(٣٢) أخبار البترول والصناعة ، العدد (٦٦) ، ص (٤٠) .

(٣٣) الاتحاد — ١٨ آذار ١٩٧٦ .

(٣٤) د. حامد ربيع ، المصدر السابق ، ص (٤٩) .

(٣٥) نفس المصدر ، ص (٥٦) .

(٣٦) أخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، أيار ١٩٧٤ .

(٣٧) مجلة البترول والصناعة في أبو ظبي ، العدد الرابع ، ١٩٧٣ ، ص ص ٨١ — ٨٦ .

(٣٨) الاتحاد — ١٦ آذار ١٩٧٦

(٣٩) مجلة البترول والصناعة في أبو ظبي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ — ٨١ .

(٤٠) مانع سعيد العتيبة ، العلاقات البترولية الدولية ، جريدة الاتحاد الاسبوعي ، ١٨ آذار ١٩٧٦ .

(٤١) الشيبة سعيد الهاملي ، البترول على طريق الوحدة ، العدد ٦٦ من مجلة اخبار البترول والصناعة ،ص ص ٦ — ٧ .

(٤٢) د. جيهان أحمد رشتي ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(٤٣) نفس المصدر ، ص ٧١ .

(٤٤) نفس المصدر ، ص ص ٦٥ — ٦٦ .

(٤٥) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي قديما وحديثا ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ٣٠ .

(٤٧) نفس المصدر ، ص ص ٣٥ — ٣٧ .

(٤٨) نفس المصدر ، ص ٤١

(٤٩) خطاب زايد امام المجلس الوطني الاتحادي ، منشورات وزارة الاعلام والثقافة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٦ — ١٨

(٥٠) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي لعام ١٩٧٦ .

(٥١) جريدة الشرق اللبنانية — ١٣ — ١ — ١٩٧٧

(٥٢) الكتاب السنوي العام ١٩٧٥ .

(٥٣) جمال وادي ، التجارة في دولة الامارات العربية ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٦ . ص ١٧ .

(٥٤) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ص ١١٨ — ١٢١ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ٩٩ وما بعدها .

(٥٦) نفس المصدر ، ص ص ٩٥ — ٩٧ .

(٥٧) وزارة الاعلام والثقافة ، الامارات العربية المتحدة في عيدها الوطني الرابع ١٩٧٥ ص ٢٨ .

(٥٨) نفس المصدر ، ص ص ٣٤ — ٣٥ .

(٥٩) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ٦٠ — ٦١

(٦٠) جريدة الوحدة ، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

(٦١) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ، ١٩٧٣ ، ص ٨٧ .

(٦٢) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٦٣) د. حمدي القاضي ، التربة والتطور الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاعلام والسياحة ص ٧

(٦٤) وزارة الاعلام والثقافة ، الامارات العربية المتحدة في العيد الوطني الرابع ، المصدر السابق ص ٢٩

(٦٥) د. حمدي القاضي ، التربة والتطور الزراعي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٦٦) نفس المصدر ، ص ٣٦ .

(٦٧) نفس المصدر ، ص ٣٧

(٦٨) نفس المصدر ، ص ٣٧ .

(٦٩) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٧٠) نفس المصدر ، ص ٤٩ .

(٧١) خليل محمد عطايا ، المياه الجوفية والتوسع الزراعي في دولة الامارات ، وزارة الاعلام والسياحة ، ص ٥٠ .

(٧٢) نفس المصدر ، ص ص ٥٠ ـ ٥٢ .

(٧٣) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي قديما وحديثا ، المصدر السابق ، ص ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٧٤) نفس المصدر ، ص ص ٦٧ ـ ٦٩ .

(٧٥) نفس المصدر ، ص ص ٧١ ـ ٧٢

(٧٦) نفس المصدر ، ص ص ٧٣ ـ ٧٥

(٧٧) خطاب الشيخ خليفة بن زايد في افتتاح المجلس الاستشاري الوطني ، جريدة الوحدة ـ ٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ ـ

(٧٨) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٧٩) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي .. ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٨٠) نفس المصدر ، ص ص ٤٢ ـ ٤٣ .

(٨١) نفس المصدر ، ص ص ٤٣ ـ ٤٦ .

(٨٢) نفس المصدر ، ص ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٨٣) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ١٩٧٣ ، ص ٩٤

(٨٤) احمد الجميري ، المسح المعدني لدولة الامارات ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨، السنة سابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ص ٨ .

(٨٥) البترول في دولة الامارات عام ١٩٧٤ ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٨٦) أحمد الجميري ، المصدر السابق ، ص ص ٨ و ٩

(٨٧) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٨٨) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ٩٢ .

(٨٩) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات ابو ظبي ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٩٠) مانع سعيد العتيبة ، مجلس التخطيط في ابو ظبي ، ص ٣٠ .

(٩١) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي ، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٩٢) نفس المصدر ، ص ص ١١٥ ـ ١١٨ .

(٩٣) نفس المصدر ، ص ١١٩ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ص ١٢٣ ـ ١٢٥ .

(٩٥) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ، ص ٨٩ .

(٩٦) حسن عبد الحميد شلبي ، النشاط التجاري في دولة الامارات ، ص ٣٠ .

(٩٧) البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ، ص ص ٩١ – ٩٣

(٩٨) د. صدقي مراد ، التنمية الاقتصادية في دولة الامارات ، وزارة الاعلام والسياحة ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

(٩٩) نفس المصدر ، ص ٢٦ .

(١٠٠) د. حامد ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧ – ٦٠ .

(١٠١) نفس المصدر ، ص ص ٦٣ – ٦٤

(١٠٢) د. صدقي مراد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

(١٠٣) د. حامد ربيع ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ – ٦٨ .

(١٠٤) عبد الله العبسي ، مستقبل الصناعة البترولية في العالم العربي ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، ص ١٣ .

(١٠٥) جريدة الاتحاد – ١٩٧٦/٣/١٦ .

(١٠٦) د. صدقي مراد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

(١٠٧) نفس المصدر ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

(١٠٨) نفس المصدر ، ص ص ٣٤ – ٣٧ .

(١٠٩) د. محمد غانم الرميحي ، التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي ... ونظرة مستقبلية ، محاضرة القيت في قصر الخبيرة في أبو ظبي – جريدة الاتحاد ١٦ آذار ١٩٧٦ .



الفصل الثالث

السياسة العربية والدولية

٥٣ ـ السياسة الخارجية .. أهداف وأدوات :

يقصد بالسياسة الخارجية نشاط الدولة في مواجهة العالم الخارجي . والسياسة الخارجية بهذا المعنى تتضمن عنصرين أساسيين ، هما صياغة السياسة وتنفيذها . أما الصياغة ، فتعني وظيفة الدولة في مواجهة العالم الخارجي ، أو بتعبير آخر كيف تحدد الدولة أهدافها في مواجهة وحدة أخرى أو أكثر في محيط الأسرة الدولية . وهذه العملية تخضع أساساً للظروف الداخلية، ولذلك توصف السياسة الخارجية بأنها امتداد للسياسة الداخلية في محيط العلاقات الدولية . فالسياسة الخارجية من حيث المتغيرات الاساسية التي تحدد صياغتها انما تخضع للوسط المحلي ، وتتحدد به ، سواء على مستوى الفرد ـ القيادة ـ أوعلى مستوى الجماعة ـ طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أوعلى مستوى الاقليم ـ النواحي الاستراتيجية المرتبطة بحتمية الامن القومي . أما العنصر الحركي ، أي عنصر التنفيذ ، فيتناول الادوات التي تسمح وقد تحددت الأهداف ، بتحقيق تلك السياسة ، سواء تم ذلك تدريجيا ، أو على دفعة واحدة(١) .

صياغة السياسة الخارجية ، اذن ، هي عملية معقدة ، وهي تتطلب الانطلاق من أرضية الوعي لتأثيرات العوامل المختلفة ، كالموقع الجغرافي ، والعقيدة السائدة ، والاوضاع الاقتصادية والسياسية ، وحجم السكان ، وميزان الزراعة والصناعة والتجارة ، والمستوى التكنولوجي ، الديانة السائدة ، اذ ان كل هذه العناصر لها تأثيرها في تحديد السياسة الخارجية(٢) .

ان دولة الامارات العربية المتحدة ـ وكما اتضح من الفصلين السابقين ـ هي دولة عربية ، تقع في نقطة استراتيجية هامة على الخليج العربي ، وهي غنية

بمواردها النفطية ، التي هي في حد ذاتها مادة استراتيجية بالنسبة للقوى الخارجية ، بينما هي ثروة محلية لبلد فقير في موارده الاخرى ، كما ان طاقتها البشرية محدودة. وقد تحررت حديثاً من السيطرة الاستعمارية التقليدية ، وهي حريصة على عدم عودة النفوذ الاجنبي بأي حال من الاحوال ، وبأي شكل من الأشكال ، ومن ثم فانها تواجه كافة المشكلات الناجمة عن التخلف الاقتصادي رغم ارتفاع عائداتها من النفط .

هذا الواقع يسهم في بلورة السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية وادوات هذه السياسة من منظور الاستراتيجية القومية في الدولة ، ويعطي للسياسة الخارجية ثقلا خاصاً في الاستراتيجية القومية للدولة .

لقد ادركت دولة الامارات العربية المتحدة ان للمقام الدولي المرموق في العلاقات الثنائية والجماعية ومع المنظمات والهيئات الدولية اثر بالغ في نظرة الراي العام العالمي والمجتمع الدولي لاية دولة من الدول مما يكون في حصيلته درعاً سياسياً لأمن وسلامة الدولة التي تحقق مثل ذلك المقام المحترم والمرموق ، لايقل في اهميته ونتائجه عن اقامة القوات المسلحة الواسعة والمكلفة . كما وازنت دولة الامارات منذ نشأتها بين مختلف الوسائل التي من شأنها تقوية سلامة البلادوأمنها وتعاطف الشعوب والحكومات معها في كافة الاحوال وخصوصاً في الأزمات والملمات ، فوجدت ذاتها في الوقت الذي ستسعى فيه بقدر طاقاتها لتوفيروسائل الأمن والسلامة المادية فانها في الوقت نفسه وجدت المجال الدبلوماسي والدولي في علاقاتها هو من انجح الوسائل لخطب الرأي العالمي وتعاطفه معها نتيجة اتزان سياستها الدولية ومسؤوليتها المعنوية والايجابية على الصعيد العالمي مما اكسبها منعة وثقة تلفت الانظار في المجتمع العربي وفي مختلف انحاء العالم(٣) .

٥٣ ــ منطلقات السياسة الخارجية لدولة الامارات :

يحدد السيد احمدخليفة السويدي ، وزير خارجية دولة الاماراتالعربية، الحقائق الأساسية التي تحدد السياسة الخارجية للدولة في النقاط التالية :

١ ــ ان دولة الامارات العربية المتحدة دولة خليجية .

٢ ــ ان شعب الامارات العربية المتحدة جزء لايتجزأ من الأمة العربية ، وقدره ومصيره مرتبطان بقدرها ومصيرها .

٣ ــ ان شعب دولة الامارات العربية المتحدة يرتبط بروابط الدينوالتاريخ مع جميع شعوب العالم الاسلامي .

٤ ـ تنتمي دولة الامارات العربية الى مجموعة دول العالم الثالث .

٥ ـ ان دولة الامارات العربية المتحدة عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وتؤمن إيمانا راسخا بميثاق هذه المنظمة نصا وروحا ، وترى بأن هذه الهيئة هي المرجع الأول لتنظيم السلام في العالم(٤) .

في ضوء هذه الحقائق ، فان هناك خمسة دوائر أساسية تحدد اطر اهتمام السياسة العربية والدولية لدولة الامارات العربية ، هي الدائرة الخليجية ، الدائرة العربية (القومية) ، الدائرة الاسلامية (الدينية) دائرة الانتماء للعالم الثالث (عدم الانحياز) ، والدائرة الانسانية العامة في علاقاتها المعقدة والمتشابكة . ولكل من هذه الدوائر قضاياها الملصقة بها ، والتي تفرض على السياسة الخارجية لدولة الامارات التحرك لايجاد قدر من التنسيق أو التعاون أو التكتل أو الوحدة وفق عمق الرابطة وطبيعة الاهداف .

وهذا التقسيم لدوائر الاهتمام هو تقسيم مثالي عقيدي ، أكثر منه تقسيما ماديا مصلحيا . فلو شئنا أن نضع المصالح الاقتصادية ،وما يرتبط بها من علاقات في الاعتبار ، فاننا لن نستطيع عندئذ اغفال دائرة سادسة يمكن ، بل ويجب ، ان تضاف الى الدوائر السابقة ، وهي دائرة العلاقات البترولية سواء مع الدول المنتجة المصدرة أو مع الدول المستهلكة المستوردة . ففي دولة يعتمد دخلها على النفط كمورد رئيسي ، بل وحيد ، وتواجه التعقيدات المرتبطة بالعلاقات البترولية الدولية عدا عن مشاكل التنمية والتصنيع ، لايمكن الا ان تعطى للعلاقات النفطية وللسياسة النفطية درجة كبيرة من الاهتمام سواء في نطاق وزارة الخارجية أو الوزارة الاخرى المتخصصة (وزارة البترول والثروة المعدنية) ، وسيتضح لنا في مكان لاحق الدور الرئيسي للسياسة النفطية في السياسة العربية والدولية .

في ضوء هذه المقدمة ، فاننا نرى معالجة السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية من الجوانب الرئيسية التالية :

١ ـ الاهداف .

٢ ـ الوسائل .

٣ ـ السياسة البترولية (من وجهة نظر العلاقات الدولية) .

٤ ـ دور المساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية للدولة .

(١)

أهداف السّياسة الخارجيّة لدَولة الأمارات العَربيّة المتحِدة

٥٤ ـ الدائرة الخليجية :

يمكن النظر الى الدائرة الخليجية كدائرتين متداخلتين او كدائرة من نصفين متميزين . فهناك الدائرة الخليجية العربية ، حيث تقع على امتداد المسافة من راس المسندم في مدخل الخليج العربي وحتى العراق على شط العرب ، الاراضي الاقليمية لكل من عمان ودولة الامارات وقطر والبحرين والسعودية والكويت . وهناك تشابه كبير في المشاكل التي تواجهها معظم هذه الاقطار ، عدا عن الطموح القومي في الوحدة الذي يمثل تطلعات مواطنيها . الجدير بالذكر ان فكرة اقامة اتحاد الامارات العربية كانت تشمل عند طرحها كلا من قطر والبحرين الى جانب الامارات المشكلة للاتحاد ، وما زال الطموح الوحدوي يمثل أحد المقومات الاساسية لسياسة دولة الامارات العربية سواء في نطاق الدائرة العربيةالخليجية او في النطاق العربي القومي . وسيبقى هذا الطموح محركا لهذه السياسة ، خاصة وان دولة الامارات العربية المتحدة لا تنظر لهذه المسألة من منظور النظرة المثالية القومية فحسب ، وانما ايضا من منظور ادراكها ان بناء الدولة العصرية وتوفير مقومات النهوض الشامل ، والقدرة على مواجهة التحديات ، لا يمكن ان تتحقق الا بالتغلب على واقع التجزئة .

وفي هذا الصدد يقول صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان « ان دولة الامارات العربية المتحدة التي حصلت على الاستقلال مؤخرا تعمل من أجل توثيق التعاون بين دول الخليجمن اجل الوحدة والتحرر. اننا لن نذخر وسعا من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا هذه عن طريق التعاون والبناءوابعاد المنطقة عن اي تدخل خارجي وعن جميع اشكال الصراع الدولي » . ويقول السيد احمد خليفة السويدي ان المسؤولين في دولتنا يقومون مع اخوتنا حكام الدول العربية في الخليج بالعمل لتحقيق التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافةوالاعلام، هذا بالاضافة الى ضرورة توثيق وتطوير العلاقات بين دول الخليج العربي مناجل أمنه واستقراره ورفاهيته(٥) .

وفي اجتماع المجلس الوطني الاتحادي ، قال الشيخ زايد يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٥ « لقد ابرمت دولة الامارات العربية المتحدة عدة اتفاقات مع دول الخليج في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي . وهي بسبيل تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه لتحقيق المصالح المشتركة للاخوة الاشقاء في الخليج . ومن أبرز مظاهر هذا التعاون ، التنسيق السياسي والتشاور المستمر بينها في الشؤون البترولية والمالية والاقتصادية والثقافية والسعي الجاد الى توحيد النقد بين دول الخليج .

وبالنسبة للتوجه الوحدوي يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الاتحاد الذي قامت عليه دولتنا ، هو نقطة ابتداء وانطلاق نحو اتحاد اوسع واشمل في منطقتنا ، وقد تأكد ذلك في دستورنا الذي ترك الباب مفتوحاالاشقائنا الراغبين في الانضمام ، فنحن نتحد سويا لنحمي استقلالنا ، ولأن سياستناتنبع من أمانينا القومية ، وهي سياسة ستحفظ استقلالنا ، وتؤكد أمن واستقرار هذه المنطقة التي تعتبر من اهم المناطق الاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الاوسط »(٦) .

اما بالنسبة للدائرة الخليجية الاقليمية الاكثر اتساعا ، حيث هناك دول اخرى غير عربية تقع على الخليج العربي والمناطق القريبة المؤدية اليه ، وحيث يتصل الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب ومن ثم بالمحيط الهندي ، ومن‌ثم بمشاكل الامن في تلك المنطقة ككل ، بالنسبة لهذه الدائرة ، يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الموقع الجغرافي الهام للدولة ، يجعلها تقوم بدورهاالايجابي في صيانة السلام والاستقرار والحفاظ عليه في تلك المنطقة . ولذلك فقد حاولنا اقامة أوثق العلاقات مع جيراننا ، ولدينا الايمان الكامل بأن صيانة السلام والاستقلال في منطقة الخليج ، تعتمد كليا على تعاون دولها ، واحترام كل منها لاستقلال الأخرى ووحدتها الاقليمية . فالهدف هو خلق جو التفاهم والوئام والتعاون مع جيراننا ، ايمانا منا بأن ذلك أمر اساسي لتحقيق السلام والتقدم في المنطقة والرخاء لشعوبها . واننا نعمل على توطيد الامن والنظام في الخليج والاتفاق على جعل المحيط الهندي منطقة سلام ، ونؤيد كل ما صدر في هذا الشأن عن الجمعية العامة للامم المتحدة »(٧) .

اما بالنسبة للخلافات القائمة او التي يمكن أن تقوم بين دول الخليج فانه « يمكن تسويتها بالطرق الودية ، وبشكل يحفظ لكل طرف حقوقه المشروعة،دون التفريط بالمصالح القومية الأصيلة »(٨) .

٥٥ ــ الدائرة العربية (القومية) :

حول نظرة دولة الامارات العربية المتحدة لهذه الدائرة يقول الشيخ زايد . ان دولة الامارات العربية المتحدة هي جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه بـه روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، ولذلك تعمل الحكومة بكل طاقتها على نصرة القضايا العربية ، وتعزيز التضامن العـربي في جميع المجـالات ، كما تواصل الحكومة دعمها وتأييدها الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفهـا الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتساند كفاحه العادل لاستعادة حقـه في أرضه ووطنه وتقرير مصيره »(٩) .

ويقول السيد احمد خليفة السويدي « ان لدينا الايمان العميق بالوحـدة العربية ، ونرجوا ان يكون اتحادنا خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة فنحن جزء لا يتجزأ من الوطـن العربي ، نلتزم كلياً بالمواقـف المبدئية والأساسية التي تتخـذها الدول العربيـة ضمن اطار جامعـة الدول العربيـة التـي ننتسب اليهـا »(١٠) .

وقد حرصت دولة الامارات العربية على تدعيم جهود جامعة الدول العربية في كل قضايا الوطن العربي ، وساهمت بدور ايجابي في كل المؤتمرات المنبثقـة عنها والتزمت بكل التوصيات والقرارات التي اجمع عليها الأشقاء ، وحرصت على المشاركة في كل مشروعات التعاون والتنمية التي انبثقت من داخل أروقة الجامعة العربيـــة .

وقد سعت دولة الامارات في كل فرصـة الى التركيز علـى الايجابيـة في العلاقات العربية وإزالة الخلافات بين الاشقاء وكذلك بين العرب وجيرانهم من الاصدقاء وتخفيف حدة الخلافات ان وجدت بكل ما تستطيع ، ومن هذا المنطلق فان وزير خارجيتها مع وفود مرافقة قام في مناسبات عديدة بزيارات متعـددة لدول عربية شقيقة مستهدفا المساهمة في احلال الصفاء والتنسيق لجمع الكلمة ووحدة الصف العربي . وكان دور دولة الامارات بارزا في التحـرك للعمـل على تطويق الفتنة التي استعرت بين الاشقاء في لبنان عامي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ وساهمت في قوات الردع العربية المكلفة بالعمل على اعادة الامن والهدوء والوئام الى القطر اللبناني الشقيق .

٥٦ ــ الدائرة الاسلامية :

وفي اطار هذه الدائرة تحرص دولة الامارات العربية المتحدة على توطيـد علاقاتها بالدول الاسلامية . ويقول وزير خارجيتها : « ان علاقتنا بالدول الاسلامية

تزداد تطورا وتقدما مع الايام وأملنا كبير جدا في ان تتوحد كلمتنا من أجـل عزة الاسلام ورفعته »(١١) .

وقـد اصبح لدولة الامارات العربية المتحـدة مركز قـوى في المؤتمـرات الاسلامية ، وهي الى جانب حرصها على دعم التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تحرص على دعم مشاريع التنمية في بلدان العالم الاسلامي .

وتتعاون وزارة الخارجية مع وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في اقامة العلاقات مع رجال الفكر والدين في العالم الاسلامي .

٥٧ ـ العالم الثالث :

حول نظرة دولة الامارات العربية الى دورها كاحدى بلدان العالم الثالث ، يقول السـيد احمد خليفة السويدي ، ان دولة الامارات العربية المتحدة : « الى جانب كونها دولة نامية تصبو الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتصل الى دولة الرفاهية تساند بفعالية حركات التحرر الوطني في العالم » ويضيف « وقد اعلنا في مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر تضامننا مع حركات التحـرر في العالم ، ونحن على استعداد لمواصلة الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات من اجل استعادة حقوقها في الاستقلال والحرية »(١٢) .

ويحكم الصلة العضوية لدولة الامارات العربية بالعالم الثالث ايمانها الراسخ بمبادىء عدم الانحياز ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وضرورة انهاء التمييز العنصري بكـل صوره واشكاله .

وفي هذا الصدد يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الاخلاق والتقاليد القومية تجعلنا نقف بحزم لتأييد كفاح الشعوب الافريقية التي تناضل في سبيل تحرير نفسها من الاستعمار ومقاومة حرب الابادة الموجهة ضد شعوبها ، وخاصة من النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا اللـذين يتحديـان الأسرة الدولية في الامم المتحدة . كما اننا نقف مع جميع الشعوب الأخرى التي تدافع عن استقلالها . واننا نعمل باستمرار على حث المجتمع الدولي ، وخاصة دوله المتقدمة ، على ضرورة التعاون مع الدول النامية ، وبحث مشاكلها الاقتصادية الشائكة . ونحن نقوم من جانبنا بمساعدة دول منطقتنا في حقل التنمية ، وذلك بالاضافة الى مساهمتنا في حدود امكاناتنا ، في مشاريع التنمية الاقليمية والدولية التي تتعهد بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ... واننا نؤمن بأن هناك رابطة قوية بين مشاكل التنمية ونزع السلاح ، ولو حدث وان خصصت نسبة ضئيلة من بلايين الدولارات التي تهدر في التسليح لاحتياجات الدول النامية ، لأمكـن

تغيير الصورة القائمة التي تعكس الوضع الحالي للدول النامية ، ولهذا نحن نؤيد نزع السلاح لانقاذ الشعوب ، وإزالة جميع أسلحة التدمير الجماعي »(١٣) .

وفي نطاق هذه الدائرة تهتم دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما خاصا بالحوار العربي ـ الافريقي ، وتعزيز العلاقات العربية ـ الافريقية .

٥٨ ـ الدائرة الانسانية العامة :

انضمت دولة الامارات العربية المتحدة الى منظمة الامم المتحدة لايمانها العميق بميثاقها ومبادئها ، ويقول وزير الخارجية في دولة الامارات « نحن على اتم استعداد لتطوير علاقتنا مع المنظمة العالمية ، ولمضاعفة جهودنا من أجل دعم الجهود البناءة التي تقوم بها المنظمة في سبيل حفظ السلام بالعالم . وبالنسبة للوضع الدولي ، فان دولة الامارات العربية قد رحبت بسياسة الانفتاح بين الدولتين العملاقتين ، وبالتطورات الاخيرة التي تخفف من خطر الصدام والمواجهة بين الدول العظمى . ونحن نأمل في أن تقود هذه السياسة الى تقوية الامم المتحدة لا الى اضعافها ، والى ان تقوم الدول العظمى من خلال الامم المتحدة ووفقا لميثاقها بتحمل مسؤولياتها في تنظيم السلام ، والحفاظ عليه »(١٤) .

وفي نطاق علاقاتها الدولية تهتم دولة الامارات العربية اهتماما خاصا بمتابعة الحوار العربي ـ الأوروبي والقيام بدور ايجابي ملموس في هذا النطاق ضمن الاستراتيجية العربية القومية الشاملة الرامية الى كسب تأييد أوروبا الغربية لكفاحنا العربي العادل من أجل استعادة الارض واسترداد الحقوق .

٥٩ ـ دائرة العلاقات النفطية :

بالاضافة الى دوائر الاهتمام السابقة ، فان دولة الامارات العربية المتحدة باعتبارها من الدول الرئيسية المصدرة للنفط ، لها اهتمامها الخاص والمتميز بالعلاقات النفطية الدولية ، وباتباع سياسة بترولية منسقة وموحدة مع الاقطار العربية المنتجة للنفط ومجموعة الاقطار المشاركة في منظمة الأوبك ، وهي تعمل على ايجاد حلول ملائمة للمشاكل التي يمكن ان تثار مع الشركات النفطية والدول المستوردة للنفط ، بما يضمن المصالح الوطنية والقومية للدولة .

(٢)

أدوات السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة

٦٠ ـ أدوات السياسة الخارجية ، نظرة عامة :

تتمثل أدوات السياسة الخارجية بصفة عامة في ادوات ست ، هي :

١ ـ التفاوض الدبلوماسي .
٢ ـ الدعاية أو السلاح النفسي .
٣ ـ السلاح الاقتصادي .
٤ ـ النشاط الثوري .
٥ ـ الصراع العسكري .
٦ ـ المنظمات الدولية(١٥) .

وتلجأ السياسة الخارجية في سبيل تنفيذ اهدافها الى واحدة أو أكثر من هذه الأدوات وتتمثل وظيفة الدبلوماسي في نقل وجهات النظر وفي عملية التفاوض، ويكون الدبلوماسي ناجحا عندما يصل الى جعل الدولة التي يزاول نشاطه في داخلها تقبل ان لم تؤمن بوجهة النظر التي تعبر عنها الدولة التي يعمل باسمها . أما الدعاية فهي وسيلة الدولة لتخلق من الراي العام المحلي قوة ضاغطة تدفع سلطات الدولة الصديقة أو المعادية الى ان تتقارب أو الى ان تقبل وجهة النظر التي يعبر عنها الدبلوماسي . يكمل هذين الدورين ويعمق دورهما العامل الاقتصادي ، بما يفرضه العالم المعاصر من أهمية لهذا العامل . ثم تأتي الأداة الرابعة التي قد توصف احيانا بأنها حركات التحرير وقد توصف تارة أخرى انها تدخل عسكري أو انقلاب محلي ، ولكنها في جميع الحالات تعني محاولة عنيفة تأخذ الطابع السري في بدايتها ، وتنبع من فريق معين من المجتمع السياسي . وتصل السياسة الخارجية الى اقصى درجات العنف عندما تلجأ الى الصراع المسلح كأداة لا بديل عنها لتحقيق الأهداف القومية(١٦) كما ان اللجوء الى ، أو الاعتماد على المنظمات الاقليمية والدولية هو أحد الأدوات التي تلجأ اليها السياسية الخارجية في تعاملها مع العالم الخارجي . وكل واحدة من هذه الأدوات تساند الأخرى ، على ان ديالكتيكية تلك الأدوات توحي ان حقيقة مسالك السياسة الخارجية لاتعدو ان تكون المساومة أو القوة ، بينما الأدوات الأخرى جميعها تساند كلا العمليتين او تعد لأي منهما(١٧) .

الى اي حد تلجأ السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة الى استخدام هذه الأدوات او بعضها ؟ وما هي امكانيات استخدامها لهذه الأدوات في تنفيذ سياستها الخارجية ؟

سنحاول فيما يلي الاجابة على هذا السؤال ..

٦١ ـ التفاوض الدبلوماسي :

تميل السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة الى الاعتماد على وسيلة التفاوض الدبلوماسي في حل المشاكل الاقليمية التي تواجهها ، وفي ممارسة دورها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، أكثر من اعتمادها على الوسائل الأخرى .

وهذا الميل الى الاعتماد الكبير على وسيلة التفاوض الدبلوماسي منطقي للاسباب الرئيسية التالية :

١ ـ لأن طبيعة المشاكل الاقليمية المباشرة التي تواجه الدولة هي من النوع الذي تجدي فيه وسائل التفاوض الدبلوماسي أكثر من الوسائل الأخرى .

٢ ـ لأن الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية هو صيانة الاستقلال والحفاظ على الوحدة وتنميتها ، وهو هدف دفاعي لا يتطلب اللجوء الى القوة الا في حالة الاضطرار لممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة اي عدوان خارجي .

٣ ـ لأن الدبلوماسية مطلوب منها ان تلعب دورا كبيرا في ضمان علاقات حسن الجوار والتعاون وتفادي الاصطدام ، وخاصة بالنسبة لدولة حديثة النشأة . وفي هذا الصدد يقول تقرير للادارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية بدولة الأمارات « ان النشاط السياسي والدبلوماسي الايجابي المتزن والفعال المقترن بسياسة التفاعل مع شعوب العالم الثالث يستخدم موارد البلاد ونتاجها الرئيسي (البترول) ويتعاون مع الجهات المعنية في هذا المجال الى ابعد مدى ، ويؤمن توفير المعونة والمساعدة والقروض المدروسة سواء على الصعيد الثنائي ام على الصعيد الدولي للشعوب المحتاجة ، الأمر الذي لفت الانظار واثار كثيرا من الاحترام والتقدير وتوفرت حصيلته في تمتع هذه الدولة بجدار من الثقة والمحبة والتقدير والاحترام مما يكون في حد ذاته بمثابة سور من المنعة والأمن والسلامة . كما ان سياستها مع باقي الدول على الصعيد الثنائي اتسمت بالثقة والمحبة والتفاهم وتجنب التأزم والمواجهة والتوصل الى الحلول لمختلف المشاكل

بالسلم والروية والهدوء مما اكسبها تقدير المجتمع الدولي بصورة عامة وجعل اي اعتداء عليها لا سمح الله مهما كان مصدره بعيد الاحتمال لما سيرافقه من ردود فعل عربية وعالمية لا تقل اهمية في آثارها عن قيمة الاساطيل والجيوش وان كانت تلك الوسائل لا يمكن الاستغناء عنها في ايامنا هذه . الا ان ما تبذله الدولة من الناحية المادية سواء على تحقيق مقامها الدولي والسياسي على الصعيد الدبلوماسي المباشر ام عن طريق التعاون الايجابي في المجتمع الدولي وعن طريق المعونة المدروسة لايبلغ في تكاليفه الا جزءا ضئيلا مما كان سيكلفها استعمال ذلك المدى من المنعة لو اعتمدت على القوة المادية على أوسع نطاق مع مايرافق ذلك من تكاليف ومحاذير في الأوضاع الدولية الراهنة نظرا لمساحتها وسكانها » .

ان الأمثلة على دور التفاوض السياسي في حل المشكلات التي واجهتها دولة الامارات العربية المتحدة عديدة . فهناك اولا المشاكل الاقليمية المتعلقة بتخطيط الحدود ، والتي تم التغلب عليها بواسطة التفاوض الدبلوماسي . وهناك مثال التفاوض الدبلوماسي لاقناع الدول الاخرى باتخاذ مواقف مؤيدة للحقوق العربية، وقد كان من ابرز الأمثلة على دور الدبلوماسية في ذلك مساعي دولة الامارات لكسب تأييد اليابان التي هي أكبر مستورد لنفط الامارات العربية المتحدة للقضية العربية ، وهي المساعي التي تمت على ارضية المصالح الكبيرة المتبادلة بين البلدين .

وفي معظم الحالات كان كبار المسؤولين في دولة الامارات يتولون مهمة التفاوض الدبلوماسي . ويعود ذلك الى حد ما لكون الجهاز الدبلوماسي للدولة حديث النشأة ، وبحاجة الى المزيد من الخبرة والدراية في هذا الميدان .

وقد عملت دولة الامارات العربية المتحدة وما زالت تعمل على توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي بينها وبين الدول الاخرى . ويتبين من قوائم السلكين الدبلوماسي والقنصلي لدولة الامارات في الخارج انه كان لها في كانون الثاني ١٩٧٥ في عواصم العالم ومدنه الرئيسية ٢٥ بعثة وسفارة وقنصلية ، بينما كانت قائمة التمثيل لديها في آب ١٩٧٥ تضم ٣٨ سفارة ومكتبا .

ولكن في تموز ١٩٧٦ كان حجم التبادل الدبلوماسي قد ازداد بشكل ملفت للنظر .. ففي ذلك الحين كان وضع التمثيل الدبلوماسي للدولة كما يلي :

بلغ عدد سفارات دولة الامارات في الخارج ٢٣ سفارة اضافة الى سفارة جديدة جرى انشاؤها حديثا في فيينا ، وسفارة أخرى كانت في سبيل الانشاء في بروكسل و ٣ قنصليات عامة موجودة في بومباي وكراتشي وبندر عباس بالاضافة الى قنصلية رابعة كانت في سبيل الانشاء في جنيف ، يضاف الى ذلك البعثة

الدائمة لدى الامم المتحدة في نيويورك ، كما كانت وزارة الخارجية بصــدد انشاء بعثة دائمة اخرى لدى المكتب الاوروبي للامم المتحدة في جنيف ، كما قامت بتعيين منــدوب دائم لدولة الامارات لدى منظمــة اليونسكو بباريس . وكان لدولــة الامارات في ذلك الحين ايضا تمثيل دبلوماسي على مستوى سفير غير مقيم مع كل من افغانستان ومالطا وفي سبيل اقامة تمثيل دبلوماسي على مستوى سفير غير مقيم مع كل من كندا والمكسيك والدانمرك والسويد .

وفي الوقت ذاته كانت توجد في ابو ظبي (العاصمة) ٢٩ سفــارة مقيمــة وسفراء ١٧ دولة معتمدين لدى الدولة ومقيمين في بلدان اخــرى و ٩ قنصليات عامة وقنصلية فخرية للسويد ووكالة قنصلية فخرية لسويسرا وكلها في دبي . وكان هناك ١٤ سفيرا جديدا غير مقيم بصدد تقديم أوراق الاعتماد ، كما كان قد جرى الاعلان عن اقامة علاقات دبلوماسية مع ٩ دول أخرى لم تكن قد تقدمت بعد بتسمية سفرائها (١٨) .

ومن الواضح ان دولة الامارات العربية المتحدة قد حققت توسعا كبيرا على صعيد تبادل التمثيل الدبلوماسي .

٦٢ ــ الدعاية كأداة للسياسة الخارجية :

لقد اصبحت الدعاية السياسة احدى أدوات السياسة الخارجية للــدول المعاصرة ، ولم يعد من المقبول لموظف الدبلوماسي الا ان يكون على خبرة كافية بكل ما يتصل بالدعاية والحرب النفسية(١٩) . ثم ان الدعاية أصبحــت عنصرا اساسياً يتدخل ليس فقط في عملية اعداد السياسة الخارجية ، بل كذلك فــي اسلوب التفاوض وطريقته الذي هو جوهر الاداة الدبلوماسية ، فقد أصبحت الدعاية تلعب اليوم دورا أساسياً في عملية الاكراه والضغط الذي يصاحب عملية التفاوض حتى يمكن القول ان هذه الأداة قد أوشكت ان تحل محــل القتال أو الصراع العسكري ، أو بعبارة أخرى التهديد بالحرب واللجوء الى القوة والعنف في حل النزاعات(٢٠) .

ان السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجد نفسها ملزمة في ان تولي اداتها الدعائية كبير الاهتمام ، خاصة فيما يتعلق بتوضيح سياستها العامة وسياستها النفطية ، عدا عن المهمة الدعائية المتعلقة بتحملها لمسؤوليتها في النضال العربي من أجل التحرير والتنمية . وهذه المسؤولية تصطــدم بطبيعــة الحال بمشكلة نقص الكفاءات المتمرسة الخبيرة وعدم التوصل بعد الى تقاليــد للعمل الدعائي مرتبطة بنشاط الدولــة الدبلوماسي حيث لــم يزل جهازهـــا الدبلوماسي في دور النشأة والتأسيس .

٦٣ ــ الاقتصاد في خدمة السياسة الخارجية لدولة الامارات :

دولة الامارات العربية المتحدة هي إحدى الدول العربية التي تقف ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ولديها احتياطي كبير من المخزون النفطي والغاز الطبيعي . وقد منحها ذلك اهمية خاصة سواء بين مجموعة الدول المصدرة للنفط او بالنسبة للدول المستهلكة .

والبترول العربي هو عنصر أساسي من عناصر الجمع والربط بين مختلف أدوات الاستراتيجية الشاملة ، فهو وسيلة للحرب الاقتصادية ، وهو قاعدة لحرب دعائية ، وهو خلفية لمساومات متعددة في نطاق العلاقات الدولية(٢١) . ويعود ذلك الى حقيقة أن البترول العربي هو استثمار اقتصادي ومادة استراتيجية وثروة محلية وهي صفات ثلاث كل منها يعكس ابعادا مختلفة قد تتجانس وقد تتعارض ، وهي غالبا ما تتصارع ، وقد يكون صراعها خفيا أو واضحا . وقد يكون محدودا فلا يمنع امكانية التوفيق ، وقد ينتهي بالصدام العنيف(٢٢) . وفي غمار ذلك كله فان السياسة الخارجية لدولة يمثل النفط فيها مثل هذه الاهمية بالنسبة لها وللآخرين كدولة الامارات العربية المتحدة لا بد وان ترافق تطورات السياسة البترولية وان تكون فاعلة في تحقيق ما يخدم المصلحة الوطنية ، وما يرد عن الوطن غائلة المخاطر ، اضافة الى دور النفط كسلاح اقتصادي وسلاح سياسي قابل للاستثمار في الصراع العربي الصهيوني . كما أن ما يتحقق من وفورات من عائدات النفط يتيح للدولة استثمار جزء من العائدات سواء في تقديم المساعدات للدول المحتاجة اليها أو في تقديم القروض لتمويل الخطط الانمائية لبعض الدول الشقيقة والصديقة ، وكل ذلك يمنح السياسة الخارجية للدولة مجالات واسعة للتفاعل والتأثير .

ونظرا لأهمية هذين الجانبين ، وضرورة التعمق في بعض التفاصيل المتعلقة بهما ، فسوف نعود الى المعالجة المستقلة لهما في مبحثين لاحقين .

٦٤ ــ السياسة الخارجية لدولة الامارات ، ومساندة حركات التحرر الوطني :

تسهم دولة الامارات العربية المتحدة في دعم ومساندة حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا انطلاقا من التزامها بتأييد حقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير ومحاربة التمييز العنصري ، وهي تقدم العون المادي والمعنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الافريقية انطلاقا من هذه السياسة المبدئية والمعلنة .

٦٥ ــ السياسة الخارجية لدولة الامارات واحتمالات الصراع العسكري :

منذ قيام دولة الامارات العربية وحتى الآن لم تشترك بشكل مباشر في أي صراع عسكري. لكن احتمالات اشتراكها في الصراع العسكري هي احتمالات قائمة سواء في نطاق مهمة الدفاع عن الأراضي الاقليمية للدولة في مواجهة اي خطر خارجي يتهدد استقلالها وسلامة شعبها ، أو في الدفاع عن أي جزء آخر من الوطن العربي ، وبشكل خاص في مواجهة العدو الصهيوني وسياسته العدوانية ــ التوسعية .

وحول احتمالات الصراع مع العدو الصهيوني يقول الشيخ محمد بن راشد المكتوم وزير الدفاع في دولة الامارات العربية المتحدة ان دولة الامارات شعبا وجيشاً لم تقصر في يوم من الأيام في اوقوف مع الاخوة العرب في خدمة القضية وقد قامت بما تستطيع القيام به ، وربما تكون في السنوات القادمة قادرة على الاسهام بشكل أفضل لأن امكانياتها ستكون اكبر ، ولهذا السبب سيكون دعمها للجيوش العربية وللجيش الفلسطيني اكبر . اما في الماضي فقد قدمت اقصى ما تستطيع(٢٣) . اما العقيد سيف بن احمد تغمده الله برحمته ، فقدكان من مأثور قوله وهو يتولى رئاسة اركن قوات دفاع ابو ظبي« ان الجيش في دولة الامارات أصبح بامكانه ان يشارك في اي مهمة يكلف بها من أشقائه العرب في مواجهة اية محنة » (٢٤) ، ولقد جاءت مشاركة جيش دولة الامارات العربية في قوات الردع العربية في لبنان رغم كل ما تنطوي عليه المشاركة من تحديات وما تمثله من تضحية مصداقا لهذا القول .

٦٦ ــ السياسة الخارجية لدولة الامارات وتفاعلها مع المنظمات الدولية :

تسهم دولة الامارات العربية المتحدة اسهاما نشيطا في جميع نشاطات المنظمات الدولية العالمية (الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها) والاقليمية (جامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة عنها ، ومنظمة الاوبك) والمؤتمرات العربية والدولية (القمة العربية ، المؤتمرات الاسلامية ، مؤتمرات عدم الانحياز وغيرها) انطلاقا من حقيقة ان التعاون والتفاعل في المجال الدولي من شأنه ان يسهم في تحقيق اهداف سياستها العربية والدولية من جهة ، وان يساهم في التنمية وتوطيد السلم العالمي من جهة ثانية .

٦٧ ــ مهمات كبيرة ، ومسؤولية كبيرة :

واضح من العرض السابق لأهداف وأدوات السياسة الخارجيــة لدولة الامارات العربية المتحدة عظم المهمة الملقاة على وزارة الخارجية في هذه الدولة العربية الفتية ، وهو السبب الذي يجعلها حريصة على تطوير اجهزة هذه الوزارة، والارتقاء بكفاءتها رغم صعوبة ذلك في الظروف الراهنة بسبب النقــص الكبير الذي تعاني منه البلاد في الطاقات العلمية والخبرة الادارية لحداثة حركة التعليم والتطور والنهوض فيها .



(٣)

دور النفط كسلاح سياسي

٦٨ ــ تمهيــد :

ما هو الدور الذي يلعبه او يمكن أن يلعبه النفط في خدمة السياسة العربية والدولية لدولة الامارات العربية المتحدة ؟

مثل هذا السؤال ليس مطروحا على دولــة الامارات فحسب ، وانما هــو مطروح على كافة الاقطار العربية المصدرة للنفط .

وفي محاولتنا للاجابة على هذا السؤال ، فاننا سنتناول دور النفط كسلاح سياسي من خلال معالجة النقاط الاساسية التالية :

١ ــ وضع النفط بالنسبة لمجمل الصراع في الشرق الاوسط .

٢ ــ العلاقة بين تحرير النفط والاستفادة منه كأداة للتحرير .

٣ ــ طبيعة النفط كسلاح سياسي .

٤ ــ كيف استخدمت دولة الامارات العربية المتحدة النفط كسلاح سياسي ؟ وما هي احتمالات استخدامه في المستقبل ؟

وسنتناول كل واحدة من هذه النقاط بشيء من التوضيح .

٦٩ ــ وضع النفط بالنسبة لمجمل الصراع في الشرق الأوسط :

يرى البعض ان النفط هو محور الصراع في الشرق الأوسط ، وان هذا امر يثبته موقف لقوى الاستعمارية منه في الماضي ، ودراسة موقف اميركا حاليا في ظل ازمة الطاقة والميزان التجاري(٢٥) أو ان الصراع الذي يسيطر اليوم علــى منطقة الشرق الأوسط ليس مجرد صدام بين اسرائيل والدول العربية المحيطــة بها . انه اوسع من ذلك ، وهو مرتبط بالسياسة الاستعمارية الرامية الى مواصلة السيطرة على النفط ألعربي ، وليس الوجود الاسرائيلي إلا احــد عناصر هــذا الصراع (٢٦) .

والحقيقة ان الشواهد القائمة على صحة وجهة النظــر هذه هــي كثيرة ومعروفة ، الأمر الذي جعلنا في حل من ايراد الاستدلالات المؤكــدة لها في سياق هذه الدراسة ، لكن ما يهمنا هنا هو التذكير بالحقيقة التي تترتب على وعي هذه الحقيقة ، اذ يظل هناك فارق في المسألة بين القول بأن استخدام النفط العربي

كسلاح سياسي أو كأداة صراع مرتبط بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وبين القول انه بالاضافة الى المسألة السابقة ، فان النفط العربي هو محور صراع فعلي قائم في المنطقة . فعندما يكون النفط محور صراع قائم ومستمر : فانه يصبح محور السياسة الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط وليس مجرد اداة من أدوات سياستها الخارجية . وفي قطر عربي مثل دولة الامارات العربية المتحدة يعتمد اقتصاده كليا تقريبا على النفط ، ويشغل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما في مدخل الخليج العربي ، فان الدو الذي يلعبه البترول في تحديد السياسةالعربية والدولية للدولة يصبح هو محور هذه السياسة بجميع ابعادها .

والحقيقة ان الظاهرة البترولية في المنطقة العربية تتداخل مع كافة مواضيع الاهتمام الرئيسية في السياسة العربية تداخلا شديدا . فظاهرة البترول العربي، وظاهرة الوحدة السياسية العربية ، وظاهرة التنمية الاقتصادية العربية ، والمشكلة الفلسطينية ترتبط كل منها بالأخرى . واذا كانت كل منها تستقل عن الأخرى فلذلك في علاقة شبه العلاقة التي تربط الاواني المستطرقة حيث كل منها تقود الى الأخرى ، وكل منها تؤثر وتتأثر بالأخرى ، وكل منها تعكس الاخرى . . فرغم ان التحليل الاقتصادي لخصائص المنطقة يفرض علينا أن ننظر اليه على انه عامل يستطيع ان يخلق حالة من حالات التكامل بين أجزاء تلك المنطقة ، والتنمية ترتبط بالوحدة لأنها اداتها ونتيجة لها في آن واحد ، والبترول العربي احد العناصر الاساسية التي يمكن أن ترتكز عليها عملية التنمية الاقتصادية ، فان المصالح الاجنبية في البترول العربي تسعى لتجعل منه عائقا للوحدة ، ثم ان الوجود الاسرائيلي يخلق حالة من حالات الاضطراب في المنطقة تمنع اي تخطيط حقيقي لتحقيق عملية التنمية ، فضلا عن انه يقف حاجزا مكانيا يمنع ظاهرة التطور الوحدوي من ان تجعل ما يقع شرق قناة السويس يتلاقى مع احداث المنطقة التي تقع غرب دلتا النيل . وهكذا أصبح هذا العنصر الدخيل احدالادوات الاساسية التيتستطيع عنطريقها القوى الاستعمارية المسترةخلف الاستثمارات الاجنبية للبترول العربي أن تحقق مخططاتها ، سواء المانعة من الوحدة ، سواء المؤدية الى فشل اي نوع من أنواع التنمية الاقتصادية الحقيقية ، وكل هذا يفسر ضرورة النظرة الشاملة التي لا تعزل البترول العربي عن غيره من مشاكل منطقة الشرق الأوسط ولا تتصور حل مشكلة الوجود الاسرائيلي الدخيل بطريقمنفصل او مستقل عن ظاهرة البترول العربي(٢٧) .

من هنا فان النظرة القومية كبديل للنظرة المحلية ضرورة تفرضها الاوضاع في عالم السياسة البترولية ، مثلما تفرضه الاستراتيجية العربية القومية بشكل عام . فالاحتكار الذي يسيطر على البترول في السوق العالمية بما يملكه من قوة

اقتصادية وسياسية ومن قدرة على احداث الضغوط بمختلف انواعها أكبر من ان تقابله اية دولة بمفردها ، والنجاح الذي يمكن ان تحققه اي منها في صدام منفرد مع القوى المسيطرة على البترول انما هو نجاح جزئي يعجز صاحبه عن ان يصل فيه الى نهاية الشوط ، بل يصبح نجاحا قلقا غير مدعوم بحيث يمكن ان يرد على اصحابه بضربة معاكسة يوما ما أو ان تتضاءل قيمته مع مرور الوقت ، ومع إمكانية المناورة الواسعة المتاحة للطرف المقابل في المجالات والمناطق الأخرى(٢٨) .

٧٠ ـ العلاقة بين تحرر النفط والاستفادة منه كأداة للتحرير :

باستمرار كان تحقيق السيطرة العربية على ثروات العرب النفطية حلما براود الانسان العربي وهو يعيش معركة حريته واستقلاله . وكان تحقيق هذا الحلم لفترة طويلة من الزمن يبدو عسير المنال . لكن الاستقلال السياسي للدول العربية ، وتشكيل منظمة الاوبك ، والتضامن العربي القومي ، وحرب تشرين التحريرية المجيدة ، كل ذلك ادى الى احداث تبدلات اساسية في العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات المستثمرة والدول المستهلكة . ومنذ اوائل السبعينات بدأت سيطرة الدول المنتجة تزداد على نفطها سواء بالتأميم أم بالمشاركة . فقد كانت عملية تأميم النفط او السيطرة على انتاجه بالمشاركة الجزئية أو الكلية هي جزء من صراع بين المصالح الوطنية للدول المنتجة وبين الشركات الأجنبية ، حيث التناقض بين مصالح الطرفين قائم ولا يمكن لهذا التناقض ان يزول بصورة كاملة ونهائية إلا بزوال الاستغلال وإقامة علاقات متناسقة متوازنة(٢٩) .

وتقييم الوضع الآن هو ان دول الغرب المستهلكة للنفط ، واحتكارات النفط العالمية قد فقدت نموذج السيطرة الكاملة ـ الذي كان سائدا ـ على النفط ، وعلى مصير البلدان المنتجة(٣٠) .

وفي هذا الصدد ، تقول صحيفة التايمز اللندنية ان توازن القوى النفطي قد تغير بعد حرب تشرين تغيرا مفاجئا وسريعا في ثلاثة طرق :

١ ـ ان المبادرة هي الآن في يد الدول المنتجة ، وان التوازن الاقتصادي هو لصالحها بدرجة عظيمة ، وبالتالي فهي تملك قوة كبيرة .

٢ ـ تغير الدور الذي تلعبه شركات النفط العالمية في أسواق النفط من محتكرة مسيطرة على جميع العمليات المتعلقة بالنفط الى دور المشتري الذي يتنافس على النفط مع بقية المشترين .

٣ ـ ان العلاقة بالسكان الغربيين قد تغيرت أيضا ، لانهم أصبحوا مستهلكين عليهم ان يدفعوا اسعارا اكبر ، بينما كانوا في الماضي يشترون المنتجات النفطية بأسعار أقل من تلك التي يباع بها لأهل وشعوب الدول المنتجة للنفط(٣١) .

ان هذا الوضع من شأنه ان يساعد الدول المنتجة على الشروع في ممارسة عمليات تكرير وتصنيع النفط فضلا عن عمليات تسويق ونقل النفط ، الأمر الذي يعني تجريد الاحتكارات النفطية شيئاً فشيئاً من مصادر الاستثمار الأكثر ربحية في صناعة النفط ، فهل تمر مثل هذه التحولات دون أية محاولات لاجهاضها والالتفاف عليها ؟

من المؤكد ان استعادة العرب لسيادتهم على ثرواتهم النفطية ، كاستعادتهم لاستقلالهم السياسي ، وكتحريرهم للاراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين ، هي كلها مجالات نضال قاس ومرير في مواجهة استراتيجيات ترمي الى حرمانهم من عناصر القوة والسيادة . فالبترول العربي جزء أساسي من عناصر الاستراتيجية الدولية المرتبطة بالشرق الاوسط ، ومن جهة اخرى فان الاستراتيجية المرتبطة بالشرق الأوسط جزء من استراتيجية شاملة وكلية . وهذا يطرح على الأمة العربية مشكلة في غاية الخطورة ، هي كيف تستطيع ان تواجه هذا الموقف السياسي ؟ اي كيف تستطيع ان تمنع التيارات الدولية من ان تتحكم في مستقبلها ومصيرها دون ان يكون لها دور ايجابي في تحديد مصيرها(٣٢) .

إذا كان ما يهم الاقطار العربية هو ان تفرض سيادتها الوطنية على ثروتها النفطية ، فان ما يهم القوى الكبرى الخارجية هو السيطرة على النفط العربي ، وهي تزداد اهتماما بفرض سيطرتها عليه سواء لاعتبارات اقتصادية أو استراتيجية .

فمن الناحية الاقتصادية ، يعتبر النفط مصدر ارباح ضخمة للشركات النفطية الأجنبية . وتسهم هذه الارباح بالاضافة الى صادرات اميركا من المعدات النفطية الثقيلة المتعلقة بصناعة النفط مساهمة كبيرة وفعالة في ميزان المدفوعات الاميركي(٣٣) . ويضاعف من الاهتمام الاميركي بفرض السيطرة الغربية على النفط العربي ضخامة احتياطي النفط العربي من جهة وقلة تكاليف انتاجه من جهة ثانية . فمما يعطي للنفط العربي أهمية خاصة في الصورة الدولية للنفط ان ثلثي احتياطي النفط الثابت والقابل للاستخراج خارج البلدان الاشتراكية موجود في باطن الأرض العربية ، وان ما يملكه الوطن العربي من احتياطي يزيد كثيرا عما انتجه حتى الآن ، كما ان كلفة انتاج البرميل من النفط العربي أقل بما لا يقاس

بالنسبة للبلدان الاخرى(٣٤) . يضاف الى ذلك ان الدوائر الاميركية والاوروبية الغربية تقدر ان ما يدخل للبلدان المنتجة للنفط من عائدات ضخمة ، سيعطي لقوة المال العربية مركزا جديدا مهما في أسواق العالم المالية ، الأمر الذي يجعل بعض الاقتصاديين الغربيين يرون ان تجارة النفط في المستقبل يمكن ان تؤدي الى اختلال في بنية العالم الاقتصادية والمالية (٣٥) وتلك الدول لن تكون سعيدة بحدوث مثل هذا الاختلال ، كما ان مثل هذا الاختلال يحمل معان كبيرة بالنسبة للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ومطامعه التوسعية .

ومن الناحية الاستراتيجية ، فان الولايات المتحدة ترغب في ابقاء النفط تحت سيطرة شركاتها والشركات الغربية لأسباب متعلقة بالامن القومي (كما تقول المصادر الامريكية) وحتى لا يقع النفط العربي تحت سيطرة مصالح وشركات غير اميركية وغير غربية ، وذلك نظرا للاعتماد الكبير لبلدان اوروبا الغربية واليابان على النفط العربي ، ونظرا لأن الولايات المتحدة نفسها تتوقع أن تبدأ في استيراد كميات كبيرة من النفط العربي في وقت قريب ، وكذلك من الغاز الطبيعي الذي يشكل نسبة عالية من حتياجاتها للطاقة (٣٦) وتقول احدى وثائق وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة قد تصبح عام ١٩٨٠ معتمدة على النفط العربي في ٦٥٪ مما تستهلكه من بترول(٣٧) .

ويقول جيمس آكنز انه في عام ١٩٨٠ ستزيد كميات النفط التي تنتجها اي من ليبيا أو السعودية او الكويت أو العراق وربما ابو ظبي عن مجموع الاحتياطي الفائض للبلدان الأخرى المنتجة للنفط مجتمعة اي أن اي دولة من هذه الدول تستطيع في ذلك الوقت اذا اوقفت انتاجها ان تسبب أزمة نفطية ، ويمكن لدولتين معاً أن تسببا أزمة خطيرة للغاية . وبسبب هذه المعادلة الجديدة في العرض والطلب ، يقول رئيس شركة كونتننتال للنفط « سوف تشهد بلدان العالم الحر بين الوقت الحاضر (عام ١٩٧٢ و عام ١٩٨٥) قيام تكتلات جديدة ومهمة للمصالح الاقتصادية والسياسية فيما بينها » ويوضح كلامه هذا بقوله : « في الجهة الاولى سوف تقف دول الأوبك وربما بعض الدول الأخرى المهتمة بتأمين أقصى فائدة يمكن استخلاصها من ثرواتها الطبيعية والتي تدرك في الوقت ذاته مقدار القوة التي تتمتع بها بفضل موقعها الاحتكاري ، أما في الجانب المقابل فسوف تقف دول الاستهلاك الرئيسية ، التي ستكون مضطرة ان تشتري كميات متزايدة من النفط لخمسة عشر سنة على الأقل ، اذ لن يكون بامكاننا قبل ذلك الوقت ايجاد بدائل ذات اثر »(٣٨) .

لقد أحدثت حرب تشرين عملية تسارع شديدة في بلورة الصورة ، حين نجحت الدول المنتجة اثر هذه الحرب في قلب ميزان القوى في العلاقات الدولية

النفطية لصالحها ، وفي الوقت ذاته فاننا كلما اقتربنا من عام ١٩٨٠ ، كلما برزت الاحتمالات الاكثر خطورة على الجبهة النفطية . وكما اسهمت حرب تشرين في تحرير النفط العربي ، فان تطورات الصراع العربي ــ الاسرائيلي يمكن ان تكون نقطة الاستقطاب الفعلية في الصراع ، ليس فقط على الارض ولكن أيضاً على النفط العربي ..

فالتدخل بين المعركتين هو من القوة بحيث يمكن ان تعتبرهما معركة واحدة .. خاصة وان العرب نجحوا في استخدام النفط كسلاح سياسي إبان حرب تشرين ، ويمكن ان يلجأوا الى استخدامه في اي حرب جديدة قادمة مع العدو الصهيوني .

هذا الوضع يجبرنا على ان نتساءل هل حقيقة ان الصراع العربي ــ الاسرائيلي يتجه نحو الحل السياسي بسبب الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط العربي ؟ أم ان الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط العربي ستقود الى استمرار هذا الصراع وإلى جولة جديدة من القتال قد لاتتخطى زمنيا عام ١٩٨٠ ؟

في تقديرنا ان اتجاهات الانفجار العسكري للصراع بقصد محاولة تجريد العرب من سيطرتهم الوطنية على ثروتهم النفطية ، واتجاههم المتزايد نحو استثمارها كثروة محلية في خطط التنمية الاقتصادية هي الاتجاهات الاقوى ، وان اسرائيل ستكون الاداة في هذه المحاولة .

ان هذا الاعتقاد لا يرتكز فقط الى حجم الدعم الاميركي لاسرائيل بالاسلحة المتطورة والذي بات يفوق حجم اهتمام الولايات المتحدة بتسليح الجيش الاميركي ذاته ، ولا بالتهديدات الاميركية الصريحة باحتلال آبار النفط العربي اذا تعرضت مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الاقتصادية للخطر ، ولكن ايضا الى اتجاهات الرؤية الاميركية للتطورات المحتملة في نهاية المطاف نتيجة نجاح العرب في تحرير ثروتهم النفطية ، وبشكل خاص مستقبل العلاقات العربية ــ الاوروبية .

فمن الناحية التكتيكية ، ينظر كيسنجر الى أوروبا على انها تعبر فترة هزاله ، ويحتمل بالتالي ان تكون حليفة عالية قيمة لدولة نشيطة . ومن الناحية الجغرافية السياسية لايسمه اعتبار وحدة أوروبا ، أو توسيع الاسرة الاقتصادية الأوروبية وما يترتب على ذلك من بروز قوة قارية أخرى الا كخطر يهدد السيطرة الامريكية . ويرى الجغرافيون السياسيون ان هذا الخطر هو اكثر ما يكون وضوحا في علاقة أوروبا المكنة بالبلاد الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط حيث يوجد نحو ٧٠٪ من احتياطي الطاقة العالمي والكثير من موارده المعدنية .. لقد كان البحر الابيض المتوسط منذ عهد الفينيقيين هو الطريق البحري الامبريالي

التاريخي الى ثروات افريقيا وآسيا . وكانت مناطقه الخلفية تزود الامبراطوريات الرومانية البيزنطية العربيـة العثمانية بالمواد البشرية المادية ، ووفرت هـذه المواد للفرنسيين والبريطانيين . وفي الاعوام الاخيرة فان النقص الفعلي والمحتمل للمواد الخام (مثل النفط والغاز والفوسفات والنحاس الاحمر .. الخ) الضرورية للاقتصاديات الصناعية قد زاد الى حد هائل من الاهمية الاستراتيجية للبلدان التي يحدها البحر الابيض المتوسط ، والمحيط الهندي . ولا يمكن لدولة رئيسـية تجتهد للمحافظة على مركز هيمنتها ان تنظر الى السيطرة على انتاج وتوزيع هذه المواد الخام الا كعامل حاسم . ولذا انتقلت بؤرة الصراع العالمي من أجل السلطة في السبعينات مـن المحيطين الاطلسي والباسيفيكي إلى البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي . وان ثلاثا من أربعة أشباح تنتاب هنري كيسنجر هي (الاتحاد السوفياتي ، وقـوى التحرر الوطني ، وفقـدان وسائل التأثير على أوروبـا واليابان) تتركز الى الجنوب من البحر الأبيض المتوسط (٣٨) . ففيما يتعلق بأوروبا نجد ان البلدان التي يحدها البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي تحمل وعدا وخطرا في نظر الانصار المتحمسين لفكرة التفوق والسيطرة الامريكية . وإذا كان باستطاعة الولايات المتحدة ان تحفظ سيطرتها في تلك المناطق ، وتضطلع بـدور الحارس على انتاج النفط والمواد الخام الأخرى الضرورية وتوزيعها ، فانها تكون قد حافظت على وسيلة تأثير فعالة إزاء حلفائها إضافة إلى أنها تكون قد ضمنت امدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة لتغطية حاجة الاستهلاك الأميركي، ومن جهة أخرى فان المسؤولين في اميركا لا يمكن ان يساورهم القلق للارتباط المحتمل لبلدان الشرق الاوسط والاسرة الاقتصادية الاوروبية ، ذلك ان الدمج الاقتصادي بينهما من المرجح ان يكون على حساب رأس المال الاميركي ، علاوة عن انه يثير شبـح قوة قارية اخرى (٣٩) .

الجدير بالذكر ان الاستراتيجية الاميركية في أوائل السبعينات كانت تضع في حساباتها الاعتماد على تنفيذ أربع دول للاستراتيجية الاميركية في هذه المنطقة ، وهي البرتغال واليونان واسرائيل وايران . لكن التطورات التي شهدتها هـذه الدول وعلاقة بعضها بالاقطار العربية جعلت اسرائيل نظرا لتكوينها الشاذ هـي الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها ، وهذا الامر بدوره يدعونا إلى التساؤل من جديد إذا كان هو الدور الذي يمكن أن تلعبه اسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الاميركية ، فهل من المنطقي التسليم بأن الولايات المتحدة تؤثر اجبار اسرائيل على

الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين لتحقيق سلام عادل في هذه المنطقة ومن ثم التخلي عن دور اسرائيل كأداة للحيلولة دون وحدة العرب وتحررهم قدرتهم على تحقيق طموحاتهم في التنمية الاقتصادية المستقلة ؟

مرة أخرى فان المؤشرات ترجح استمرارية الدور العدواني ــ التوسعي لاسرائيل وبهدف السيطرة على ثروات النفط العربية او حرية العرب في استثمارها في هذه المرحلة ، اي محاولة حرمان العرب من الانجاز الاقتصادي الكبير الذي حققوه في حرب تشرين على صعيد النفط ، والانجازات الاخرى اللاحقة على هذا الصعيد .

من هنا باتت معركة تحرير النفط العربي ومعركة تحرير الاراضي العربية المحتلة وجهان لمعركة قومية واحدة .

٧١ ــ طبيعة النفط كسلاح سياسي :

النفط كسلاح سياسي لا يعدو في نهاية الأمر ان يكون اداة من ادوات المساومة ، وهو سلاح غير مباشر ، لكنه كفيل بدفع قوى معينة لأن تتحرك في النطاق الدولي من المواقف المعادية او على الأقل غير المهتمة الى المواقف المحايدة ان لم نقل المؤيدة . وهذا يفسر اهمية هذا السلاح . ان المعركة الحالية ليست معركة سرائيل والشعب الفلسطيني فحسب وانما هي صراع بين الصهيونية ومن يساندونها وبين الامة العربية . البترول يمكن ان يكون أداة لعزل اسرائيل عما يحيط بها من قوى عالمية من جانب ، وان يكون من جانب آخر عاملا من عوامل التكتل بين اجزاء الوطن العربي(٤٠) .

وهناك العديد من عناصر التناقض التي تتيح للحركة الدبلوماسيةالعربية اذا استفادت من النفط كسلاح سياسي أن تلعب دورا هاما في تحقيق مكاسب أساسية للاستراتيجية العربية القومية . ويمكن تلخيص ابرز عناصر التناقض هذه في النقاط التالية :

أ) تناقض بين دواعي الامن القومي الاميركي ومصالح الشركات المستغلة للنفط العربي .

ب) توسيع شقة الخلاف بين اسرائيل والقارة الاوروبية .

ج) التناقض بين مصالح اوروبا الغربية والمصالح الاميركية .

د) الاهتمام بالصين واليابان كسوق قابلة للامتصاص البترولي .

هـ) محاولة فصم العلاقة التي تربط القزم بالعملاق (علاقة اسرائيل بالامبريالية) .

فكل هذه نواح يمكن الاستفادة منها في عزل اسرائيل واحالة وجودها الى مشكلة محلية . ولكن لا يمكن ان يتحقق ذلك الا اذا تحققت على الاقل شروط ثلاث :

١ ــ سياسة بترولية عربية موحدة .

٢ ــ جهاز دبلوماسي بترولي .

٣ ــ فلسفة عامة واضحة ومحددة تتحكم في ابعاد تطوراتنا السياسية المقبلة(٤١) وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة ، يجب ان يكون واضحا ان العنصر الاساسي في فلسفتنا العامة هذه هو ان نستطيع تقليم اظافر اسرائيل العدوانية ــ التوسعية ، وتحويلها الى قزم يحتاج إلى الحماية وغير قادر على ان يقوم بدور مخلب القط .

وفي استخدام البترول كسلاح سياسي ، يجب ان ندخل في الاعتبار النواحي التالية :

١ ــ كأي سلاح سياسي ، كذلك البترول ، يجب ان يخضع لقواعد التخطيط السياسي . وككل سلاح له اطاره وله شروطه لتحقيق الفاعلية التي يجب ان تستثمر خلف عملية اختيار السلاح وتقديمه على غيره من أدوات الصراع السياسي .

٢ ــ ان البترول كأي سلاح سياسي من الممكن ان يتنوع في اهداف استخدامه ابتداء من الرغبة في القضاء على الخصم الى حد مجرد الضغط النفسي الذي لا يعدو مجرد اجراء عملية مساومة . فايقاف الضخ والمقاطعة صورة للتطبيق الاول ، أما المفاوضة ومحاولة التلاعب بالموقف في الحصول على شروط أكثر سخاء فهو من قبيل التطبيق الثاني(٤٢)) .

البترول سلاح عنيف وسلاح سلمي . وهو بالمعنى الاول يتجه لان ينال من الخصم بأسلوب مباشر أو غير مباشر . أما بالمعنى الثاني فهو وسيلة من وسائل الضغط النفسي حيث يصير اداة للتلاعب بالموقف . المساومة تعني بهذا المعنى نوعا من الضغط بقصد تحقيق غاية اخرى تختلف عن اداة الضغط ذاتها ، على ان المساومة تعني الا نصل الى حد المقاطعة وان كان القائم بالمساومة يظل دائما في حالة تأهب للمقاطعة . هو يهدد بصراحة أو بدون صراحة ولكنه لا ينفذ التهديد هو لا يكثر من استخدام هذا السلاح في التهديد لانه يعرف اللحظة المناسبة التي يضغط بها بتلك الأداة على خصمه الى الحد الاقصى دون ان يشعره بأنه يفرض

عليه القبول أو الرفض . وهكـذا تصير عملية المساومـة سلاحـا دبلوماسيـا يفترض الكر والفر مع مقدمات معينة من حيث مقتضيات تنفيذهـا . ولو طبقنا هذا على البترول كأداة للمساومة لكان علينا ان نفترض المنطلقات الآتية :

أ) دبلوماسية نشيطة .

ب) تخطيط ذكي بعيد المدى .

ج) تكتل داخلي في الجبهة العربية يفترض التنسيق والتعاون واساس كل ذلـك وخلفية له التلاعـب بالسوق البترولـي الدولي في تطـوراته المقبلـة .

ذلك ان عملية المساومة لتصير ذات فاعلية معينة يجب ان تسبقها عمليـة ربط حقيقية لمختلف المصالح الدولية بالحركة العربية بحيث ندفع بتلك المصالح ان لم يكن الى التلاحم والدفاع عن القضية العربية ، فليس أقل من اتخاذ موقف محايد من الصراع العربي ــ الاسرائيلي . ويقترح الدكتور حامد ربيع ان نجعل نقطة البداية حركة اقتصادية تسير في الابعاد الخمس التالية :

١ ــ اتخاذ منظمة الأوبك قاعدة للانطلاق الدبلوماسي .

٢ ــ الربط بين كل من الاقتصاد التركي والاقتصاد الايراني والاقتصـاد العربي .

٣ ــ خلق قنوات الانصال بين دول غرب أوروبا والعالم العربي على أساس الغاء عملية الوسيط التي تقوم بها الشركات الكبرى .

٤ ــ وضع أسس دبلوماسية بترولية نشيطة تلقي بشباكها نحـو منطقة الشرق الاقصى وما يحيط بها اليابان والهند والصين .

٥ ــ الاهتمام بالتعاون مع الدول النامية غير المنتجة للبترول(٤٣) .

٧٢ ــ السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة وسلاح النفط :

يمكن القول ان دولة الامارات العربية المتحدة ، وبتوجيه من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايدبن سلطان، صاحب الكلمة المأثورة (انالبترول ليس أغلى من الدم العربي » هي في طليعة الدول العربية المصدرة للنفط وعيا لدور النفط في استراتيجيتها القومية من مختلف الزوايـا ، بما في ذلـك دوره في سياستهـا الخارجية ، ودوره كسلاح سياسي .

وتقوم سياسة دولة الامارات بهذا الصدد على الأسس التالية :

١ ــ تحقيـق السيادة الوطنية على الثروات العربية النفطية من خـلال استراتيجية عربية موحدة على صعيد جامعـة الدول العربية ومنظمـة الدول

العربية المصدرة للبترول وكذلك على صعيد منظمة الأوبك ، عدا عن الاجراءات الوطنية الخاصة .

٢ ــ تكريس ظاهرة الوحدة السياسية العربية على صعيد الامارات أولا ، ومنطقة الخليج العربي ثانيا وعلى الصعيد العربي القومي ثالثا ، ووضع وارداتها من النفط في خدمة مطلب الوحدة وتعميقه .

٣ ــ تكريس جزء من الواردات النفطية في خدمة برامج التنميةالاقتصادية على الصعيد المحلي والعربي وفي مجال مساعدة الدول النامية .

٤ ــ استخدام سلاح النفط في المعركة السياسية والعسكرية المستمرة ضد العدو الصهيوني ، فهو مصدر لدعم دول المواجهة ، وتطوير الصناعات العربية الحربية ، وكسب الاصدقاء الى جانب القضية العربية العادلة ، وتحييد من يتخذون موقفا مماثلاً للعدو ، ويمكن وقف ضخه عند اللزوم لحرمان الدول التي تساند العدو منه .

من الواضح وجود ترابط وثيق بين عناصر هذه السياسة في تعبيرها عن الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية . وكون السياسة الخارجية لدولة الامارات في أدق تفاصيلها تشكل تطبيقا لهــذه السياسة على الصعيد العملي وبشكل يومي دؤوب .

ولا شك ان برامج المساعدة الاقتصادية تشكل نموذجا عمليا بارزا في تأكيد الالتزام بهذه السياسة على الصعيد العملي .

(٤)
السّياسَة الخارجيّة.. وَبرامج التنمية وَالمساعَدة الاقتصادية

٧٣ ــ التزام قومي وانساني :

تنطلق دولة الامارات العربية في تخصيص جزء من عائداتها النفطية لتقديم المساعدات والقروض إلى الدول العربية الشقيقة وبلدان العالم الثالث من إيمانها بالمسؤولية القومية والانسانية ادراكها حقيقة ان العالم الثالث يحتاج الى تحرك جماعي من أجل تحقيق التنمية ، ان نجاحه في هذا المجال سيكون خدمة لقضية الحرية والسلام في العالم بأسره .

وفي هذا الصدد يقول الشيخ زايد بن سلطان « ان ما قدمناه الى أشقائنا هو جزء من الواجب الذي يفرضه علينا التزامنا القومي تجاه إخواننا في العالم العربي لأننا جزء لا يتجزأ من الامة العربية » .

ويقول وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات ان الثروة التي وهبنا اياها الله يجب ان لا تستعمل فقط لرفع مستوى مواطنينا وانما لمساعدة شعوب البلدان الأخرى الاقل حظا . ومن هنا تأتي المساهمات والترعات التي تقدمها دولة الامارات لدعم اقتصاديات دول العالم الثالث والتي وصلت الى حوالي ٣٠٪ من دخلها القومي والتي لم تكن في أي يوم من الايام مشروطة او مرتبطة بأية أهداف سياسية أو اقتصادية .

وفي مؤتمر صحفي عقده وزير البترول والثروة المعدنية في لندن في ١٩٧٥/٩/٢٢ قال ان الدول المصدرة للنفط هي جزء لا يتجزأ من العالم الثالث وهي تعاني من مشاكله وتربط مصيرها بمصيره ، وهي تعمل من أجل حصول العالم الثالث بأسره على حقه العادل داخل النظام الاقتصادي العالمي . واضاف ان الدول النفطية تساهم مساهمة كبيرة في تنمية اقتصاد دول العالم الثالث الأخرى واشار الى ان دولة الامارات قدمت في ذلك العام ٣٠ ٪ من مدخولها على شكل مساعدات خارجية وهي أعلى نسبة في العالم ، وتحدى الدول الصناعية ان تقدم حتى واحد بالمائة من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة (٤٤) .

وفي محاضرة له في فيينا قال انه : « حسب المعلومات التي لدي فانه في عام ١٩٧٤ وفي الوقت الذي تبرعت فيه الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بنسبة كبيرة للبلدان النامية فان تبرعات الدول الصناعية للغرض نفسه لم تزد عن نصف بالمائة ، وقد قدمت دولة الامارات في السنة الماضية ٢٠ ٪ من مدخولها الاجمالي للبلدان الفقيرة في حين بلغت تبرعات عمالقة الصناعة مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية لنفس الفترة ٢٣ر٠ ٪ و ٣٢ر٠ ٪ على التوالي من مدخولها القومي الاجمالي . اما مجموع مبالغ القروض والمنح التي قدمتها البلدان العربية مجتمعة الى البلدان النامية من تشرين أول ١٩٧٣ حتى اليوم (آب ١٩٧٥) فهي في حدود ٧ بلايين دولار ، وهذا الرقم لا يشمل المساعدات الأخرى التي قدمت عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى (٤٥) .

فما هي الاتجاهات التي تتخذها هذه المساعدات والقروض ؟

الجدول رقم (١٦)

المساهمة الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥

(بالدرهم)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	المجموع
القروض	٩٠ر٦٢٣ر٠٠٨	٢٧٦ر٣٥٧ر٥٠٠	١ر٦٦٣ر٧٤٤ر٠٠٠	٢ر٠٣٠ر٧٢٤ر٥٠٨
المنح والهبات	١ر٠٧٣ر١٩٧ر٩٢٣	٢ر٣٥٢ر٦٦٥ر٦٠١	٢ر٤٣٩ر٦٥٤ر٩٥١	٥ر٨٦٥ر٥١٨ر١١٥
صندوق النقد الدولي	ـ	٣٠٣ر٦٦١ر٠٠٣	١٧٥ر٠٣٥ر٩٦٣	٤٧٨ر٦٩٦ر٩٦٦
المجموع	١ر١٦٣ر٨٢٠ر٩٣١	٢ر٩٣٢ر٦٨٤ر١٠٤	٤ر٢٧٨ر٤٣٤ر٥١٤	٨ر٣٧٤ر٩٣٩ر٥٨٩
			يصل الرقم في نهاية ١٩٧٥ الى حوالي ٤ر٠٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ درهم	

٧٤ ـ اتجاهات المساعدات والقروض ، وحجمها :

يتبين من ملف المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية عن المساهمة الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة ، ان هذه المساعدات تتخذ ثلاثة أشكال هي القروض والمنح والهبات والمساهمة في صندوق النقد الدولي ، وان المنح والهبات تنال النسبة الاعلى بين هذه الاشكال من المساعدة . كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) .

وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (تقديري) كان بيان القروض والمساعدات والتبرعات بملايين الدولارات كما يلي :

الجدول رقم (١٧)
مساهمة دولة الامارات عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥
(بملايين الدولارات)

الى	١٩٧٤	١٩٧٥
الدول العربية	٤٢٨ر٢	١٠٠٠ر٠
الدول الافرو اسيوية	٦٥ر٠	١٨٥ر٠
صناديق التنمية الدولية	٥٥ر٢	٥٣ر٠
المجموع	٥٥٣ر٧	١٢٤٣ر٠

ومن الواضح ان الدول العربية نالت الحصة الأولى من المساعدات بينما كانت الحصة الثانية لصالح الدول الافريقية ـ الآسيوية .

ويعتبر صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي من ابرز المؤسسات التي تساهم في تمويل مشاريع التنمية في الاقطار العربية ، كما امتد نطاق نشاطه ليشمل الاقطار الافريقية والآسيوية الصديقة .

وبغية تكوين فكرة عن اوجه الانفاق على مشاريع التنمية التي يمولها الصندوق والدول المستفيدة ، ننشر فيما يلي قائمة بالقروض والمعونات الفنية التي وافق عليها مجلس ادارة صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، مع ملاحظة ان هذه القائمة لا تعكس مجمل مساهمات دولة الامارات العربية وانما مجرد جزء خاص من هذه المساهمات .

قائمة بالقروض والمعونات الفنية
التي وافق عليها مجلس ادارة صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي
حتى نهاية اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٥

الدولة	المشروع	مساهمة الصندوق بدرهم الامارات
البحرين	المشروع المشترك للمياه والكهرباء بجزيرة سترة . وحدتان لانتاج الكهرباء ووحدتان لتقطير المياه وطريق يصل شمال الجزيرة بجنوب مدينة المنامة	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	المرحلة الثانية من المشروع ، اضافة مولدين للكهرباء ووحدتين لتقطير المياه	١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	معونة فنية .. مسح صناعي في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة .	٣١٤ر٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	مشروع مياه صنعاء .. آبار ارتوازية وخزان رئيسي وشبكة توزيع ، وتدريب الكوادر .. الخ	٤ر٠٠٠ر٠٠٠
	التنمية الريفية للمرتفعات الجنوبية الات للتنمية الريفية ، قروض زراعية ، برامج تدريبية ، بذور الاكثار ، مكافحة البلهارسيا ، اعداد دراسة للمرحلة الثانية من مشاريع تنمية وديان بنا ، الجنيد ارياب ، بما يكفل زيادة الدخل لعدد كبير من صغار الفلاحين يقدر بـ ٢١ الف أسرة	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	تنمية وادي سهام ووادي صعدة (مساعدة فنية) .	٣٠٠ر٠٠٠
الاردن	طريق الازرق ــ الحدود السعودية الذي يصل بيروت بمنطقة الخليج عبر الاردن .	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
	سد الملك طلال على نهر الزرقاء لزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ٤٨ الف دونم .	٢١ر٥٠٠ر٠٠٠
	تنمية منطقة الغور الشمالي ، بانشاء سدين صغيرين ومد ٥٥ كم من الانابيب والطرق المرصوفة و ٣٠٠ كم من الطرق الزراعية واعمال اخرى تضاعف انتاجية الارض في ٧ر٧٠٠ هكتار .	٦٦ر٠٠٠ر٠٠٠

مشروع صناعة الاسمدة الفوسفاتية بطاقة انتاجية
تعادل الف طن يوميا من حامض الفوسفوريك على
شكل سوبر فوسفات ثلاثي وفوسفات الامـونيا ،
ووحدة لانتاج حامض الكبريتيك بطاقة ٣ آلاف طن
يوميا لتغطية احتياجات المصنع . ٦ر٠٠٠ر٠٠٠

مساهمة في رأس المال

١٢ر٧٠٠ر٠٠٠ قروض

مشروع النحاس وينتظر ان يصل الانتاج عام ١٩٧٨
الى ١٠ آلاف طن في السنة ٦ر٠٠٠ر٠٠٠

مساهمة في رأس المال

١٢ر٧٠٠ر٠٠٠ قروض

المملكة المغربية بناية أوزارة الاوقاف ومركز تسويق يخصص ايراده
للمحافظة على التراث الاسلامي ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠

تونس شراء عربات سكك حديدية .
مصنع لانتاج مادة البيكالسيك بطاقة انتاجيـة ٦٠
ألف طن في السنة . ٦ر٠٠٠ر٠٠٠
مصنع انتاج العلب المعدنية لتعبئة البيرة والمشروبات
الخفيفة ومواد الطلاء ٦ر٠٠٠ر٠٠٠
مشـروع سوسة الشماليـة ، فندق درجـة أولى
وفيلات وشقق . ١١ر٠٠٠ر٠٠٠

مساهمة في رأس المال

٢٠ر٧٠٠ر٠٠٠ قروض

سوريا مراكز التنسيق الكهربائية ، مركـز رئيســي في
دمشق ، ومركز احتياطي في حلب ، ومراكز فرعية
في دمشق وحماه وحلب . ٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠
زيادة قرض مراكز التنسيق الكهربائية ٨ر٠٠٠ر٠٠٠
معمل السكر لانتاج سكر الشمندر ٩٠ر٠٠٠ر٠٠٠
فندق بمدينة دمشق من الدرجـة الممتازة سعـة
٤٥٠ حجرة .

مساهمة في رأس المال

مصر فندق عمر الخيام (٥٠٠ حجرة) زيادة قرض فندق
عمـر الخيـــام ٨ر٠٠٠ر٠٠٠

	مشروع طلخا لسماد اليوريا بطاقة انتاجية ٥٧٠ الف طن من الاسمدة النتروجينية في السنة .	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
	مشروع محطة توليد الكهرباء في ابو قير لتامين احتياجات المشاريع الصناعية ومنطقة الوجه البحري والقاهرة .	١٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠
السودان	اقامة مصنع لغزل القطن	٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠
موريتانيا	معمل إنتاج حديد التسليح	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
	مصنع نسيج روسو .	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الصومال	سد برديري على نهر جوبا	٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠
بنغلادش	مصنع الآلات الزراعية	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠

اما التوزيع القطاعي للقروض والمساهمات التي قدمها صندوق أبو ظبي للانماء حتى نهاية عام ١٩٧٥ فتتضح من الجدول رقم (١٨) .

الجدول رقم (١٨)

القروض والمساهمات التي قدمها صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي حسب التوزيع القطاعي حتى نهاية عام ١٩٧٥

القطاع	عدد المشروعات في القطاع	مليون درهم	النسبة
الزراعة	١	٤٠ر٠	٩ر٨
الصناعة التحويلية	٣	٥٢ر٠	١٢ر٨
الكهرباء والمياه	٤	٢٢٦ر٠	٥٥ر٤
البناء والتشييد	٢	٢٦ر٥	٦ر٥
الفنادق والسياحة	٢	٤٩ر٧	١٢ر٢
النقل والمواصلات	١	١٣ر٥	٣ر٣
اجمالي	١٣	٤٠٧ر٧	١٠٠ر٠

ويوضح تقرير لوزارة الخارجية ان القروض والمساعدات الثنائية تشكل القسم الاكبر من هيكل المساعدات الخارجية ، وهي تشمل على قروض ومنح

للدول المواجهه العربية (مصر ، سوريا ، الاودن ، ومنظمة التحرير) بالاضافة الى قروض ومساعدات لصالح دول عربية في الخليج وجنوب الجزيرة وشمال افريقيا ، واخيرا الى دول صديقة في آسيا مثل الباكستان والهند وسيريلانكا وبنغلادش وفي افريقيا مثل مالي واوغندا وغينيا وغيرها . اما القسم الثاني فيتمثل في قروض واشتراكات في برنامج المنظمات الدولية ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيلات البترولية .

٢ ـ سندات البنك الدولي للانشاء والتعمير لزيادة حجم القروض للدول النامية .

٣ ـ « الشباك الثالث » وهو البرنامج الذي انشاه البنك المذكور لسداد الفرق بين سعر الفائدة التشجيعي وسعر الفائدة المعمول به ، وذلك لتخفيف عبء هذه الديون على الدول النامية .

٤ ـ برنامج الغذاء العالمي .

٥ ـ البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

٦ ـ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية .

٧ ـ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول العربية .

٨ ـ صندوق المعونة العربية الفنية للدول الافريقية .

٩ ـ مؤسسة التمويل الدولية .

١٠ ـ مؤسسة التنمية الدولية .

هذا الى جانب الالتزام في الشركات العربية المشتركة .

مصادر الفصل الثالث

(١) حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٢ .

(٢) آرثر لي بيرنز ، نحو بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية ، عن كتاب « النظام الدولي » اشراف كنور وفيربا ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٦١ ، ص ٢٩ .

(٣) الادارة العامة للشؤون السياسية — وزارة الخارجية في دولة الامارات ، تقرير عن نشاط الوزارة لسنة ١٩٧٦ مؤرخ في ١٩٧٦/٧/١٢ .

(٤) صوت فلسطين ، العدد ٩٥ ، كانون الاول ١٩٧٥ ، ص ٢٨ .

(٥) صوت فلسطين ، المصدر السابق .

(٦) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص ٣٥

(٧) نفس المصدر .

(٨) صوت فلسطين ، المصدر السابق .

(٩) خطاب زايد امام المجلس الوطني الاتحادي ، المصدر السابق ، ص ص ٨ و ١٠ .

(١٠) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، المصدر السابق ، ص ٣٥

(١١) صوت فلسطين ، المصدر السابق .

(١٢) صوت فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(١٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص ٣٦

(١٤) صوت فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٣٦

(١٥) د. حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(١٦) د. حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الاسرائيلية ، مركز الابحاث بيروت ١٩٧٠ ، ص ص ٧٦ — ٧٧ .

(١٧) — حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(١٨) تقرير الادارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية — ١٩٧٦/٧/١٢ .

(١٩) د. حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، ص ٣٧ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٩٤

(٢١) د. حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، ص ٣٦ .

(٢٢) نفس المصدر ، ص ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢٣) مجلة « صوت فلسطين » المصدر السابق .

(٢٤) نفس المصدر .

(٢٥) محمد عجلان ، البترول والعرب ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٠٧

(٢٧) د. حامد ربيع ، التعاون العربي ولسياسة البترولية ٩٠س.د. ، ص ص ١٨ — ١٩

(٢٧) د. حامد ربيع ، البترول العربي راستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، المصدر السابق ،
ص ص ٢١٧ ـ٢١٩
(٢٨) د. محمد عجلان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨
(٢٩) د. عبد الرحمن منيف ، مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي ، دار العود ، بيروت،
١٩٧٣ ، ص ٣١
(٣٠) د. طارق اسماعيل ، النفط العربي في خدمة المعركة ، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٧ ،
تشرين الثاني١٩٧٢ ، ص ١٥٩
(٣١) نفس المصدر ، ص ١٥٨
(٣٢) د. حامد ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، صص ٢٠
(٣٣) د. عاطف سليمان ، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية ، شؤون فلسطينية ،
العدد ٢٠ نيسان ١٩٧٣ ، ص ١٧ .
(٣٤) د. عودة ابو ردينة ، النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، شؤون فلسطينية ،
العدد ٢٤ آب ١٩٧٣ ، ص ص ١٠١ ـ ١٠٢ .
(٣٥) نفس المصدر ، ص ١٠٦ .
(٣٦) د. عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
(٣٧) د. عودة ابو ردينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
(٣٨) د. عودة ابو ردينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
(٣٨) د. اقبال أحمد ، عودة الى العالم الذي تريده واشنطن ، شؤون فلسطينية ، العدد ٤٣ ،
ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٣٩) نفس المصدر ، ص ٥٤ .
(٤٠) د. حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، ص ٢٢١ .
(٤١) نفس المصدر ، ص ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .
(٤٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٩ .
(٤٣) نفس المصدر ، ص ٣٢٤ .
(٤٤) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٥ ، السنة السادسة ، تشرين الثاني ١٩٧٥
(٤٥) أخبارالبترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ .
(٤٦) اخباد البترول والصناعة ، العدد ٦٨ شباط ١٩٧٦

الفصل الثالث

أسلوب الإدارة وشكل الحكم
آفاق التطور السياسي

٧٥ ـ من التمزق الى الوحدة ، ومن التخلف الى بناء الدولة العصرية :

يعتبر يوم ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، يوما فاصلا في تاريخ الامارات التي تضمها الآن دولة الامارات العربية المتحدة . فقد كان ذلك اليوم الذي شهد اتفاق حكام امارات ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة على اقامة دولة اتحادية باسم « دولة الامارات العربية المتحدة » .وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٢ أعلن انضمام امارة رأس الخيمة الى الاتحاد ، وبذلك بدأت امارات هذه المنطقة من الوطن العربي مرحلة جديدة من تطورها السياسي باتجاه الوحدة وباتجاه بناء الدولة العصرية .

ولكي نفهم مدلول هذا التطور التاريخي لابد لنا من عودة الى الوراء ، لالقاء نظرة سريعة على تطور الوضع السياسي في هذه المنطقة من مناطق الوطن العربي .

يقول الدكتور محمد حسين البحارنة ان تاريخ منطقة ساحل عمان (الامارات العربية) مرتبط الى حد ما بتاريخ عمان . ولهذه المنطقة تاريخ ضارب في القدم . اذ يذكر المؤرخون بأن قبائل المنطقة هاجرت اليها من مأرب في اليمن عام ١٣٠ بعد الميلاد . وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر . وفي النصف الاول من القرن الثامن عشر اصبح تاريخ امارات الساحل العماني مرتبطا كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم كقوة عسكرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في

بلاد فارس . ويذكر المؤرخون أن التاريخ السياسي الحديث لمشيخة ابو ظبي ابتدأ في عام ١٧٦١ ، حين استوطنتها قبيلة آل بو فلاح تحت قيادة رئيسها الشيخ دياب بن عيسى . وقد تمركز حكم آل بو فلاح (من بني ياس) في ابو ظبي على مر السنين . أما مشيخة دبي فقد كانت مستوطنة في بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية تدين بالولاء لشيوخ ابو ظبي . ويرجع تاريخ دبي كامارة الى عام ١٨٣٨ حين استقلت عن ابو ظبي ، وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كامارة عام ١٨٣٩ ، حين عقدت معها اتفاقية خاصة بتحريم التجارة بالرقيق . ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم ، الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في أبو ظبي . اما راس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم الذين كانوا في عام ١٨٠٣ تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر . وقد شمل نفوذ القواسم الامارات الواقعة بين الشارقة وراس الخيمة . وبالنسبة لام القيوين فيمكن اعتبار عام ١٨٣٢ بداية لاستقلالها الداخلي ، وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة آنذاك في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها . وهكذا يتبين لنا انه كانت لمشيخات ساحل عمان التي اختلف عددها على مر السنين من خمس الى سبع امارات كيانات سياسية مستقلة ذات طابع قبلي بحت وذلك قبل بداية النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر . وقد بدأت العلاقات الرسمية بين بريطانيا وحكام الامارات بعد الحملة العسكرية التي قادتها شركة الهند الشرقية عام ١٨١٩ ضد شيوخ القواسم وغيرهم من شيوخ الامارات ، التي حطمت كل الاسطول البحري العرب القواسم واسفرت عن عقد المعاهدة العامة للسلام عام ١٨٢٠ بين الحكومة البريطانية وحكام القواسم وغيرهم من شيوخ الامارات . وتبعتها اتفاقيات مكملة اهمها المعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣ ولكن أهم اتفاقية كانت اتفاقية المنع أو التحريم لعام ١٨٩٢ والتي ادت الى تولي الحكومة البريطانية الشؤون الخارجية لامارات ساحل عمان(١) .

ويقول الدكتور ابراهيم شريف ان الظاهرات الطبيعية وتدخل نطاقات واسعة من الصحراء بين مناطق العمران ساعدت على اقتسام القبائل لمناطق الساحل وتكوين امارات عربية مستقلة كل منها عن الاخرى ، وبقاء هذا الوضع لفترة طويلة(٢) .

ما الذي كان عليه الوضع القانوني والدولي لامارات الخليج بعد عقد معاهدة ١٨٢٠ مع بريطانيا ؟

يقول الدكتور البحارنة : « ان الاستقلال السياسي والسيادة القانونية لهذه الامارات قد تأثرت الى حد كبير ، ولكنها لم يتخل عنها نهائيا ، وانما بقيت مطلقة

وموقوفة طوال المدة الزمنية التي بسطت خلالها الحماية البريطانية على الامارات . لكنه في غضون ذلك كانت بريطانيا تعترف لحكام الامارات بالسيادة على أقاليمهم التي ظلت مستقلة عن أراضي التاج البريطاني ، كما اعترف لهم بشبه استقلال محلي في شؤونهم الداخلية التي كانت تدار من قبلهم مباشرة(٣) » .

وقد كانت بريطانيا ترى في هذه الامارات « دولا مستقلة تربطها مع بريطانيا علاقات تعاهدية خاصة »(٤) .

مع ذلك ، فان وضع الادارة الحكومية في هذه الامارات ظل متخلفا حتى بداية الستينات . وقد كان حكام الامارات يزاولون سلطاتهم بطريقة أقرب الى النظام القبلي ، حيث يلجأ الافراد الى الحكام مباشرة لعرض مشكلاتهم الآتية عليهم ، كما كان المتخاصمون يعرضون خلافاتهم على الحكام الذين كانوا بدورهم يصدرون الاحكام المناسبة بصددها . وقد ساعد على تنمية وتطوير الادارة الحكومية في بعض هذه الامارات انشاء مجلس حكام امارات الساحل عام ١٩٥٢ . وكان المجلس يعقد اجتماعا أو اجتماعين خلال السنة لمناقشة مختلف القضايا الادارية التي كانت تهم الامارات مثل تنسيق وتنظيم الأمن الداخلي والقضايا الادارية المشتركة للامارات . وقد انشيء في أواخر الخمسينات مجلس تنفيذي لغرض تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الحكام ، وكان لكل امارة في هذا المجلس ممثل أو ممثلان . وقد انشأ الحكام عام ١٩٥٨ مجلسا للتنمية الاقتصادية ، هدفه وضع برنامج تعاوني مشترك يتم بموجبه تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية من امارات المنطقة الغنية بالنفط الى الامارات الفقيرة ، وذلك لمساندتها في تنمية وتطوير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في المجالات التعليمية والصحية . وترجع بداية انشاء بعض الدوائر الحكومية الاساسية كالجمارك والشرطة والجوازات والمعارف والمحاكم في بعض الامارات الأكثر تقدما مثل ابو ظبي ودبي والشارقة وراس الخيمة إلى منتصف الستينات وفي عام ١٩٦٥ كانت امارة دبي ــ لموقعها وأهميتها التجارية ــ تبدو اكثر الامارات السبع تقدما من حيث الادارة الحكومية والتطور الاقتصادي والاجتماعي . فقد انشئت في دبي دوائر حكومية رئيسية مثل الجمارك والشرطة والجوازات والصحة والتعليم والمالية والشؤون البلدية ، والمحاكم ، كما انشئت في أواخر الستينات غرفة التجارة ، كانت هناك محكمة نظامية شرعية تنظر في الخلافات المدنية الجنائية . كما كانت هناك لجان مشكلة من التجار للنظر في المنازعات التجارية على أساس العادة التجارية والعرف . وقد كان حاكم الامارة يباشر حكما مطلقا في مختلف الامور التي كان يحيل بعضها الى مدراء الدوائر للنظر فيها(٥) .

وكان نظام الحكم في ابو ظبي في أوائل الستينات ــ حين ابتدأت الامارة

تحصل على الدفعات الاولى من مواردها النفطية ـ اقرب الى النظام القبلي ، وكان التنظيم الاداري فيها في بدايته كما كان الحال بالنسبة للامارات الاخرى ويعتبر شهر آب ١٩٦٦ حين تسلم الشيخ زايد سلطة الحكم بداية لارساء قاعدة النظام الاداري والدستوري في الامارة . فقد باشر الشيخ زايد حال تسلمه مقاليد الحكم في الامارة في بناء الادارة الحكومية والاستعانة بالخبرات العربية في تطويرها . وكان في طليعة الاصلاحات التي قام بها انشاء دائرة للمالية وتعيين مدير مالي لها ، وقد أرفق بهذه الدائرة مجلسا للاشراف على استثمار موارد الامارة . وقد انشأ دوائر أساسية أخرى كالجمارك ، والشرطة ، والصحة ، والمعارف والبلدية ، وغيرها من الخدمات العامة ، كما انشأ عام ١٩٦٧ دائرة للتخطيط الاقتصادي ، مهمتها وضع الخطط الاقتصادية للبلاد . وفي عام ١٩٦٨ عين الحاكم مجلسا للتخطيط تحت رئاسته مؤلفا من عضوية رؤساء الدوائر الحكومية وغيرهم . وتعتبر امارة ابو ظبي الامارة الوحيدة بين امارات الاتحاد التي استكملت أو كادت تستكمل انظمتها الادارية والدستورية على الصعيد الداخلي للامارة ، حيث شكلت وزارة للامارة وعكفت على اصدار مجموعة لا يستهان بها من التشريعات والانظمة في مختلف الشؤون المدنية والتجارية والجزائية والادارية ، منسجمة في ذلك مع الدستور المؤقت للاتحاد الذي يشجع الامارات الاعضاء على اصلاح تنظيم الاجهزة الحكومية في الامارات ، كما يحثها على تبني انظمة دستورية للحكم(٦) .

ان الوقائع التي سبق ايرادها تكشف عن أمرين :

١ ـ حداثة الاجهزة الادارية في الامارات وسيادة النظام القبلي فيها قبل ذلك .

٢ ـ استقلالية الامارات عن بعضها البعض لفترة طويلة من الزمن قبل ان يتم اعلان قيام الاتحاد . فاذا وضعنا هذين الامرين في الاعتبار ، بات بوسعنا ان ندرك المهمة الصعبة والعسيرة التي كان على الاتحاد ان يواجهها ، سواء في ترسيخ التقاليد الاتحادية ، وتحقيق التوازن بين صلاحيات الاتحاد وصلاحيات الامارات الاعضاء فيه ، أو في بناء أجهزة الدولة العصرية القادرة على القيام بمسؤولياتها.

فمن المؤكد ان الانتقال من حالة الفرقة الى الاتحاد ومن حالة التخلف الى بناء الدولة العصرية هو من المهام الصعبة والعسيرة التي يمكن ان تواجهها القيادة السياسية ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الاوضاع الثقافية والاجتماعية والديموغرافية التي كانت سائدة في البلاد .

٧٦ ــ المسيرة الاتحادية :

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ استجاب سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ، حاكم دبي ، لنداء الوحدة ، وعقد مع سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اول اجتماع وحدوي ناجح في تاريخ منطقة الخليج العربي منذ أن وطئت اقدام البحارة البرتغاليين من رجال اسطول « دي الميدا » مدينة قلهات على ساحل عمان في ٢٢ آب (اغسطس) ١٥٠٧ بقيادة « الفونسو دي البوكيرك » . لقد كان ذلك الاجتماع معلما بارزا في التاريخ العربي الحديث ، وأعلن حاكما ابو ظبي ودبي اتحادا بين الامارتين كان الاول من نوعه في تاريخ الخليج العربي وقرار دعوة حكام المنطقة للتشاور .

وتلبية لنداء زايد وراشد ، اجتمع في دبي بين ٢٥ و ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ حكام الامارات العربية السبع ، وانضم اليهما حاكما البحرين وقطر واعلن الجميع قيام « اتحاد الامارات العربية » . . غير ان اعلان الاتحاد التساعي وتشكيل مجلسه الاعلى الذي انتخب الشيخ زايد رئيسا له بالاجماع في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ لمدة عامين ، وكل الاجتماعات والاتصالات التي عقدت وجرت لتنفيذ اتفاقية دبي التي قام عليها الاتحاد التساعي لم تسفر عن نتيجة إيجابية .

وفي ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧١ اجتمع في دبي حكام امارات ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القيوين والفجيرة وقرروا اقامة دولة اتحادية باسم «دولة الامارات العربية المتحدة » اعلنت البحرين استقلالها رسميا في ١٤ آب ١٩٧١ ، كما اعلنت قطر استقلالها في اول ايلول ١٩٧١ . وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ اعلن حكام الامارات الست سريان مفعول الدستور المؤقت وقيام دولة الامارات العربية المتحدة « دولة مستقلة ذات سيادة ، جزءا من الوطن العربي الكبير » وقرروا في اليوم ذاته انتخاب الشيخ زايد بن سلطان رئيسا للدولة لمدة خمس سنوات ، وترك الباب مفتوحا لانضمام الامارات الاخرى . وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، اعلن انضمام امارة رأس الخيمة الى الاتحاد (٧) .

وقد قبلت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في الجامعة العربية في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، كما وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على عضويتها في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ (٨) .

وبذلك توطدت الشخصية الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة . .

لكن ذلك لم يكن يعني ان مشكلة البناء الاتحادي قد انتهت ، أو أن آفـاق الطموح الوحدوي قد اغالقت .. لقـد كانت تلك هي نقطة البدايـة في المسيرة الاتحادية على صعيد الدولة اولا وعلى الصعيد القومي ثانيا ضمن آفاق التطور السياسي الواعي الذي سارت فيه البلاد ..

وتتأكد هذه الحقيقة من مقدمة الدستور المؤقت لدولة الامارات العربيـة المتحـــدة .

ففيها يعلن حكام الامارات الموقعة على الدستور المؤقت انه « نظـرا لان ارادتنا وإرادة شعب اماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الامارات ، من أجل توفير حياة أفضل ، واستقرار أمكن ، ومكانة دوليـة ارفع لها ولشعبها جميعـا .

ورغبة في انشاء روابط اوثق بين الامارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان اعضائها ، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ، ومع كافة الدول الاخرى الصديقة الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وفي الاسرة الدولية عموما ، على اساس الاحترام المتبادل ، وتبادل المصالح والمنافع .

« ورغبة كذلك في ارساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على اسس سليمة ، تتمشى مع واقع الامارات وامكانياتها في الوقت الحاضر ، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه ، وتصون الكيان الـذاتي لاعضائـه بمـا لايتعارض وتلك الاهداف ، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الاركان ، في مجتمع عربي أسلامي متحرر من الخوف والقلق » .

كما جاء في المادة الاولى من الدستور المؤقت انه « يجوز لأي قطر عربـي مستقل ان ينضم الى الاتحاد ، متى وافق المجلس الاعلى للاتحاد على ذلك باجماع الآراء » .

كما يؤكد الدستور المؤقت الانتماء القومي للاتحاد في المادة السادسة حيث تنص على ما يلي :

« الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغـة والتاريخ والمصير المشترك . وشعـب الاتحاد شعب واحـد ، وهـو جـزء من الأمة العربية » .

ان هذه النصوص تدل على ادراك حقيقي للواقع الموضوعي ولكون عملية

انجاز البناء الاتحادي هي عملية نضال وتطور سياسي يتعمق كلما جرى الابتعاد عن الواقع التقليدي الذي كان قائما باتجاه بناء الدولة العصرية ، مترافقا بتطوير المؤسسات الدستورية للدولة .

وهذه النصوص ايضا تدل على ادراك حقيقي بان الاتحاد بين تلك الامارات كان ضرورة ماسة ، ضرورة أقوى من اية عوامل تمزيقية قد تكون قائمة ، بل ضرورة في مواجهة مثل هذه العوامل ..

فظاهرة الوحدة ، كأي ظاهرة سياسية ، تملك مقوماتها ، وتعبر عن مراحلها ، ولا بد لها من أدوات .

اما بالنسبة للمقومات ، فانه يجري التمييز بين مقومات اربع :

١ ــ الوحدة الحضارية ، وهي تمثل الركيزة الاولى لأي عمل وحدوي ، وفي هذا النطاق فان الامارات عدا عن تجانسها القومي ، تواجه واقعا متماثلا من الوجهة الحضارية .

٢ ــ العقيدة السياسية ، وهي امتداد للوحدة الحضارية ، وحيث تتمثل في دولة الامارات في سيادة المفاهيم العربية والاسلامية ، إضافة إلى وحدة المشكلات التي تواجهها الامارات وضرورة الاتحاد بغية التمكن من التغلب على تلك المشكلات .

٣ ــ التكامل الاقتصادي ، ورغم أن التكامل غير وارد هنا بالمفهوم العام الا انه وارد بمعنى وحدة الاقليم ، ووحدة المصالح الاقتصادية لسكانه ، مما يفرض التكتل الاقتصادي .

٤ ــ الدولة القائدة ، يؤدي وجودها الى جمع القوى المشتتة ، وبلورتها حول قوة مركزية حركية تقود وتوجه وتتحمل التزامات . وإذا كانت امارة أبو ظبي بفضل سياسة الشيخ زايد وحرصه على الوحدة قد قامت بهذا الدور قبل قيام دولة الاتحاد ، فان دولة الاتحاد ذاتها باتت الآن هي الدولة القائدة التي تعمق عملية التطور السياسي باتجاه تعميق أسس الوحدة وترسيخ جذورها .

هذا من حيث المقومات ، أما من حيث المراحل ، فانها من الناحية الوظيفية تبدأ بالتعاون وتنتهي بالاندماج ، والاتحاد بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة لا يصل حاليا الى مستوى الاندماج ، وانما يتبلور في صيغة دولة اتحادية مركزية ، كما سيأتي بيان ذلك في مكان لاحق .

وإذا وضعنا في الاعتبار المتغيرات التي تتحكم في ظاهرة الوحدة بحيث تحدد المرحلة التي يمكن ان تبلغها ، فسنجد انها من الوجهة العلمية ، كما يلي :

١ ـ الوعي والضمير الجماعي ، وهو الذي يحدد درجة ارادة الوحدة .

٢ ـ ربط الحاضر بالماضي نظاميا وعقيديا . هذا الربط يسمح بتحقيق تكامل الوعي والضمير الجماعي .

٣ـ التوفيق النظامي ، وهو يعني خلق تجانس بين مختلف النظم المحلية .

٤ ـ القيادة السياسية ، فالقيادة في أوسع معانيها فرد ، طبقة مختارة ، قيادة فكرية ، تتحكم في تحديد نماذج الوحدة السياسية(٩) .

حين نضع هذه النقاط في الاعتبار ، فاننا لا بد وان نتذكر ان نقطة انطلاق العملية الاتحادية قد بدأت على أرضية اجتماعية يغلب عليها الطابع القبلي ، لكنها تتطور بشكل سريع مع نمو المدن وبناء القرى النموذجية وتغير انماط الهيكل الاقتصادي ، مثلما تتغير مع انتشار التعليم وتطور القيم والافكار السائدة . على انه من المهم في عملية التطور هذا ان يجري الربط بين الحاضر والماضي والمستقبل ، وعلى أرضية البنية الاتحادية ، الامر الذي من شأنه ان يعزز هذه البنية ، وان يسهم في تطويرها مثلما يسهم في هذا التطور ما يجري تحقيقه من تجانس في النظم المحلية ومن تكامل بينها وبين النظام الاتحادي ومقوماته بحيث يصبح الانفصال مستحيلا . وبطبيعة الحال فان القيادة السياسية المتمثلة في حكام الامارات تستطيع ان تسهم في الاسراع بتطوير العملية الوحدوية او الابطاء في هذا التطوير .

لقد تمت اقامة دولة الامارات العربية المتحدة على أساس طوعي وتمت أيضا ضمن توجه عام لتعميق مظاهر هذه الوحدة بالتدرج اقليميا وموضوعيا وعمقيا . . فانضمام رأس الخيمة الى الاتحاد ، والنص في دستوره على كونه مفتوحا امام انضمام الاقطار العربية الأخرى ، يعني انه يسلم بضرورة التدرج الاقليمي لتوسيع اطار الاتحاد ، كما ان خطوات تعزيز دور الحكومة الاتحادية وتطبيق نظام الفصل بين السلطات والسعي لتثبيت أسس الممارسة الديموقراطية الشعبية يعني التدرج الموضوعي ، وهناك طموح في ان يصل التدرج العمقي على الاقل الى مستوى التوحيد اي التقارب الهيكلي .

وهذا ما سيتضح لنا من دراسة شخصية الاتحاد .

٧٧ ـ مظاهر الوحدة و ظاهر الاستقلال في بنية الاتحاد :

يقول الدكتور محمد السيد ابراهيم ، مستشار المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة ، انه في ضوء السمات والخصائص التي تميز بين

الاشكال المختلفة لاتحادات الدول ، نستطيع ان نقرر ان اتحاد الامارات العربية هو اتحاد مركزي، فقد قام هذا الاتحاد بين الامارات الاعضاء فيه بمقتضى دستور أقره حكام تلك الامارات ، وتعاهدوا عليه ، واعلنوا فيه قيام الاتحاد بين اماراتهم . وقد تمخض هذا الاتحاد عن ميلاد شخص دولي جديد ، هو دولة الامارات العربية المتحدة . ونصت المادة الاولى من الدستور في ذلك على ان « الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة » ، وهذه الشخصية الدولية الجديدة الناجمة عن الاتحاد تمارس سيادتها في الشؤون الموكولة اليها بمقتضى الدستور على كل اقاليم الامارات ، وهذا ما تنص عليه المادة الثانية من الدستور حيث تقول « يمارس الاتحاد في الشؤون الموكولة اليه بمقتضى هذا الدستور ، السيادة على جميع الاراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للامارات الاعضاء » . ومع ميلاد دولة الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة تجردت الامارات الاعضاء من شخصيتها الدولية ، وذابت في الشخصية الجديدة للدولة الاتحادية ، ولكنها مع فقدانها لشخصياتها الدولية لم تفقد كياناتها الذاتية، بل أصبحت وحدات دستورية داخلية تمارس على أراضيها بعض مظاهر الاستقلال والحكم الذاتي وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور المؤقت اذ نصت على انه « تمارس الامارات الاعضاء السيادة على اراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور » . وهكذا تبرز المعالم الرئيسية للشكل الاتحادي دولة اتحادية تتمتع وحدها بالشخصية الدولية والسيادة الخارجية كما تمارس في الشؤون الداخلية المعهودة اليها بمقتضى الدستور ، السيادة على جميع اراضي الامارات الاعضاء . وتتألف هذه الدولة الاتحادية من امارات اعضاء ، ذابت كياناتها الدولية ، صارت كيانات دستورية داخلية ، تمارس كل منها داخل اراضيها ، نوعا من الاستقلال والحكم الذاتي ، في الشؤون الداخلية المعهودة اليها بمقتضى الدستور . وهذه هي الخصائص العامة المميزة للاتحاد المركزي(١٠) .

ومثل هذه البنية تطرح سؤالا اساسيا ايهما يتفوق على الآخر مظاهر الوحدة ممثلة باختصاصات الدولة الاتحادية أم مظاهر الاستقلال ممثلة باختصاصات الامارات ؟ وهل هناك توازن بين مظاهر الوحدة ومظاهر الاستقلال أم أن هناك اختلال يفرض الرغبة في تطوير ابعاد البنية الاتحادية وفي أي اتجاه ؟

يتناول الدكتور السيد محمد ابراهيم هذه المسألة بالدراسة ، فيستعرض مظاهر الوحدة ومظاهر الاستقلال بالتفصيل (١١) ، وذلك وفق ما نصت عليه أحكام الدستور المؤقت ويستخلص غلبة مظاهر استقلال الامارات على مظاهر الوحدة بين الامارات في دولة الاتحاد ، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

١ ــ اخذ الدستور في توزيع الاختصاصات بين دولة الاتحاد وبين الامارات، بأسلوب حصر المسائل التي تدخل في اختصاص الاتحاد ، وترك ما عداهـــا لاختصاص الامارات . وبهذا أصبح اختصاص الامارات هو الاصل ، واختصاص الاتحاد هو الاستثناء . وهذا التنظيم ينم عن غلبة اعتبارات استقلال الامارات على اعتبارات الوحدة داخل الاتحاد .

٢ ــ ان الاختصــاص التشريعي لسلطات الاتحــاد ينحصر ــ فيما عــدا المسائل الاتحادية بطبيعتها ــ في مسائل ضيقة ينفرد الاتحاد بالتشريــع فيها ، وهي على وجه التحديد الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية والتعليم والصحة والخدمات الطبية والنقد والعملة والمقاييس والمكاييل والموازين وخدمات الكهرباء . اما المسائل الاخرى التي يتولى الاتحاد التشريع فيها كذلك طبقا للمادة ١٢١ من الدستور ، فان الاتحاد لا ينفرد بالتشريع في تلك المسائل ، بل تشاركه الامارات في هذا الاختصاص التشريعي طبقا للمادة ١٤٩ من الدستور ، شريطة الا تصدر التشريعات المحلية متعارضة مع التشريعات الاتحاديــة . وبالاضافــة الى هذا الضيق النسبي في الاختصاص التشريعي للاتحاد والذي يقابله بطبيعة الحال اتساع وامتداد نسبي في الاختصاص التشريعي للامارات ، فان السلطة التشريعية الحقيقية في الاتحاد تتركز في المجلس الاعلى للاتحاد ،وهذا المجلس وهو مشكل من جميع حكام الامارات الاعضاء في الاتحاد يمثل الامــارات ويعبر عــن استقلالها ، كما ان قراراته بالنسبة الى اقرار التشريعات ، تصدر طبقا للمادة ٤٩ من الدستور بأغلبية خمسة اعضاء من سبعة ، على ان تشمل هذه الاغلبية صوتي امارتي ابو ظبي ودبي . وهكذا فان الانكماش في الاختصاص التشريعــي للاتحاد ، وخضوع هذا الاختصاص للسلطة الحقيقية للمجلس الاعلى المعبر عن إرادة الامــارات ، يكشف عن غلبة الاتجاهــات الاستقلالية في تنظــيم وتحــديد اختصاصات السلطة التشريعية الاتحادية .

٣ ــ اما عن تنظيم السلطة التنفيذية في الاتحاد ، فان المجلس الاعلى هــو رأس هذه السلطة . وهذا هو اول مظهر لغلبة الفكرة الاستقلالية في تنظيم السلطة التنفيذية . يضاف الى ذلك ، ان السلطة التنفيذية للاتحاد ، لا تتولى الا تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في المسائل الاتحادية بطبيعتها ، وفي المسائل التي ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها وهي مسائل معدودة ومحدودة . اما المسائل التي تشترك الامارات مع الاتحاد في التشريع فيها ، وهي تمثل الاكثرية ، فان سلطات الامارات هي التي تتولى تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في تلك المسائل ، كل منها داخل اراضيها . وهذا مظهر من مظاهر استقلال الامارات . على انه مما يخفف من غلواء تلك الاستقلالية ، خضوع الامارات في تنفيذها لتلك القوانين الاتحادية، لاشراف السلطات الاتحادية .

٤ ــ اما عن تنظيم السلطة القضائية للاتحاد ، فقد قام هذا التنظيم أساسا على انشاء محكمة اتحادية عليا ، أسندت اليها اختصاصات مستحدثة ، دعت اليها اعتبارات قيام الاتحاد ذاته . من هذه الاختصاصات الفصل في المنازعات التي تثور بين الامارات ، او بينها وبين الاتحاد ، وفي دستورية القوانين الاتحادية او المحلية ، وفي تنازع الاختصاص القضائي . كما قام التنظيم القضائي الاتحادي على انشاء محاكم ابتدائية ، تختص أساسا في الفصل في المنازعات التي تقوم في العاصمة الدائمة للاتحاد ، أو بين الافراد والسلطات الاتحادية . وهكذا لم يمس التنظيم القضائي للاتحاد ، الهيئات القضائية للامارات ، او ينتقص من اختصاصاتها ، أو يوحد بينها ، أو يقطع تبعيتها لاماراتها . وعلى النقيض من ذلك ، فقد جعل انضمام الهيئة القضائية لاية امارة ، الى السلطة القضائية الاتحادية ، امرا جوازيا ، متروكا لحرية واختيار الامارة المعنية . كل ذلك ينضح باستقلالية في التنظيم القضائي للامارات(١٢) .

لقد كانت تلك هي المحصلة التي استقر عليها الاتفاق عام ١٩٧١ عند اعلان قيام الاتحاد ، لكنها لم تكن المحصلة النهائية غير القابلة للتطوير والتعديل باتجاه تعميق مظاهر الوحدة على حساب مظاهر الاستقلال ، ولن تكون كذلك . . .

ان تجربة دولة الامارات العربية هي مثال حي على صحة المقولة السياسية القائلة ان المجتمع الانساني في تطوراته المتعاقبة وخلال فترات معينة من فترات نضوجه التكاملي لا يقبل التعدد وانما يسعى الى الاندماج على انه الصورة الوحيدة لتحقيق التوازن الحقيقي بين مختلف عناصر الجسد السياسي ففي كل يوم يسود اكثر فاكثر الشعور بضرورة تعميق البنية الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة وتفادي ما انطوى عليه الدستور المؤقت من ثغرات تكشفت من خلال الممارسة .

ولقد توقف المجلس الاعلى للاتحاد في ايار ١٩٧٥ عند قضية تعميق أسس الاتحاد ، فاتخذ القرارات التالية التي تعكس ترجيحا لمظاهر الوحدة على مظاهر استقلال الامارات .

١ ــ الموافقة على توحيد قوات الدفاع في دولة الامارات العربية المتحدة في جيش اتحادي واحد يكون له وحده الحق في امتلاك الاسلحة الثلاث المتعارف عليها الجوية والبرية والبحرية ، واقتراح التشريعات والنظم التي تكفل اختصاص السلطة الاتحادية وحدها باستيراد الاسلحة والاشراف الكامل والمباشر على عمليات استيراد السلاح ودخوله الى الدولة .

٢ ـ الموافقة على تمكين وزارة الداخلية من الاشراف الكامل على أجهزة الهجرة والاقامة والامن في الدولة للقيام بمسؤولياتها في حفظ الامن الاتحادي وتأمين استقراره ، وذلك على النحو التالي :

أ) بالنسبة للهجرة والاقامة :

اعداد التشريعات والنظم التي تكفل السيطرة الكاملة لوزارة الداخلية على الهجرة الاجنبية للدولة بحيث تتمكن هذه الوزارة من ممارسة الرقابة الفعالة والمباشرة على جميع مراكز الدخول والخروج لمعرفة الوافدين للدولة والمغادرين لها والمقيمين على أراضيها ، تتولى الوزارة الاشراف على أجهزة الهجرة والاقامة المحلية لتوحيد جهة الاشراف عليها وتوحيد نظمها الفنية والادارية والمالية الى جانب التزام السلطات المحلية بالانظمة المقررة لتنظيم الهجرة الى البلاد .

ب) بالنسبة لأجهزة الأمن :

توحيد اجهزة الامن الداخلي بحيث تتمكن السلطة الاتحادية من الاشراف الكامل والمباشر على وضع الامن في جميع الامارات بما يكفل تحقيق الامن والسلام والاستقرار في الدولة . كما قرر المجلس تدعيم أجهزة وزارة الداخلية المختصة بالامن والهجرة والاقامة وتعزيز خفر السواحل والدوريات المنتظمة حتى يتوفر لدى الشرطة الاتحادية على امتداد سواحل الدولة وربطها مع بعضها بكافة وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية والدوريات المنتظمة حتى يتوفر لدى وزارة الداخلية امكانية السيطرة على الهجرة غير المشروعة للدولة .

ج) بالنسبة للشرطة المحلية :

توحيد انظمة الشرطة المحلية وقوانينها ولوائحها وزيها وشعارها وصرف اعتماداتها ورواتب افرادها من ميزانية وزارة الداخلية . وتظل الشرطة المحلية تابعة للحاكم من الناحية الادارية .

٣ ـ تسليم السلطة المحلية الصلاحيات المقررة لها بمقتضى الدستور حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها في رعاية مصالح الاتحاد وتحقيق أهدافه ، وذلك في المجالات التالية :

أ) الشؤون الخارجية :

مراعاة السلطات المحلية للاختصاصات المقررة للاتحاد في الدستور والقوانين الاتحادية وان تتم الاتصالات الخارجية بالحكومات الاجنبية عن طريق وزارة الخارجية .

ب) النفــط :

تنسيق السياسة النفطية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد وتحقيق التعاون بين الدوائر المحلية ،ووزارة البترول والثروة المعدنية اخطار الوزارة بالاتفاقيات البترول التي تعقدها السلطات المحلية مع الشركات الاجنبية لرعاية المصالح المشتركة وتنفيذ المقررات التي تلتزم بها الدولة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية المتعلقة بالنفط .

ج) الخدمات العامة :

قرر المجلس الاعلى تشكيل لجنة خاصة لتحديد ،وتوزيع السلطات المحلية والوزارات الاتحادية ،وفقا لاحكام الدستور في مجالات الاعلام والمواصلات والصحة والكهرباء والماءوالعدل والاوقاف والشؤون الاسلامية واستكمال الدراسات التي اعدت في هذا الشأن التوحيد الانظمة واعداد القوانين والتشريعات الخاصة بها .

٤ ـ تكليف مجلس الوزراء بتوجيه الاهتمام الى المناطق الشرقية في الدولة وتوفير احتياجاتها من الخدمات المختلفة ،واقامة بعض المشروعات الصناعية فيها الى جانب تطوير امكانياتها الزراعية للاسراع في تنمية هذه المناطق وتحقيق النمو المتوازن في جميع ارجاء الدولة .

٥ ـ تفويض صاحب السمو رئيس الدولة في تشكيل لجنة تأسيسية تتولى اعداد مشروع الدستور الدائم للدولة (١٤) .

وقد اتاحت هذه القرارات المجال امام تدعيم اسس الكيان الاتحادي ، وان كانت تطلعات الشعب في دولة الامارات العربية المتحدة ما زالت ترنو الى مزيد من الخطوات على طريق تدعيم الاتحاد .

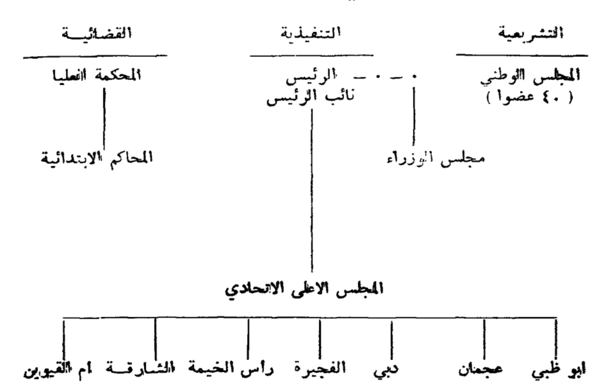
٧٨ ـ هيكل السلطة :

تتكون السلطات الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة من سلطات ثلاث هي السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

وتضم السلطة التنفيذية كلا من المجلس الاعلى للاتحاد ، ورئيس الاتحاد ونائبه ، ومجلس الوزراء الاتحادي . اما السلطة التشريعية فتتمثل بالمجلس الوطني الاتحادي ، ويمارس القضاء الاتحادي دور السلطة الاتحادية .

ويمكن تلخيص هيكل السلطة والعلاقة بين السلطات كما هو مبين بالشكل التالي :

هيكل السلطة في دولة الامارات العربية المتحدة



ان توزيع السلطات على هذا النحو قد يوحي انها قائمة على اساس مبـدأ الفصل بين السلطات الكن دراسة الاختصاصات كما هي محـددة في الدستور المؤقت من شأنها ان توصلنا الـى استنتاج ان السلطة الحقيقية مركـزة فـي المجلس الاعلى الاتحادي .

فمن استقراء احكام الدستور يتبين انه ليس هنالك توحيد بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء . فللدولة رئيس ، ولمجلس الوزراء رئيس آخر ، وليس هناك جمع بين الرئاستين . وتتركز السلطة العليا في الدولة ، في المجلس الاعلى الاتحاد، فهو الذي يتولى رسم السياسة العامة للدولة التي يلتزم الوزراء بتنفيذها ، سواء مجتمعين في هيئة مجلس الوزراء أو منفردين ، ويكونون مسؤولين سياسيا عن تنفيذ هذه السياسة مسؤولية تضامنية فيما بينهم ، أو شخصية لكل وزير امام المجلس الاعلى للاتحاد . وفيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فان هذه العلاقة لم ترتب على اساس التعاون والتوازن بين هاتين السلطتين ، بل على اساس علو السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . ومن مظاهر ذلـك مـا يلـي :

آ) تتولى السلطة التنفيذيه ــ مجلس الوزراء ــ اقتراح مشروعات القوانين في حين لا يملك المجلس النيابي حق اقتراح هذه المشروعات .

ب) لا يملك المجلس النيابي حق استجواب السلطة التنفيذية اصلا ، كما لا يستطيع مناقشة اي موضوع من الموضوعات العامة اذا اعترضت السلطة التنفيذية على ذلك .

ج) للسلطة التنفيذية حق تأجيل جلسات المجلس النيابي وحله ، في حين لا يملك المجلس النيابي تقرير مسؤولية مجلس الوزراء أو الوزراء ، أو سحب الثقة من أحدهم (١٥)

ويستخلص الدكتور السيد محمد ابراهيم انه يمكن القول ان التنظيم السياسي للسلطات في دولة الامارات ، يختلف عن القوالب المعروفة في نظام تركيز السلطات ، كما يختلف عن القوالب الشائعة في نظام الفصل بين السلطات . وانه لا شك ان سبب الاختلاف عن النظم المعروفة ، يرتد الى الاوضاع والظروف السياسية الداخلية في الامارات الاعضاء في الاتحاد ، مما اقتضى تنظيما خاصا للسلطات الاتحادية يوفق بين تلك الاوضاع من جهة ، ويتوافق معها من جهة أخرى . ويمكن القول انه مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي . فهويتوافق مع النظام البرلماني في اصوله الشكلية كما يتوافق مع النظام الرئاسي في أصوله الموضوعية (١٦) .

وفي تقديرنا نحن للمسألة ان النظام السياسي ، أو هيكل السلطة في دولة الامارات العربية المتحدة يمثل اولا صيغة انتقالية فرضتها طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع والدولة ، ويمثل ثانيا صيغة توفيقية بين معطيات الواقع واتجاهات الطموح . ويمثل ثالثا تجسيدا لشكل الوحدة الممكنة ومن ثم فان تطوره ليس مرتبطا فقط بالتطور الاجتماعي ولكن أيضا فيما يفرضه هذا التطور الاجتماعي من تطور وحدوي . .

ولايمكننا ادراك العلاقة الحيوية لشكل السلطة كما سبق استعراضه والوضع الاجتماعي دون أن نأخذ في الاعتبار وجهة نظر مدرسة التطور التاريخي في تفسيرها للتطور السياسي حين تربط بين التراث التاريخي المحلي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية وبين الهيكل النظامي للحكم .

فهذه المدرسة في ربطها بين هذين العنصرين تسلم بالنتائج التالية :

١ ــ ان النظام السياسي نظام نسبي ، وهكذا فاذا كانت الديموقراطية النيابية هي خير صورة للحكم في المجتمع البورجوازي فان نفس تلك الصورة

تصبح اسوا صورة للحكم في مجتمع غير بورجوازي .

٢ ـ ان اي نظام سياسي يجب أن يكون مرنا متطورا لأن الجسد السياسي لا يمكن أن يتجمد ومن ثم فعلى النظام السياسي أن يتابع ذلك الجسد ويلاحقه في تطوراته المختلفة اتساعا وتقلصا .

٣ ـ ان عملية الاصلاح السياسي أو التجديد السياسي تصير لازمة عندما يصل الاختلال في العلاقة بين الهيكل والجسد اقصاه .

٤ ـ ومن ثم تصير اداة التخلص من الاختلال الهيكلي هي وظيفة الدولة التطويرية(١٧) .

ويتضح من مقدمة الدستور المؤقت الوعي لهذه المهمة من مهمات الدولة ، حيث نصت على « ارساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة » وعلى أن « تعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدما نحو حكم ديموقراطي نيابي متكامل الاركان فيمجتمع عربياسلامي متحرر من الخوف والقلق » .

٧٩ ـ الأبعاد العقيدية وآفاق التطور السياسي :

ينطلق دستور دولة الامارات العربية المتحدة من الناحية العقيدية من ضمير عربي اليعبر عن مشاعر الوجدان العربي ومعتقداته. وقد تجلى اول تعبير عن ذلك في اسم الدولةالتي سميت بدولة الاماراتالعربية المتحدة تمسكا باصلها العربي القومي ونسبتها اليه . وتوالت نصوص الدستور المؤقت تفصل قسمات الوجـه العربي لدولة الامارات ، وتكسوه بطابع عربي خالص فأجازت لأي قطـر عربي مستقل أن ينضم الى الاتحاد تعبيرا عن الطموح الوحدوي لدولة الامارات، ونصت على ان دولة الامارات جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطها به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، كذلك على أن الشعب في دولة الامارات العربية جزء من الامة العربية . وكان لابد لهذا الارتباط العربي القومي من أن يوجه سياسة الاتحاد الى التضامن العربي ، فنص الدستور المؤقت على أن تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية .

كذلك حرص الدستور المؤقت على ابراز الطابع الاسلامي للدولة وتأكيده ، فنص على ان الاسلام هو الدين الرسمي للامارات ، وهذا النص الـذي يجـد أساسه في كون غالبية شعب الامارات تدين بالاسلام لا يشكل تقييـدا لحريـة العقيدة الدينية ، أو سندا للتمييز بين أصحاب العقائد المختلفة ، ذلك أن حرية

العقيدة مكفولة بحكم المادة ٣٢ من الدستور المؤقت ، كما ان عدم التمييز بين اصحاب العقائد المختلفة نص عليه في المادة ٢٥ من الدستور المؤقت التي تنص ان « جميع الافراد لدى القانون سواء ، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الاصل او الموطن او العقيدة الدينية او المركز الاجتماعي» . ونصت المادة السابعة من الدستور على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع في الاتحاد ، وهي دعوة للمشرع لاستقاء القواعد القانونية من منابع الشريعة الاسلامية . وهكذا فقد تحددت الابعاد العقيدية لدولة الامارات قومية في عروبتها ، اسلامية في عقيدتها وشرائعها ، تبني اتحادها بالتعاون مع الأقطار العربية ، داخل الوطن العربي الكبير(١٨) وتتجه نحو تحقيق الوحدة العربية كطموح عظيم لامة العرب..

ان هذه المنطلقات العقيدية هي التي تحدد آفاق التطور السياسي لدولة الامارات باتجاه تعزيز البنية الاتحادية في الداخل ، وتعزيز التضامن العربي وتطويره باتجاه الوحدة على الصعيد القومي باعتبار ان التضامن والوحدة هما حجر الزاوية في طموح البناء والتنمية والتطور وصد مخاطر الغزو الخارجي والحفاظ على حرية الوطن المواطنين ..

* * *

مصادر الفصل الرابع

(١) جميع القروض حتى نهاية ١٩٧٥ ابرمت مع دول عربية .

(٢) منها ١١ مليون درهم مساهمة في رأسمال .

(٣) د. محمد حسين البحارنة ، المصدر السابق ، ص ص ٤١ ـ ٤٤ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٤٨

(٥) نفس المصدر ، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

(٦) نفس المصدر ، ص ص ٣١٠ ـ ١٣٤

(٧) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ص ١٢ ـ ١٥

(٨) د. محمد حسين البحارنة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٩) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٢ ، ص ص ٩٠ ـ ١٠٠ .

(١٠) د. السيد محمد ابراهيم ، اسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الوثائق والدراسات ، ابوظبي ١٩٧٥ ، ص ص ٥٠ ـ ٥١

(١١) لطالعة التفاصيل ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ ـ ٦٤ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ص ٦٤ ـ ٦٦ .

(١٣) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(١٤) جمال بدوي ، دعم الكيان الاتحادي قضية شعب ودولة ، وزارة الاعلام والسياحة ، ص ص ٢٤ ـ ٢٨ .

(١٥) د. السيد محمد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ١٠١ ـ ١٠٢

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٠٥ .

(١٧) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص ٦١

(١٨) د. السيد محمد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٥ ـ ١٥٧ .

(١٧) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص (٦٣) .

(١٨) د . السيد محمد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ ـ ١٥٧ .

الفصل الخامس

الاستراتيجيّة العسكريّة وبناء القوّات المسلحة

٨٠ ـ التعريف بالاستراتيجية العسكرية :

كلمة الاستراتيجية تعبير مشتق من الكلمة اليونانية ستراتيجوس التي تعني فن قيادة القوات وهذا معنى قديم ينسجم مع مفهوم الاستراتيجية كما ساد في العصور السابقة ، وهناك تعاريف عديدة أكثر حداثة يعكس كل منها مفهوم قائلة ، ومحتوى وطبيعة الاستراتيجية في عصره .

يعرف كلاوزفيتز الاستراتيجة بانها « نظرية استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب » . ولقد فهم البعض من هذا التعريف انه يعتبر الاشتباك والمعارك الوسيلة الاستراتيجية الوحيدة لايجاد الحل الحاسم بقوة السلاح ، وهذا راي يجرد الاستراتيجية من معظم معانيها وآفاقها والحقيقة ان كلاوزفيتز لم يقصد ما إعتقدوه تماما لأنه يقول في مكان آخر من كتابه «ان تدمير قوى القتال المادية والقضاء على الطاقة المادية لايتمان الا بفضل الاشتباك سواء حدث هذا الاشتباك فعلا أو أنه اقترح فقط في ساحة المعركة ، ورفضه احد الاطراف » . وفي قوله هذا دليل على وجود حوار بين ارادتين ، تخضع احداهما للاخرى بالمعركة أو بمجرد عرض المعركة .

ويعرف فريدريك موريس الاستراتيجية بانها قيادة الجنود حتى يتم الاتصال مع العدو .

ولقد قدم مولتكه تعريفا اشمل للاستراتيجية اذ قال « انها اجراء الملاءمة

العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد مع الهدف المطلوب ». وهذا تعريف يحدد مسؤولية القائد أمام دولته ضمن حدود استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق مصالح السياسة العليا للحرب .

أما ليدل هارت فيعرف الاستراتيجية بقوله ان « الاستراتيجية » هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة» ويرفض أن يعتبر المعركة الوسيلة الوحيدة للوصول الى الهدف ، ويفترض امكانية وصول الاستراتيجية الى هدفها بأخذ مواقع والقيام بحركات تقلب توازن العدو المادي والمعنوي ، بحيث يتم تحقيق هذه السياسية والنصر دون الاشتباك بالمعركة أو بعد معركة غير دامية . كما انه يرى الاستراتيجية لاتعتمد على حركات الجيش فحسب ، بل على نتائج هذه الحركات .

يعرف ريمون آرون الاستراتيجية بقوله « فلنقل ان الاستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الاخرى على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة». وهو يوضح بذلك ان الاستراتيجية فرع من فروع اهداف السياسة ولكنه يقع في خطيئة ليدل هارت نفسها عندما يعتبر ان وسيلة الاستراتيجية هي مجمل العمليات العسكرية فقط .

وينتقد الجنرال اندريه بوفر تعريفي ريمون آرون وليدل هارت ويعتبرهما ناقصين لانهما يعتبران القوى العسكري وسيلة الاستراتيجية الوحيدة ، مع ان القوى المستخدمة في تحقيق الاستراتيجية كثيرة متنوعة . يقدم بوفر تعريفه التالي « الاستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول الى أهداف السياسة » ثم ينتقد هذا التعريف نفسه ليصل في النهاية الى أن الاستراتيجية هي « فن حوار القوى » أو بـ الاحرى « فن حوار الارادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها » وهذا تعريف مجرد الكنه الاقرب الى روح العصر وطبيعته(٢) .

ويتضح من تعريف الاستراتيجية الارتباط الوثيق بينها وبين السياسة ، فهدف الاستراتيجية هو الوصول الى الأهداف التي حددتها السياسة ، مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا افضل استخدام . وقد تكون هذه الأهداف هجومية أو دفاعية أو انها تتوجه الى الوضع السياسي الراهن فقط(٢) .

هذا التعريف يضعنا أمام سؤال محدد :

هل هناك أهداف سياسية أو ضرورات هجومية أو دفاعية تستدعي بناء قوات مسلحة قوية لدولة الامارات العربية المتحدة ، وإذا كانت هناك مثل هذه

الضرورات فما هي الصيغة الامثل لبناء القوات المسلحة في دولة الامارات بحيث يكون بوسع هذه القوات اداء المهمة المنوطة بها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة حيثما تطلبت هذه الاستراتيجية اللجوء الى استخدام القوة ؟ .

٨١ ـ ضرورات بناء جيش قوي للدفاع عن دولة الامارات العربية المتحدة :

ان وقوع دولة الامارات العربية المتحدة في موقع استراتيجي هام عند مدخل الخليج العربي وعلى خليج عمان ، وما تضمه اراضيها وأراضي البلدان المحيطة بها من احتياطي نفطي هائل يمثل مادة استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وكذلك واجبها القومي في المساهمة في مواجهة التحديات المصيرية التي تواجهها الامة العربية ، كل ذلك يفرض عليها بناء قوات مسلحة قوية قادرة على اداء واجباتها الدفاعية سواء على الصعيد المحلي أو القومي . .

يقول سمو الشيخ زايد بن سلطان في تحديد ملامح السياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة .

ـ « ان أبناء الخليج هم حماة الخليج . . ان هذه هي أرضنا ويجب ان تبقى لنا بعيدا عن الصراعات الدولية . وسنحتفظ باراضينا ونتعاون مع أشقائنا على هذا » .

ـ « ان دولة الامارات العربية المتحدة التي حصلت على الاستقلال مؤخرا تعمل من أجل توثيق التعاون بين دول الخليج من أجل الوحدة والتحرر . . اننا لن نذخر وسعا من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا هذه عن طريق التعاون البناء وابعاد المنطقة عن أي تدخل خارجي وعن جميع أشكال الصراع الدولي » .

ـ « ان منطقة الخليج لا تعاني من فراغ وانما تتعرض للخطر ومن ثم تبرز ضرورة التعاون بين دول هذه المنطقة حفاظا على أمنها » .

ـ « لا يجوز لأي عربي أن يغض النظر لحظة واحدة عن المساهمة في استرداد اي حق عربي يطالب به اي عربي بكل ما يملك من طاقات وامكانيات . . ان من واجبنا ان نحافظ على التضامن لأنه طريقنا الى تحرير الارض العربية المحتلة ، ولأن العدو هو المستفيد الوحيد من الخلافات » .

من الواضح اذن أن هناك ضرورات ثلاثة رئيسية تفرض الاهتمام ببناء جيش وطني قوي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وتلك هي :

١ ـ الدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية للدولة في مواجهة اي اعتداء خارجي .

٢ ـ الدفاع عن منطقة الخليج العربي في مواجهة المخاطر الخارجية التي تتهددها

٣ ـ المساهمة في الدفاع عن الوطن العربي واسترداد الاراضي العربية المحتلة .

ومن منطلق هذه الاهداف تتحدد العقيدة العسكرية والسياسية ودور القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة من جهة واهمية الموقع الجغرافي من جهة ثانية .

(١)

العقيدة السياسية والعسكرية

٨٢ ـ العقيدة العسكرية والسياسية ودور القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة :

لكي نتبنى مفاهيم واقعية ونخرج بدراسة موضوعية للقوات في دولة الامارات العربية المتحدة بما لايتجاوز حدود أمنها العسكري ، لا بد من دراسة وتحديد العقيدة العسكرية التي بنيت على اساسها هذه القوات الفتية . وخير مرجع لنا في هذا المجال ما صرح ويصرح به كبار المسؤولين في الدولة حول الاستراتيجية العسكرية وبناء القوات وفي طليعتهم سمو رئيس الدولة القائد الاعلى للقوات الذي وضع سياسة حكيمة لتطوير القوات المسلحة وتزويدها بالاسلحة الحديثة ومضاعفة اعدادها وانشاء المدارس والمعاهد التي خرجت وتخرج مقاتلين اكفاء في فنون القتال قادرين على حماية الوطن والذود عن حياضه . وهكذا بدأ بناء جيش دولة الامارات على اسس علمية متينة بمجرد اعلان مولد الاتحاد ، وبرز آنذاك الاتجاه لتعريب الجيش بزيادة عدد الضباط والمسؤولين من ابناء دولة الامارات العربية المتحدة ، كما تم تحويل الالقاب والاسماء العسكرية الى القاب واسماء عربية . يقول الشيخ زايد : « ان الارادة الواحدة ادت الى انشاء قوة دفاعية اتحادية تحافظ على كيان وسلامة اراضي البلاد ، وارتفع علم الوطن خفاقا على قواته المسلحة ليؤكد للشعب انها أصبحت ملكه ، وانها تدين بالولاء لدولة الامارات العربية المتحدة وتدافع عن كيانها وتذود عن حماها ، فالدولة الجديدة مصممة على المضي في طريقها بدون توقف ، لن تتوانى لحظة واحدة عن استكمال قوة دفاعها

وتطويرها لتصبح من الدعامات العربية في المنطقة » .

وفي اطار التنظيم والتنسيق داخل وزارة الدفاع تجد بان هـذه الوزارة قطعت شوطا في تنسيق العمليات العسكرية والمناورات التدريبيـة في الامارات والعمل على تنظيم وانتشار قوة دفاع الاتحاد ثم القوات المسلحة للاتحاد بعـد توحيد القوات في مختلف انحاء الدولة والتحكم في استيراد الاسلحة والعمل على تنظيم وانتشار قوة دفاع الاتحاد في مختلف انحاء الدولة وتنسيق الاتصالات بين مختلف قوى الامن في الدولة وتنسيق مراقبة واستعمال المجال الجوي للدولة والعمل على تزيد قوة دفاع الاتحاد بالاسلحة المعدات والتموين وتطبيق احدث الوسائل في الحصول على كافة المعلومات عن اعداء البلاد(٣) .

اذن نحن امام معطيات كلها تشير بان القوات المسلحة في دولة الامارات انما قامت على أسس راسخة لتحمل منذ البداية مقومات الجيش الوطني الذي يعبر عن طموحات الشعب لتنفيذ مهمته الاولى وهي حماية الوطن . والصعوبات التي رافقت انشاء هذا الجيش الفتي انما هي من الامور الطبيعية بل والعادية ، اذ لا يمكن لأي جيش في طـور التأسيس الا ان تعترضه صعوبات تنظيمية وادارية وفنية ، ومع ذلك فان التطور الكبير الذي احرزه حيش الاتحاد في مدة قصيرة لامر يثير الاعجاب والتقدير .

ولقد مر بناء القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة بمرحلتين . .

في المرحلة الاولى كانت هناك قوات خاصة في الامارات الى جانب وجود القوة الاتحادية المشتركة .

وفي المرحلة الثانية جرى توحيد كافة القوات المسلحة في الامارات فـي جيش وطني واحد ... فكانت وحـدة القوات المسلحة ركيزة للبنيان الاتحـادي وخطوة كبيرة على طريق تعزيز قدرة هذه القوات . .

يقول الشيخ زايد : « ان بناء القوات المسلحة في اي بلد ، انما هو عمـل عزيز على ابنائه . ومن هذا المنطلق دعتنا الحاجة الماسة للعمل على دمج قواتنا المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة . وهذا الامل يراودنا منذ البداية ، لانه يعني لنا جمع الشمل وتوحيد الكلمة والتآزر بين اخوة تربطهم أواصر القربى والدم والجوار من اجل رفع مستوى أبناء هذا الشعب تحقيق مايصبو اليه من الخير والعزة والرفاهية » .

لقد كان توحيد القوات المسلحة بمستوى الايمان الكبير الذي رافق بناء دولة الامارات العربية المتحدة ، وبمستوى الاستجابة لضرورة تـدعيم المسيرة

الاتحادية ، واعطائها القدرة السياسية والعسكرية اللازمة . فقبل توحيد هذه القوات ينظر اليها باعتبارها اجزاء مبعثرة لاتملك القدرة على اعطاء الدولة قوة القرار السياسي ، فجاء توحيد القوات المسلحة تحت قيادة مركزية واحدة وصهرها في بوتقة واحدة ومفاهيم واحدة ، ليساعد الدولة في ان يكون لها الموقف السياسي الذي تساهم به مع الدول الشقيقة المجاورة بغية تحقيق الامن والازدهار في منطقة الخليج الى جانب ان هذه القوات ستكون على الدوام سندا للجيوش العربية في مواجهة العدو الصهيوني .

ولقد حقق توحيد القوات المسلحة لدولة الامارات ـ كما يقول سمو الشيخ محمد بن راشد وزير الدفاع ـ الغايات المرجوة منه ، وهي التأكيد بان شعب دولة الامارات هو شعب واحد لم تكن تفصله غير حدود مصطنعة وهمية . ويضيف قائلا : « في الماضي كان كثير من المراقبين يعتقدون ان توحيد القوات يعتبر أمرا صعب المنال ، ولكننا بايماننا بوحدتنا ووحدة شعبنا خيبنا ظن الكثيرين . ان توحيد القوات هو اكبر خطوة حققتها دولة الامارات على طريق الوحدة » .

ويقول سمو الشيخ خليفة بن زايد نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة : « ان دولة الامارات العربية المتحدة جزء لايتجزأ من الامة العربية وقواتنا المسلحة بعد ان توحدت لم تعد قوة لدولة الامارات العربية فحسب ، بل هي قوة أضيفت الى قواتنا المسلحة وهي على اتم الاستعداد للمساهمة في ضريبة الدم العربي دفاعا عن الوطن العربي في مواجهة الصهيونية »(٤) .

وقد جاء توحيد القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة في اجتماع المجلس الاعلى للدفاع بدولة الامارات العربية المتحدة يوم ٦ ايار ١٩٧٦ برئاسة الشيخ زايد بن سلطان فبعد مناقشة التقرير الذي قدمه وزير الدفاع ، اتفق المجلس الاعلى للدفاع على :

١ ـ توحيد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية في دولة الامارات العربية المتحدة تحت قيادة مركزية واحدة تسمى القيادة العامة للقوات المسلحة .

٢ ـ تشكيل الوحدات العسكرية التي تشرف عليها رئاسة هيئة الاركان وتسمى المناطق الجديدة .

٣ ـ توحيد العلم العسكري والشعار والزي العسكري واعلام القادة على مختلف مناصبهم .

ولقد باشرت وزارة الدفاع ورئاسة الاركان في تنفيذ قرارات المجلس الاعلى للدفاع مع اعداد الخطط بتسليح وتجهيز وتطوير القوات المسلحة واتخاذ التدابير الكفيلة بتنظيم القوات المسلحة وتدريبها وإدارتها بما تتطلبه المهمة الملقاة على عاتقها في الدفاع عن الدولة ، مع السعي الجاد لاعداد هذه القوات ورفع كفاءتها القتالية وامدادها بالكوادر لتتولى المسؤولية في فروع القوات المسلحة ،وتم وضع الانظمة والتعليمات التي تحدد اسلوب العمل والتدريب. وقد اعلنت لجان لتقوم ببناء هيكل القوات المسلحة من جديد بما يتلاءم مع المهمات والمتطلبات اللازمة للمرحلة المقبلة ، كما استقطب الخبراء العسكريون العرب ذوو الكفاءة العالية لتقديم خبراتهم والمساعدة في بناء الجيش على اسس سليمة ومتينة ، كما انه تم توطيد سياسة تعريب القوات وتسليم ابناء الامارات المناصب القيادية .

ولتعميم المساهمة الوطنية في واجبات الدفاع ، أمر الشيخ زايد باقامة معسكرات صيفية لطلبة المدارس يجري فيها تدريبهم على فنون القتال بالاسلحة الخفيفة وتحبيبهم بالحياة العسكرية وتزويدهم باللياقة البدنية المناسبة ، واستخدام مبادىء الطبوغرافيا وتكتيك الميدان وغيرها من المهارات كاستخدام الاجهزة اللاسلكية .

وكان من الثمرات الايجابية لدمج القوات المسلحة مناورة سيف التي اشتركت بها كافة الوحدات العسكرية من المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى ولواء اليرموك والمنطقة الشمالية بالاشتراك بين كافة صنوف الاسلحة بما فيها السلاح الجوي – وكانت فكرة المناورة الدفاع عن سيادة الدولة واشراك القوات تحت قيادة مركزية واحدة والتنسيق بين قطاعات وقيادات المناطق . كما استهدفت المناورة الوقوف على مدى احتياجات القوات المسلحة من الاسلحة والمعدات سواء من ناحية الكم او النوع ، وصقل معلومات الضباط على كافة المستويات وتدريبهم على نظام التعاون بين مختلف الصنوف . واستهدفت المناورة بالنسبة لصف الضباط تدريبهم على تنفيذ المعركة الدفاعية ومساعدة القيادة في السيطرة على القوات . كما استهدفت تدريب الجنود على كيفية استخدام الارض والسلاح واجراء المناورة بالقوات وبالنيران ، واختبار القدرة العالية للافراد . وكانت فكرة المناورة هي انه نتيجة لدخول البترول كسلاح فعال في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ما أحدثته من آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ومع احتمال وقوع جولة خامسة من القتال بين العرب والعدو الصهيوني ، فان العدو يهدف الى توجيه ضربة الي البترول في المنطقة واخراجه من الصراع . تستهدف المناورة مواجهة مثل هذا الاحتمال . وقد تمت المناورة بمراحلها وفق الخطة المرسومة لها . وتم فيها التعاون الفعال بين مختلف صنوف الاسلحة ، وشملت الاراضي الواسعة

التي دارت فيها المناورة تضاريس متعددة .

وبتوحيد القوات المسلحة باتت كل المعاهد والمدارس العسكرية لمختلف الصنوف تحت اشراف وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان ، واصبحت تستقبل كل العناصر من جميع المناطق ، وتقوم بتدريب هذه العناصر حسب خطة واحدة ونظام منهجي جيد . ومن فترة الى أخرى يجري تخريج دورات من مختلف الاختصاصات لرفد القوات المسلحة بالعناصر الفنية اللازمة لبنائها . كما تقوم الوزارة بشكل دائم بارسال البعثات العسكرية الى الدول العربية والصديقة لتأهيل الضباط .

وتقوم رئاسة الاركان باعداد برامج محوالامية بين صفوف العسكريين أثناء التحاقهم بالقوات المسلحة ، وهي تساعدهم وتأخذ بيدهم لشق الطريق نحو المعرفة الصحيحة .

وتسعى الوزارة بشكل دائم لتطويع ابناءدولة الامارات وابناء الوطن العربي لتأمين القوة البشرية اللازمة لاستخدام الاسلحة والمعدات احديثة وبناء الجيش القوي الحديث القادر على القيام بالمهام الوطنية الموكلة اليه .

وتحرص وزارة الدفاع في دولة الامارات على تحقيق اقصى التعاون مع الجيوش العربية الشقيقة انطلاقا من الايمان بوحدة الامة العربية. في هذا الصدد يقول وزير الدفاع في دولة الامارات « ان هدفنا من الدمج أن يصبح هذا الجيش جيشا قويا تفتخر به الامة العربية كلها ، ونعتبره وحدة من وحدات الجيش العربي الكبير » ..

٨٣ ــ الأسس المتينة لبناء القوات المسلحة :

لقد اجمع معظم القادة المفكرين العسكريين ان الامم لاتنال الظفر ما لم تتوفر في قواتها المسلحة العناصر التالية :

١ ــ كفاءة القيادة .
٢ ــ المعنويات العالية .
٣ ــ الضبط المتين .
٤ ــ التدريب الراقي .
٥ ــ التسليح والتجهيز الجيدان .

وقد يقول قائل ان وجود قيادة كفوءة وحده يكفي لكسب الحرب . وهذا

القول غير صحيح ، لأن القيادة الجيدة وحدها لا تستطيع خلق المعجزات اذا كانت القطعات التي تحت امرتها غير مدربة ، وكان انضباطها ضعيفا ، وكانت معنوياتها واطئة ، وتسليحها منحطا . ومن يقول ان التدريب والتسليح الجيدين قد يؤديان وحدهما الى النصر فقوله مردود ايضا ، إذ بدون القيادة الجيدة والمعنويات العالية والضبط المتين لا يتسنى النصر .

من هنا يظهر التلازم بين العناصر الخمسة السابقة وكون كل منها يكمل العناصر الاخرى ، فان اختل احدها أصبح احراز النصر بعيد المنال .

فلا يمكن احراز النصر دون قيادة كفوءة تستطيع معالجة المواقف بحكمة وروية ، وتستغل الفرص لانزال الضربة القاسية بالعدو .

ولا تستطيع هذه القيادة مهما كانت كفاءتها ان تحقق النصر اذا كانت معنويات القطعات وتدريبها وضبطها ضعيفا وليس بالمستوى المطلوب .

كما لايمكن للقطعات ان تقاتل عدوا مدربا ومسلحا بصورة جيدة إذا كان تدريبها سيئا أو كانت أسلحتها ناقصة وبالية لا تواكب التطور الذي يطرأ على التسليح بسرعة . كما لا يمكن استمرارها بالقتال اذا كانت تعتمد في تسليحها وتجهيزها على المصادر الخارجية فقط .

لذلك يجب ان يسعى المسؤولون منذ السلم إلى تأمين وبناء هذه العناصر الخمسة في الجيش وان تسير بمستوى واحد نحو الكمال ، اذ بها وحدها نكون قد اعددنا جيشا قويا عازما على النصر ، قادرا على سحق الاعداء ، محافظا على كرامة الأمة ، ذائدا عن حياض الوطن ، محققا لاماني المواطنين .

ولنتناول كل واحد من هذه العناصر على حده .

١ ـ القيادة الكفوءة :

ان الكفاءة القادة الذين يقودون القطعات على اختلاف رتبهم تأثيرا كبيرا على سير المعارك ، خاصة أولئك الذين يقودون التشكيلات الكبرى ويضعون الخطط العامة للمعركة . والتاريخ العسكري مليء بالامثلة الواضحة على عظم الدور الذي يلعبه القادة ، فقد انتصر العرب على الفرس والروم عندما قادهم خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وهم قلة ، ومكن هانيبال القرطاجيين من الظفر على أول امة حربية في العالم (الرومان) بفضل قابلياته في فن القيادة الذي برع فيه .

وتعتبر القيادة الكفوءة من أهم العناصر التي ترفع المعنويات وتقوي روح الضبط في القطعات ، فاذا فقدت القطعات ثقتها بقيادتها نتيجة اخطائها المتكررة

وارتباكها وترددها فتهبط معنوياتها لانها تشك بنجاح الخطط التي تضعها مثل هذه القيادة ، وينعدم انضباطها لانها سوف تتقاعس في تنفيذها للاوامر والخطط لاعتقادها بان هذه الخطط تقودها الى الدمار .

وتبرز اهمية التفوق بالقيادة بصورة خاصة في حالة الاشتباك بالقتال مع عدو له من المعنويات والضبط والتدريب والتسليح ما لدى قواتنا ، فتكون المعركة في هذه الحالة صراعا بين ادارة القائدين المتصارعين ، ويكون النصر رهين شخصية القائد الذي تفوق على خصمه بكفاءة وسرعة القرارات التي يتخذها وصوابها وبعد نظره وشجاعته واقدامه ودهائه وقابلية التصور التي يمتاز بها .

ومن هنا تبرز أهمية الجهد الذي تبذله القوات المسلحة في دولة الامارات العربية على صعيد استقطاب الكفاءات العسكرية البارزة والاهتمام بتأهيل الضباط وتدريبهم ليكونوا بمستوى المسؤولية القيادية في ادارة القوات وقيادتها.

٢ ــ المعنويات :

المعنويات هي تلك القوة غير الملموسة التي تدفع الانسان إلى التمسك بالصبر والشجاعة والثبات ازاء الشدائد والاخطار ، وتجعل كل فرد في الجماعة يبذل آخر قطرة من دمه في سبيل تحقيق الهدف المشترك غير ملتفت الى ماقد يصيبه من ضرر أو أذى . وقد عرفها البعض بانها مجموعة الخصائص القومية والذاتية والنفسية والحياتية للضباط والجنود النابعة من طباع الشعب ومبادئه القومية والاجتماعية والاقتصادية . يتوقف النجاح في الحروب دائما على المعنويات العالية ، فكثرة العدد وجودة الأسلحة وحدهما غير كافيين لأنهما لايعوضان عن الشجاعة والاقدام والنشاط والعزم والمهارة وروح التعرض الجريئة التي تنبثق عن العزيمة الوطنية على الانتصار . لقد قال نابليون « ان ثلاثة أرباع النصر في المعركة يتوقف على العوامل المعنوية بينما يتوقف الربع الأخير على العوامل الاخرى » .

أما المارشال مونتغمري فقد قال « اني اعتبر الروح المعنوية العامل الكبير والوحيد في الحرب وبدون روح معنوية عالية لا يمكن تحقيق اي نجاح مهما كانت هناك خطط سوقية تعبوية جيدة » . لذا يجب على القادة كافة مهما اختلفت رتبهم خلق المعنويات وانعاشها في نفوس جنودهم منذ السلم لأن تنميتها وادامتها ضروريان لكسب الحرب .

ان الجيش جزء من الشعب ، وهو يستمد قوته منه ، ولا يمكن خلق معنويات عالية في جيش إذا كانت معنويات الشعب واطئة . ولاجل خلق شعب ذي معنوية عالية يجب ان يثق الشعب بقادته اذ ان هذه الثقة هي الاساس الاول في

تنمية الروح المعنوية ، والثقة تأتي من استقرار الوضـــع السياسي وانصهـــار الشعب في وحدة وطنية ، وايمانه بقضية واحدة ، وتأكده من ان حكومته وقادته ساهرون على مصالحه ، مؤمنون بوجوده ، يعملون لصالح الوطن باخلاص .

وزرع الثقة في نفوس الشعب تنعكس على الجيش . وينبغي الا ننســـى ان الضابط والجندي سريع لتأثر ببيئته واصدقائه واخوانه وكل من يتصـــل بهم . لذلك لا يمكن خلق معنوية عالية في الجيش ما لم يكن الراي العام موحدا وما لم تكن الثقة بين السلطة والشعب وطيدة .

كذلك فان معنوية الجندي ترتفع اذا وثق بسلاحه وتدريبـــه وتجهيـــزه وقياداته وبنفسه روحدته .

ويمكننا اجمال النقاط التي تقوي الروح المعنوية في :

ـ الايمان بالهدف .
ـ تاريخ الامة وماضيها المجيد .
ـ الثقة بين الشعب وحكومته وقادته . ثقة الجندي بقائده وزعيمه وآمريه بالتسلسل .
ـ الضبط الصارم (الضبط الفردي ضبط الوحدة) .
ـ التدريب الجيد .
ـ التسليح الجيد .
ـ القيادة الجيدة .
ـ التجهيز الجيد .
ـ الادارة الجيدة .
ـ النصر في المعارك .
ـ تامين الأمور الادارية بهمة جيدة .

ويلاحظ الاهتمام الخاص بالجانب المعنوي في القـــوات المسلحـــة لدولـــة الامارات العربية المتحدة انطلاقا من وعي الاهمية الخاصة لهذا الجانب في بنـــاء الجيش الوطني القوي .

٣ ـ الضبط المتين :

قال الخليفة العادل عمر بن الخطاب : « ان ذنوب الجيش اخوف عليهم من عدوهم » ، وقال الجنرال فوش « ان الجيش كيان ضعيف يستمـــد حياته من الضبط ، والضبط قوة الجيش ورباطه » .

والضبط لغويا معناه الالزام والاخضاع . ومعناه العام هو التدريب المؤدي الى النظام والطاعة والسيطرة على النفس ذاتيا ، وتعود الجلد والصبر على المكاره بنظام ورضى .

ان للضبط علاقة قوية بالمعنويات العالية ، وهما متلازمان يتمم احدهما الآخر ، فان انحط احدهما أثر على الآخر ، فاذا انخفضت المعنويات وحلت الروح الانهزامية وفقدت الثقة بين الرئيس والمرؤوسين ، انهار الضبط وحلت الفوضى ، وانفقدت الالفة وروح الجماعة ، ويتعذر بذر التضحية والشجاعة وادامة المعنويات في قطعات لا يسودها الضبط المبني على الطاعة التامة الاحترام المتبادل بين الرئيس والمرؤوس والتقيد بالانظمة والأوامر .

للضبط ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ ـ الطاعة التامة الاحترام المتبادل .
٢ ـ الثبات .
٣ ـ التنظيم والنظام .

والنظام هو درجة الالزام للسيطرة على تطبع الجندي في حياته اليومية ، والتدابير المطلوبة لتهذيبه وتدريبه ضمن وحدة مقاتلة .
يكون الضبط في الفرد مستندا على الثقة ، ثقة بآمريه ورفقائه واسلحته ، وثقته بنفسه ، وبالقدر الذي تكون فيه تلك الثقة عظيمة ترتفع معنوياته .

ويجب الا تبنى اسس الضبط على الخوف والرهبة والزجر والتوبيخ ، لأن هذه الاسس سرعان ماتنهار اذا ماتعرضت الوحدة او التشكيل الى اي ضغط غير متوقع او نكسة في المعركة ، وانما أسس الضبط يجب ان تبنى على المحبة والاحترام والشعور بالواجب والمسؤولية والألفة والاخلاص وتفهم الأهداف التي قام من اجلها الجيش ، من ثم معرفة القضية التي تقاتل من أجلها ، فيجب ان تسود المحبة فيما بين الجنود ، وبينهم وبين ضباطهم وقادتهم بحيث يتفانى الواحد في سبيل الآخر .

٤ ـ التسليح والتجهيز :

كانت الجيوش قديما تربح المعارك اذا توفر فيها العناصر الثلاثة السابقة ، ولم يكن للتسليح والتجهيز تأثير كبير لأنه كان بدائيا لا يتعدى السيف والرمح والسهم والمنجنيق . لكن اهمية التسليح كعامل من عوامل النصر برزت بعد ظهور البارود ، واخذت اهميته تزداد بتطور الاسلحة وتنوعها حتى اصبح التسليح عاملا

حاسما بعد ظهور الطائرة والدبابة والمدافع الثقيلة ، وبعد التطور العلمي الهائل واثره في ظهور الاسلحة الموجهة والنووية .

ونتيجة لهذا التطور اصبح من الصعب احراز النصر على عدو مجهز ومسلح باحدث الاسلحة بالاعتماد على تفوقنا بالقيادة والمعنويات والضبط فقط . ولنا من استخدام القنبلة الذرية الامريكية في هيروشيما مثالا واضحا على أهمية التسليح . فقنبلة واحدة قضت على المقاومة اليابانية واجبرت اليابان على الاستسلام رغم تفوق الجيش الياباني على الجيش الاميركي بالقيادة والضبط والمعنويات .

والحرب اليوم اصبحت حرب موارد ، يفوز بها من يستطيع ادامة قطعاته بسيل مستمر من المواد والتجهيزات والاعتدة والاسلحة دون انقطاع وفي الوقت نفسه يسعى لتدمير منابع موارد العدو ليحرمه من هذا العنصر الرئيسي في المعركة. وقد اعتبر في السنين الاخيرة ان تدمير مصانع العدو ومعامله الحربية هو هدف الحرب الاول ، اذ أن القضاء عليها يسهل كثيرا تدمير جيش العدو وهو الهدف الاصلي المتوخى من الحرب .

كذلك أصبح للتسليح تأثير كبير على رفع أو خفض المعنويات ، فاذا وثق الجندي بسلاحه وتأكد من تفوق جيشه بالتسليح على العدو بالنوع والكمية ارتفعت معنوياته ، وبات لا يخشى شيئا ، اما اذا كان العدو متفوقا ، فستتأثر معنويات قطعاتنا وتنخفض .

لذلك يجب ان نهتم اهتماما بالغا بتسليح وتجهيز جيشنا والتهيؤ ايضا لادامة هذا التسليح والتجهيز اثناء الحرب باستمرار وبمستوى عال .

والعوامل التي تحدد بناء وتجهيز وتسليح القوات المسلحة للبلد تحدد بما يلي :

١ ــ الحالة الاقتصادية والصناعية والمالية والزراعية .
٢ ــ مستوى التطور العلمي والتكنولوجي .
٣ ــ النظام السياسي والاجتماعي للبلد .
٤ ــ عدد ونوعية السكان .
٥ ــ وسائط النقل وتنوعها .
٦ ــ طبيعة الارض وسعة رقعة البلاد .
٧ ــ تسليح وتجهيز الاعداء وقابليتهم الصناعية والاقتصادية والمصادر التي تجهزهم وإمكاناتهم الاخرى .

ويعتبر الوضع الاقتصادي للبلد اهم هذه العوامل عليه يعتمد بناء القوات المسلحة العددي والنوعي ، فكلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي للبلد كلما ازدادت قدرته على الاحتفاظ بقوات كبيرة وتزويدها باحدث الاسلحة والتجهيزات الحربية ، وبعبارة أوضح فان إمكانية البلد الاقتصادية تحدد قدرته الحربية .

من هذا المنطلق يمكننا التأكيد ان دولة الامارات العربية المتحدة بحكم امكاناتها الاقتصادية الراهنة تستطيع بناء وتطوير قوات مسلحة تتناسب مع ظروفها ومتطلبات استراتيجيتها ، ويفترض ان تعتمد هذه القوات على التزود بالاسلحة الصاروخيــة والالكترونية والطائرات الحديثة بما يؤهلها للدفاع عن الوطن ضد أي غزو .

٥ ـ التدريب :

للتدريب أهمية كبيرة لعلاقته الوثيقة بالضبط والمعنويات والتسليح . فالتدريب الجيد المتواصل ينمي الضبط وبالتالي يرفع المعنويات ، كما انه لا فائدة من أسلحة جيدة بأيدي الجنود اذا كانوا لا يحسنون استخدامها . وبالنسبة لدولة الامارات فان التدريب يجب ان يولى اهمية قصوى ، فالنقص في حساب الكم يجب ان يعوض بالنوعية التي تتأتى من التدريب الجيد ، كما ان استيعاب الاسلحة الحديثة المتطورة وخاصة الصواريخ والاسلحة الالكترونية يحتاج للكوادر المؤهلة علميا والمدربة تدريبا قاسيا وراقيا . وقد تطور التدريب وزادت أهميته بتطور الاسلحة والتجهيزات العسكرية تنوعها وتعقدها حيث اصبحت تحتاج الى خبرة فنية عالية وتدريب شاق متواصل ومستمر ، ونتيجة هذا التطور اصبح لزاما الحصول على جنود ذوي مستوى ثقافي معين يتمكنون من اتقان وادارة هذه الاسلحة والتجهيزات بكفاءة حيث لايستطيع غير المثقف الوصول الى المستوى المطلوب لادارة التجهيزات والاسلحة الفنية . ولما كانت دولة الامارات لا تستطيع في الوقت الحاضر الحصول على عدد كبير من المثقفين في سلك الجندية ، وهـذا هو الواقع ، فيجب على الوحدات ان تولي اهتماما خاصا فـي تهذيب الجنود وتعليمهم حتى يتمكنوا من التدريب على الاسلحة والتجهيزات بيسر وسهولة ، وهذا ما يحدث بالفعل . لكن ذلك وحده لا يكفي لحل المشكلة اذ يجب تشجيع الشباب المثقف بكل الوسائل والسبل للتطوع في الصفوف الفنية التي لا يمكن لغير المثقف ان يتقن استخدام أسلحتها وأدواتها كالقوة الجوية والدروع والهندسة الرادار المخابرة والصواريخ ..

ستبقى الغاية من التدريب دائما وابدا تأمين النصر في المعركـة ، لذلـك يتوجب اعداد ضباط ذوي كفاءة عالية لائقين جسميا وعقليا لقيادة الوحـدات والتشكيلات وتهيئة ضباط صف وجنودماهرين فياستعمالاسلحتهم وتجهيزاتهم ولهم مقدرة عقلية وبدنية على أداء دورهم في الحرب الحديثة للوصول الى الغاية وهي النصر لا بد ان يستهدف التدريب تنمية الصفات العسكرية التالية في نفوس الضباط وضباط الصف والجنود .

- الشجاعـة .
- تحمل المشاق .
- الزمالـة .
- التضحية .
- الكتمان .
- الشعور بالمسؤولية .
- الشعور بالمواطنة .

ولتحقيق النصر فقد ادركت القيادة العليا للقوات المسلحة في دولة الامارات بأنه لا بد من وضع سياسة ثابتة وطويلة الامد للتـدريب تستند على عوامـل كثيرة اهمهـا :

- طبيعة تسليح وتعبئة العدو المحتمل .
- طبيعة الاراضي التي يحتمل ان تقاتل فيها القوات .
- طبيعة تسليح ومستوى ثقافة القطعات في القوات المسلحة .
- العقيدة التعبوية التي تتبناها القوات المسلحة في الدولة .

(٢)

أهمّية الموقع الاستراتيجي للدّولـة

٨٤ ـ تمهيـد :

(آ) اهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الامارات العربية

قبل الدخول في بحث اهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الامارات العربية المتحدة لابد لنا من دراسة موجزة للجغرافيا العسكرية ككل ، ومن ثم دراسـة

الجغرافيا العسكرية لدولة الامارات ، باعتبار أن موقعها الجغرافي والمناخي وما على ارضها من تضاريس وما في باطنها من ثروات هي فيمعظمها مكملة لنظائرها في البلدان العربية وخاصة في منطقة الخليج .

وسنبدأ باعطاء لمحة موجزة عن سكان الوطن العربي على ضوء الشروط العسكرية التي تتأثر بعدة ظروف اهمها طبيعة الارض وتضاريسها والمناخ والموقع وغير ذلك من العناصر التي تتأثر بالاقتصاد واسلوب الانتاج .

الجغرافية العسكرية للوطن العربي :

يسكن الارض العربية قرابة ١٣٠ مليون نسمةمنهم اربعة ملايين من الاجانب وهذا يشمل المحتل والمستوطن . ويقطن ثلثسكان الوطن العربي في آسيا والباقي في افريقيا . ويعيش عدد كبير من العرب خارج الوطن العربي في المهاجر .

تؤثر شروط البيئة التي تسيطر على الوطن العربي على توزيع السكان ، فنرى اماكن مكتظة بالسكان وأخرىتكاد تكونخالية. ويتجمع اكثر سكان الوطن العربي فيالمنطقة القريبة من البحر الابيض المتوسط بينخطي عرض + ٣٠ درجة و + ٣٧ درجة شمال خط الاستواء ، وتشمل هذه المنطقة بلاد الشام والعراق ودلتا النيل وهضبة برقة وجبال النفوسة ومنطقة الاطلس في المغرب ، وهذه المطقة ذات الكثافة السكانية العالية تمثل١٩ ٪ من مساحة الوطن العربي ويقطنها ٥٣ مليون نسمة اى ٥٨ ٪ من مجموع السكان .

وتختلف الكثافة البشرية ضمن القطر الواحد ، ويكون العامل الرئيسي في التكاثف البشري في الوطن العربي توفر المياه والتمكن من الزراعة .

ونظرا للشروط الاجتماعية والمعتقدات الموروثة فان اليد المنتجة في الوطن العربي تكاد تقتصر على الذكور من السكان . ويلاحظ في المتوسط العام في الوطن العربي انه يتساوى عدد الذكور والاناث .

ولمعرفة الاوضاع الصحيحة للسكان يجب تصنيفهم حسب فئات العمر وذلك لتحديد الذين هم في سن الخدمة العسكرية وتعداد السكان الذين يشاركون دفع الضرائب ونسبة العاجزين عن العمل ولهذه الغاية يرسم مايسمى بهرم الاعمار . فاذا أخذنا نسبة تفصيلية مئوية لتوزيع السكان حسب الاعمار في المشرق العربي نجد :

النسبة	السن
٣٨ر٩ ٪	٠ – ١٤
٣٩ر٥ ٪	١٥ – ٤٠
١٦ر٨ ٪	٤٠ – ٥٩
٨ر٦ ٪	٦٠ فما فوق

أما في المغرب العربي فنجد الوضع كما يلي :

النسبة	السن
٤٠ ٪	٠ – ١٤
٥٩ ٪	١٥ – ٦٠
٩ ٪	٦٠ فما فوق

فاذا افترضنا ان سن الجندية محصورمابين ١٥ – ٤٠ سنة وفي فئة الذكور فاننا نجد على اعتبار سكان الوطن العربي من العرب ١٢٦ مليون نسمة ان العرب الذين هم في سن الجندية ٢٠ مليون نسمة .

لكن ينبغي ان نلاحظ انه يؤثر على الوضع البشري للوطن العربي عوامل متعددة تحد من قدرة المواطن العربي . فالامراض من اهم العوامل المؤثرة ، ويزيد المناخ من شدة فعالية الامراض ، ومن العوامل الاخرى المؤثرة انتشار الأمية . كذلك فان الفقر يلعب دوره في التأثير على فعالية وقدرة المواطن العربي .

فسكان الوطن العربي المنتجون عددهم كبير الا أن عوامل الجهل والفقر والمرض تحد من المردود الذي يمكن ان يقدموه .

ويمتد الوطن العربي من حيث الموقع الجغرافي على ٧٦ درجة طولية من ١٦ الى ٦ درجة شرق وعلى ٢٢ درجة عرض من – ٥ درجات شمال خط الاستواء وحتى ٣٧ درجة ، ويشكل هذا امتدادا مقداره ٧٥٠٠ كم باتجاه شرق – غرب و ٣٠٠٠ كم باتجاه شمال – جنوب .

ان الموقع الجغرافي للوطن العربي الذي يصل كلا من قارات أوروبا وآسيا وافريقيا ببعضها بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي ، ويعتبر موقعا جغرافيا مسيطرا . وقد اسبغ هذاالوضع الجغرافي على المنطقة دورا هاما ودائما عبر التاريخ ، حيث كان هذا الموقع حاجزا لحركة الجيوش والبضائع والافكار .

وقد كانت حرية المرور عبر هذه المنطقة بما فيها البحار والبر والأجواء ذات اهمية قصوى بالنسبة للقوى الخارجية ، مما شكل بالنسبة لبعض هذهالقوى

مصالح هامة في المنطقة ، اما اليوم وبعد ان اصبح طيران المسافات الطويلة اكثر اقتصادية وزادت امكانات حمولة الاسطول التجاري البحري وخاصة ناقلات النفط فقد ضعفت اهمية خطوط المواصلات عبر الوطن العربي ، ومهما يكن فلا شيء يبدل من المسافات ، وان اقرب طريق بين اوربا والشرق الاقصى يمر عبر الوطن العربي ، لذلك تبقى طرق المواصلات عبر الوطن العربي هامة بالنسبة للدول التي تقع على اطرافه .

ويشكل موقع الوطن العربي حاليا منطقة ذات اهمية عالمية للكتل المتنازعة وتتوضح اهمية هذا الموقع اذا استعرضنا ما يحيط به من تحالفات وكتل عسكرية ومناطق ذات اهمية سوقية للأطراف المتنازعة من الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي .

ان اهمية موقع الوطن العربي في هذا المجال تبدو واضحة في سوقيـة كـلا المعسكرين .

فالمعسكر الغربي مثلا بمجموعة الاحلاف يهتم بسلامة نطاق الاحلاف ومؤخرتها . وبعد فشل سياسة ضم العرب الى الاحلاف الغربية اتبع سوقية جديدة تجاه دولة المنطقة مظهرها عدم الاستقرار باستخدام اسرائيل لاجبار دول المشرق العربي للاتجاه نحو التسليح مما يسبب بقاء هذه الدول متخلفة اقتصاديا وثقافيا ويعيق حركة الوحدة العربية ويبقى للغرب نفوذه السياسي والاقتصادي في المنطقة .

وقد ورد في بحث نشرة مركز الدراسات السوقية في انكلترا حول الموضوع قوله « ان الدول الكبرى تنظر بشكل يشبه الشك الى آثار قيام وحدة عربية على مصالحها ، فيمكن لدولة عربية موحدة أن تؤثر على الوضع العسكري الغربي وتموين الغرب من النفط وعلى صناعة النفط نفسها ، كما يجب أن يجب أن نلاحظ أن وجود دولة عربية موحدة يعتبر سببا لاحتمال نشوب صراع محلي لأن هذه الدولة ستكون اكثر قدرة على مهاجمة اسرائيل ، واخيرا فان وجود الدولة الموحدة سيزيد من مخاطر التنافس بين الشرق والغرب للحصول على رضى هذه الدولة بتقديم مساعدات ومنافع ليس لها مثيل » وتقول الدراسة في مكان آخر يجب من كل ماسبق ملاحظة ان الوحدة العربية اذا تحققت فستكون تحديا لمصالح الدول الكبرى الخارجية عن المنطقة، وفي هذه الحالة ستخلق متاعب جديدة للصراع في الشرق الاوسط .

٨٦ ـ عناصر دراسة الجغرافيا العسكرية :

لكي نفهم جغرافية دولة الامارات العربية المتحدة من الناحية العسكرية يتوجب علينا ان ندرس اهم العناصر الرئيسية التي ترتكز عليها دراسة الجغرافية

لبلد ما ، وبذلك يسهل علينا تطبيقها عند دراسة موسعة لموضوعنا .

١ ـ تتضمن دراسة الجغرافيا العسكرية دراسة الارض التي تجري عليها العمليات الحربية أو التي ينتظر ان تكون مسرحا لهذه العمليات ، وتتناول دراسة ما على الارض من هيئات طبيعية كالجبال والصحاري والمجاري المائية وما قد يحيط بها من غابات أو مستنقعات وبحيرات الى غير ذلك ، وكل هذه الهيئات تؤثر مباشرة في تكييف العمليات الحربية وفي تحديد طرق التقدم أو الانسحاب ، وبالتالي تؤثر في اختيار الاسلحة والمعدات اللازمة التي تتلاءم في خصائصها مع طبعة المسرح الذي ستستخدم فيه تلك المعدات والتي تشمل وسائل النقل والاخفاء والتمويه علاوة على مواد التموين اللازمة لكل صورة من صور الارض المختلفة، فمعلوم أناحتياج المناطق الوعرة منالوسائل والادوات اللازمة لتموين واخفاء القوات تختلف عما تحتاجه الارض السهلة سواء كانت زراعية اوصحراوية كما تتضمن الدراسة ايضا الظواهر الجوية المختلفة التي تحيط بالارض ومعرفة مدى تأثير ميدان المعركة بالامطار والعواصف ودرجات الحرارة والرطوبة الى غر ذلك من الاعتبارات التي تؤثر مباشرة أيضا على طبيعة العمليات والتحركات سواء من حيث توقيتها أو من حيث تخطيطها ، بالاضافة الى التأثير الحربي على مواردها الاقتصادية .

وفي دراسة طبيعة الارض لابد من دراسة قدرتها على الانتاج للارتباط المباشر بين طبيعة الارض وطبيعة الجو . . ومعنى ذلك ان دراسة القدرةالانتاجية ومعرفة الموارد الممكن الاعتماد عليها في المناطق المختلفة انما يساعد على تحديد مدى الاعتماد المحلي على تلك الموارد في التخطيط الاداري للحملات العسكرية .

فكلما زادت قدرة الارض على الانتاج كلما ساعد ذلك على امداد تموين القوات العاملة فيها أو بالقرب منها . . ولا شك ان قياس هذه القدرة التموينية يؤثر على الجانب التكتيكي للعمليات المختلفة .

ولما صارت الحرب الحديثة شامله ، فقد بات من الضرورة دراسة كل الاعتبارات العسكرية التي تشتق من الدراسة الجغرافية الشاملة نظرا لما تضمنه تلك الدراسات من معرفة العوامل الفنية في التخطيط الحربي .

ولهذا فانه من الضروري لكل قائد عسكري ان يلم تماما بهذه الدراسة التي ترتبط بالدراسات التاريخية والتكتيكية والعملياتية والاستراتيجيةوالطوبوغرافية اللازمة لتكوين العقلية العسكرية الكاملة .

٢ ـ والدراسة هذه المادة يجب ان توضع لها الاسس العلمية المنطقية :

أ) البدء بدراسة الجانب الطبيعي لميدان العمليات وللمناطق التيقدتكون

مسرحا لها سواء من الناحية التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية او من الناحية الاداريــة .

ب) معرفة مدى تعرض هذا الميدان للظواهر الجوية ، ومعرفــة مــدى الصلاحيات العادية والفنية لميدان العمليات ، واثر هذه الظواهر ، فدراسة جغرافية المنطقة من زاوية الظواهر الجوية ذات اثر مباشر في نتائج المعركة .

ج) دراسة قدرة الارض على الانتاج ، فالانتاج رهــين بخصائص الارض ومدى تفاعل الظواهر الجوية معها .

د) دراسة القوى البشرية سواء من زاوية القدرة الانتاجية او الحربية .

هـ) معرفة امكانية المنطقة او الاقليم على حشد القوات ، ومدى أستيعاب الارض للقــوات المختلفــة سواء من حيث تدريبهــا أو إعاشتهــا أو تحركاتهــا ... الخ .

و) معرفة مدى الصلاحية لانشاء المطارات والموانىء .

ز) معرفة مدى قرب أو بعد المنطقة بالنسبة للمراكز الحيوية المجــاورة ومعرفة حالة المواصلات المختلفة المؤدية الى تلك المراكز سواء كانت مواصــلات بحرية أو ارضية أو جوية .

٨٧ ــ الموقع الجغرافي للدولة :

ويؤثر الموقع الجغرافي للدولة تأثيرا مباشرا على حياة الدولــة والشعب الذي يعيش على أراضيها . ويتميز الموقع الجغرافي للدولة بجانبين احدهما ثابت والثاني متغير . الجانب الثابت هوالوضع الفعلي والطبيعي لها بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وعلاقة هذا الموقع بالماء والارض وهل يطل على البحر أم محصور بين الجبال أو تكتنفه بحار داخلية الى غير ذلك . اماالجانب المتغير فيقوم على طبيعة قوة العلاقة بين الاقليم وما يجاوره من أقاليم .

ولقد تطورت وتغيرت النظرة لاهمية الموقع الجغرافي مع تطور اسس وقواعد القياس لموازين الحياة وما يصحبها من تطور في وســائــل التعايش من وســائــل مواصلات واسلحة مختلفة وارتقاء علمي واكتشاف لعناصر الرخاء المادية وما يترتب على ذلك كله من تخطيط نظم وقواعــد التعامل والعلاقــات بين الدول والشعوب .

٨٨ ـ العوامل التي تؤثر على الموقع الجغرافي :

تتحدد العوامل التي تؤثر على الموقع الجغرافي للدولة في :

أ) طرق الاقتراب الاستراتيجية . ان وقوع دولة ما على طرق الاقتراب الرئيسية الى المناطق الغنية أو الاستراتيجية يزيد من اهمية موقعها الجغرافي ، وكذلك بالطبع تمتع الدولة بمثل هذه الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للدول الاخرى .

وهنا نلاحظ الأهمية الخاصة لموقع دولة الامارات العربية في مدخل الخليج العربي ، وحيث تكمن في اراضيها وتمر قرب سواحلها اغنى ثروات العالم النفطية .

ب) طرق المواصلات الداخلية ، سواء كانت برية او بحرية أو جوية ، ومدى صلاحيتها في مختلف فصول السنة ومدى قدرتها على النقل من حيث المرونة وسعة الشبكة . ويلاحظ أن دولة الامارات العربية أعطت أولوية كبيرةفي الاهتمام بانشاء شبكة مواصلات تتميز بهذه الصفات الأمر الذي يكفل سد احتياجاتها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية .

ج) الارتباط بالمواصلات الخارجية ، سواء كان ذلك بالبر او البحر اوالجو أو المواصلاتالسلكية واللاسلكية، ومدى الامن الذي تكفلهطبيعة الموقع الجغرافي في النقل على مختلف هذه الوسائل ومدى كفاءتها . وتبذل دولة الامارات ـ كما سبق أن رأينا ـ اهتماما كبيرا بتأمين مثل هذا الارتباطبوسائل المواصلات والاتصال المختلفة .

د) اشراف الدولة على البحار المفتوحة ، اذ ان هذا الاشراف يزيد ارتباط الدولة بالخارج ويوسع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وتطلدولة الامارات العربية على بحر العرب والمحيط الهندي .

هـ) موارد الدولة ومساحتها ، سواء كانت الموارد زراعية أو حيوانية أو مائية أو معدنية او بشرية ، ومدى كفاية هذه الموارد ، ومدى الافادة منها سواء بالتصدير أو التصنيع . تتميز دولة الامارات بما تملكه من ثروة نفطية هي ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة .

و) السكان ، من حيث العدد والثقافة والتجانس والارتباط المعنوي والديني مما يبقيعلى وحدتهم واستمرار تعاونهموتكتلهم وضمانولائهم وتفانيهم

في الذود عن أرضهم وذلك مما يؤثر مباشرة على تقدير قوتهم المنتظرة في الميدان الدولي .

٨٩ ـ أثر الموقع الجغرافي والسياسة الحربية للدولة :

مما سبق عرضه وتحليله بالنسبة للعناصر التي تتأثر بأهمية الموقع الجغرافي للدولة نرى أن ذلك كله ينعكس مباشرة على سياسة الدولة الحربية سواء من حيث العقيدة التي تدين بها والتي تتكيف معها خططها هجومية كانت أو وقائية أو دفاعية أو حيادية ، ما من دولة تناست أهمية موقعها الجغرافي وما يضفيه عليها من خصائص أو اهمية استراتيجية معينة الا وسرعان ما أصابها الضعف والوهن واصبحت فريسة سهلة لغيرها من الدول . يعود سبب ذلك عادة لما للموقع الجغرافي من أثر كبير في تكييف سياسة الدولة او ما يسمى بالاستراتيجية العليا تكييفا يضمن لها سلامة التوجيه والتخطيط في المجال الخارجي وسلامة البناء والقوة في المجال الداخلي . ويمكن توضيح مدى تأثير الموقع الجغرافي على سياسة الدولة الحربية على الوجه التالي

أولا ـ تخطيط استراتيجية الدولة :

يضفي الموقع الجغرافي على الدولة عادة ضرورة استراتيجية معينة دفاعية كانت أو هجومية وقد رأينا في مقدمة هذا الفصل الطبيعة الدفاعية لاهداف الاستراتيجية العسكرية لدولة الامارات العربية المتحدة وتأثير الموقع في تحديد هذه الاهداف .

ثانيا ـ تشكيل القوات العسكرية وحجمها :

فالموقع الجغرافي للدولة ، والاحتمالات المختلفة التي تتعرض لها في حالة قيام الحرب بينها وبين غيرها من الدول ، تحدد عدد القوات العسكرية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الدولة وبالتالي النسبة بين الاسلحة المقاتلة الثلاث . على ان الطاقة الاقتصادية للدولة أو الطاقة البشرية لها تلعب دورا حاسما في تحديد مدى قدرتها على تحقيق الحجم المطلوب من القوات . وبالنسبة لدولة صغيرة في مساحتها ومحدودة في عدد سكانها كدولة الامارات العربية وبحاجة الى استراتيجية دفاعية تتفق مع اهمية موقعها الاستراتيجي والمخاطر التي يمكن ان

تتعرض لها ، فان الاستعانة بالطاقة العربية البشرية في التعويض عما تعانيه من نقص في هذا المجال يصبح امرا لا بد منه . كذلك فان نوعية التسليح وتطوره بحيث يعتمد على النوعية لا على الكم يصبح جزءا رئيسيا من السياسة التي يجب ان تتبع على هذا الصعيد .

ثالثا ــ تحديد مدى الكفاية الذاتية للحرب :

ان الكفاية الذاتية لاية دولة من الدول هي احدى الدعائم الأساسية للحرب حتى لا يتأثر مجهودها الحربي بالحرب الاقتصادية التي يشنها عليها الاعداء . ومن المسلم به ان اية دولة من الدول لا تحقق لنفسها الكفاية الذاتية التي تمكنها من خوض حرب شاملة لأمد طويل ، وذلك راجع طبعا الى ضيق رقعة الدول وعدم توفر جميع عناصر الثروة محليا ، مما يجعلها تلجأ الى استكمال كفايتها الذاتية من الدول المحالفة لها او المحايدة حتى يتستى لها مواصلة الحرب . وتتبدى من هذه الزاوية اهمية التعاون بين دولة الامارات العربية وبقية اقطار الوطن العربي في مواجهة احتمالات الحرب .

٩٠ ــ طبيعة الاقليم :

وتتكيف جميع العمليات الارضية تبعا لطبيعة الارض التي تجري عليها هذه العمليات . ولا يقصد بالارض الهيئات الطبيعية فقط بل هيئات سطح الارض مثل الصحراء والجبال والاراضي الزراعية والمهمات المستخدمة وكذلك انواع العمليات التكتيكية وتوقيت تنفيذها وحجم القوات اللازمة لها وانواع الاسلحة والمواد الغذائية والذخائر وادوات النقل ومهمات الجنود وغير ذلك من العوامل التي تؤثر مباشرة على الامكانيات الاستراتيجية التي تنتهجها أوتتخذها الدولة بما في ذلك نظم تسليح وطرق تدريب القوات المسلحة بما يتفق ويتلاءم مع هذه العمليات وتلك الامكانيات ، ولذلك يجب ان يلم القائد بطبيعة الارض في مسرح العمليات المنتظرة وطبيعة اقاليمه الجغرافية واقاليم الدول المجاورة كما يجب عليه ان يسلم بتأثير مختلف الاقاليم على العمليات الحربية من حيث توقيتها او تحديد ميدانه واهم العوامل التي تؤثر على العمليات هي :

١) سعة الأقليم :

فلسعة الاقليم تاثير كبير على العمليات الحربية ونوعها وعقيدة الدولة من

حيث كونها دفاعية او هجومية او محايدة . وتتصف سعة الاقليم بالآتي :

_ تساعد على توفير العمق الاستراتيجي للقوات المدافعة فتتوفر لها فرص المناورة والتحرك من موقع دفاعي الى آخر . وعلى هذا الاساس يجب ان تعزز العقيدة الاستراتيجية لدولة الامارات العربية المتحدة ونعتبر استراتيجيتها جزءا مكملا للاستراتيجية العربية العليا بما تعتمد عليه من توفر العمق الاستراتيجي العربي على أساس النظر الى الوطن العربي الكبير كميدان فسيح واحد للعمليات .

_ تتطلب سعة الاقليم توفير وسائل المواصلات لدرجة كبيرة من الكفاءة حتى تتمكن من حشد قواتها بسرعة في المكان والزمان اللازمين . وكلما نظمت طرق المواصلات على هذا الاساس كلما استفادت القوات استراتيجيا افادة كبيرة كاملة . ومن هنا يجب ان تتوفر لمنطقة الخليج العربي شبكة مواصلات مدنية وعسكرية متكاملة تتلاءم والضرورات الدفاعية في تلك المنطقة الهامة من الوطن العربي .

_ في حالة اتساع الاقليم يجب توفير قوات كافية للحراسة تتولى حماية خطوط المواصلات ضد وحدات العصابات والوحدات الخاصة (الكوماندوز) التي يمكن ان يستخدمها العدو للسيطرة على طرق المواصلات وتخريبها . وبالنسبة لدولة الامارات تأتي مهمات حراسة آبار النفط ومنشآته وانابيب نقله عبر الصحراء لتحتل الافضلية الاولى في استراتيجيتها الدفاعية .

_ تسمح سعة الاقليم للقائد بانتهاج السياسة الحربية الملائمة دفاعية كانت او هجومية في اي جزء من الجبهة بعكس الاقليم الضيق الذي يحدد فيه اتجاه العمليات .

_ تسمح سعة الاقليم بتوزيع مصادر الواردات توزيعا بعيدا عن مسارح العمليات المنتظرة وعلى مناطق متفرقة لا تجعلها هدفا مركزيا لطائرات العدو او قواته الارضية .

ب) طوبوغرافية مسرح العمليات :

تؤثر طبيعة الارض تأثيرا كبيرا على العمليات ، ويمكن اجمال هذا التأثير بالآتي :

_ تحديد حجم القوة ، فالقوة التي تدافع في الصحراء المكشوفة تكون اكبر حجما من القوة التي تقاتل في الاراضي الزراعية الضيقة او الجبلية الوعرة او

الغابات . وبالنسبة لدولة الامارات فان اكثر أراضيها صحراوية باستثناء المناطق الجبلية المتاخمة لعمان ، وهذا يستدعي تدعيم دفاعها الجوي لحماية المراكز الاستراتيجية ومنابع النفط .

ـ تشكيل القوات ، فالمدرعات التي تعتبر السلاح المهم في المناطق الصحراوية تصبح قليلة الفائدة في الاراضي الزراعية التي تكثر فيها الموانع المائية ، وتصبح عديمة الفائدة في الغابات والاحراش . ومعنى ذلك ان تحديد الوحدات التي ستقاتل في الميدان انما يخضع لطبيعة الميدان وما فيه من هيئات طبيعية أو موانع صناعية لها اثرها . وبالنسبة لدولة الامارات فان سلاح المدرعات يلعب دورا حاسما على ان يتم تأمين الدبابة التي تتلاءم وجغرافية المنطقة في دولة الامارات .

ـ التسليح ، ويحتاج كل نوع من الاراضي الى نوع خاص من الاسلحة . فالغابات والاحراش تحتاج الى الاسلحة الآلية القصيرة ، والجبال تحتاج الى مدافع جبلية صغيرة ، بينما تعجز المدافع المتوسطة والثقيلة عن السير في دروبها الضيقة الوعرة ، وتحتاج المعركة الصحراوية الى اسلحة خفيفة الحركة بعيدة المدى . وفي ظروف دولة الامارات يلعب الصاروخ التكتيكي والعملياتي دور اساسيا في حالتي الهجوم والدفاع .

ـ خفة الحركة ، فالصحراء الواسعة تعطي مجالا كبيرا من خفة حركة القوات بعكس الاحراش والمستنقعات ، فهي ايضا تتطلب اسلحة سريعة الحركة تمكنها من التنقل فيها بسرعة تعينها على التقليل من خسائرها نظرا لتعرضها للرؤية من الجو بخلاف الحال في الاراضي الزراعية أو الغابات والجبال .

ـ استراتيجية الحملة ، بتحديد طرق الاقتراب والمواقع الدفاعية الملائمة وخطوط الانسحاب والهيئات التي تؤثر على العمليات وخلافه وبذلك يمكن من دراسة طوبوغرافية الاقليم التنبؤ بمستقبل العمليات الحربية التي تجري عليه وتحديد المناطق أو العقد الحساسة التي يكون لها اثر في تنظيم الدفاع وتوزيع القواعد والمخازن والمطارات وغير ذلك . ولا شك ان عمليات المسح العسكري واعداد المشاريع والمناورات في قوات دولة الامارات ستساعد على وضع خطة استراتيجية تتلاءم والظروف الموضوعية لجغرافية البلاد وامكاناتها المادية والبشرية .

ج) امداد القوات :

في الصحراء الجرداء تحتاج القوات الى موارد كاملة من الخلف لخلوها من

المـوارد بعكس المناطق الزراعية التي يمكـن الاستفادة من مواردهـا المحليـة وخصوصا المياه المتوفرة .

٩١ ـ طبيعة مسرح العمليات :

مما سبق يتضح ان مسرح العمليات اما ان يكون صحراويا وهو الطابع العام لدولة الامارات او جبليا او مستنقعا او احراش أو اراضي زراعية . ويمكن اجمال تأثيرها على العمليات الحربية في التالي :

أولا ــ الصحراء :

مع أن بعض الصحاري تختلف عن البعض الآخر في طبيعتها الجيولوجيـة وارتفاعها ونسبة الموانع الطبيعية الاخرى فيها ، الا انها تشترك جميعا في كثير من الخواص الطبيعية ونوع المواصلات فيها ، وقلة المياه بها ، وشدة الحاجة لها باستمرار بالنسبة لطبيعة المعيشة فيها من حيث عدم وجود موارد طبيعيةاخرى، والتفاوت الكبير في درجة الحرارة ، والشمس الساطعـة سواء كانت ارضهـا مسطحة ومستوية بها بعض المرتفعـات التي تشبه الجبال ، والكثبان الرمليـة والصخور ، كما ان بعض المساحات من هذه الاراضي تعتبر غير صالحة اطلاقا لمرور جميع أنواع العربات . ومن الجدير بالذكر ان معظم التلال الكثبان الرملية في دولة الامارات تكون عامة باتجاه غرب ـ شرق ، أي في الاتجاه الموازي تقريبالاتجاه الرياح السائدة والتي تسبب في تكوينها ، ومثل هذا الوضع يساعد المدافع على اتخاذ الوضع المناسب .

وتتصف الصحراء بقلة الطرق والمدقات واية وسائل اخـرى كالخطـوط الحديدية الا ما انشىء لاغراض حربية خاصة . ولذلك فان التحركات في هـذه الاراضي لا تتقيد في معظم اجزائها بالطرق والمدقات بل من الممكن التحرك في اي اتجاه ما دامت الحملة تسمح بذلك ، وعادة ما يحدث عند سقوط الامطـار في فصل الشتاء ان تؤثر السيول على هذه الطرق والمدقات مما يزيد صعوبة التحرك عليها ، بل وقد يساعد على تعطيل وفشل بعض العمليات . واذا كان المطرغزيرا تصبح الأرض مجرا من الطين . وفي هذه الحالة تتوقف التحركات عبر الصحراء تماما ، ونظرا لاعتماد عمليات الامداد على المواصلات فان ذلك يحدد حجم القوات المستخدمة في عمليات صحراوية ويجعل هذه القوات غير قادرة مع الوقت على مدى مواجهتها الى درجة كبيرة الا اذا أصبحت في العمق . ولذلك يستعاض عن

المواقع الطبيعية في الصحراء بالمواقع الصناعية مثل حقول الالغام .. الخ .. كما تستند المواقع الدفاعية في الصحراء على قوات خفيفة الحركة ومدرعة بدلا من المواقع الصناعيــة .

وبالنسبة للرؤيا ، لاتوجد سواتر في الصحراء مع وجود السماء الصافية والارض المنبسطة التي تقل فيها الهيئات . لذا كان من الصعب ستر القــوات من المراقبة الجوية مما يجعل احراز المفاجأة بدون اتخاذ استعدادات خاصــة والحصول على التفوق الجوي فوق ارض العمليات امرا صعبا ، ولذلــك تضطر القوات لاعطاء اهتمام خاص للاخفاء والتمويه ، الامر الذي يوجب تدريب القوات على الاخفاء والتمويه حتى يمكن اخفاء المواقع الدفاعية والمنشآت الأخـرى كما يجب الالتفات الى ضبط وربط المدقات من حيث استخدامهــا ونظم صيانتهــا وتعرضها للرؤية الجوية .

ومعلوم ان جو الصحراء قاري ، تتفاوت فيه درجات الحرارة بين وقــت وآخر ، مما يؤثر على القوات والمعدات من حيث كفاءتها وامكانية استخدامها ، هذا بخلاف العواصف الرملية التي تكثر في هذه المناطق ، فيتطلب ذلك ترتيبات خاصة لوقاية الأفرادوالمعدات وصيانتها كما يؤثر ذلك على وقت العمليات فتقتصر على فصول خاصة في السنة .

ان المناخ السائد لدولة الامارات العربية المتحدة يمكن وصفه كما يلي :

أ) المتوسط العام لدرجة الحرارة الدنيا يتراوح بين ٤٨ر٤ الــى ٤٠ر١٦ درجة مئوية ، بينما المتوسط العام لدرجة الحرارة القصوى يتراوح بين ٠٦ر٤٤ الى ٢٨ر٤٧ درجة مئوية .

٢) المتوسط السنوي للامطار يتراوح مابين ٠٣ر٤١ مم الى ٧٩ر١٢٢ مم تسقط معظمها في اشهر ديسمبر ويناير وفبراير .

٣) يكون أقل معدل للبخر خلال أشهر الشتاء من ديسمبر حتى فبراير ، ويكون اعلى معدل للبخر خلال اشهر الصيف من يونيو حتى اغسطس . ويتراوح مجموع البخر السنوي ما بين ٣٤٢١ مم الى ٤٧٥٩ مم .

٤) البينات المتوفرة عن الرطوبة النسبية في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ تشير الى ارتفاع في الرطوبة النسبية خلال أشهر اغسطس وسبتمبر واكتوبر ويتراوح الحد الادنى للرطوبة ما بين١١ ــ ٣٥ ٪ بينما يتراوح الحد الاعلى بين ٩٦ ــ ١٠٠ ٪ . وتحت ظروف المناخ السائدة فان اراضي دولة الامارات عموما تدخل ضمن مجموعة الاراضي الصحراوية ، ويكون القطاع الارضي عموما غير ناضج ، ويبقى تكوين الارض وخواصها راجعا بالدرجة الاولى الى مادة الاصل التي

تكون منهـا القطاع الارضي غير مناسبة لعمليات الجيوش المجهـزة بالمعـدات الميكانيكية الضخمة . وقد اعتبرت الجبال من مدة طويلة انها انسب الاراضي للعمليات الدفاعية والتعطيلية لانها تحرم المهاجـم من ميزة التفوق في الافـراد والمعدات كما تحدد من حجم القوات والاسلحة المستخدمة وتعطي الفرصة لقوة صغيرة ثابتة متحصنة في أماكن قوية لصد قوات تفوقها عددا وعتادا، الا ان تطور المعدات الحربية الحديثة ودور طائرات الهليوكوبتر التي اصبحت تنقل مختلف الاسلحة والمعدات الهندسية الثقيلة قد رفعت من مستوى عمليات الجبال وسهلت العمليات الحربية (مثال حرب تشرين التحريرية في جبل الشيخ) . ولذلك لايجوز للمهاجم أن يتورط في حرب جبلية الا اذا اضطر الى ذلك .

ثانيا ــ المنطقة الجبلية .

يمكن اجمال خواص الجبال في التالي :

١ ــ حجمها الهائل كمانع طبيعي يصعب اجتيازه في امن وسهولة .
٢ ــ كثرة الميول الحادة مع اماكن توفر الملاحظة الجيدة من قمة الى أخرى
٣ ــ وجود الوديان التي تنفرج حينا وتضيق تدريجيا كلما تعمقت داخـل الجبال مما يجعلها بمثابة ممرات طبيعية يمكن السيطر عليها والتحكم فيها .
٤ ــ قلة الاراضي المستوية مما يؤثر كثيرا على المدافعين من حيث عـدد اسلحتهـم او وسائل الاخفـاء أو موارد الاعاشة او الموانـع كالالغام والاسلاك الشائكـة .
٥ ــ صعوبة المواصلات وعلى الاخص المواصلات المعرضة حيث تقتصر الطرق على الوديان والممرات والمدقات المحدودة .
٦ ــ قلة السكان وانتشارهم بين الهضبات والوديان .
٧ ــ طقس الجبال والتغير الذي يتصف به مما يزيد في صعوبة العمليات .
٨ ــ موارد مياه غير منتظمـة ، فقد تتوفر وقد تنعدم حسب طبيعـة الجبـال .

مما سبق يمكن استنتاج بعض الخصائص ، نذكر منها ما يلي :

١ ــ تقييد حرية تحرك العربات والجرارات والمقطورات كالتي تستخدمها المدفعية ووحدات المشاة وعربات خدمة الجيش وكذلك الدبابات مما يساعد على التحرك في الوديان والدروب كما لا توجد الا اماكن قليلة تصلح كمواقف للعربات او مواقع للمدفعية والدبابات ، ويتطلب الامر الاستعانة بحملات الوحـدات أو بالحمالين أو بالاسقاط من الطائرات على مناطق العمليات .

٢ ــ تجهيز القوات والمعدات تجهيزا خاصا لتتلاءم مع طبيعة العمليـات في تلك المناطق .

٣ ــ ضرورة توفر اللياقة البدنية بدرجة عالية ، كما تحتاج العمليات الجبلية الى تدريب القوات تدريبا خاصا .

٤ ــ ندرة او عدم وجود الموارد المحلية مما يستوجب عمل ترتيبات شؤون ادارية خاصة .

.. وتتوقف أهمية الجبال كمانع استراتيجي على الآتي :

١ ــ اتجاهها ، وهل توازي خط التقدم لتساعد المهاجم او عمودية على خط التقدم وتعرضه فتضطر المهاجم الى التوقف بعد عبور كل سلسلة مما يزيد تعرضه للمدافعين .

٢ ــ الممرات الموجودة من حيث عددها واتجاهها وارتفاعها وصلاحيتها لسير الحملات الميكانيكية في مختلف اوقات السنة .

٣ ــ عرض سلسلة الجبال وارتفاعها .

٤ ــ مدى توفر الامن في الاقامة بها عند عبورها واجتيازها .

ولكي ندرس الجغرافيا العسكرية لدولة الامارات ، يمكننا تقسيمها الى الوحدات الرئيسية التالية من الوجهة المورفولوجية :

١ ــ منطقة جبال عمان .

وهي سلسلة من الجبال العالية ، متماسكة ، تنحدر بشدة في اتجاه الشرق والغرب . ونظرا لشدة تماسك صخورها فان نفاذيتها للمياه قليلة ، وبذلك تنجرف الامطار الساقطة عليها وتنحر في سفوحها مكونة الوديان .

٢ ــ منطقة ساحل الباطنة .

وتشمل شريطا ضيقا من الاراضي بين منطقة جبال عمان والبحر . وعند مصبات الوديان تتسع مساحة هذا الشريط حيث تترسب نواتج التعرية المنقولة من جبال عمان مكونة سهولا مستوية ، وفيما عدا ذلك فالسطح غالبا غير مستو مغطى بالصخور الكبيرة او مغطى بعدد من السبخات والمسطحات الملحية .

٣ ــ السهل الحصوي .

ويمتد من ساحل الخليج العربي شمالا عند راس الخيمة حتى البوريمي في الجنوب ، ويحده من الشرق سلسلة جبال عمان ومن الغرب الكثبان الرملية الصحراوية . ويبلغ عرضه ١٥ ــ ٢٠ كلم وطوله حوالي ١٠٠ كلم .

٤ ــ الصحراء الرملية .

يغطي سطح هذه المنطقة كثبان رملية يتخللها سهول غير مستوية وتمثل

هذه المنطقة اكبر وحدة موروفولوجية من حيث المساحة .

٥ ـ الشريط الساحلي الغربي .

وهذا الشريط يتميز بوجود رواسب ملحية او مايسمى بالسبخة .

ثالثا ـ الاراضي الزراعية .

ويقصد بها كل الاراضي المزروعة ، عدا الغابات الكثيفة . ويؤثر هذا النوع من الاراضي تأثيرا كبيرا على العمليات الحربية للاسباب التالية :

١ ـ وجود شبكة واسعة من المواصلات البرية والسكك الحديدية والطرق اللازمة للحمولات الميكانيكية والمواصلات النائية ، وهذا يساعد على سرعة حشد وتموين القوات . كما تراعى حقيقة قياس اهمية عقد المواصلات التي تعتبر ذات اهمية عظمى على العمليات من حيث توقيتها وحرية المناورة فيها ونظم الدفاع عنها وتوزيع القوات المسلحة تبعا لذلك .

٢ ـ كثرة وجود المجاري المائية التي تؤثر على تحرك القوات خصوصا اذا كانت عمودية على خط التقدم ، مما يضطر القوات الى الاعتماد على الجسور المقامة عليها والتي قد لاتتحمل مرور المعدات الحديثة مما يتطلب زيادة معدات العبور ووحدات المهندسين ، ولذلك يجب على القائد دراسة مسرح العمليات تفصيليا قبل وضع خطته .

٣ ـ وفرة الموارد المحلية سواء كانت زراعية او حيوانية او صناعيةغذائية او غير غذائية ، وهذا يؤثر كثيرا على خطة اعاشة وتموين القوات كما يساعد على خفة حركتها .

٤ ـ كثرة الاشجار والسواتر ودراسة نظم وتوقيتليونة الاراضي فيبعض فصول السنة مما يؤثر على الحملات الميكانيكية ، ومما يحدد السير على الطرق، كما يحدد مدى انتشار القوات ، وبالتالي يحدد من خفة حركة القوات وخصوصا حركة القوات المدرعة ، وهذا يستدعي بدوره زيادة نسبة المشاة في العمليات في الاراضي الزراعية .

٥ ـ امكان اغراق جزء كبير من الاراضي الزراعية اثناء العمليات وهو مما يعيق عمليات الهاجم ويحدد طرق التقدم .

٦ ـ تحدد المستنقعات المنتشرة على السواحل اماكن النزول المحتملة ووسائل العبور المتوقعة من جانب العدو وكذلك توقيت نشاطه بالنسبة لصلاحية هذه المستنقعات كموانع اذ ربما تتجمد في الشتاءمما يزيل عنها هذه المناعة مع

مراعـاة الاثر الصحـي الذي يلازم عادة اجتياز هـذه المستنقعات او الاقامـة بالقرب منها .

٧ ـ تعتبر الغابات والاحراش الكثيفة موانع طبيعية هامة لتحديد طـرق السير واحتمال انتشار الامراض والاوبئة فيها وكذلك تقييد مدى الرؤية والمراقبة فيها ، ولذلك تحتاج العمليات في الغابات الى تكتيكات خاصة واسلحة قصيرة المدى والاعتماد على المشاة .

مما سبق تتبلور الصور الكاملة والخصائص الجوهرية عن طبيعة مسارح العمليات المتوقعة سواء كانت جبلية او زراعية او صحراوية ، وهذا يتطلب مـن كل قائد دراسة مسرح الع ات دراسة تفصيلية مستفيضة لتقرير خطته المنتظرة ويجب ان تشمل هذه الدراسة النقاط التالية :

١ ـ مدى توفر المواصلات بجميع انواعها في مسرح العمليات .

٢ ـ الموانع الاستراتيجية والتكتيكية مثل الانهار والجبال والمستنقعات والبحيرات وخلافـه .

٣ ـ امكان ة انشاء موانـع صناعية وكيفية التدريب على اجتيازها وإزالتها والافـادة منهـا .

٤ ـ طبيعة الارض وصلاحيتهـا لتحـرك الحمـلات الميكانيكية ولنـوع العمليات المنتظرة وكذا الهيئة الحاكمة وذات الاهميـة الاستراتيجية التي تتحكم في طرق الاقتراب .

٥ ـ الموارد المحلية المنتظر توفرها لقياس مدى الافـادة منها مما يحـدد تخطيط الترتيب الاداري اللازم للعمليات المتوقعة .

٦ ـ اعتبارات الوقاية والامن والسرية .

على ان الارتباط الوثيق بين استراتيجية دولة الامارات العربية المتحـدة والاستراتيجية العربية الشاملة وبين امن دولة الامارات العربية المتحدة والامن العربي يفرض علينا القاء نظرة شمولية يجري فيها الربط بين الجزء والكل .. بين القطر الواحد والوطن الكبير الذي يطمح الى تحقيق وحدته ..

« ٣ »

أشكال تضاريس الوطن العربي والخليج العربي ودولة الامارات

٩٢ ـ تضاريس الوطن العربي :

ان نظرة شاملة الى تضاريس الوطن العربي ترينا شكلا موحدا من التضاريس . فاذا انتقلنا بنظرنا من السواحل نحو داخل الوطن سواء في المشرق أو المغرب نشاهد بموازاة السواحل سهولا ساحلية ضيقة يتراوح عرضها بين ٤ ـ ٢٠ كيلو مترا ، يليها ويشكل مواز للسواحل سلاسل جبلية متوسطة الارتفاع (١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ متر) تعترض الطريق ما بين السهل الساحلي وداخل البلاد ، وتتضاعف هذه السلاسل احيانا ، ويفصل بينها وهاد انهدامية او سهول ذات اصل مورفولوجي متنوع . يلي ذلك الى الداخل مناطق هضابية صحراوية على الغالب تقطعها بعض السلاسل الجبلية ذات الاتجاهات المختلفة . هذا ويجب ان نلاحظ أن الحدود الطبيعية للوطن العربي مع الجوار توضحها مظاهر طبيعية مانعة للحركة في اغلب الاحيان . ففي شمال المشرق العربي ومشرقه ترى السلاسل الالتوائية الثلاثية لطوروس وكردستان وزاغروس ترسم أقواسا باتجاه غرب شرق ثم تنحرف نحو الجنوب وتصل حتى مشارف الخليج العربي أما جنوب المغرب العربي فنرى بصورة عامة حاجزا صحراويا مستمرا من حدود مصر شرقا وحتى حدود الاطلسي غربا . أما بقية مناطق الحدود فغالبا ما هي حدود بحرية واضحة المعالم ، وهذه الحدود البحرية تشكل مناطق انزال في معظم اجزائها مما يتطلب حمايتها ووضع خطط عسكرية موحدة للدفاع عنها ، وإلا اضحت نقاط ضعف يمكن للعدو اقتحامها متى شاء وبأي اتجاه يريد .

هذا ونشاهد تنوعات مختلفة وتناقضات للشروط العامة التي ذكرناها سابقا كاستثناءات ، الا ان هذه الاختلافات البسيطة لا تبدل من الرتابة العامة لتضاريس الوطن العربي . وإذا نظرنا الى سواحل الوطن العربي نشاهدها بصورة عامة سواحل مستقيمة قليلة التعاريج والجزر وبعض اقسامها سهلة وحتى رملية وبعض اجزائها صخرية ، الا انها بصورة عامة من السواحل الرتيبة المنظمة

ومن الملاحظات الهامة في السواحل العربية ان التفاضل بين المد والجزر بسيط نسبيا لايتعدى مترا واحدا في اشد حالاته مما يجعل الانزال البحري ممكنا على معظم الوطن العربي . أما سواحل دولة الامارات العربية على الخليج العربي فتعتبر منيعة اذ ان طولها يبلغ قرابة ٥٠٠ كيلومتر ، ومع ذلك فان وجود اكثر من ٢٠٠ جزيرة تحتل مواقع استراتيجية هامة على الساحل يؤمن لهاحماية جيدة إذا استغلت هذه الجزر ودخلت في الخطة الدفاعية عن سواحل دولة الامارات .

٩٣ ـ الشروط المناخية للوطن العربي :

يقع الوطن العربي بأكمله في المنطقة المحيطة بالمدار . ويمر مدار السرطان في وسط المنطقة العربية . لذلك فصفات الوطن العربي تتراوح مابين مناخات تحت المدارية إلى مدارية ومناخات معتدلة . ويؤثر على المنطقة ايضا الآثار البحرية والاضطرابات الجوية وشرق البحر الابيض المتوسط وبعض الآثار الموسمية في الجنوب في المنطقة الممتدة مابين اليمن وعمان .

لذلك يمكن القول ان الوطن العربي يتمتع بمناخات حارة ومتوسطات حرورية مرتفعة وذات فروق حرورية مرتفعة بين الصيف والشتاء والنهار والليل عدا المناطق القريبة من السواحل .

لذلك تطلق بصورة عامة على مناخات المناطق الداخلية والتي تبعد مسافات كبيرة عن السواحل اسم المناخات القارية . ويزيد من شدة هذه المناخات وجود السلاسل الجبلية الموازية للسواحل والتي تمنع عبور الآثار البحرية المعتدلة الى داخل الوطن . أما المناطق الساحلية فان الحرارات فيها اكثر عتدالا في الصيف والشتاء وذلك بتأثير البحر ، كذلك فان فروق الحرارة بين الصيف والشتاء والليل والنهار قليلة نسبيا الا انها تتمتع بالمقابل برطوبة عالية .

وهناك عامل آخر معدل هو وجود الجبال فالمناطق الجبلية تتمتع بمناخات لطيفة مما يجعلها مراكز للتجمع البشري .

وبصورة عامة فان الحرارة تتناقص تدريجيا من جنوب الوطن العربي الى شماله مع زيادة واضحة في حرارة منطقة المدار . ويكون احساس الناس بالحرارة احسن حالا في المناطق الداخلية الجافة أكثر من المناطق الساحلية التي تترافق الحرارة فيها مع نسبة عالية من الرطوبة كما هو الحال في الخليج العربي .

والوطن العربي من المناطق الجافة القليلة الامطار . وتنتج امطار الوطن العربي عن اضطرابات جوية تتشكل في شرقي البحر الابيض المتوسط وتتجه شرقا حسب

الحركة العامة للرياح . اما في المغرب العربي فان الامطار تأتي عن اضطرابات اطلسية .

وتهطل في جنوب الجزيرة العربية وبعض مناطق الخليج العربي امطار موسمية صيفية ناجمة عن امتداد موسميات الهند . والمتوسط السنوي للامطار في دولة الامارات العربية يتراوح مابين ٢٠ر٤١ مم — ٧٩ر١٢٢ مم .

تؤثر الشروط الحرارية والامطار لتجعل الوطن العربي منطقة شبه قاحلة لاتغطي اراضيه الشاسعة الا غطاءات نباتية محدودة قد تكون اكثر خضرة في بعض فصول السنة الا انها تكون معدومة في معظم فترات السنة .

ونلاحظ ان بعض المناطق الجبلية والساحلية تغطيها احراش منخفضة عملت بها يد الانسان تقطيعا اما جنوب السودان ونظرا لوقوعه في منطقة شبه استوائية غزيرة الامطار فان الغابة تغطيه وهي غابة كثيفة فريدة من نوعها في الوطن العربي .

في الظروف والتجارب الحديثة التي تمر فيها الانسانية يجب الا يغرب عن بالنا الاثر الكبير للغطاء النباتي في الاعمال القتالية . ووفق مواصفات الوطن العربي فان اراضي الوطن العربي تصلح لقتال المدرعات واعمال الطيران . والاعمال القتالية التقليدية هي السائدة ، وفي الامكان باستخدام الاسلحة التقليدية حسم المواقف الحربية بسرعة ، ومع ذلك تبقى دولة الامارات العربية ذات ظروف خاصة تجعلها بحاجة الى الاعتماد بالدرجة الاولى على سلاح متطور للصواريخ وعلى الطيران والمدرعات الخفيفة الى جانب قوات انزال برية وبحرية خفيفة الحركة مزودة بزوارق حربية سريعة مسلحة باحدث الصواريخ بحر — بحر وبحر — ارض وبحر — جو . وان اعمال قتال الوحدات الخاصة التي قامت بها قوات الحلفاء في شمال افريقيا مستفيدة من امتداد الصحاري وصعوبة السيطرة على كافة اجزائها وامكانية تسيير الآليات خارج الطرق المعروفة والمعلمة تعطي صورة واضحة لما يمكن القيام به في نفس الشروط ومثل ذلك يمكن تطبيقه في اراضي دولة الامارات العربية المتحدة .

٩٤ — أثر الاوضاع الطبيعية على الاحوال العسكرية :

يفرض التوزع السياسي لجوار الوطن العربي ووجود اسرائيل في وسطه تقسيمه عسكريا الى مسرحين اساسيين للعمليات . المسرح الشرقي ويشمل دول المشرق العربي مع مصر في اقصى الغرب لهذا المسرح ودول الخليج العربي في اقصى المشرق . والمسرح الغربي ويشمل دول المغرب العربي . علما بأن كامل المنطقة بالاضافة الى بعض الدول الاخرى كانت تتبع قيادة عسكرية واحدة خلال الحرب العالمية الثانية .

أولا ــ مسرح العمليات الشرقي

ان العداء الذي يواجهه الوطن العربي عامة واحتمالات التدخل العسكري للدول المعادية يفرض عدة امكانيات لتدخل دول خارجية عسكريا في هذه المنطقة، لذلك يمكن تقسيم المسرح الشرقي للعمليات إلى ثلاث جبهات :

ــ الجبهة الشمالية . وتواجه مخاطر الاعتداءعلى الوطن العربي عبر اراضي تركيا .

ــ الجبهة الغربية ، وتواجه مخاطر الانزال البحري المعادي على السواحل الشرقية للبحر المتوسط .

ــ الجبهة الجنوبية وتواجه مخاطر العدوان الاسرائيلي .

وهناك احتمالات اخرى اقل وضوحا تتعرض لها الدول العربية في منطقة الخليج ومنطقة البحر الاحمر حيث تزداد التهديدات الموجهة لهاتين المنطقتين في السنوات الاخيرة سواء بقصد احتلال بعض المواقع الاستراتيجية فيها أو السيطرة على آبار النفط .

ثانيا ــ مسرح عمليات المغرب العربي

وهذا المسرح يكتسب في هذه الايام أهمية خاصة لاسباب عدة منها اكتشاف النفط بكميات غزيرة ، وأهمية موانئه بالنسبة للاساطيل الحربية الاجنبية ، وسيطرته الجغرافية على مداخل البحر المتوسط ، وعلاقته بالقارة الافريقية وحركات التحرر الوطني فيها .

٩٥ ــ تأثير المناخ على العمليات العسكرية

ان الشروط العامة لمناخ الوطن العربي تتصف بارتفاع الحرارة وقلة الماء . ولهذين الشرطين آثار هامة على القوات المقاتلة وخاصة القوات الاجنبية التي لم تعتد حياة الصحراء اذ أن هذه القوات تحتاج الى بضعة اسابيع للتأقلم ، وخلال هذه الفترة فان الجندي يكون عرضة للانهاك الجسدي والعقلي بسرعة . كذلك فان لتأثير اشعة شمس الشرق الاوسط على القوات اهمية كبيرة ، فقد سجلت درجة الحرارة ضمن برج دبابة متوقفة في منطقة الخليج العربي تحت اشعة الشمس

فكانت ١٦٠ ف بينما متوسط الحرارة في شهر تموز في الكويت ٨٩ ف . لذلك عمدت القوات البريطانية والامريكية الى اتخاذ إجراءين لمقاومة شروط مناخ المنطقة ، هما :

١ ـ ادخال اجهزة تكييف الهواء على آليات القتال ، ومن امثلة هذه الاليات م/ط ذاتي الحركة وعربات القتال الحديثة التي يتوقع لها العمل في مناطق حارة.

٢ ـ المحافظة على بعض القواعد الحربية الانتقالية في مناطق حارة تنقل اليها القوات قبل الاشتباك ليجري تأقلمها خلال مدة ادناها اسبوع واقصاها ثلاثة أسابيع .

٣ ـ انشاء غرف مسخنة للهواء تساوي الحرارة فيها حرارة المناطق التي ستعمل فيها القوات يعرض فيها الجنود لهذه الحرارة ١ ـ ٢ ساعة خلال اربعة ايام متتالية وينقلون بعدها بطائرات مسخنة الهواء الى مناطق العمل .

٤ ـ دراسة موضوعية للتحصينات وقواعد الاسلحة التي تنشأ في الخطوط الدفاعية وتزويدها بالمكيفات والمعدات اللازمة وكذلك طرق وأساليب التخزين وانشاء مستودعات الاسلحة والذخيرة والطعام وتصميمها بما يتلاءم وظروف المنطقة الطبيعية .

٩٦ ـ طرق المواصلات في الوطن العربي : .

تتصف طرق مواصلات الوطن العربي بتخلخل هذه الطرق وقصر مداها بالنسبة لمساحة الوطن العربي وتعداد سكانه . فالوطن العربي بكامله لا يشمل الا على ٢٣٢٠٠ كم سكك حديدية وهو رقم أقل من نصف ما تملك فرنسا ، وهي لا تربط بين الاقطار العربية مع أنه في وطن متسع كالوطن العربي فان النقل بالسكك الحديدية يشكل أفضل وسيلة اقتصادية . ومن ملاحظة شبكة السكك الحديدية المتوفرة يلاحظ انها لا تخدم الجبهات المتوقعة في مسرح العمليات .

وهناك فقر أيضا بالنسبة للطرق البرية ، وان كان وضعها أفضل من وضع الخطوط الحديدية .

ويشتمل الوطن العربي على عدد كبير من المطارات من درجات مختلفة من حيث طول المدارج وتدويرها والتجهيزات الفنية المتوفرة فيها ، وتستفيد من هذه المطارات شركات مختلفة محلية واجنبية في الربط بين اوربا بشكل عام والشرق الاقصى ، إلا انه من الملاحظ ان الحركة الجوية والخطوط الجوية بين مشرق ومغرب الوطن العربي محدودة للغاية لضعف انتقال الاشخاص بين هاتين

المنطقتين وهو الضعف الناجم عن ضعف التبادل الاقتصادي .

ويشتمل الوطن العربي على سواحل طويلة ذات اشكال طبيعية متنوعة ، وهو بذلك يشتمل على العديد من الموانىء العادية والموانىء البترولية. وتعداد الموانىء البحرية في الوطن العربي يسمح بالتبادل الاقتصادي للمنتجات كما يسمح بالنقل السهل الاقتصادي للقوات وينقل العتاد الحربي من وإلى الوطن العربي وباستيراد المواد الاولية الضرورية للصناعة الحربية وبالتحكم بصادرات النفط العربي الى مختلف الدول . الا ان القيام باعباء كهذه يقتضي توفر اسطول تجاري ضخم يتناسب وهذه المهمات كما يتطلب توفير اسطول حربي قادر على حماية وضمان خطوط مواصلات العرب البحرية .

وقد أولت دولة الامارات العربية المتحدة قضيه النقل بجميع فروعة اهمية قصوى وحققت الكثير من التقدم في هذا المضمار .

٩٧ ـ الوضع الجيوبوليتيكي للخليج العربي وتاثيره على الاستراتيجية العسكرية :

الخليج العربي ، ذراع من البحر العربي متدخل بين بلاد الشرق الاوسط . وبسبب هذا التدخل قصر امتداد المعبر البري وهو يقع في الشرق بين جبال زاجروس ـ طوروس من جهة وبين هضبة بلاد العرب من جهة اخرى ، وتتضمنه سهول العراق وسورية . ويكون الخليج العربي مع هذا المعبر البري الطريق الاوسط من طريق التجارة الشرقية ، وقد استمر هذا الطريق ولعب دوره الهام في نقل التجارة وغيرها من الاتصالات البشرية الاخرى بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط منذ اقدم العصور إلى أن فتح طريق قناة السويس ، ففقد كثيرا من اهميته ، ثم عادت اليه اهميته ثانية، ولا تزال ، بعد اكتشاف البترول، وبعد استخدام القطار والسيارة والطائرة في النقل والاتصالات .

والخليج العربي ضيق نسبيا ، كما انه ضحل ، ويبلغ طوله في خط مستقيم بين مصب شط العرب وبين ساحل عمان نحو ٨٠٠ كم ، اما عرضه فيتراوح بين نحو ٢٢٨ كم في أقصى اتساعه شرق شبه جزيرة قطر وبين نحو ٤٦ كم في مضيق هرمز ، واما من ناحية العمق فان اعمق اجزائه لاتتجاوز نحو ١٠٠ متر في الغالب ، ويتضمن مناطق واسعة لايتجاوز عمقها ٤٠ مترا . ويوجد العمق القليل فيه خلال مسافة تمتد في داخله نحو ١١٠ كم من ساحله عند مصب شط العرب ، كما يوجد كذلك الى مسافات ما تمتد من سواحله الاخرى ، ويوجد ايضا حول الجزر الكثيرة التي يتضمنها مثل جزر البحرين . ويمكن القول بان الاعماق الكبيرة فيه تتراوح بين ٧٠ ـ ٩٠ مترا ، وهذه توجد على مقربة من ساحل

هضبة ايران من جهة ومن مضيق هرمز من جهة اخرى .اما اقل اجزائه عمقـا فتوجد قبل رأسه ، حيث يمتد فيه مستعرضا حاجز طيني ضخم يعرف باسم حاجز الفاو . لايكاد عمق الماء فوقه في وقت الجزر يتجاوز نحو ثلاثة امتار فقط أمـا في وقت المد فان هـذا العمق يبلغ الضعف ، ويزيد على ذلك في الاوقات التي يتفق فيها هبوب رياح قوية من جهة الجنـوب الشرقي مع حدوث ارتفاع موجه المد ، كما انه قد يقل عن ثلاثة امتار ، اذا صاحب حدوث الجزر فيه هبوب رياح شمالية غربية ، وللتغلب على هـذا الوضع جرى حفر قنـاة روكا مقابل ميناءالبصرة .

ويحتوي الخليج العربي على عدد كبير مـن الجزر الصغيرة التي يكثر وجودها أمام بعض المناطق من سواحله ، ويساعد وجودها على هدوء حركة الماء عند هذه المناطق ، ومعظم هذه الجزر قاحل أو شبه قاحل ، إلا ان لها مع ذلك اهميات أخرى ، فهي تستخدم كمحطات لصيادي السمك وملاجيء لهم في وقت الضرورة وكمراكز لصيادي اللؤلؤ . وبعض هذه الجزر تتضمن مرافيء صالحة لاستقبال بعض السفن المحيطة ، مثل جزر البحرين وهرمز وهنجام وغيرها . وللخليج العربي ثلاثة سواحل ،الجنوبي منها ، وهو الساحل العربيأطول تلـك السـواحل ، كما انه اوسعها واكثرها انخفاضا ، ويتضمن عند شاطئه مستنقعات ساحليةوتبرز منه رؤوس كثيرة ، كما تدخل فيه ايضا كثير من الخلجان ، ويوجد امامه عدد كبير من الجزر الصغيرة، وفيوقت المد وكذلك في وقت هبوب الرياح من الاتجاهات المقابلـة ترتفع المياه وتغطي على بعض اجزائه فتزيـد في اتسـاع جوناته ، وتكون مستنقعات اخرى ، وبسبب تكوينه الرملي ، وبسبب ضحالة مياه شواطئه تندر فيه الأماكن الصالحة لاستقبال السفن الكبيرة ، ولكن خلجانه الضحلة وجوناته تصلحلايواء السفن الصغيرة والزوارق. أما الساحل الشمالي للخليج فهو الساحل الايراني ، وهو ضيق ، وأمامه عدد من الجزر اكبر غالبا من نظائرها الموجودة على الساحل العربي ، ومعظم سكان هذا الساحل مـن القبائل العربية .

إن وضع الخليج العربي على هذا النحو يجعل الدول المحيطة به (العـراق الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وإيران والسعوديـة) عرضـة لشـل مواصلاتها البحرية عبر الخليج في حالة سيطرة احدى الدول على مضيق هرمز واغلاقها له او جعل هذه المواصلات تحت رحمة مثل هذه الدولة . ومثل هـذا الخطر وارد في ضوء حقيقة أن جزءا كبيرا من الصادرات النفطية لهذه الدول وكامل الصادرات النفطية لبعضها انمـا تتم مـن موانئها على الخليج العربي .

ومن هنا تكتسب القدرة على حماية الخليج من مثل هذا الخطر اهمية كبيرة في الاستراتيجية العسكرية للدول المطلة عليه وفي مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان ، وتقع أراضيها قرب مضيق هرمز (عنق الخليج) .. ولا شك أن ممارسة مثل هذه الحماية تستوجب التعاون بين الدول العربية المطلة على الخليج ووجود استراتيجية عربية موحدة لمواجهة مثل هذا الاحتمال ، تماما كما تتطلب المخاطر التي تتهدد باب المندب اتحادا للجهد العربي في مواجهة هذه المخاطر ..

مصادر الفصل الخامس

(١) العميد الركن محمد شاعر ، نحو استراتيجية واقعية لحركة المقاومة الفلسطينية ، منشورات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) الجنرال اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص (٣٩) .

(٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص‌ص ٩ ـ ٦١ .

(٤) مجلة درع الوطن ، العدد ٥٦ .

المحتويات

يطلب الكتاب من المؤلفين :
دمشق ـ ص.ب ٤٦٤٨


Bibliotheca Alexadrina
0234817